

الاقتصاد السياسي للعولمة

تحرير: نجير وودز

ترجمة: أحمد محمود

575

المشروع القومى للترجمة

الاقتصاد السياسى للعولمة

تحرير : نجير وودز

ترجمة : أحمد محمود



المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد :٥٧٥
- الاقتصاد السياسى للعولمة
- نجير وودز
- أحمد محمود
- الطبعة الأولى ٢٠٠٣

هذه ترجمة لكتاب

The Political Economy of Globalization

Ngaire Woods : تحرير

Palgrave Macmillan Ltd . : الناشر

London, 2000

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 7352396 **Fax :** 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

المحتويات

الفصل الأول

الاقتصاد السياسى للعولمة

نجير وودز

أصبحت العولمة طريقة رائجة إلى حد كبير لتحليل التغيرات فى الاقتصاد الدولى والسياسة العالمية. ويقال إن التقدم الذى شهدته التكنولوجيا والاتصالات الحديثة أطلق العنان للاتصالات وتبادل الأفكار فيما بين الشعوب والحركات الاجتماعية والشركات المتعدية للقوميات والحكومات. وكانت نتيجة ذلك مجموعة من العمليات التى أثرت على السياسة الدولية والقومية بطريقة خارقة للعادة. وتناقش فصول هذا الكتاب طبيعة هذا التحول وآثاره .

ونحن نستخدم مصطلح الاقتصاد السياسى بتروٍّ لأنه استخدم لوصف عدد من الأشياء المختلفة فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ من تطبيق النزعة الفردية العقلانية إلى دراسة السياسة، إلى الجدل بشأن السياسة ذات البعد الاقتصادى[١] وفى هذا الكتاب يستخدم هذا المصطلح لوصف العلاقة المتغيرة بين النظم (القومية والدولية) والقوى الاقتصادية[٢] بعبارة أخرى، يُعنى الكتاب بكيفية تأثير القوى الاقتصادية على متخذى القرار، وكذلك كيفية تأثيرهم على تلك القوى. واتباعًا للتراث التقليدى الخاص بالاقتصاد السياسى، تعالج فصول الكتاب الجدل الأخلاقى الذى يدور حول العولمة، بدءًا من السؤال "من يستفيد من ذلك؟" أو "لمصلحة من؟" أو "من المستفيد؟"، وتتناول التبعات المحتملة للفرص والتفاوت فيما بين عدد كبير من الجهات الفاعلة فى العالم المتعولم[٣].

ولكى نفهم ما هو جديد بشأن العولمة، لابد أن نميز بدقة بين جانبين من التغير: البعد الكمى والبعد الكيفى. فمن الناحية الكمية تشير العولمة إلى زيادة فى التجارة وحركات رأس المال والاستثمارات والبشر عبر الحدود. ويشير البعض إلى هذه القوى الجديدة باعتبارها "نزعة عبور القوميات" و"الاعتماد المتبادل". إلا أنه كما يشير الكثير من المتشككين، ليس هناك الكثير مما هو جديد فى هذا. فنزعة عبور القوميات والاعتماد المتبادل كانتا كلمتين مبتذلتين، ليس فقط قبل عشرين سنة(٤)، بل قبل ثمانين سنة، ناهيك عن انتشارهما فى القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال كتب نورمان أنجل Norman Angell فى عام ١٩١٢ عن أثر "البريد السريع، والانتشار الفورى للمعلومات المالية والتجارية عن طريق التلغراف، والتقدم غير المعقول لسرعة الاتصال بشكل عام". وكان أنجل يرى أن النتيجة هى:

اعتماد مالى متبادل لرءوس أموال العالم من التعقيد بحيث ينطوى حدوث اضطراب فى نيويورك على اضطراب مالى وتجارى فى لندن، وإذا كان الأمر على قدر كبير من الخطورة فإنه يجبر المولين فى لندن على التعاون مع نظرائهم فى نيويورك لإنهاء الأزمة، ليس من باب الأثرة والغيرية، بل باعتبار ذلك مسألة تتعلق بحماية النفس من الناحية التجارية(٥).

ومع أنه من المفترض أن التجارة ورأس المال وحركة الشعوب زادت جميعها زيادة كبيرة منذ بداية القرن العشرين، فإن هذا الافتراض مضلل. ذلك أنه بالنسبة لسبع عشرة دولة تتوفر بيانات عنها، لم تزد انتقالات السلع ورأس المال والبشر زيادة ضخمة. ففى عام ١٩١٣ بلغت صادرات تلك الدول باعتبارها جزءًا من إجمالى الناتج المحلى ١٢,٩ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى مقابل ١٤,٥ بالمائة فى عام ١٩٩٣ . وبالمثل لا تزال انتقالات رأس المال باعتبارها جزءًا من إجمالى الناتج المحلى أصغر مما كانت عليه فى تسعينيات القرن التاسع عشر. بل إنه بينما كانت هناك حركة كبيرة للناس فى أنحاء العالم فى عصور العولمة القديمة، فاليوم صارت الهجرة أكثر تقييداً إلى حد بعيد(٦).

فما هو الجديد إذن بشأن العولمة فى نهاية القرن العشرين؟ تكمن الإجابة عن هذا السؤال فى التغيرات الكيفية فى السياسة الدولية. بعبارة أخرى، التغيرات فى الطريقة التى يفكر بها الناس والجماعات وتعرف بها نفسها، والتغيرات فى الطريقة التى تتصور بها الدول والشركات وغيرها ، من الكيانات الفاعلة ، مصالحها وتسعى لتحقيقها. وهذه التغيرات يجرى توضيحها فى الفصول المتعاقبة من هذا الكتاب، حيث نربطها بالاتجاهات الاقتصادية والظواهر السياسية المحددة.

والغرض من هذا الفصل هو تحديد العناصر الجوهرية للعولمة وتقييم الافتراضات الأساسية بشأن أثرها تقييمًا نقديًا. فعلى سبيل المثال، يشيع أن العولمة تنتقص من سياسة الدولة. إلا أن هذا الفصل يوحى بأن أثر العولمة لا يختلف فقط تبعًا لقطاع الاقتصاد الذى تجرى دراسته (كما تبين المقولة العامة لهذا الكتاب) بل كذلك طبقًا لطابع كل دولة. فالدول القوية لم تؤثر على طبيعة العولمة وسرعتها وحسب، وإنما تحكمت بالمثل فى اندماجها فى الاقتصاد الدولى. وربما تتغير سيادتها من الناحية الكيفية، ولكن من المؤكد أنها لا تنتقص. إلا أن العولمة تُوجِد أنواعًا جديدة من الحكم (مثل المؤسسات الإقليمية) وتضيف كيانات فاعلة جديدة فى العملية (مثل المنظمات غير الحكومية والمحكمين والمنظمين المتعدين للقوميات). وقد تتيح هذه التطورات فرصًا جديدة وكذلك تحديات حتى للدول الضعيفة التى فى النظام.

عناصر العولمة الجوهرية

تتكون العولمة، بالمعنى الذى يستخدم به هذا المصطلح فى أجزاء هذا الكتاب المختلفة، من ثلاثة عناصر متشابكة هى اتساع الأسواق، وتحديات الدول والمؤسسات، وظهور الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة. ولا تمثل هذه العناصر تعريفات بديلة أو نظريات متضاربة. بل إنها تعكس جوانب مختلفة للعولمة جديرة بأن نعرضها مفصلة.

اتســاع الأســواق

أول جوانب العولمة الجوهرية هو تغير النشاط الاقتصادى الكونى. فقد سمح التغير التكنولوجى وإلغاء القيود الحكومية بإنشاء الشبكات المتعدية للقوميات فى الإنتاج والتجارة والتمويل. وقد بلغ الأمر بالبعض إلى تسمية هذا بالعالم "الخالى من الحدود"[(٧)] وتمثل شبكات "الإنتاج" الجديدة الشركات والشركات متعددة الجنسيات التى تستخدم وسائل الاتصال المتقدمة وتقنيات الإنتاج المرنة من أجل نشر أنشطتها فى أنحاء الأرض. وفى التجارة، تشير العولمة إلى حقيقة زيادة كمية وسرعة السلع والخدمات التى يجرى التعامل فيها عبر أنحاء الأرض، كما ازداد الانتشار الجغرافى للمشاركين، وقوة المؤسسات التى تيسر التجارة وعمقها، وأثر التجارة على الترتيبات الاقتصادية المحلية.

وأخيراً جرى تيسير العولمة فى مجال التمويل عن طريق الأدوات المالية الجديدة التى تسمح بمدى أوسع من الخدمات التى تباع وتشترى فى أنحاء الاقتصاد العالمى. وتتميز العولمة المالية الشاملة بتزايد السرعة والكمية والانتشار الجغرافى وأثرها على التمويل الدولى؛ أى خلق ما يمكن تسميته بحق "النظام المالى الكونى". وكما سيأتى فى الفصل الرابع، فإن إحدى النتائج هى أن العملات الوطنية ـ التى كان يعتقد لفترة طويلة أنها حجر الزاوية بالنسبة للسيادة ـ أصبحت غير مرتبطة بالأرض، حيث تركت الحكومات تتنافس فى السوق الكونية من أجل هيمنة عملتها واستخدامها.

ومن المهم تذكر أن التكنولوجيا وحدها لم تشجع هذا التوسع فى الأسواق الكونية. بل إن التقدم التكنولوجى ومعه سياسات الحكومات أوجد الآثار التى ذكرناها آنفاً. فعلى سبيل المثال، إن قرارات الدول الخاصة بمنح المزيد من الحرية للعاملين فى السوق وإلغاء القيود المفروضة على رأس المال فى فترة ما بعد الحرب هى التى جعلت عولمة التمويل المتزايدة فى السبعينيات ممكنة. وعلى القدر نفسه من الأهمية، فقد اختارت الدول فى تلك الفترة العزوف عن فرض المزيد من القيود المؤثرة على رأس المال[(٨)].

تحـــول السياســة

العنصر الثانى من عناصر العولمة سياسى. وهناك من يتطرف قائلاً إن "سياسة كونية" جديدة فى سبيلها للظهور تتميز، شأنها شأن "الاقتصاد العالمى الخالى من الحدود"، بالنظام السياسى الكونى الذى تصبح فيه الحدود السياسية للدول أقل أهمية بكثير[٩] ففى النظام القديم كانت الدول ذات السيادة تتفاعل مع بعضها البعض طبقًا لقواعد اتفقت عليها باعتبارها دولاً. أما فى النظام السياسى المتشابك الجديد فيقال إن النفوذ والنشاط السياسيين يمتدان عبر حدود الدول القومية.[١٠] ودون قبول الرأى القائل بأن السياسة بأكملها أصبحت "كونية"، يمكن بيان العديد من التغيرات المهمة فى النفوذ السياسى والسلطة السياسية. وتعود هذه التغيرات إلى كل من التقدم التكنولوجى فى الاتصالات، وإلى التغيرات السياسية، حيث إن الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة تعيد تصور مصالحها ومجال سلطتها المشروع.

ظهرت "القضايا الكونية" فى المقام الأول، مما يقتضى من الدول تنسيق وضع السياسات على مستويات تتعدى الدولة القومية. وتشمل هذه القضايا حقوق الإنسان والانحدار البيئى والأمان النووى. بل إن التكنولوجيات والسياسات نفسها التى تجعل أنواعًا جديدة من النشاط الاقتصادى ممكنة، تيسر فى الوقت ذاته انتشار الجريمة المتعدية للقوميات والأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين. وطبيعة هذه التطورات من القوة بحيث لا يمكن لدولة من الدول تنظيمها تنظيمًا فعالاً بمفردها. ولهذا السبب تكشف عولمة السياسة عن تغير فى اتخاذ القرار يصل إلى المستوى الإقليمى أو الدولى. فعلى المستوى الإقليمى شهد العقد المنصرم انتعاشًا فى الترتيبات الجديدة؛ على سبيل المثال فإن كل دولة من دول العالم هى الآن بالفعل جزء من اتفاقية تجارة إقليمية ما. وكذلك الحال على المستوى العالمى، حيث نجد زيادة ليس فقط فى عدد المؤسسات، بل كذلك فى عمق واتساع القضايا المطلوب معالجتها. وهذه التغيرات فى اتخاذ القرار لا توحى بالضرورة بوجود انتقاص من نفوذ الدولة وسلطتها الحاليين. بل إن ما تغير هو الطريقة (والمنتديات) التى تستخدم فيها الدولة نفوذها وسلطتها؛ حيث تختار الدولة الآن بين المشاركة فى الأنظمة التى تتخذ فيها القرارات بالتنسيق أو التعاون مع غيرها من الدول.

ويصاحب الزيادة فى اتخاذ القرار الإقليمى والدولى تغير فى الطريقة التى تتفاعل بها الحكومات. فالاتصالات الحديثة تعنى أن متخذى القرار القوميين (أو حتى دون القوميين) يمكنهم التفاعل تفاعلاً أفقيًا مع المسئولين فى بلاد أخرى. وبينما كانت العلاقات الدولية تدار فيما مضى من خلال القنوات الدبلوماسية أو الاجتماعات رفيعة المستوى، فمن المحتمل أن يتصل المسئولون على كل مستويات الحكومة اتصالاً مباشراً عبر الحدود مع بعضهم البعض[١١] وربما يقوِّى هذا الروابط الإقليمية أو ينقضها؛ كما هو الحال فى أوروبا.

إن الحكومات وحدها هى التى تتفاعل أفقيًا. وهناك عدد كبير من الكيانات الفاعلة من غير الحكومات يتفاعل بطريقة متشابهة، بما فى ذلك الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات دون القومية مثل النقابات المهنية أو الأقلية المحلية. وأدى الترابط المتزايد بين تلك الجماعات إلى تقوية وجودها الدولى، مما جعل تلك الكيانات الفاعلة من غير الدول جانبًا آخر من جوانب السياسة المعولمة.

وأخيرًا فإن العولمة لا تشجع على حدوث تغير فى اتخاذ القرار فى الاتجاه لأعلى ناحية المنتديات الإقليمية والدولية وحسب، بل تشجع فى الوقت ذاته على حدوث تغير إلى أسفل تجاه المنتديات دون القومية. بعبارة أخرى، لا تشجع العولمة على زيادة اتخاذ القرار دون القومى وحسب، بل تشجع فى الوقت ذاته على لا مركزية اتخاذ القرار داخل الدول. ونجد أحد أمثلة ذلك فى أوروبا، حيث زادت المناطق دون القومية شيئًا فشيئًا من مكانتها داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبى. والواقع أن الاعتراف المتزايد بالمناطق دون القومية أصبح جزءًا مهمًا من التمثيل الديمقراطى المتنامى والمحاسبة فى الاتحاد الأوروبى. وبالمثل فإن البنك الدولى وغيره من بنوك التنمية المتعددة الأطراف تسعى لتحقيق المزيد من البرامج التشاركية والقابلة للمحاسبة فى العالم النامى من خلال أسلوب أكثر لا مركزية يشجع مستويات الحكم المحلية[١٢].

ظهور حركات اجتماعية وسياسية جديدة

تأثير العولمة أكبر من تأثير الأسواق والدول. فهى تغير حياة الناس فى أنحاء العالم وتؤثر على ثقافتهم وقيمهم. وتعنى نظم الاتصال الجديدة أن الإعلام والموسيقى

والكتب والأفكار والقيم الدولية يمكن نشرها جميعًا بطريقة كونية وفورية بالفعل. وينتج هذا ما يصفه البعض بأنه "ثقافة كونية". إلا أن هذا الوصف يتجاهل الطريقة التى تنتج بها العولمة فى الوقت نفسه أنواعًا شديدة الاختلاف من ردود الأفعال والثقافات. فعلى سبيل المثال، فإنه فى الوقت الذى انتشرت فيه القيم والأفكار الغربية (إلى جانب سلاسل المطاعم) فى روسيا والشرق الأوسط، نجد فى هاتين المنطقتين من العالم كذلك تأكيدًا قويًا على الهوية القومية أو الدينية "المضادة"؛ حيث النزعة القومية القوية فى روسيا والظهور القوى للإسلام السياسى فى الشرق الأوسط. و"ردود الأفعال" و"أشكال التمرد" تلك المضادة للغربنة تحظى بدورها بمساعدة من التكنولوجيات الجديدة التى تجعل الاتصال والربط عبر الحدود ممكنًا؛ كتلك الشبكات المتعدية للقوميات المقامة حول الإسلام السياسى(١٣).

والملمح الشائع لكل من الغربنه وردود الأفعال المضادة لها هو تلك الجماعات والحركات التى تنظم نفسها باستخدام التكنولوجيا الجديدة والطرق الجديدة للربط عبر الحدود؛ التى يصفها البعض بأنها "المجتمع المدنى الكونى". وبشكل أكثر تواضعًا، فإن الجديد هو مدى فقدان الموقع الإقليمى والمسافة الإقليمية والحدود الإقليمية لنفوذها المحدِّد. وتعنى التكنولوجيا الحديثة أن بإمكان الناس الارتباط فى فضاء لا تحده الأرض. ويمكن تغطية المسافة بفاعلية فى لمح البصر ولا تمثل الحدود الأرضية أى عائق ذى بال. ونتيجة ذلك أن بإمكان الجماعات المنظمة تنظيمًا متعديًا للقوميات أن تترابط مع بعضها بطريقة جديدة، حيث تتشكل حول فرضية التضامن المتعدى للأقاليم بدلاً من أن تكون داخل القيود القومية، سواء أكانت حول الطبقة أو النوع أو المعتقد الدينى أو المهنة(١٤).

والأمر الشائع فى كل عناصر العولمة هو الإحساس بأن الأنشطة التى سبق القيام بها داخل الحدود القومية يمكن القيام بها على المستوى الكونى أو الإقليمى؛ حيث تكون "غير مرتبطة بالأرض" إلى حدٍّ ما. ويصدق هذا بالمثل على أبحاث الشركات، واستخدام العملات الوطنية، وبعض القضايا السياسية الكونية، والحركات الاجتماعية. والسؤال المهم هو من الذين تؤثر عليهم هذه التغيرات؟

أثر العولمة

أثر العولمة مصدر جدل لا انتهاء له. ويدور الجدل بصورة خاصة حول التفسيرات المتضاربة للآثار على الاستثمار وتدفق رأس المال وفرص العمل والأرباح والرفاهية. والافتراض الرئيسى هو أن العولمة تقلل قدرة الدول على تعزيز أهداف الرفاهية داخل حدودها. ويعالج هذا الأمر معالجة تامة فى الفصل الخامس، إلا أنه يستحق بحثًا أوليًا هنا.

كثيرًا ما يقال إن التقدم التكنولوجى الذى يحرك العولمة يمكِّن الشركات متعددة الجنسيات من التصرف بطريقة تحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة. ويعنى هذا أنها تستطيع الاستجابة بشكل أسرع وأكثر جذرية للتغيرات فى الأجور وتكاليف الضرائب عن طريق نقل إنتاجها، على سبيل المثال، إلى مواقع أرخص. وتجبر مثل هذه الاستجابات الحكومات على إلغاء القيود على تنافسها على الاستثمار؛ وهى المنافسة التى توصف بأنها "سباق إلى القاع" حيث تلغى الحكومات البُنى التنظيمية التى تحافظ على ارتفاع الأجور والضرائب(١٥) ويقول البعض إن إلغاء القيود هذا يؤدى فى المقام الأول إلى قدر أكبر من "الكفاءة التخصيصية"، وقدر أقل من تدخل الحكومة، وتكاليف أقل، وأرباح أكبر، وفرص عمل أكثر. ويشير آخرون إلى العيوب المصاحبة للأجور المنخفضة وتدنى مستويات الرفاهية والظلم المتزايد. إلا أن كلاً من هذه المقولات بشأن آثار العولمة مضلل.

بدايةً، هناك دليل ضعيف على أن الحكومات تسعى فى الواقع إلى الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبى بإلغائها القيود كى تخفض الأجور وتقلل الضرائب على رأس المال(١٦) ثانيًا: فى العالم المتعولم لا تجتذب الأجور المنخفضة والضرائب المنخفضة الشركات متعددة الجنسيات(١٧) بل إن قدرتها التنافسية وجاذبية مواقع الاستثمار تعتمد بصورة أكبر على متطلبات إنتاج المعرفة المكثفة. باختصار، فإن المعطيات الأساسية للرأى القائل بأن العولمة سوف تؤدى إلى إلغاء الدولة كما نعرفها لا أساس لها فى واقع الأمر، حتى لو بدا أنها تتمتع بجاذبية طبيعية.

من الواضح إذن أنه لا بد من تحليل أثر العولمة، مع إعطاء اهتمام كبير للحقائق وكذلك النظريات التفسيرية المحتملة؛ وهو ما تحاول فصول هذا الكتاب عمله. وفى هذا

السياق يجدر بيان بعض التجمعات العريضة للفائزين والخاسرين نتيجة للعولمة فى الصناعة، وفى القوى العاملة، وفى المجتمعات، وفى المجتمع الدولى.

ففى الصناعة، من المحتمل أن تخسر كل الشركات التى لا تتمتع بأنواع الامتيازات التنظيمية - المبينة فى الفصل الثانى - أمام المنافسين الذين يتمتعون بتلك الامتيازات. بل إنه من المحتمل أن تخسر الشركات التى كانت تعتمد فيما مضى على الاستثمار الحكومى (على سبيل المثال فى تلك الأوضاع التى كانت الحكومات تتمنى فيها نشر النمو الاقتصادى بشكل أكثر مساواة فى أنحاء بلد من البلاد، أو حماية فرص العمل من خلال دعم "المنتجين الوطنيين") بمرور الوقت، ذلك أنه بينما لا تقلل العولمة التدخل الحكومى بالكامل، فمن المؤكد أن هذا النوع من الاستثمار يقلله.

وفى القوى العاملة، هناك اعتقاد على نطاق واسع بأن العمال الذين يعتمدون على الحد الأدنى من الأجور أو من ظروف العمل الذى تضعه الحكومة سوف يخسرون، حيث إن هذه السياسات الحكومية تصبح غير متوافقة زمنيًا فى عصر جديد من التنافس الكونى. إلا أنه من الجدير بالذكر أنه فى العامين الماضيين وضعت الحكومة البريطانية حدًا أدنى للأجور، وأجازت الحكومة الفرنسية تقليل ساعات العمل الأسبوعية إلى ٣٥ ساعة. وهاتان الدولتان تتلقيان أكبر قدر من تدفق الاستثمارات الواردة فى أوروبا (انظر الجدول ٢-٢). وبالطبع لا يمكن طرح مقولات مشابهة بشأن الظروف فى الدول النامية (انظر ما يلى). بل إن الكثير من العمال يعانون - على الأقل على المدى القصير - من آثار العولمة. وحتى أكثر الروايات تفاؤلاً بشأن التكامل الاقتصادى والتحول الاقتصادى تقبل أن العمال الذين لا يتنقلون، والذين لا تقبل مهاراتهم النقل، قد يعانون من الاقتصاد العالمى المتعولم. فعلى سبيل المثال، توحى الأدلة فى الدول الصناعية بأن العمال ذوى المهارات المنخفضة يدفعون الثمن بالفعل[١٨].

وفى مجتمعات فى أنحاء العالم هناك الكثير من الفائزين والخاسرين بسبب عناصر العولمة المختلفة وبسبب توليفة الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتوحى الأدلة القائمة بالفعل بأنه بما أن الحكومات حررت السياسات لكى تندمج بشكل أكثر اكتمالاً فى الاقتصاد العالمى، فقد ازداد الظلم الاقتصادى بدون استثناء[١٩].

وفيما يتصل بالحقوق والحريات السياسية، ليس للعولمة سجل أفضل بكثير. ومنذ مدة ليست بالبعيدة كان هناك أمل فى انتشار المعايير الجديدة لحقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الشبكات التى عززتها العولمة؛ والواقع أن الدول الصناعية كانت تحلم فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بتصدير توليفة من اقتصاد السوق المفتوحة والديمقراطية. إلا أن تجربة العقد المنصرم توحى بأن التغير السياسى لا يعقب بالضرورة الدمج الاقتصادى بشكل سلس ويسير؛ ذلك أن اتساع الأسواق لا يزيد بشكل آلى عدد الدول التى تعتنق الديمقراطية. وفى كثير من الدول النامية يتطلب تحرير الاقتصاد خيارات أو أولويات سياسية تتعارض مع الدافع الموازى إلى التحول الديمقراطى[٢٠].

كما أثرت العولمة على السياسة فيما بين الدول، حيث خلقت الفائزين والخاسرين على المستوى العالمى. وفى إحدى الدراسات توصف النتيجة بأنها عالم يضم "منطقة سلام" و"منطقة اضطراب"[٢١] وفى الدول الصناعية الغنية، قد تنتج العولمة إلى حد كبير "مجتمعًا أمنيًا تعدديًا ضخمًا"،[٢٢] ونظامًا جمهوريًا متماسكًا "يتمحور حول النمو الاقتصادى والحكم الديمقراطى والتسامح الليبرالى"[٢٣] إلا أن منطقة الاضطراب تظهر فيها سياسة مختلفة. وبينما تحاول الحكومات الضعيفة التعامل مع التفاوت الاقتصادى المتزايد والحركات الارتجاعية السياسية والدينية والقبلية العنيفة المضادة للعولمة التى سبق ذكرها، فإن النتيجة فى حالات كثيرة هى المزيد من إضعاف الدولة والديمقراطية وتزايد الاضطراب والفقر[٢٤].

وعلى المستوى الدولى، توفر العولمة لبعض الدول فرصًا جديدة، ولكنها تبرز كذلك النفوذ والامتيازات الحالية للدول الكبيرة والقوية. وكما يشير الفصل الثامن، فإن النشاط الاقتصادى المتزايد المتعدى للقوميات يتطلب قواعد ونظمًا وتعزيزات كونية على المستوى الدولى. بل إنه يخلق الحاجة إلى من يطبق القواعد. ولهذا السبب، تلقى العولمة الاقتصادية ضوءًا على أكبر وأقوى الدول فى الاقتصاد الكونى - وبشكل أخص الولايات المتحدة - والدور الذى قد تقوم به الدولة فى ضمان فاعلية المؤسسات الدولية. ويجدر بنا أن نضيف هنا أن دور هذه الدولة القوية لا يكمن فى تطبيق القواعد وحسب، بل كذلك فى توليد وتشكيل الأفكار التى تبدو "عالمية" والاتفاق بشأن ما ينبغى أن تكون عليه

القواعد الدولية. وفى عام ١٩٩٤ قال جون ويليامسون John Williamson وستيفان هاجارد Stephan Haggard إننا "من الناحية الفكرية على الأقل، نعيش فى عالم واحد وليس ثلاثة عوالم"(٢٥) وهذا العالم الفكرى "الواحد" (الخاص بتحرير السياسات والتحول الديمقراطى) ينظر إليه كثيرون ليس على أنه علامة من علامات الحكم الكونى وإنما باعتباره إحدى علامات الهيمنة الأمريكية.

وتنطوى العولمة على عمليات اقتصادية وسياسية واجتماعية يسرت الأمر لظهور فائزين وخاسرين جدد. ويتيح هذا القدر المتزايد من تكنولوجيا الاتصالات والسفر والاتصالات فرصًا جديدة بالنسبة لكثيرين يبحثون عن التحرر أو التغير الإيجابى. إلا أننا نجد فى الوقت ذاته أن القلق الأساسى بشأن العولمة هو أنها تؤدى إلى تفاقم التفاوت بحيث تجعل جماعات داخل الدول النامية، بل ومجموعات من الدول نفسها، أكثر فقرًا من الناحية الاقتصادية وأقل قدرة من الناحية السياسية على التأثير على قواعد اللعبة(٢٦) ومن الواضح أن أثر العولمة سوف يعتمد فى معظم الحالات على قوة الدولة وقدرتها على التكيف، ليس فقط باعتبارها موضع نفوذ وسلطة، بل كذلك باعتبارها موضع تمثيل وديمقراطية.

العولمة وموت الدولة القومية

فى العلوم السياسية، أكثر الافتراضات كافة مثارًا للجدل بشأن العولمة هو فكرة أنها تَنتقص سيادة الدولة واستقلالها. وبما أن "الدولة" هى وحدة التحليل الجوهرية فى جزء كبير من العلوم السياسية ومعظم العلاقات الدولية، فهذه مسألة مهمة. فمن ناحية يصف كل من "الاقتصاد العالمى الخالى من الحدود" و"السياسة الكونية" و"المجتمع المدنى الكونى" (كما سبقت مناقشته) جميعها عالمًا تُنتقص فيه سيادة الدولة وقدرات أية حكومة. وردًا على هذا الزعم، هناك أدبيات مساوية ومعارضة تقول إن الدولة باقية، بل إن بعض عناصر العولمة تعزز دور الحكومة، رغم ادعاء ما هو عكس ذلك(٢٧).

والواقع أن أثر العولمة متباين، وهناك محدِّد بعينه هو قوة الدولة[٢٨] فكل الدول تتأثر بالعولمة مادامت تغير إمكانياتها وفرصها. إلا أن قدر انتقاص الاستقلال الذى يحدث للدول الضعيفة أكبر من ذلك الذى يحدث للدول القوية.

وفى هذا السياق نجد أن الدول "القوية" لديها القدرة على التأثير على أدوار الاقتصاد الدولى، والقدرة على التحكم فى إدماجها فى الاقتصاد العالمى. فالولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية - على سبيل المثال - كان لها دور مهم فى تشكيل العولمة. وقد شجعت قرارات هذه الدول الخاصة بإلغاء القيود والتحرر بالعديد من الطرق تدفق العملات والسلع والخدمات إلى جانب النشاط متعدد الجنسيات عبر الحدود الذى نربطه بالعولمة. وكما أشرنا من قبل، فإنه فيما يتعلق بالتمويل أرست القرارات التى اتخذتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية فى الستينيات والسبعينيات قواعد عولمة النقد وتدفق رءوس الأموال.

وفى الوقت ذاته تفرض العولمة قواعد حتى على الدول القوية. والمثال الواضح على ذلك هو الطريقة التى تفرض بها أسواق رأس المال الدولية عقوبة مدمرة وسريعة على أية حكومة تنفذ سياسة مالية أو سياسة أسعار صرف غير لائقة، كما حدث مع المملكة المتحدة وإيطاليا والبرازيل. إلا أن مدى عقوبة الأسواق لأنواع السياسات الأخرى التى تنتهجها الدول القوية غالبًا ما يكون مبالغًا فيه. فعلى سبيل المثال، ليس هناك ما يدل على أن الحفاظ على دولة الرفاهية ذنب تعاقب عليه الأسواق. بل على العكس من ذلك، فإن عولمة الأسواق نفذتها فى أغلب الأحيان الحكومات التى زادت فى الوقت نفسه من حجم دول الرفاهية الخاصة بها. ومنطق ذلك هو أن الحكومة التى تنفتح على التجارة العالمية كان عليها أن "تخفف" عن مواطنيها ضربات الأسواق العالمية وصدماتها كى تحول دون الاحتجاجات وردود الأفعال السياسية ضد الاقتصاد الكونى، كما حدث فى الثلاثينيات[٢٩].

والدول القوية هى كذلك تلك التى يمكنها التحكم - إلى حد ما - فى طبيعة سرعة دمجها فى الاقتصاد العالمى. على سبيل المثال، نجحت بعض الدول فى تهدئة السرعة

أو التحكم فى الشروط التى اندمجت على أساسها فى أسواق المال العالمية. وغالبًا ما تكون هذه الدول حراسًا قساة لاستقلالها فى السياسة الدولية وحقوق الإنسان والقضايا الأمنية، وكذلك ترتيباتها السياسية المحلية. وهذه الدول "القوية" نسبيًا لا تشمل فقط الدول الصناعية مثل فرنسا والمملكة المتحدة، بل كذلك مجموعة كبيرة من الدول النامية من قبيل البرازيل وماليزيا والصين والعراق وإيران. واللافت بشأن هذه الدول "القوية"، باستثناء المملكة المتحدة، هو أن كلاً منها يطرح إستراتيجية قومية قوية وأساسًا منطقيًا لرفض ما يسميه البعض "الرأسمالية الأنجلو أمريكية". بعبارة أخرى، فإنها تدخل الاقتصاد العالمى وهى مسلحة بأفكارها الخاصة لتحاشى ما أسماه روبرت ويد Robert Wade"الليبرالية القسرية"(٣٠) وفى هذه الحالات كافة يكون للعولمة تأثير قوى، وهو ما تدل عليه إعادة هيكلة الصناعات القومية والخاصة فى فرنسا، والعقد المنصرم من التحرر الاقتصادى فى البرازيل، وبطريقة مختلفة تمامًا من خلال التدخلات القسرية الدولية فى العراق. إلا أنه فى الوقت ذاته فإن أيًا من هذه الدول إما تستخدم قيود رأس المال أو على الأقل تفكر فيها جديًا. وكذلك فإن كلاً منها تحتفظ بحواجز حمائية فى قطاعات مهمة من الاقتصاد. وتعتمد قدرتها على تحقيق ذلك على مصفوفة من العوامل التى تشمل حجمها ومواردها وامتيازاتها الجيوإستراتيجية وقوتها الاقتصادية، وكذلك أيديولوجيتها القومية وقوة الدولة على المستوى المحلى؛ سواء أكانت تقوم على القمع أم الاتفاق.

وعلى النقيض من ذلك، تعانى الدول الضعيفة من الاختيار فى علاقاتها الاقتصادية الدولية. فإن لها تأثيرًا قليلاً أو معدومًا فيما يتعلق بوضع القواعد وتطبيقها فى النظام، وهى لا تتحكم كثيرًا فى دمجها فى الاقتصاد العالمى. بل إنه فى أعقاب أزمة الديون فى الثمانينيات فتحت دول ضعيفة كثيرة اقتصاداتها وحررتها وألغت القيود، وهو ما كان نتيجة لما أسميناه من قبل "التحرير القسرى" أكثر منه بسبب الاختيارات السياسية. وفى التسعينيات، وكما أوضح دانى رودريك Dani Rodrik، فقد استمر ذلك بـ"التوافق الجبرى"، الذى أجبرت بمقتضاه الدول النامية، فى حالة المفاوضات التجارية بشأن الملكية الفكرية على سبيل المثال، على الدخول فى اتفاق ينقل ما قيمته "مليارات الدولارات" من أرباح الاحتكار من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية تحت ستار حماية حقوق الملكية الخاصة بالمخترعين(٣١).

وقد ازدادت الدول الضعيفة ضعفًا بسبب العجز عن التعامل مع الاضطراب السياسى والاجتماعى والتمرد الناتج عن العولمة. وفى كثير من الأحيان كان التحرر الاقتصادى وإلغاء القيود يصاحبه الحد من دور الدولة؛ فى كل من الاقتصاد والمجتمع فى العالم النامى (بينما ظلت نواة صلبة للنشاط الحكومى فى الدول الصناعية، على امتداد العقدين الماضيين من العولمة، بلا مساس ـ ولا يمكن مسها ـ مثل هيئة الصحة القومية فى المملكة المتحدة). وفى الدول النامية حيث كانت الحكومات فى الغالب ضعيفة قبل أى شىء، ترك "الحد من دور الدولة" بغرض تشجيع التنافس الكونى فراغًا فى السلطة السياسية. وقد اتضح ذلك بشكل كبير فى جنوب وشرق المتوسط حيث إنه فى أعقاب خفض الدعم والخدمات الأساسية خلال الثمانينيات أسرعت الجماعات الإسلامية وغيرها من الكيانات الفاعلة غير الحكومية بالدخول لتحل محل الحكومة بتقديمها الرعاية الصحية والغذاء والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية. إلا أن الإحلال كانت له آثار أعمق بالنسبة للدولة، حيث إن الكثير من الجهات الفاعلة غير الحكومية لم يقدم السلع الاجتماعية وحسب، بل شكل تحديًا مباشرًا لسلطة الدولة ومشروعيتها.

خلاصة القول أن أثر العولمة على سياسة الدولة واستقلالها كان يختلف تبعًا لقوة الدولة. كما أنه يختلف عبر مجال القضية، كما تبين الفصول التى نعرضها فيما يلى.

الاقتصاد السياسى للعولمة

ترصد الفصول المتبقية من هذا الكتاب آثار العولمة فى سبعة من مجالات النشاط المختلفة فى الاقتصاد السياسى الدولى؛ المشروعات والاستثمارات المتعدية للقوميات، والتجارة الدولية والنزعة الإقليمية، والتمويل الدولى والمال، واتخاذ القرار القومى، وأنماط تفكير الفاعلين، والمجتمع المدنى الكونى، والمؤسسات الدولية. وفى كل حالة من الحالات تحلل آثار العولمة على كيانات فاعلة وعمليات بعينها.

يبحث الفصل الثانى التغيرات الكبرى فى الاستثمار الأجنبى المباشر. وقد شهدت التسعينيات زيادة ضخمة فى الاستثمار فى آسيا (جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا) وكذلك فى أوروبا الوسطى والشرقية، وزيادة متواضعة فى اليابان والاتحاد الأوروبى، ومكاسب أصغر نسبياً فى مناطق أخرى من العالم. فما الذى يفسر هذه التغيرات إذن؟ ترجع هذه التغيرات من ناحية إلى عوامل محددة خاصة بالقطاعات والدول والشركات. إلا أنها تعكس كذلك تحولاً فى أنشطة الشركات التى تنشر الآن أنشطتها فى أنحاء الأرض. وتعنى العولمة أن معظم المشروعات المتعدية للقوميات الناجحة هى تلك التى لها "قدرات جوهرية" قوية، أى تلك التى تجيد الإدارة وتنظيم الإنتاج والقدرة على الوصول إلى الأسواق والبحث والتطوير. وقد غيرت المشروعات متعدية القوميات فى الاقتصاد العالمى المتعولم كذلك ما تسعى إليه حين تستثمر فى الخارج. ففى السبعينيات كانت تبحث عن الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة وتسعى للوصول إلى الأسواق التى تجتذب الاستثمار المباشر الأجنبى. وفى التسعينيات تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن العمالة الماهرة أو نصف الماهرة، والبنية التحية الفيزيقية الجيدة، والسياسات الحكومية الصديقة للأسواق، والحد الأدنى من تكاليف التعاملات المتصلة بالمسافات، و(فى بعض القطاعات والدول) عن "التجمعات" التى تخلق فوائد مثل تجمع العمالة المتخصصة؛ كما يتضح فى مناطق تجهيز الصادرات. والنتيجة هى أن تدفق الاستثمارات المباشرة تغير، وعلى عكس الرأى الشائع فى الثمانينيات، لن يكفى التحرير الشامل وإلغاء القيود لاجتذاب الشركات متعددة الجنسيات.

ويبحث الفصل الثالث أثر العولمة على العلاقات السياسية فى نظام التجارة العالمى. فحتى الثمانينيات كان يسيطر على مفاوضات التجارة الدولية وقواعدها الدول الصناعية التى أوجدت نمط تحرير ونزعة حمائية يعملان إلى حد كبير لما فيه مصلحتها. ويواجه هذا النظام عدداً كبيراً من الأعضاء الجدد حيث حررت الدول النامية اقتصادها ودخلت دول "الكتلة السوفيتية" السابقة الاقتصاد العالمى. بل إن التجارة لم تعد على ما كانت عليه. فعلى سبيل المثال تعنى الأنشطة المتعدية للقوميات الخاصة بالشركات (كما أوضحناها من قبل) أن الكثير من السلع والخدمات لم تعد تعبر من شركة فى دولة إلى شركة فى دولة أخرى، بل إنها تُنقل داخل مشروعات

متعددة الجنسيات تعمل فى دول مختلفة. وأدت هذه التغيرات فى عضوية وطبيعة التجارة العالمية إلى جعل الكثيرين يتوقعون رؤية تقوية فى تعددية الأطراف؛ أى تقوية مؤسسات إدارة وتنسيق التجارة على المستوى الدولى. إلا أن هذا ليس هو الحال بالضرورة. بل إن تغيراً ثالثًا ربما كان أقوى يعيد تشكيل العلاقات التجارية. فظهور التكتلات التجارية الإقليمية القوية قد يكون إلى حد كبير بمثابة عقبة فى سبيل ظهور مؤسسات دولية قوية، بالرغم من وجود منظمة التجارة العالمية التى أنشئت منذ فترة قريبة نسبيًا. إلا أنه من الممكن كذلك أن تعزز الأقاليم المكونة بطريقة مفتوحة وشاملة من الناحية السياسية تعددية الأطراف وتؤدى إلى إطار سياسى أكثر عدلاً لإدارة التجارة العالمية.

ويبحث الفصل الرابع العولمة فى التمويل، وخاصة العلاقة بين الدول والعملات الوطنية. فعلى امتداد عقود كانت العملات الوطنية واحدة من العلامات البارزة لسيادة الدولة؛ حيث كانت الدول تحافظ محافظة غيورة على قيمة عملاتها وتدافع عن السيطرة عليها، على الأقل لأسباب تتعلق بالكبرياء الوطنى. إلا أن العلاقة بين الحكومة الوطنية والعملة الوطنية تغيرت بعد أن أصبحت الأسواق المالية أشد اندماجا فى النظام المالى العالمى. ففى النظام المالى الكونى أصبحت العملات قابلة للإحلال. ونتيجة لذلك تتنافس الحكومات الآن كى ترى أن عملتها تستخدم فى أكبر عدد ممكن من التعاملات والأماكن. وفى الوقت ذاته فقدت الحكومات السيطرة التى كانت لها فى يوم من الأيام على استخدام كل من عملتها وقيمتها. وأبرزت أزمة ١٩٩٧ المالية فى شرق آسيا أنواعًا من القيود التى تواجهها الحكومات الآن. ففى شرق آسيا لم يكن بمقدور حكومة من الحكومات التى تأثرت الحفاظ على الثقة فى قيمة عملتها حين انتشرت الأزمة المالية عبر المنطقة. وأجبر هذا حكومات المنطقة على بحث بدائل مثل مجالس العملات والاتحاد النقدى وقيود رأس المال باعتبارها طرقًا لإدارة العملات الوطنية فى نظام لولاه لانفصلت الدولة عن عملتها الوطنية.

ويرد الفصل الخامس على مقولة ضياع السيادة النقدية ببيان أن العولمة تفرض عدداً من القيود على السياسة الاقتصادية - على الأقل فى الدول الصناعية (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) - أقل مما يشيع اعتقاده. وهو يبين فى المقام الأول أن

النظرية التى تقول إن العولمة تحرم الحكومات من الاختيارات وتجبرها على القضاء على دولة الرفاهية نظرية واهية. إلا أنه من الخطأ افتراض أن بإمكان قطاع الأعمال التجارية فى الدول الصناعية إجبار الحكومات على تغيير ترتيبات قومية تشيع بين المواطنين مثل دولة الرفاهية. بل إنه حتى فى حال حدوث أزمة أو حين يتدهور الأداء الاقتصادى الكلى تدهورًا كبيرًا بحيث تواجه الحكومات حافزًا لكى تعمل، تكون هناك عقبات كبيرة أخرى فى سبيل الإصلاح المؤسسى. وهذه المقولة النظرية تدعمها بقوة أدلة السياسات الحكومية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ولم تؤد العولمة إلى قيام حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بفتح الحواجز والحدود "على مصراعيها". بل إن دولاً كثيرة انفتحت أمام التجارة، ولكن انفتاحها أمام أسواق رأس المال كان أقل بكثير. وبتحديد أكثر، ليس هناك ما يدل على أن سياسة "السباق إلى القاع" حدثت من خلال فرض العولمة القضاء على دولة الرفاهية. وأخيرًا لا تبين الأدلة أن هناك تدهورًا فى الأداء الاقتصادى الكلى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على مدى العقدين الماضيين، ولكن هذا يمكن تفسيره فى ضوء عوامل أخرى غير العولمة.

ويعرض الفصل السادس جوهر العولمة باعتبارها تغيرًا أساسيًا فى الطريقة التى يفكر ويعمل بها الفاعلون المؤسسيون فى أنحاء العالم. وهذا لا تدل عليه الشركات والطريقة التى أقامت بها شبكات مواقع الإنتاج الكونية ووضعت إستراتيجيات الاستثمار التى تنشر المخاطرة والخضوع للضرائب، ولا يدل عليه المستثمرون الدوليون الذين أصبحوا كونيين وحسب، بل تدل عليه كذلك عوامل أخرى. وتكشف زيادة الأنشطة الكونية للمنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال، وعمق نشاط المنظمات الدولية عن طرق جديدة تتصور فيها الكيانات الفاعلة الدولية هويتها ومبرر وجودها. وبالمثل أعادت الحكومات والدول فى الوقت الراهن رسم المجالات التى تطالب بالسيادة عليها، وكذلك الأسس التى تبرر بمقتضاها تدخلها. ويوضح هذا كله تغيرًا فى أنماط التفكير والعمل ذات الآثار المختلطة على العلاقات الدولية. ومن الصعب تعميم أثر التباين بين الدول وغيرها من الفاعلين على سبيل المثال. ويمكن بيان أن العولمة تؤدى إلى تفاقم التباين بين الدول وبعضها وداخل كل منها، حيث يضرها إلغاء القيود

والتقشف والاستثمار المتغير. إلا أن هناك كذلك أدلة توحى بأن العولمة تمنح فرصًا جديدة حتى للدول الضعيفة من خلال الإنتاج المنتشر والأسواق الأكثر اتساعًا والتراكم المرن. وأخيرًا فإن عمق العولمة - وأثرها ليس فقط على أنماط التشغيل وإنما على التفكير كذلك - يعنى أنه رغم إمكان تقليل سرعة بعض جوانب العملية فإن محاولة نقضها ستكون عملاً شديد الضخامة.

ويتناول الفصل السابع ظهور المجتمع المدنى الكونى، حيث يعرفه بأنه مجتمع مدنى يتصف بواحدة أو أكثر من هذه الصفات: فهو يعالج القضايا ذات الصبغة العالمية (مثل التغير المناخى أو الإيدز)، ويشمل الاتصالات العابرة للحدود (مثل وسائل الإعلام الإلكترونية وشبكات الكمبيوتر)، وبه تنظيم كونى (سواء أكان مركزيًا أم عبر إحدى الشبكات)، وهو يعمل على افتراض وجود تضامن متعدٍّ للأقاليم (كأن يكون طبقًا لمفهوم العرق، أو التوجه الجنسى، أو المفهوم الكوزموبوليتانى للمواطنة). ومن الواضح أن العولمة جعلت كل الأنشطة السابقة أيسر وأكثر انتشارًا، ونتيجة لذلك اتسع المجتمع المدنى الكونى بسرعة خلال العقدين الماضيين. وكان أثر ذلك على السياسة هو خلق ولاءات سياسية متعددة الطبقات وكذلك توسيع مجال الممارسة الديمقراطية عن طريق إضافة قنوات جديدة من المشاركة الشعبية والتشاور والجدل والتمثيل. إلا أن الآثار ليست جميعها إيجابية بالضرورة. فوسائل الإعلام المعولمة نفسها التى تستخدمها جماعات دولية جديرة بالاحترام يمكن أن تستعملها كذلك جهات غير جديرة بالاحترام؛ ولتكن الجريمة العابرة للقوميات أو العنصرية أو الأصوليين المتعصبين. وحتى حين تكون للجماعات أهداف تحظى بالاحترام، فإنها قد تسعى إلى حد كبير لتحقيق سياسات مضلِّلة؛ حيث تخطئ فى تقدير حاجات العملاء أو تسيء فهم الرأى العام، وبذلك تؤدى إلى نتائج سلبية. وربما يكون الأمر الأكثر خطورة هو أن المجتمع المدنى الكونى يعانى من مشاكل التمثيل والمحاسبة. فعلى عكس الحكومات، لا يمكن للمنظمات غير الحكومية زعم كونها منتخبة أو خاضعة للتمحيص العام الرسمى. ومع ذلك فإن المجتمع المدنى الكونى يمثل طريقة مهمة يمكن بها للمواطنين فى أنحاء المعمورة السعى المشروع للتأثير على السياسات التى توضع على المستوى الدولى أو الكونى.

ويتناول الفصل الثامن المؤسسات الدولية ويحلل كيفية محاولة الدول لإدارة العولمة على المستوى الدولي. والتحدى الكبير هو إذا ما كان بالإمكان استغلال المؤسسات الدولية فى تنظيم مجموعة جديدة وأكثر تدخلاً و"محلية" من القضايا بطريقة أفضل مما كان عليه الحال فيما مضى. ويطلب فى الوقت الراهن من المؤسسات متعددة الأطراف اقتحام السياسة الداخلية لتنفيذ القوانين الدولية المتعلقة بقضايا تتراوح بين حقوق الإنسان وتقنين الملكية الفكرية. ولكى تكون فعالة لا بد لها من إذعان ليس فقط من جانب الحكومات وإنما من جانب المواطنين كذلك. إلا أنه لن يتحقق لها الإذعان العميق فى الوقت الذى تعتمد فيه على حوافز قصيرة المدى للحكومات وعلى قمع الحكومات القوية. غير أن توقع اتباع المنظمات الدولية لأسلوب سيطرة أكثر تشاركية ومساواة أمر محتمل. والتنافس القائم الآن بين الدول على السلطة والنفوذ، وعجز الدول القوية عن التخلى عن امتيازاتها الخاصة داخل المنظمات الدولية، والمصالح المستترة المنظمة داخل البلاد، تمثل جميعها عقبة كئوداً فى سبيل التغيير.

خاتمة

تقدم فصول هذا الكتاب في مجملها ارتيابًا محسوبًا يقوم على النظرية والأدلة بشأن الروايات المتفائلة أو المتشائمة البسيطة الخاصة بالعولمة. وليست العولمة مجرد طغيان الأسواق على سيادة الدول. فالدول والأسواق وغيرها من العوامل تدخل في عملية تشكل طبيعة العولمة وسرعتها. وبينما تُنتقص بعض أشكال سيادة الدولة (مثل ما يتعلق بالسياسة النقدية الرسمية)، فإن حلبات جديدة للقوة والمنافسة تنفتح. وتشمل هذه الحلبات المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والتنافس بين العملات. وفى الوقت ذاته لا تغير العولمة ما تفعله الدول والشركات والبشر وحسب، بل تغير كذلك الطريقة التى يرون بها أنفسهم وما يريدونه. وهى لا تؤدى إلى تقارب كونى؛ ففى حالة الشركات متعددة الجنسيات تقوم الشركات بعمل حسابات معقدة متعددة الظلال بشأن كيفية التنظيم ومكان الإنتاج. وفى حالة الشعوب، تندمج بعض الجماعات والمجتمعات بشكل أوثق فى العالم الذى يحدده الغرب، بينما تحدد جماعات ومجتمعات غيرها هويات وقيمًا بديلة وتدعو لها. وفى المجال السياسى، بينما تفقد الدول والشركات وغيرها من الكيانات الفاعلة الاستقلال فى بعض المجالات، فهى تكسب نفوذًا فى غيرها. إلا أن المكاسب والخسائر ليست مقسمة بالتساوى بين الدول القوية والضعيفة. وعلى المستوى الدولى قد تزيد العولمة إلى حد كبير من تمكين تلك الدول التى شكلت العولمة فى المقام الأول؛ حيث تعزز قدرتها على تنظيم أثرها الحالى.

الهوامش

1. For a useful, concise overview see Peter A. Gourevitch, 'Political Economy', in Joel Krieger (ed.), *The Oxford Companion to Politics of the World* (Oxford: Oxford University Press, 1993) pp. 715–19.
2. For an account of the impact of globalization on global justice, see Richard Devetak and Richard Higgott, 'Justice Unbound: Globalization, States and Transformation of the Social Bond', *International Affairs*, 3 (1999) 483–500.
3. For a study focused specifically on the effects of globalization on inequality see Andrew Hurrell and Ngaire Woods (eds), *Globalization, Inequality, and World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1999).
4. Richard N. Cooper, *The Economics of Interdependence: Economic Policy in the Atlantic Community* (New York: McGraw-Hill for the Council on Foreign Relations, 1968); Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge: Harvard University Press, 1971).
5. Norman Angell, *The Great Illusion: a study of the relation of military power in nations to their economic and social advantage* (London: Heinemann, 1912), p. 50.
6. UNDP, *Human Development Report* (New York: OUP for the United Nations Development Programme, 1997), p. 83.
7. K. Ohmae, *The Borderless World* (London: Collins, 1990); K. Ohmae, *The End of the Nation State* (New York: Free Press, 1995); W. Greider, *One World, Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism* (New York: Simon & Schuster, 1997).
8. Eric Helleiner, *States and the Reemergence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990s* (New York: Cornell University Press, 1994); and see Chapter 8 of this book.
9. Anthony McGrew and P. G. Lewis (eds), *Global Politics* (Cambridge: Polity Press, 1992); T. Nierop, *Systems and Regions in Global Politics: An Empirical Study of Diplomacy, International Organization and Trade 1950–1991* (Chichester: John Wiley, 1994).
10. David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt and Jonathan Perraton, *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Cambridge: Polity Press, 1999), p. 49.
11. In the case of Britain, this is well portrayed by M. Clarke, *Britain's External Relations* (London: Macmillan, 1992).
12. Ngaire Woods, 'Good Governance in International Organizations', *Global Governance*, 5 (1999) 39–61 at p. 56.

13. Dale Eickelman and James Piscatori, *Muslim Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1996).
14. P. Waterman, *Globalization, Social Movements, and the New Internationalisms* (London: Mansell, 1998).
15. See Chapter 5 of this volume.
16. See Chapter 5.
17. See Chapter 2.
18. Adrian Wood, *North–South Trade, Employment and Inequality: Changing Fortunes in a Skill-Driven World* (Oxford: Oxford University Press, 1994).
19. Frances Steward and Albert Berry, 'Globalization, Liberalization, and Inequality: Expectations and Experience', in Hurrell and Woods, *Inequality, Globalization and World Politics*, pp. 150–86.
20. Stephan Haggard and Steven Webb, *Voting for Reform* (Washington, DC: World Bank, 1994).
21. Max Singer and Aaron Wildavsky, *The Real World Order: Zones of Peace, Zones of Turmoil* (New Jersey: Chatham House, 1993).
22. Barry Buzan, *The European Security Order Recast: Scenarios for the Post-Cold War Era* (London: Pinter, 1990).
23. Dan Deudney and John Ikenberry, 'The Logic of the West', *World Policy Journal*, 10 (1993) 17–25.
24. Andrew Hurrell and Ngaire Woods, 'Globalization and Inequality', *Millenium*, 24, 3 (1995) 447–70.
25. John Williamson and Stephan Haggard, 'The Political Conditions for Economic Reform', in *The Political Economy of Policy Reform* (Washington: International Institute for Economics, 1994), p. 530.
26. Hurrell and Woods, 'Inequality and Globalization'.
27. Paul Hirst and Grahame Thompson, *Globalization in Question* (Oxford: Polity Press and Blackwells Publishers, 1996); Robert Wade, 'Globalization and its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated', in Suzanne Berger and Ronald Dore (eds), *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca: Cornell University Press, 1996).
28. For a discussion of strong and weak states see: Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States: State–Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton NJ; Princeton University Press, 1988); Paul A. Cammack, *Strong States, Weak States, and Third World Development* (Manchester Papers in Politics 9/92, Department of Government, Victoria University of Manchester, 1992); Michael Handel, *Weak States in the International System* (London: Frank Cass, 1990).
29. This two-level process of globalization and state-welfarism has been called 'embedded liberalism': John Ruggie, 'International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order', in Stephen Krasner (ed.), *International Regimes* (Ithaca: Cornell University Press, 1983); and see Chapter 5.

30. Robert Wade, 'National power, Coercive Liberalism and "Global Finance"', in Robert Art and Robert Jervis (eds), *International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues* (New York: Addison/Wesley Longman, forthcoming).
31. Dani Rodrik, *The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work* (Washington, DC: Overseas Development Council, 1999), p. 148.

الفصل الثانى

العولمة والجغرافيا الجديدة للاستثمار الأجنبى المباشر

جون إتش داننج

تأثرت التطورات التى شهدها الاقتصاد العالمى على مدى العقدين الماضيين تأثرًا عميقًا بنمط الاستثمار الأجنبى الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسيات[١]، مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة فى الاستثمار فى آسيا ووسط وشرق أوروبا، وزيادة متواضعة فى اليابان والاتحاد الأوروبى، ومكاسب أصغر نسبيًا فى مناطق العالم الأخرى كافة[٢]، وتوحى الأدلة المقدمة بأن الشركات متعددة الجنسيات غيرت أنماط استثمارها استجابة لثلاثة عوامل هى: التغيرات التى طرأت على قدرتها التنافسية، والتعديلات التى أدخلت على ما تسعى للحصول عليه من الدول التى تستثمر فيها، والتحول الذى حدث فى طريقة ربط الإنتاج بالأسواق المحلية. وترتبط هذه العوامل ببعضها ارتباطًا قويًا ويمكن تعريفها بشكل فنى أكثر بأنها:

(١) امتيازات الشركات التنافسية أو المتعلقة بالملكية.

(٢) امتيازات الدول التنافسية أو المتعلقة بالموقع.

(٣) الأساليب التى تنسق بها الشركات امتيازاتها المتنقلة المتعلقة بالملكية مع امتيازات الدول الثابتة المتعلقة بالموقع (على سبيل المثال إذا كانت الشركات تختار شراء أو بيع الأصول أو حقوق الأصول من خلال أسواق المنتجات الوسيطة وعلاقات الشبكات، أو إذا كانت تفضل اندماج الأسواق بالنسبة لهذه الأصول أو الحقوق)[٣].

ويشير الفصل إلى أن الأحداث السياسية والاقتصادية الدولية الأخيرة، إلى جانب التقدم التكنولوجى، أثرت على الامتيازات المتعلقة بالملكية والموقع دمج الأسواق التى تواجه الاستثمار الأجنبى المباشر[٤] كما يشير كذلك إلى أن هذه الأحداث نفسها أحدثت تغيراً أساسيًا - قد لا يمكن نقضه - فى الأهمية النسبية لمتغيرات كل من امتيازات الملكية والموقع دمج الأسواق، باعتبار أنها تؤثر على كل من إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات تجاه الاستثمار الأجنبى المباشر وموقع أنشطتها ذات القيمة المضافة[٥] وهو فى هذا يولى الاهتمام فى المقام الأول للتفريق بين حاجة الشركات المتصورة للاستغلال (الاستيلاء على الريع الاقتصادى مثلاً) من ناحية امتيازات الموقع المحددة الموجودة بالفعل، وحاجتها إلى حماية هذه الامتيازات وزيادتها[٦] كما كان هناك اهتمام كذلك بالأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبى المباشر عالى القيمة، كما يشهده - على سبيل المثال - التوسع الكبير فى أنشطة البحث والتطوير الضخمة التى تقوم بها الفروع الأجنبية للمشروعات متعددة الجنسيات بصورة خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة، وإن لم يقتصر الأمر عليها[٧].

ويمضى الفصل بالطريقة التالية: يوضح الجزء التالى التحديات التى فى جغرافيا تدفق الشركات متعددة الجنسيات فيما بين الفترتين من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ ومن ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ . وبعد ذلك نقدم بعض التفسيرات للتغيرات التى جرى تحديدها. وتلى ذلك مناقشة لكيفية تنوع الشركات متعددة الجنسيات تبعًا لإستراتيجية الشركات المستثمرة، والأنشطة التى تشارك فيها، والدول التى تنتمى إليها أصلاً. وتلخص الخاتمة أهم النتائج التى توصل إليها الفصل.

الجغرافيا الجديدة للاستثمار الأجنبى المباشر

يبين الجدول (٢-١) التوزيع المتغير لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب إقليم ودولة المقصد فيما بين النصف الثانى من السبعينيات والست سنوات الأولى من التسعينيات[٨]. ففى الفترة الأولى يستخدم متوسط سنوى لمدة سبع سنوات من التدفق، وهى فترة من الطول بما يكفى لتسوية أى دمج أو تملك "وعر". ويستخدم تدفق

الاستثمار الأجنبى المباشر بشكل أساسي، وليس بيانات السندات، لأن صندوق النقد الدولى ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة UNCTAD يُجمِّعها بانتظام،[٩] وهى قابلة للمقارنة بشكل معقول على مر الزمان.

ويشير الجدول (٢-١) إلى أنه كانت هناك تغيرات مهمة جدًا فى جغرافيا الاستثمار الأجنبى المباشر على امتداد العقدين الماضيين. ومقارنة البيانات التى فى العمودين ٢ و٤، وكذلك تلك التى فى العمود ٥، تبين أنه من بين المناطق الرئيسية فى العالم زادت مناطق جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا ووسط وشرق أوروبا حصتها من الاستثمار الوارد إليها زيادة كبيرة، بينما حققت اليابان والاتحاد الأوروبى[١٠] مكاسب متواضعة. ومن ناحية أخرى، فإنه بينما سجلت الاقتصادات المتقدمة الأخرى فى الأمريكتين وغرب آسيا وأفريقيا كذلك زيادة مطلقة فى الاستثمارات الواردة - وفى حالة الولايات المتحدة زيادة ضخمة[١١] - فقد خسرت بعض جاذبيتها الأولى، مقارنة بمكاسب المناطق أو الدول الأخرى[١٢].

جدول ٢-١ توزيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المنطقة أو الدولة المضيفة ١٩٧٥-١٩٨٠ و١٩٩٠-١٩٩٦(بالدولار الأمريكى)

	١٩٧٥-١٩٩٠		١٩٩٠-١٩٩٦		مؤشر نمو الاستثمار الأجنبى المباشر
	المتوسط السنوى	٪	المتوسط السنوى	٪	١٩٧٥-١٩٨٠=١٠٠
إجمالى التدفق	٣٢١٨٣	١٠٠	٢٣٤٧٢٤	١٠٠	٧٢٩,٣
الاقتصادات المتقدمة	٢٤٦٤٢	٧٦,٦	١٥٣٣٨١	٦٥,٣	٦٢٢,٣
أوروبا الغربية	١٣٨٧٤	٤٣,١	٩٢٢٩٥	٣٩,٣	٦٦٥,٢
ومنها: الاتحاد الأوروبى(أ)	١٣١٩٠	٤١	٨٣٩٤٧	٣٥,٨	٦٣٦,٤
أمريكا الشمالية	٨٧٥٧	٢٧,٢	٥٠٩٤٢	٢١,٧	٥٨١,٧
ومنها: الولايات المتحدة	٧٨٩٥	٢٤,٥	٤٤٧٥٧	١٩,١	٥٦٦,٩
اليابـان	١٥٢	٠,٥	١٠١٣	٠,٤	٦٦٦,٧
اقتصادات متقدمة أخرى	١٨٥٩	٥,٧	٩١٦٩	٣,٩	٤٩٣,٢
ومنها أستراليا	١٢٧١	٣,٩	٥٨٠٥	٢,٥	٤٥٦,٧
الاقتصادات النامية	٧٥٣٩	٢٣,٤	٧٤٧٧٨	٣١,٩	٩٩١,٩
أفريقيـا	٨١٠	٢,٥	٣٤٩٨	١,٥	٤٣١,٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	٤٠١٤	١٢,٥	٢٢٥٣٦	٩,٦	٥٦١,٤
ومنها: أمريكا الجنوبية	٢٣٧٧	٧,٤	١٢٨٢٤	٥,٥	٥٣٩,٥
آسـيا	٢٤٨٩	٧,٧	٤٨٠٧٥	٢٠,٥	٩٣١,٥
ومنها: جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا	١٩٧١	٦,١	٤٥٨٥٧	١٩,٥	٢٣٢٦,٦
غرب ووسط آسـيا(ب)	٥١٨	١,٦	٢٢١٧	٠,٩	٤٢٨,١
دول نامية أخرى(ج)	٢٢٦	٠,٧	٦٨٨	٠,٣	٢٩٥,٨
وسط وشرق أوروبا	٣	لايوجد	٦٥٦٥	٢,٨	٢١٨٨٤٧,٦

ملاحظات:

(أ) يضم ١٢ دولة فى عام ١٩٩٤ .

(ب) بما فى ذلك دول الشرق الأوسط.

(جـ) الباسيفيكى وأوروبا النامية.

المصـــادر: UNCTC, *Transnarional Corporations and World Development* (New York, UN 1988), UNCTAD, *World Investment Report 1995 Transnational Corporations and Competitiveness* (New York and Geneva, UN 1955), UNCTAD, *World Investment Record 1998* (Genevo and New York: United Nations 1998).

يقدم الجدول (٢-٢) تفاصيل عن المتلقين الرئيسيين للاستثمار المباشر الوارد خلال فترتين فى الدول المتقدمة والنامية. وإجمالاً كانت أكبر عشر دول متلقية للاستثمار الأجنبى المباشر فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ تمثل ٧٤,١ بالمائة من كل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث كان ما يزيد قليلاً على النصف يوجه إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا. وبحلول النصف الأول من التسعينيات كان ذلك التركيز الجغرافى قد هبط إلى ٦٦,٥ بالمائة، مع أن أربعًا من كبار الدول هى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين، لا تزال تمثل ٤٦,٤ بالمائة من إجمالى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويبين الجدول (٢-٢) كذلك أنه من بين أهم التغيرات فى توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بين الدول النامية على مدى العقدين الماضيين هو صعود الصين إلى مركز ثانى أكبر متلقٍ، ثم تداعى قوة البرازيل الجاذبة وواحدة من أكبر الدول المصدرة للبترول فى السبعينيات، وهى مصر. وكان هناك بعض التغير فى ترتيب أكبر المتلقين للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن بين الدول المتقدمة زادت حصة كل من فرنسا وإسبانيا وكندا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مدى العقدين، ومن بين الدول النامية عززت سنغافورة والأرجنتين وتايلاند مراكزها تعزيزًا كبيرًا.

وجدير بالذكر أن هناك بعض الاقتصادات المتقدمة والنامية الرائدة التى لم تتلق من الاستثمار الأجنبى المباشر ما كانت تتوقعه. واليابان أوضح مثال على ذلك؛ فهى تمثل ٠,٦ بالمائة من التدفقات إلى الدول المتقدمة فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ و٠,٩ بالمائة فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ . ومن بين الدول الأوروبية الكبرى، تلقت إيطاليا ربع حصة فرنسا فقط فى الفترة الأولى وخمسها فى الفترة الثانية، بينما اجتذبت بعض الدول الصناعية الجديدة الأكثر سكانًا فى آسيا - إندونيسيا وكوريا وتايوان والفليبين - كميات متواضعة (وإن كانت متزايدة) من تدفق رءوس الأموال الجديدة.

جدول٢ – ١٢أكبر المتلقين للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ (المتوسطات النسوية)

الدول المتقدمـــة					
الدولـة	١٩٧٥–١٩٨٠ مليون دولار	٪ (ب)	الدولـة	١٩٩٠–١٩٩٦ مليون دولار	٪
الولايات المتحدة	٧٨٩٤	٣٢	الولايات المتحدة	٤٤٧٥٧,١	٢٩,٢
المملكة لمتحدة	٥٧٩٥٠٤	٢١,١	المملكة لمتحدة	١٩٦١٣,٤	١٢,٨
فرنسا	٢١٢٧,٣	٨,٦	فرنسا	١٩٠٨٠,١	١٢,٤
هولندا	١٢٧٦,٦	٥,٢	بلجيكا	١٠٠١٢,١	٦,٥
أستراليا	١٢٧١,٤	٥,٢	إسبانيا	٨٨٥٧٩,٣	٣٥,٦
بلجيكا (د)	١٢٠٣,١	٤,٩	هولندا	٧٧٧٠,٣	٥,١
ألمانيا	١٠٥٢,٦	٤,٣	كندا	٣,٦١٨٥	٤
إسبانيا	٩٧٠,٥	٣,٩	أستراليا	٦١١٨,٩	٤
الثمانية الكبار	٢٠٩٩١,٦	٨٥,٢	الثمانية الكبار	١٢٢١١٧,١	٧٩,٦
الكل	٤٦٤٢	١٠٠	الكل	١٥٣٣٨٠,٩	١٠٠

الدول المتقدمـــة					
الدولـة	١٩٧٥–١٩٨٠ مليون دولار	٪ (ج)	الدولـة	١٩٩٠–١٩٩٦ مليون دولار	٪
البرازيل	١٨٣٥,٨	٢٤,٤	الصين	٢٢٤٢٤,٧	٣٠
المكسيك	١٠٢٣,٥	١٣,٥	سنغافورة	٧٠٨١,٧	٩,٥
ماليزيا	٥٢٤,٣	٧	المكسيك	٥٦٢٢,١	٧,٥
سنغافورة	٥,٢	٣٦,٧	ماليزيا	٣٤٢٨٩	٣٥,٧
مصر	٣٧٦,١	٥	الأرجنتين	٣٦٩٠,٣	٢٤,٩
إيران	٣١٥,٥	٤,٢	البرازيل	٣٢٢٢,٧	٤,٣
إندونيسيا	٢٨٩,٩	٣,٨	إندونيسيا	٢٤٨٢,٦	٣,٨
هونج كونج	٢٤١,١	٣,٢	تايلاند	٢١٧٩,٩	٢,٩
الثمانية الكبار	٥١٠٨,٢	٦٧,٨	الثمانية الكبار	٥١٣٥٣	٦٨,٧
الكل	٧٥٣٩١	١٠٠	الكل	٧٤٧٧٧,٦	١٠٠

ملاحظات:

(أ) الموقع أن بيرمودا كان ترتيبها أعلى – السادس – إلا إذا استبعدنا ملاذات الضرائب الآمنة من ترتيبنا .

(ب) من استثمارات كل الدول المتقدمة .

(جـ) لوكسمبورج

المصـادر : UNCTC, *Transnational Corporations and World Development* (New York, Un 1988); UNCTAD, *World Investment Report 1995 : Transnational and Competitiveness* (New York and Geneva, Un 1995) ; UNCTAD, *World Investment Report 1988* (Geneva and New York United Nations 1988).

فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ كانت الدول العشر المتلقية الكبرى للاستثمار الأجنبى المباشر المبينة فى الجدول أعلاه تمثل ٧٤,١٪ من إجمالى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر ، وفى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ كانت تمثل ٦٨,٨٪ . وفى الفترة الأولى كانت اليابان تمثل ٠,٦٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول النامية ، بينما كانت ١٪ فى الفترة الثانية .

وتعد حالات الهند، بل وبشكل خاص حالات بعض دول وسط وشرق أوروبا، لافتة للانتباه من حيث كونها تظل صغيرة جداً رغم حصتها من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر، ذلك أن معدل نمو الاستثمارات الموجه إلى هذه الدول على مدى العقدين يزيد كثيراً على المتوسط[١٣] إلا أنه بصورة عامة كان هناك اتجاه طفيف نحو التوزيع الجغرافى الأكثر مساواة للاستثمار الأجنبى المباشر. ففى حالة الدول المتقدمة كان الانحراف المعيارى فى حدود متوسط كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة البالغ ١٢٦٥ مليون دولار فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ هو ١٩٩٥ مليون دولار، وبالنسبة للدول النامية التى متوسطها فى حدود ١٩٥ مليون دولار، كان ٣٥٤ مليون دولار. وكانت المتوسطات والانحراف المعيارى بالنسبة للكمية السنوية المتوسطة للاستثمار الأجنبى المباشر فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ هى ٦٦٠٩ ملايين دولار و٨٨٤٨ مليون دولار بالنسبة للدول المتقدمة ، و٩٥٠ مليون دولار و١٣٣٥ مليون دولار للدول النامية.

تفسير التغيرات التى تحدث فى جغرافيا نشاط الشركات متعددة الجنسيات

عند تفسير التغيرات التى تحدث فى التركيبة الجغرافية للاستثمار الأجنبى المباشر فى العشرين سنة الأخيرة، يجدر بنا أولاً بحث التغيرات الأساسية فى السيناريو السياسى والاقتصادى الكونى على امتداد تلك الفترة. ومع أنه ليس هناك حد فاصل واضح فى الوقت أدى إلى حدوث التغيرات، فإن بداية حكومتى مارجريت تاتشر فى المملكة المتحدة (١٩٧٩) ورونالد ريجان فى الولايات المتحدة (١٩٨٠) تصلح لأن تكون حداً فاصلاً بين حقبتين من الاستثمار الأجنبى المباشر مثل أى تاريخ آخر. وبما أن هذه التغيرات معروفة إلى حد ما، فهى ملخصة فى الجدول (٢-٣) الذى يوردها مرتبة ترتيباً زمنياً، مع أن الكثير من هذه التغيرات يعتمد على بعضه البعض اعتماداً متبادلاً. وعموماً فإن القول بأن آثارها المجمعة على (أ) الامتيازات التنافسية المتحركة للمشروعات و(ب) وجاذبية الموقع الثابتة الخاصة بالدول قد غيرت تنظيم الشركات متعددة الجنسيات وجغرافيتها.

القيمة المتغيرة للامتيازات التنافسية

قبل أواخر السبعينيات كانت الامتيازات التنافسية الأساسية التى فى حوزة الفروع الأجنبية للمشروعات متعددة الجنسيات مقابل نظيراتها المحلية (وكان بعضها مشروعات متعددة الجنسيات) هى وصولها المتميز إلى أصول غير ملموسة بعينها. ونحن فى هذا الفصل نستخدم الحرف "ك" لوصف امتيازات "التنافس" أو "الملكية" هذه التى تشمل إدارة وتنظيم الشركة، ووصولها إلى الأسواق والبحث والتطوير الخاص بها.[١٤] وفى الغالب كانت تلك القدرات الجوهرية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات تعكس هبات الموارد الخاصة بدولها الأم وليس هبات موارد الدول المضيفة التى تعمل فيها. وكان القليل من الشركات متعددة الجنسيات فى تلك الفترة يمارس إستراتيجيات الإنتاج أو التسويق المتكاملة على المستوى الكونى، مع أنه كانت هناك تجارة فيما بين الشركات داخل الاتحاد الأوروبى، وخاصة بين الفروع الأمريكية. وبينما كان ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى زيادة المكون الأجنبى فى إجمالى أنشطتها ذات القيمة المضافة يؤدى إلى الاستثمار الأجنبى المباشر الأكثر تسلسلاً أو الباحث عن الكفاءة،[١٥] فإن معظم الشركات كانت تسعى لتحقيق الإستراتيجيات متعددة المحلية وصولاً إلى عملياتها الكونية. وكانت معظم فروع الشركات الأجنبية خارج قطاعات التصنيع القائم على الموارد والعمالة المكثفة تدار على أساس "مستقل" وقليلاً ما كانت تتعامل مع بعضها البعض.

الجدول (٢-٣) بعض ملامح السيناريو الاقتصادى العالمى المتغير: من أواخر السبعينيات إلى منتصف التسعينيات

١- نهضة اقتصاد السوق باعتباره الشكل الغالب للتنظيم الاقتصادى الذى تبنته معظم الدول. وواكب هذه النهضة التحرر الاقتصادى وإلغاء القيود وخصخصة الأسواق مما قلل التكاليف المصطنعة لحركة السلع والخدمات والأصول.

٢- وفى ضوء ١، كان هناك إعادة توجيه لفلسفات الحكومات القومية الخاصة بالاقتصاد الكلى والتنظيم الكلى من أجل سياسات أكثر تمكينًا للأسواق وأقل تشويهًا لها؛ على الأقل فيما يتعلق بأنشطة خلق الثروة.

٣- دخول جيل جديد من التطورات التكنولوجية مجال العمل، وخاصة ما حدث فى الاتصالات، مما أدى إلى تسريع الاتجاه نحو الرأسمالية القائمة على المعرفة، وما قلل فى الغالب إلى خفض نفقات اجتياز الفضاء نفقات الأصول والسلع والناس.

٤- فى ضوء الثلاث نقاط السابقة كان هناك تشجيع للكثير من الخطط الاقتصادية الإقليمية (وخاصة استكمال السوق الداخلية فى أوروبا والنافتا والآسيان).

٥- فى ضوء النقاط الأربع السابقة كان هناك تنافس متزايد بين الشركات؛ بما فى ذلك الشركات التى تنتمى إلى جنسيات مختلفة. وفى الواقع يحل التنافس الإقليمى والكونى على الموارد والأسواق محل التنافس القومى؛ وخصوصًا فى الصناعات الدولية.

٦- وفى ضوء النقاط الخمس السابقة أعادت الشركات تنظيم وهيكلة مجال وتركيبة أنشطتها ذات القيمة المضافة. وهو ما أدى فى بعض الأحيان إلى تقليص حجم أسواق المنتجات الوسيطة. وفى حالات أخرى شجع ذلك على مزيد من الدمج والتملك بحيث يمكن للشركات تحقيق فوائد أفضل من الاقتصادات كبيرة الحجم وتملك الأصول التى تشجع على التنافس.

٧- وكان من بعض نتائج النقاط من ١ إلى ٦ وظهور الصين والدول الصناعية الجديدة واقتصادات أوروبا الوسطى باعتبارها كيانات فاعلة فى اقتصاد السوق الكونية، حيث كان لكل منها ميول مختلفة لأن تستثمرها الشركات الأجنبية وأن تشارك فى الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر، أن حدثت تغيرات كبيرة فى الاستثمار الأجنبى المباشر منذ منتصف السبعينيات.

وفى سيناريو السبعينيات، وفيما يتعلق بتأثير جغرافيا الاستثمار الأجنبى المباشر على توزيع الامتيازات المتعلقة بالملكية بين الشركات متعددة الجنسيات، غالبًا ما كان

هذا يعكس كذلك بنية الأصول الطبيعية والمخلقة والأسواق فى دولها الأم. وهناك الكثير من الأدلة الإمبريقية، الخاصة بكل من جغرافيا الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر وجغرافيا الدول المتلقية التى تجتذب الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد، التى تدعم هذا التأكيد[١٦] بل إن هذه الامتيازات نفسها المتعلقة بالملكية تساعد على الأقل فى توضيح الاستثمار الأجنبى المباشر المعاصر؛ وخاصة الاستثمار الأجنبى المباشر الأوروبى والأمريكى فى اليابان[١٧]، والاستثمار الأجنبى اليابانى المباشر فى الولايات المتحدة[١٨] والاستثمار الأجنبى المباشر الذى تقوم به مشروعات العالم الثالث متعددة الجنسيات[١٩].

تغيرت على مدى العقدين الماضيين طبيعة وصفة الامتيازات التنافسية للشركات متعددة الجنسيات. فبصورة عامة صار بلد المِلْكِية الخاصة بهذه الشركات محدِّدا أقل أهمية وأصبحت درجة تعدد جنسياتها ـ وهى متغير يتعلق بالشركات ـ أكثر أهمية. بل إنه رغم استمرار كون قدرات الشركات الجوهرية هى الامتلاك الحصرى أو المميز لأصول بعينها، فإن هذه هى الطريقة التى يجرى بها حكم وتنسيق هذه الأصول باستخدام أصول شركات أخرى وما تتمتع به الدول والأقاليم التى تعمل فيها من قدرات محددة، الأمر الذى يحرك إلى حد كبير الإستراتيجية الكونية للمشروعات متعددة الجنسيات وتحديد مواقع أنشطتها المتعددة ذات القيمة المضافة.

وهناك امتيازات عديدة للسلطة المشتركة للعمليات المتداخلة العابرة للحدود. وتشمل هذه العمليات تكاليف التعاملات المنخفضة والفوائد المنسقة التى تزيد فى حجمها عن تلك التى تحدثها أو تقدمها الأسواق الخارجية؛ ويتضح هذا بشكل خاص فى حالة الشركات القائمة على المعرفة أو العلم التى لها قواعد متعددة الأوطان[٢٠] وهذه الشركات هى التى تحتل أفضل المواقع للاستفادة من تحرير الأسواق والتكامل الإقليمى ولتعزيز تقسيم العمل الدولى غير القائم على اتِجاه الموارد الطبيعية، وإنما على اتجاه الأصول المُخَلَّقة. إن جغرافية الإنتاج الجديدة لها آثار شديدة الاختلاف بالنسبة لموقع نشاط الشركات متعددة الجنسيات. وفى وقت سابق استعيض عن محدِّدات مثل

جودة الموارد الطبيعية وتكلفتها والعمالة شبه الماهرة بعوامل مثل توافر البنية التحتية الفيزيقية والبشرية المساندة والمتقدمة وسهولة الوصول إلى الأسواق الكونية[٢١].

ولم يكن تأثير الامتيازات المتغيرة المتعلقة بالملكية الخاصة بالشركات على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر أكبر من تأثير البحث والتطوير عليها. وفيما قبل السبعينيات كان هناك قدر قليل نسبيًا من البحث والتطوير - وعلى الأخص البحث والتطوير الأساسى - الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسيات خارج دولها الأم[٢٢] بل إنه حيثما كان البحث والتطوير يجرى فى الخارج كان الدافع الأساسى بالنسبة للنشاط الاستحداثى الذى يجرى فى الخارج هو تعديل البحث والتطوير الذى أجرى فى الدولة الأم وخلق منتجات وعمليات هامشية؛ وهو ما يشير إليه كوميرل Kuemmerle على أنه "البحث والتطوير المستغل الذى يجرى فى الدولة الأم"[٢٣].

وعلى مدى العقدين الماضيين لم يحدث فقط أن ارتفعت نسبة النشاط الاستحداثى الذى قامت به الشركات متعددة الجنسيات خارج دولها الأم ارتفاعًا حادًا،[٢٤] بل إن أسباب القيام بهذا النشاط - على الأقل فى الدول الصناعية - اتسعت لتشمل كلاً من خلق منتجات وعمليات جوهرية جديدة وتملك منشآت البحث والتطوير اللازمة لتقدم إنتاجية البحث والتطوير المحلى، أو كما يقول كوميرل لـ"زيادة حجم البحث والتطوير الذى يجرى فى الدولة الأم"[٢٥] وهذه الإستراتيجية لها آثار عميقة على أنماط الاستثمار. والواقع أنها توحى بنمط جغرافى أكثر تركيزاً للاستثمار الأجنبى المباشر للاستفادة من تجمعات الخبرة والتكلفة التكنولوجية. ومن المؤكد أن الأدلة الإمبريقية الموجودة[٢٦] تدعم هذا الاعتقاد وتشير إلى أنه رغم هذه الزيادة فى حصة الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه إلى الدول النامية فى السنوات الأخيرة، فإن حصة نشاط البحث والتطوير الذى توجهه الشركات متعددة الجنسيات هذه الوجهة ربما يكون قد انخفض إلى حد كبير[٢٧] ولا يعنى هذا القول بأن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بقدر أقل من البحث والتطوير فى الدول النامية، بل إن الاستثمار الأجنبى المباشر المتصل بالاستحداث لم يتبع النمط المكانى نفسه الذى اتبعته أنواع الاستثمار الأجنبى المباشر الأخرى .

الامتيازات المكانية المتغيرة الخاصة بالدول

فى الوقت الذى ازداد فيه نشاط الشركات متعددة الجنسيات اتساعًا وعمقًا (من الاستثمار الأجنبى المباشر الباحث عن الأسواق والباحث عن الموارد الطبيعية إلى الكفاءة والاستثمار الأجنبى المباشر الباحث عن الأصول الإستراتيجية[٢٨] كان على الشركات أن تعيد تقييم إستراتيجياتها المكانية. وفى الوقت ذاته كان للأحداث الاقتصادية العالمية أثر مباشر على بنية وطابع الامتيازات التنافسية للدول.

وفى السبعينيات كانت الامتيازات المكانية للدول تكمن فى المقام الأول فى امتلاكها المميز للموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة أو شبه الماهرة وسهولة وصولها إلى الأسواق للحصول على المنتجات المصنعة. واجتذبت الهبات المتعلقة بالموقع المستثمرين الأجانب الواردين الساعين إلى إضافة القيمة إلى امتيازاتهم التنافسية (أو المتحركة المتصلة بالملكية). وكانت نظرية الموقع التقليدية تميل إلى تصنيف المتغيرات المؤثرة على تحديد مواقع الإنتاج الأجنبية إلى ثلاث مجموعات، وهى المتصلة بالتكاليف والمتصلة بالإيرادات والمتصلة بالأرباح[٢٩] ومن الطبيعى أن الامتيازات التى تتمتع بها دولة بعينها كانت تؤثر كذلك على الضرائب التى تفرضها الحكومة أو الدعم الذى تقدمه[٣٠].

وفى بعض القطاعات، ومن أجل الاستثمار الأجنبى المباشر المرَشَّد (أى الباحث عن الكفاءة)، كانت عوامل مثل تكاليف المعاملات وفوائدها لها بعض الأهمية كذلك، وخاصة تلك العوامل التى كانت تتيح للشركات فرصة استغلال الاقتصادات ذات الأحجام الكبيرة والاستيلاء على فوائد السيطرة المشتركة على الأنشطة ذات الصلة. بل إنه فى القطاعات ذات التكنولوجيا الفائقة والمعرفة المكثفة، كانت فروع الشركات متعددة الجنسيات الراسخة فى الدول المضيفة تجتذبها العمالة ذات المعرفة المكثفة أكثر من العمالة منخفضة التكلفة. وكان ذلك مرجعه إلى أن العمالة ذات المعرفة المكثفة تضيف قيمة إلى الأصول المتعلقة بالملكية التى تنقل من دولها الأم. بل إن الامتيازات كانت أكبر حين كانت الفروع مسئولة عن خطوط الإنتاج الكامل الخاص بها. وهذه الشركات ذاتها كانت تتقدم بمطالب أقوى بشأن البنية التحتية الفيزيقية المحلية، وخاصة النقل والاتصالات، وكانت عادة ما تقيِّم وجود التجمعات دون القومية الخاصة بأنشطة القيمة المضافة المتصلة بأنشطتها.

وعلى مدى العقدين الماضيين أصبح النوع الأول من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قدر كبير من الأهمية. وكان ذلك يرجع إلى حد ما إلى تعدد جنسيات الكثير من المستثمرين الأجانب، وهو ما شجع فروع الشركات على الدخول فى التخصص الأفقى. ويرجع تغير نمط الاستثمار كذلك إلى التخلص من التكاليف المتصلة بالمسافة أو الحد منها (انظر الفصل السادس)، وخاصة فيما بين الدول التى هى جزء من اتحاد جمركى ما أو منطقة تجارة حرة ما كالاتحاد الأوروبى. والنتيجة هى أن نمو التجارة بين فروع الشركة الواحدة وبين أجزاء الإقليم الواحد فاق إلى حد كبير نمو التجارة فيما بين الشركات وفيما بين الأقاليم(٣١) وفى التسعينيات نجد أن الاستثمار الأجنبى المباشر يحدده بشكل أقل التكلفة المتصلة بالدولة الخاصة بهبات عناصر الإنتاج أو حجم الأسواق المحلية، وتحدده بصورة أكبر تلك المتغيرات التى تيسر الاقتصادات الضخمة الخاصة بالشركة أو المصنع،(٣٢) والاستغلال الفعال للأسواق الإقليمية والكونية.

ويميل الاستثمار الأجنبى المباشر الأكثر بحثًا عن الكفاءة فى الدول النامية إلى أن يكون متكاملاً أفقيًا، مع وجود مستثمرين يبحثون عن المواقع التى تتيح عرضًا مناسبًا من العمالة شبه الماهرة والماهرة قليلة النفقات، والبنية التحتية الجيدة، والسياسات الحكومية الصديقة للسوق، والحد الأدنى من تكاليف المعاملات المتصلة بالمسافات. بل إن "التجميع" قد يتيح كذلك جاذبية مكانية، وخصوصًا فى الدول التى تترك قاعدتها الصناعية العامة شيئًا يمكن تمنيه. و"التجميع" (أو "اقتصادات التكتل") الذى كان أول من عرَّفه الفريد مارشال Alfred Marshall (١٩٢٠) يمكِّن الشركات المشاركة من الاستفادة من البنية التحتية المشتركة، والتجمع المتخصص للعمالة أو المستهلكين، والتعلم من اتحادات المنتجين المحلية ومنافسيها. ومن ثم تطوير مناطق تجهيز الصادرات أو مناطق التجارة الحرة والمحاولات المتعمدة من جانب الحكومات المحلية لتيسير إقامة المناطق الصناعية من نوع أو آخر(٣٣) وأمثلة هذا النشاط الاقتصادى فى الدول النامية كثيرة(٣٤) وهى عديدة بصورة خاصة فى تلك البلاد التى تجتذب فى الوقت الراهن قدرًا كبيرًا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى شرق آسيا؛ فى الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا، وفى سنغافورة التى هى فى حقيقة الأمر "مدينة دولة".

وعلى العكس من ذلك نجد أن الاستثمار الأجنبى المباشر الأكثر دمجًا من الناحية الأفقية يتركز فى الاقتصادات الصناعية المتقدمة. ولا نلاحظ فى هذه الاقتصادات - وعلى الأخص فى بعض القطاعات ذات المعرفة المكثفة - التجمعات الإقليمية ذات النشاط الاقتصادى وحسب، بل إن الاستثمار الأجنبى المباشر ينجذب إلى هذه التجمعات. وكذلك هناك أمثلة كثيرة من التجمعات التى تكونت مؤخراً[٣٥] وتشمل هذه التجمعات، فى الولايات المتحدة، تكتلاً لشركات التكنولوجيا الحيوية وأشباه الموصلات فى وادى السيليكون ومنطقة الخليج بولاية كاليفورنيا، وشركات الأدوية والاتصالات فى نيو جيرزى، إلى جانب مجموعة من شركات التكنولوجيا الفائقة على امتداد محور إم فور M4 فى المملكة المتحدة (وعلى الأخص فى المنطقة بين سلو وسويندون)، والخدمات المالية فى حى السيتى بلندن، وتجمع أكبر مصانع البحث والتطوير وشركات أشباه الموصلات فى منطقتى طوكيو وأوساكا باليابان[٣٦] .

إلا أن هناك رد فعل آخر من جانب الشركات تجاه الأحداث الاقتصادية الأخيرة - وخاصة تحرير الأسواق والتقدم التكنولوجى - التى أثرت كذلك على الاستثمار الأجنبى المباشر فى عدد من حالات الدمج والتملك والتحالفات الإستراتيجية التى استهدفت على وجه التحديد حماية أو تعزيز الربحية الكونية أو حصة السوق الخاصة بالشركات المشاركة. وفيما بين ١٩٨٥ و١٩٩٦، على سبيل المثال، يقدر أن حالات الإدماج والتملك عبر الحدود فى أنحاء العالم بلغت ٥٥ بالمائة من تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر، وكان ثلاثة أرباع ذلك تقريباً فيما بين الدول المتقدمة[٣٧] وبالمثل تضاعف عدد اتفاقيات التكنولوجيا الدولية بين الشركات التى أُبرمت فيما بين ١٩٨٠ و١٩٨٣ وبين ١٩٩٢ و١٩٩٦[٣٨].

ونجد فى التسعينيات أن الشركات التى ترغب فى الحفاظ على امتيازاتها التنافسية القائمة بالفعل أو زيادتها تميل إلى تملك الشركات الموجودة فى مواقع أخرى التى تتمتع ببنية من الأصول الطبيعية والمخلَّقة المشابهة لها إلى حد كبير أو الأكثر تقدمًا أو الاندماج مع هذه الشركات. ومن المؤكد أن هذا ينطبق على حالات الإدماج والتملك والتحالفات المقصود بها تقوية أو استكمال القاعدة التكنولوجية الخاصة بالشركات المستثمِرة، أو تسريع عملية الاستحداث. وكانت تلك المشروعات الساعية

للحصول على الأصول، ومعها الرغبة في الوصول إلى الأسواق غير المألوفة، تمثل أغلبية كبيرة من كل العلاقات العابرة للحدود فى السنوات الأخيرة(٣٩).

وفى المقابل، فإنه فى الأسواق الناشئة حديثًا، وبشكل خاص فى الصين، كانت مشروعات "المجال الأخضر" المملوكة بالكامل أو المشتركة النمط الأساسى الخاص بدخول الشركات متعددة الجنسيات. وطبقًا لما ذكرته مصادر مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة، فإنه على مدى العقد الأخير تحقق خُمس أنشطة الدمج والتملك عبر الحدود فقط فى الدول النامية، مع أن هذه النسبة تزيد حاليًا زيادة حادة(٤٠) والواقع أننا نشك - رغم وجود القليل من الحقائق الملموسة التى تدعم هذا الشك - فى أن هناك استثمارًا أجنبيًا مباشرًا يسعى للحصول على الأصول الإستراتيجية من جانب الشركات الكورية والتايوانية والماليزية والتايلاندية والبرازيلية فى أوروبا يزيد على الاستثمار الأجنبى المباشر الساعى للحصول على الأصول الإستراتيجية الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية والأمريكية فى آسيا أو أمريكا اللاتينية، وأن ذلك هو الحال على وجه التحديد فى الجزء الأول من التسعينيات.

بعض التغيرات فى طريقة تنظيم الامتيازات التنافسية للشركات

أخيرًا يبحث هذا الجزء من الفصل بإيجاز المدى المحتمل لتأثر جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر بالتغيرات فى الأنماط التى تنظم بها الشركات أنشطتها العابرة للحدود. ويقال إن الاستثمار الأجنبى المباشر باعتباره وسيلة لاستغلال وزيادة الامتيازات المتعلقة بالملكية مازال يزداد أهمية. إلا أن الطرق الجديدة لتنسيق امتيازات الشركات كان لها أثر أقل بكثير. ولنتذكر أن الشركات يمكنها تنسيق امتيازاتها المتعلقة بالملكية المتنقلة وامتيازات المواقع الثابتة الخاصة بدول بعينها عن طريق اختيار شراء الأصول، أو حقوق الأصول، أو بيعها من خلال أسواق المنتجات الوسيطة وعلاقات الشبكات، أو يمكن للشركات عوضًا عن ذلك أن تدمج السوق من أجل هذه الأصول أو الحقوق. إلا أنه ليس من الواضح أن طرق العمل هذه لها أثر كبير على جغرافية نشاط الشركات ذى القيمة المضافة(٤١) وربما يرجع هذا إلى الموقف الأكثر

استرخاء بكثير من الملكية الأجنبية للأصول المحلية فى أجزاء أخرى من العالم، وعلى الأخص فى الأنظمة الاشتراكية السابقة والعديد من دول أمريكا اللاتينية؛ مثل ماليزيا وكوريا والمكسيك وشيلى. وفى الوقت نفسه فإن الموقف من تقليل الحواجز الموجودة بين أجزاء الإقليم الواحد فى سبيل التجارة، وشبكات الإنتاج العابرة للحدود الأكثر دمجًا - وبشكل خاص تلك التابعة للمشروعات متعددة الجنسيات اليابانية وغيرها من المشروعات الآسيوية فى جنوب وشرق آسيا والمشروعات الأمريكية متعددة الجنسيات فى أمريكا اللاتينية - يزيد من سرعة الاستثمار الأجنبى المباشر فى هذه الأجزاء من العالم. ونقدم ملخصًا للتفسيرات المقترحة بالنسبة للتغيرات الأخيرة فى جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر فى الجدول (٢-٤) (ولم تخضع هذه الاستنتاجات بعد لأى اختبار إحصائى رسمى).

بعض العوامل الخاصة المتعلقة بالدول والقطاعات والشركات المؤثرة على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر

هناك بعض التغيرات فى جغرافيا الاستثمار الأجنبى المباشر على مدى هذه الفترة وهو ما يمكن تفسيره عن طريق مجموعة من المتغيرات البنيوية والإستراتيجية المتعلقة بالشركات. فعلى سبيل المثال، زادت حصة الصين من الاستثمار الأجنبى المباشر لأن واحدة من الدول المصدر الرئيسية - وهى هونج كونج (التى كانت لا تزال خاضعة للبريطانيين باعتبارها معارضة للصينيين فى تلك الفترة) - زاد استثمارها الأجنبى المباشر فى الصين مقارنة باستثمارات الدول الأخرى. وبالمثل فإنه بينما توجد الخدمات المصرفية والمالية عالية القيمة فى المقام الأول فى الدول الصناعية المتقدمة، ويتزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات فى تلك الخدمات ينمو مقارنة بالنشاط فى القطاعات الأخرى، فى حال بقاء العناصر الأخرى بلا تعديل، فمن المتوقع أن تكون جغرافيا الاستثمار الأجنبى المباشر ككل فى مصلحة تلك الدول. ومن ناحية أخرى يبدو أن الدول النامية هى المتلقى الرئيسى لتدفق رأس المال الناشئ عن خطط الخصخصة وتجدد اهتمام الشركات الأجنبية بمشروعات تطوير البنية التحتية[٤٢].

وفيما يلى يبحث هذا الفصل ثلاثة أنواع من التغيرات التى أثرت على توزيع رأس المال الخاص بالاستثمار الأجنبى المباشر على مدى العقدين الماضيين؛ وهى البنية المتغيرة للدول المصدرة لرأس المال، والتركيبة المتغيرة لامتيازات الشركات متعددة الجنسيات، والصفات والاستراتيجية المتغيرة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات.

بنيــة الدول المصــدر

كما يبين الجدول (٢-٥) كان التغير الرئيسى فى التركيبة الجغرافية لرصيد الاستثمار المتجه للخارج فيما بين ١٩٧٣ وأوائل ١٩٩٦ هبوطًا مقداره ٢٣,٢ بالمائة فى نصيب الولايات المتحدة، وهو ما يقابل ٣,٤ بالمائة زيادة فى نصيب اليابان، و١١,٣ زيادة فى نصيب غرب أوروبا وغيرها من اقتصادات السوق المتقدمة، و٧,٦ بالمائة زيادة فى نصيب الدول النامية. وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى زاد معظمها من نصيبه فى الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد - وهو ما ينطبق إلى حد كبير على فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأستراليا وإسبانيا وبلجيكا - إلا أن عدداً قليلاً، وهو هولندا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة، قلَّل نصيبه.

جدول (٢-٤) الجغرافية الجديدة للاستثمار الأجنبى المباشر: بعض التفسيرات المقترحة المعلنة فيما يخص أشكال الامتيازات المتعلقة بالملكية والموقع ودمج الأسواق التى تواجه الشركات المستثمرة

	١٩٧٥ - ١٩٨٠	١٩٩٠ - ١٩٩٦
امتيازات الملكية (الخاصة بالشركات)	• تلك الامتيازات المرتبطة بامتلاك الأصول غير الملموسة المتعلقة بالدولة أو الوصول المميز إليها ، أى التكنولوجيا والعلامات التجارية والخبرة الإدارية وتنظيم المشروعات ، والوصول إلى أسواق عوامل الإنتاج أو المنتج الوسيط أو السلع النهائية .	• تلك المرتبطة بتعدد الجنسيات فى حد ذاته . • التعليم المؤسسى والقدرة على البحث عن الأصول التكميلية واستغلالها . • القدرة على إنجاز محفظة دنيا من الأصوب والجمع بين امتيازات الملكية والهبات المتصلة بالموقع الخاصة بالدول الأجنبية .
الامتيازات المكانية (الخاصة بالدول)	• المتغيرات المتعقلة بالموقع التى لها صلها بـــ : ١) تكاليف عوامل الإنتاج المحلية . ٢) حجم الأسواق ونموها . ٣) تكاليف المواصلات والرسوم وغيرها من الحواجز الاقتصادية والنفسية . • الحوافز أو العقبات التى تفرضها الحكومة على الاستثمار الأجنبى المباشر ، بما فى ذلك شروط الأداء . • البيئة الاقتصادية الكلية أو التنظيمية الكلية الميسرة للأسواق التى توفرها الحكومات المضيفة . • النظام السياسى والاقتصادى بالمستقر .	• توفير الموارد والقدرات المرتبطة بالموقع التى تساعد الشركات على استغلال وزيادة امتيازاتها التنافسية القائمة بالفعل . • التحديث المستمر للأصول المرتبطة بالموقع بتشجيع الاستثمار الأحنبى المباشر عالى القيمة دائمًا .
امتيازات دمج الأسواق	• تلك الناتجة عن الأسواق غير الكاملة من أجل أصول محددة غير ملموسة، ومن تعلم الخبرات والسيطرة على الأنشطة المتداخلة ذات القيمة المضافة فى السوق المحلية بشكل أساسى.	• تلك الناتجة عن الملكية أو السيطرة على الأنشطة المتداخلة فى المناطق الجغرافية المختلفة. وتشمل هذه الامتيازات نشر المخاطر السياسية والبيئية والدمج الكلى للوظائف والاستراتيجيات الضرورية جدًا.

والآن يبرز سؤالان. أول هذين السؤالين هو كيف يختلف الاستثمار الأجنبى المباشر من الدول التى ازدادت حصتها الشاملة عن الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص بالدول التى نقصت حصتها الشاملة ؟ أما السؤال الثانى فهو إلى أى حد أثر هذا الاختلاف على الجغرافية الشاملة للاستثمار الأجنبى المباشر فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٠ وفيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٦؟

الجدول ٢-٥ أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الدول والأقاليم الأم الرئيسية ١٩٧٣-١٩٩٦ (بالمليار دولار)

	١٩٧٣	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٦
الاقتصادات المتقدمة	٢٠٥	٩٨,٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥
غرب أوروبا	٨٢,٦	٣٩,٧	٨٢,٦	٨٢,٦	٨٢,٦	٨٢,٦	٨٢,٦	٨٢,٦
ومنها المملكة المتحدة	٢٧,٥	١٣,٢	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٧,٥	٢٧,٥
فرنسا	٨,٨	٤,٢	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٨,٨
ألمانيا	١١,٩	٥,٧	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١١,٩
إيطاليا	٣,٢	١,٥	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢
هولندا	١٥,٨	٧,٦	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨
السويد	٣	١,٤	٣	٣	٣	٣	٣	٣
سويسرا	٧,١	٣,٤	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
دول أخرى	٥,٥		٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥
أمريكا الشمالية	١٠٩,١		١٠٩,١	١٠٩,١	١٠٩,١	١٠٩,١	١٠٩,١	١٠٩,١
ومنها الولايات المتحدة	١٠١,٣		١٠١,٣	١٠١,٣	١٠١,٣	١٠١,٣	١٠١,٣	١٠١,٣
كندا	٧,٨		٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٧,٨
اليابان	١٠,٣		١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣
دول متقدمة أخرى	٢,٩		٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
ومنها أستراليا	١		١	١	١	١	١	١
اقتصادات نامية	(أ)٣		(أ)٣	(أ)٣	(أ)٣	(أ)٣	(أ)٣	(أ)٣
وسط وشرق أوروبا	قدر لا يذكر		قدر لا يذكر	قدر لا يذكر	قدر لا يذكر	قدر لا يذكر	قدر لا يذكر	قدر لا يذكر
الإجمالي	٢٠٨,١		٢٠٨,١	٢٠٨,١	٢٠٨,١	٢٠٨,١	٢٠٨,١	٢٠٨,١

ملحوظة :

(أ) محسوب بطرح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لـ ١٩٧٤-١٩٧٩ من بيانات رصيد ١٩٨٠ (UNCTAD, 1988).

المصادر: UNCTAD, World Investment Report 1988 (New York, UN 1988); UNCTC Transnational Corporations and World Development (Geneva and New York: United nations1988)

يعرض الجدول (٢-٦) بعض التفاصيل الخاصة بجغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص بغرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة[٤٣] فى النصف الأخير من السبعينيات والسنوات الست الأولى من التسعينيات. فما الذى تبينه؟ إنها أولاً وقبل كل شيء تصور فى كلتا الفترتين بعض الاختلافات الأساسية فى جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص بالمناطق أو الدول الثلاث. ففى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ وجهت المشروعات اليابانية متعددة الجنسيات نسبة من استثماراتها إلى الدول النامية، وخاصة آسيا، أعلى إلى حد كبير مما وجهته نظيرتها الأوروبية أو الأمريكية. وفى المقابل كانت حصتها من رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الزائد فى غرب أوروبا أقل من ربع نصيب أى من الشركات الأمريكية أو الأوروبية[٤٤].

الأمر الثانى، وربما الأكثر لفتًا للانتباه، هو أننا نلاحظ تغيرات مختلفة اختلافًا كبيرًا فى جغرافية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة بثلاثة مستثمرين رئيسيين منذ أواخر السبعينيات. ففى الوقت الذى زادت فيه المشروعات اليابانية متعددة الجنسيات أنشطتها الخارجية كأشد ما يكون فى الدول المتقدمة (وعلى الأخص فى الولايات المتحدة فى الثمانينيات وأوروبا فى التسعينيات)، أعادت المشروعات الأمريكية متعددة الجنسيات توجيه اهتماماتها بعيداً عن الدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى كان المستثمرون الأوروبيون ينجذبون أكثر وأكثر إلى المواقع القريبة من بلادهم منذ بداية برنامج السوق الداخلية الخاص بالاتحاد الأوروبى[٤٥] ومع أن هذا غير موثق فى الجدول (٢-٦) فقد كان هناك كذلك إعادة توجيه للاستثمار الأجنبى المباشر من قبل دول العالم الثالث بعيداً عن الدول النامية فى اتجاه الدول الصناعية المتقدمة فى الثمانينيات[٤٦] ولكن دولاً نامية أخرى، وخاصة الصين، استوعبت فى التسعينيات قدراً كبيراً من تلك الاستثمارات[٤٧].

ثالثًا: عند مقارنة التوزيع المكانى للاستثمار الأجنبى للمناطق الثلاث باستثمار الدول كافة، لا بد من تقدير أن الوزن النسبى للمناطق الثلاث باعتبارها مصادر للاستثمار الأجنبى المباشر قد تغير. وكما أوضح الجدول (٢-٥) فإن غرب أوروبا واليابان والدول النامية، إذا ما تعاملنا معها باعتبارها مجموعة، قد زادت حصتها من الاستثمار الأجنبى المباشر كله. وبما أنه فى كلتا الفترتين وجهت اليابان والدول الآسيوية النامية

نسبة أكبر من استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى دول آسيوية أخرى، فليس مستغربًا أن نسبة إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول الآسيوية النامية ـ والصين على وجه التحديد ـ ارتفعت ارتفاعًا حادًا. ومن ناحية أخرى، وبينما اقتربت بنية الاقتصاد اليابانى من بنية الاقتصادات الأوروبية الكبرى على مدى العقدين الماضيين، فقد تغيرت التركيبة الصناعية لاستثمارها الأجنبى المباشر[٤٨] وكان الاستثمار الأجنبى المباشر اليابانى يفضل الدول الصناعية المتقدمة باعتبارها موقعًا للإنتاج وأنشطة ما قبل الإنتاج (أى أنشطة البحث والتطوير).

وختامًا فإن البيانات المعروضة فى الجدولين (٢-٥) و(٢-٦) توحى بأن التركيبة المتغيرة لإجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر تعكس الجغرافية المتغيرة للدول أو المناطق المصدر الرائدة وأهميتها باعتبارها مستثمرين أجانب مباشرين. إلا أن هذه التغيرات أبطلت بعضها. وبذلك فإنه بينما ركز المستثمرون اليابانيون قدرًا أكبر من الاهتمام على أوروبا والولايات المتحدة، فقد كان المستثمرون الأمريكيون أكثر انجذابًا إلى الاقتصادات النامية. واستمر المستثمرون الأوروبيون فى تفضيلهم للدول الصناعية الأخرى، ولكن بعضًا من الجاذبية القديمة الخاصة بالولايات المتحدة نقص، وخاصة منذ عام ١٩٨٩ . وبينما ظهرت الصين باعتبارها واحدًا من ثلاثة متلقين كبار للاستثمار الأجنبى المباشر منذ ١٩٩٠، فإن الجزء الأكبر من هذا التدفق لم يكن مصدره الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بالعالم الأول، بل الجماعات العرقية الصينية فى أماكن أخرى من شرق آسيا.

الجدول ٢-٦ التوزيع الجغرافي للتغيرات في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٧٥-١٩٨٠ وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٩٩٠-١٩٩٦ الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان

	١٩٧٥ - ١٩٨٠				١٩٩٠ - ١٩٩٦			
	الولايات المتحدة	غرب أوروبا(أ)	اليابان	الدول كافة (ب)	الولايات المتحدة	غرب أوروبا(أ)	اليابان	الدول كافة (ب)
الدول المتقدمة	٧٨,٢	٨١,١	٤٥,٧	٦,٧٦	٦٣,١	٦٢,٥	٦٥,٥	٧٧,٢
غرب أوروبا	٤٨,٤	٤٠,٧	٣٩,٢	٤٣,١	٤٩,٢	٤٥,٧	١٥,٥	٨,٥
ومنها المملكة المتحدة	١٥,٩	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	١٦,٩	١٦,٩-	٥,٧-	٧-	(٩,٤-)
أمريكا الشمالية	٢٠,٤	٣٢,٨(ج)	٢٦,٩(ج)	٣٢٧,٢	٧,٩	١٥,٤	٤٦,٣	٢٠,٣
ومنها الولايات المتحدة	–	٣٢,٨-	٢٦,٩-	٢٤,٥-	–	١٤,٤-	٤٤,٧-	(١٨,١-)
اليابان	٣	٠,٧	–	٠,٥	١,٦	٠,٥	–	٤,٤
دول متقدمة أخرى	٦,٤	١٣,٧(د)	٩,٦(د)	٥,٧	٤,٥	١,١	٣,٧	٧
ومنها أستراليا ونيوزيلاند	٣,٤-	١٠,٥-	– لا شيء يذكر	٣,٩-	٤,٣-	٠,٩-	٣,٥-	٢,٦-
دول نامية	٢١,٨	١٨,٩	٥٣,٩	٢٣,٤	٥,٩	٦,٨	٤,٢	١,٥
آسيا	٢,٨	٦,٣	٢٧,٧	٦,٢	٩,٨	٢,١	٢٤	١٥,٢
ومنها الصين	– لاشيء يذكر	– لا شيء يذكر	– لا شيء يذكر	– لا شيء يذكر	١-	٠,٢-	٦,٨-	(٥,١-)
أمريكا اللاتينية	١٤,١	٧,٧	١٥,٤	١٢,٥	٢٢,٨	١٢,٥	٢٨,٤	٣٥,٢
أفريقيا	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	٢,٥	٣٠,٣	٣٠,٧	٠,٤	٠,٩
دول أخرى	٤,٩ (هـ)	٤,٨ (هـ)	١٠,٨٩(هـ)	٢,٢	٣	٦,١	١,٤	٣٠,١
وسط وشرق أوروبا	لا شيء يذكر	٠,١	٠,٣	لا شيء يذكر	١	٠,٥	٠,٢	١,٤
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(حصة كل منطقة في إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي ١٩٨٠و١٩٩٦)	(٤٢)	(٤٥)	(٣,٧)	(١٠٠)	(٢٥,٤)	(٥٠,٩)	(٨,٣)	(١٠٠)

ملاحظات: (أ) كانت المملكة المتحدة وألمانيا وهولندا في عام ١٩٨٠ تمثل ما بين ٧٠٪ و٧٥٪ من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي الصادر. وتعود بيانات المملكة المتحدة إلى ١٩٧٤ - ١٩٨٠ وألمانيا إلى ١٩٧٦- ١٩٨٠ .

(ب) تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة بالدول كافة في كلتا الفترتين. وهذه البيانات ليست مقارنة بشكل مباشر مع التغيرات في بيانات الرصيد، وفي بعض الأحيان تحدث انحرافات، كما في حالة البيانات اليابانية حيث تزيد تقديرات وزارة التجارة الأمريكية زيادة كبيرة عن البيانات التي أخذها صندوق النقد الدولي من حسابات ميزان المدفوعات اليابانى.

(ج) بيانات أمريكية. (د) بما في ذلك كندا. (هـ) بما في ذلك أفريقيا ومناطق غير مخصصة.

المصدر: تغيرات ١٩٧٥-١٩٨٠ في كلا الرصيدين من UNCTC, Transnational corporations, 1990-1994 وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من OECD, International Directt Investmen.

التركيبة الصناعية لنشاط الشركات متعددة الجنسيات

كما توحى الفقرات السابقة، فإن أنماط نشاط الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية الغربية والأمريكية واليابانية تعود، جزئيًا على الأقل، إلى هبات الموارد النسبية وظروف الأسواق الخاصة بدولها الأم. وحتى وقت قريب جدًا[٤٩]، كان معظم الباحثين يعتقدون أنه من المحتمل أن يتركز الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاعات تحددها تركيبة ما تضم ثلاثة ملامح. وهذه الملامح هى:

(١) كثافة رأس المال والمعرفة.

(٢) تفاضل المنتجات.

(٣) تقديم الخدمات التى تدعم أنواعًا أخرى من الاستثمار الأجنبى المباشر، أو المعلومات المكثفة، أو "المميزة" بصورة أو بأخرى.

طوال جزء كبير من فترة ما بعد الحرب كان نمو الاستثمار الأجنبى المباشر يتركز فى تلك القطاعات؛ وبشكل خاص البترول والسيارات والإلكترونيات والمعدات الكهربية والآلات المكتبية والصناعات الدوائية والأغذية المعبأة والبنوك والمال والاستشارات التجارية والخدمات المتصلة بالتجارة. والواقع أنه حتى أواخر الثمانينيات استمرت حصة مبيعات فروع الشركات الأجنبية من المبيعات الكونية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات فى تلك القطاعات فى الازدياد. وبذلك يكون مفهومًا أن تلك الدول التى تتمتع بامتياز تنافسى ديناميكى فى تلك الأنشطة سجلت أكبر زيادة فى استثمارها الأجنبى المباشر الصادر.

وفى الوقت ذاته فإنه على امتداد العشرين سنة الأخيرة أثرت سلسلة من التطورات التكنولوجية والتنظيمية المهمة ليس فقط على النمط القطاعى للنشاط الاقتصادى، بل كذلك على النظام ذاته الذى يحدث فى إطاره إنتاج السلع والخدمات. وأحيانًا يشار إلى نظام الإنتاج الجديد باعتباره "النزعة التويوتية"(*) التى تصور نمط

(*) نسبة إلى شركة تويوتا اليابانية لإنتاج السيارات. (المترجم)

إنتاج أكثر مرونة ورشاقة يسمى النمط "المركزى العضوى" الذى يفرق الباحثون بينه وبين نظام "النزعة الفوردية"(*) أو الإنتاج الضخم الذى يتميز بمركزيته الآلية[٥٠] وهذه التغيرات فى أنظمة الإنتاج، مقرونة بتزايد مسامية الحدود القومية وطبيعة الكثير من الاستحداثات التى تتسم بقدر كبير من الحيوية وعدم التحديد وتجميع قدرات التعلم فيما بين الشركات المتصلة ببعضها، تميل إلى طمس الفرق بين الأنشطة الاقتصادية التى يحتمل أن تتكثف فيها التجارة أو الاستثمار الأجنبى المباشر وتلك التى ليست كذلك.

وحتى الآن ليس لهذه التغيرات، التى تركزت بصورة كبيرة فى الاقتصادات الصناعية المتقدمة، سوى أثر محدود على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر. ولكن عند مقارنة الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ بالفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ يتضح تطوران مهمان. أولهما هو تقسيم العمل الأفقى العابر للحدود لاحتواء الأنشطة عالية القيمة والاستفادة من شبكات المواصلات والاتصالات الأسرع والأكثر كفاءة والأقل تكلفة. وصناعة المنسوجات والملابس المعاصرة نموذج ممتاز لقطاع يحتوى على مجموعة كبيرة من الترتيبات التنظيمية العابرة للحدود الذى يقوم نجاحه على تطبيق أحدث التطورات التكنولوجية؛ على سبيل المثال فى تقنيات التصميم والتصنيع التى تجرى بمساعدة الكمبيوتر، وفى النقل شبه الفورى للمعلومات كالتصميمات والمواصفات وتكنولوجيات التجهيز وجداول التسويق، وذلك باستخدام الإنترنت أو الفاكس أو البريد الإلكترونى. ويجرى كذلك تحديث قطاعات تقليدية أخرى من البناء والتشييد وهى تزداد كثافة فى الاستثمار الأجنبى المباشر. وفى الوقت نفسه تحيى خطط تحرير الأسواق والخصخصة والقابلية المتزايدة لكثير من الخدمات للتجارة[٥١] الاستثمار الأجنبى المباشر باعتباره نمط توصيل لمجموعة كاملة من منتجات البنية التحتية، وخصوصاً الاتصالات والمرافق العامة، وكذلك تلك المنتجات التى كانت مقيدة تقييداً شديداً فيما مضى؛ مثل الخدمات المصرفية والتأمين وبعض الخدمات المهنية.

(*) نسبة إلى شركة فورد الأمريكية لإنتاج السيارات. (المترجم)

التطور المهم الثانى فى العقد الماضى هو الأهمية المتزايدة للخدمات الوسيطة والنهائية للاستثمار الأجنبى المباشر. ففى عام ١٩٨٠ على سبيل المثال كان ٣٩ بالمائة من إجمالى رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص بالمشروعات الأمريكية متعددة الجنسيات فى القطاع الثلاثى، و٤٩ بالمائة فى قطاع التصنيع. وكانت النسب المناظرة الخاصة بالمشروعات الأوروبية واليابانية (الرائدة) ما بين ٤٠ بالمائة و٣٧ بالمائة وبين ٤٧ بالمائة و٣٤ بالمائة على التوالى. وبحلول عام ١٩٩٦ كانت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر كله الذى يمثله القطاع الثلاثى قد ارتفعت إلى ٤٥ بالمائة فى حالة الشركات الأمريكية وإلى ٥١ بالمائة فى حالة الشركات الأوروبية و٦٦ بالمائة فى حالة الشركات اليابانية.[٥٢] فى الوقت الذى انخفضت فيه نسبة التصنيع إلى ٥٣ بالمائة و٩٤ بالمائة و٧٢ بالمائة على التوالى.[٥٣] وفى المتوسط، كانت الخدمات فى الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٩٥ تمثل ما يزيد قليلاً على ثلاثة أخماس كل نشاط الشركات متعددة الجنسيات الجديد. وإذا أضفنا كذلك مكون الخدمات الخاص بالسلع المنتجة فى قطاع التصنيع - وعلى الأخص السلع ذات المعرفة المكثفة - فقد تزيد هذه النسبة إلى الثلثين، أو ربما أعلى من ذلك فى حالة نشاط المشروعات الأمريكية متعددة الجنسيات.

إن البيانات الإحصائية الخاصة بجغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر فى الخدمات متفاوتة إلى حد كبير. ونحن لا نعرف أن أقوى نمو فى نشاط الشركات متعددة الجنسيات فى الخدمات على مدى العشرين سنة الأخيرة كان بين ما تسمى دول "الثالوث" (الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واليابان). وفى حالة الدولة التى اجتذبت أكبر قدر من الاستثمار الأجنبى المباشر على امتداد تلك الفترة (وهى الولايات المتحدة) فإن حصة الزيادة فى رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه إلى القطاع الثلاثى (أو المتصل بالخدمات) فيما بين ١٩٨٦ و١٩٩٧ كان ٥٣ بالمائة[٥٤] والواقع أنه إضافة إلى القليل من العوامل الصناعية - وخاصة السيارات والإلكترونيات الاستهلاكية والسلع الكهربية - ركزت المشروعات اليابانية متعددة الجنسيات أنشطتها الخارجية فى الخدمات المالية والتجارية والنقل والعقارات[٥٥] وفيما بين ١٩٨٦ و١٩٩٤ جرى توجيه ما لا يقل عن ٢٧ بالمائة من الزيادة فى رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر فى الشركات اليابانية إلى القطاع الثلاثى[٥٦] وفى الاتحاد الأوروبى كذلك، وعلى امتداد العقد

الماضى، زادت حصة الاستثمار الأجنبى المباشر البينى والخارجى للاتحاد الأوروبى فى الخدمات - وخاصة الخدمات عالية القيمة - زيادة كبيرة جداً.

وفى كثير من الدول النامية كذلك فاقت زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر (قطاع الخدمات) زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر الصناعى(٥٧) إلا أنه على عكس نشاط الشركات متعددة الجنسيات فى الدول المتقدمة (إلى جانب نشاط المستثمرين لأول مرة) فإن الكثير من النشاط الذى يجتذبه العالم النامى اتخذ شكل الأنشطة المشجعة للتجارة أو استثمار البنية التحتية، وعادة ما يكون كلاهما مقدمة للاستثمار الأجنبى المباشر فى القطاعات الأساسية أو الثانوية. وبذلك فإنه منذ الثمانينيات، على سبيل المثال، كان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الصين وموانئ أمريكا اللاتينية يوجه بصورة كبيرة إلى خطط الخصخصة فى خدمات مثل الطاقة الكهربية والاتصالات والفنادق والبناء والتشييد. ويبدو أن إلغاء القيود الذى حدث مؤخراً فى بعض المرافق العامة وأجزاء من الخدمات المالية فى الهند يفتح الباب أمام المزيد من نشاط الشركات متعددة الجنسيات المتصلة بالخدمات فى ذلك البلد.

وفى الختام، فإنه بينما يعيد تنفيذ أنظمة الإنتاج الجديدة والتحرك نحو الرأسمالية القائمة على المعرفة فى الاقتصادات الصناعية المتقدمة توجيه الأولويات المكانية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات نحو هذه الاقتصادات، فإن ظهور الدول الجديدة القوية فى العالم الثالث وتحرير الأسواق وخصخصتها من أجل البنية التحتية والخدمات المساعدة للتجارة يؤدى إلى تغير مضاد فى موقع الاستثمار الأجنبى المباشر فى اتجاه الاقتصادات ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وفى الوقت الراهن يدعم الأثر الصافى لهذه القوى الدول الصناعية، رغم الشك فى أن الاتجاه الحالى يمكن إلى حد كبير تغييره إذا زادت دول العالم الثالث حصتها فى الناتج العالمى.

السمة المتغيرة للمشروعات الكبرى متعددة الجنسيات

المتغير السياقى الثالث المحتمل تأثيره على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر هو متغير السمات المميزة للمشروعات متعددة الجنسيات. وهناك نوعان رئيسيان لهذه

السمات. أولاً، هناك السمات الهيكلية للشركات؛ أى عمرها وحجمها ودرجة تعدد جنسياتها وأنواع منتجاتها وقدراتها الاستحداثية ودرجة إدماجها الأفقى وهلم جراً. ثانياً: هناك الأفعال أو ردود الأفعال الإستراتيجية الخاصة بالشركات فى اتجاه ملكية قدراتها الجوهرية وإدارتها، وموقع الأنشطة ذات القيمة المضافة الناشئة عن هذه القدرات أو المرتبطة بها.

وبسبب ضيق المساحة، سوف يقدم هذا الجزء عدداً قليلاً من الحقائق المختارة بعناية حول جغرافية الاقتصاد الأجنبى المباشر الخاص بشركات بعينها، إلى جانب تأمل أسبابها ومدى إمكانية تفسيرها للبيانات المبينة فى الجداول السابقة. ولكى نحكم السيطرة - قدر استطاعتنا - بالنسبة لاختلافات الدول (المصدر) والقطاعات، يقتصر التحليل على ستة قطاعات فقط هى تكرير البترول والمنتجات الغذائية والكيماويات والإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر والسيارات. وفيما يتعلق بالقطاعين الأولين، سوف نبحث سمة الاستثمار الأجنبى المباشر الخاصة بالمشروعات الأمريكية والأوروبية متعددة الجنسيات. وفيما يتعلق بالقطاع الثالث سوف نبحث المشروعات الأوروبية متعددة الجنسيات، وفى الرابع المشروعات اليابانية والأوروبية متعددة الجنسيات، وفى الخامس المشروعات الأمريكية متعددة الجنسيات، وفى السادس مشروعات متعددة الجنسيات من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. ويبين الجدول (٢-٧) التفاصيل مستخدماً مؤشراً خاصاً بتعدد الجنسيات من وضع مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة[٥٨].

ويعرض الجدول (٢-٧) صورة مختلطة. ولنأخذ أولاً درجة تعدد الجنسيات الخاصة بالشركات الأمريكية فى عام ١٩٩٦. ففى قطاع البترول يتراوح المؤشر بين ٢٣,٤ بالمائة و٢,٧ بالمائة، ولكن هناك ارتباطاً كبيراً بين درجة تعدد الجنسيات وحجم المشروع (أحد المتغيرات التى سبق تحديدها). ويصدق الشىء نفسه على ثلاثة من كبار منتجى السيارات الأمريكيين، وإن كان التفاوت فى درجة تعدد الجنسيات أقل إلى حد ما. وفى قطاعى المنتجات الغذائية والكمبيوتر، لا تبدو درجة تعدد الجنسيات مرتبطة بالحجم، بل إن فى هذه الحالة هناك شك فى ارتباطها بالإستراتيجية المميزة الخاصة بالشركات؛ وعلى الأخص إستراتيجية مديرى الشركات تجاه الأسواق الخارجية، وهو

التفسير الأهم. ويبين مؤشر تعدد الجنسيات الخاص بالشركات الأوروبية فى قطاعات المنتجات الغذائية والكيماويات والإلكترونيات نمطًا موحدًا إلى حد ما، ولكن فى هذه الحالة يدخل حجم (أى عدد سكان) الدولة المستثمرة فى الصورة. وفى قطاع الكيماويات على سبيل المثال تبدى "سولفاى"Solvay ، وهى شركة بلجيكية، و"أكو" AKCO، وهى شركة هولندية، نسبة تعدد جنسيات أعلى من المتوسط إلى حد كبير خاصة بالشركات الثمانى التى جرى بحثها، بينما نجد فى قطاع الإلكترونيات أن "فيليبس" Philips من هولندا و"إيه بى بى" ABB ("آسيا براون بوفيرى" وهى شركة سويسرية سويدية) تبديان نسبتين شديدتى الارتفاع فى الواقع. وبصورة أكثر عمومية، واتباعًا لقاعدة حجم الدولة، تبين بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن هناك ارتباطًا إيجابيًا بين حجم الشركة ودرجة تعدد الجنسيات، بينما فى غرب أوروبا، حيث يجعلون من حجم الشركة معيارًا، هناك ارتباط سلبى بين حجم الدولة ودرجة تعدد الجنسيات.

ويعكس تعدد جنسيات الشركات اليابانية تأخرها فى عملية الدمج من ناحية، وكون متوسط حجمها (فى عام ١٩٩٦) أصغر عمومًا من حجم نظيراتها الأوروبية والأمريكية من ناحية أخرى. وباستثناء "سونى"Sony ، سجلت الشركات متعددة الجنسيات اليابانية مؤشرات تعدد جنسيات أقل من منافساتها الأوروبية. إلا أنه فى صناعة السيارات سجلت كل شركة من الشركات المنتجة للسيارات اليابانية درجات متوسطة أو فوق المتوسطة من تعدد الجنسيات مقارنة بمنافساتها الأمريكية أو الأوروبية.

ومنذ أواخر السبعينيات تعكس الأهمية المتزايدة للعمليات الخارجية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات الصناعية المائة الكبرى إلى حد كبير أهمية الدول والقطاعات التى هى جزء منها. وقد فاقت أهمية الشركات اليابانية أهمية أغلب الشركات (والحق يقال إنها بدأت من قاعدة شديدة الانخفاض)، تليها فى الأهمية الشركات الأوروبية الغربية؛ وعلى الأخص الشركات الألمانية والفرنسية. وفى المتوسط تغيرت درجة تعدد الجنسيات الخاصة بالشركات الأمريكية متعددة الجنسيات تغيرًا قليلاً؛ حيث كانت تدور حول معدل ٣٠ بالمائة[٥٩].

إلا أن بعض الشركات داخل الدول والقطاعات تفوق غيرها من ناحية الجرأة التى تسعى بها لتحقيق إستراتيجيات الاستثمار الأجنبى المباشر الخاصة بها. ومن بين تلك الشركات المدرجة فى الجدول ٢-٧، تشمل الشركات الجديرة بالذكر (المطبوعة أسماؤها بحروف مائلة) شركتى تكرير البترول الأمريكيتين الأصغر (نسبيًا) "أموكو" Amoco و"أتلانتيك ريتشفيلد" Atlantic Richfield، وشركات "فولكس فاجن" Volks Wagen و"فولفو" Volvo و"بوش" Bosch و"بى إم فيه" BMW من بين شركات السيارات الأوروبية، و"هوكست" Hoechst و"فون بولينك" Phone Poulenc و"باسف" BASF و"باير" Bayer من بين شركات الكيماويات الأوروبية، و"إيه بى بى" و"سيمنز" Siemens من بين شركات الإلكترونيات الأوروبية، و"ماتسوشيتا" Matsushita و"سونى" و"توشيبا" Toshiba من بين شركات الإلكترونيات اليابانية. وفى قطاعات أخرى سجلت كل من "ديجيتال" Digital (أمريكية - كمبيوتر) و"فيليب موريس" Philip Morris (أمريكية - تبغ) و"جلاكسو" Glaxo (بريطانية - صناعات دوائية) و"جراند متروبوليتان" Grand Metropolitan (بريطانية - منتجات غذائية) و"سارا لى" Sara Lee(أمريكية - منتجات غذائية) زيادة كبيرة فى معدلات المشاركة الخارجية. وربما يكون جديراً بالملاحظة أن النمو فى هذه النسب حققه كل من شراء الشركات الأجنبية القائمة بالفعل، مثل تملك "جراند متروبوليتان" لشركة "جنرال ميلز" General Mills فى الولايات المتحدة، والدمج بين "آسيا" و "براون بوفيرى" ليكوِّنا "إيه بى بى" من ناحية، واستثمارات "جرينفيلد" الجريئة، وهى تلك التى قامت بها "آى بى إم"IBM و"بى إم دبليو" وشركات الإلكترونيات والسيارات اليابانية فى أوروبا والولايات المتحدة.

وفى المقابل فإنه فى حالة تلك الشركات المكتوبة أسماؤها بحروف سوداء فى الجدول (٢-٧) فإن مؤشر تعدد الجنسيات إما انخفض أو لم يكن متوافقاً مع متوسط القطاع الذى هو جزء منه. وفيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات من الدول الصغيرة - ساندوز" Sandoz و"سيبا جايجى" Ciba Geigy و"نستله" Nestlé (سويسرا) و"فيلبس" (هولندا) و"سولفاى" (بلجيكا) - يعود هذا إلى أن المكون الأجنبى فى عملياتها كان فى الأصل كبيراً فى أوائل الثمانينيات. وأعادت شركات أخرى متعددة الجنسيات تركيز اهتمامها بالأسواق المحلية. فعلى سبيل المثال، فإنه حين ووجهت شركات

الجدول ٢-٧ مجموعة من أكبر الشركات متعددة الجنسيات مصنفة حسب القطاع والدولة والحجم (أ) ومؤشر تعدد الجنسيات (ب)

تكرير البتـرول				منتجات غذائية				كيماويات			
		مؤشر تعدد الجنسية				مؤشر تعدد الجنسية				مؤشر تعدد الجنسية	
(أ) أمريكيـة		١٩٨٥	١٩٩٦	(أ) أمريكية		١٩٨٥	١٩٩٦	(أ) أوروبية		١٩٨٥	١٩٩٦
إكســـون	(٤)	٥٩	٧٢,٧	فيليب موريس	(٢٨)	٢٨	٤٧,٨		(١٤)	٥٠	٧٩
								باير (ألمانية)			
موبيل	(١٠)	٥٧,٢	٦٢,٣	بيبسيكو	(٨٨)	٢٩,٨	٣٠,٤	هوكست (ألمانية)	(١٥)	٤١,٥	٦٥,٦
شيفرون(د)	(٤٥)	غير قابل للتطبيق	٣٥,٣	سارا لي (١٩٩٥)	(٩٠)	٢٦,٣	٥١,٧	فون بولنك (فرنسية)	(٣٣)	٣٢,٩	٦٧,٤
	(٥١)	٤٢,٦	٤٤,٦	أرجي آر نابيسكو	(٩٠)	٣١,٩	٣٤,٤	سيباجيجي (سويسرية)	(٣٨)	٦٦,٥	٥٨,٢
تكساكو								(١٩٩٥			
	(٦٦)	١٦,٨	٢٥,٥					باسف (ألمانية)	(٣٥)	٣٠,٢	٥٩,٢
أمكو	(٩٣)	٥	٢٣,٤					سولفاى (بلجيكية)	(٨٣)	٨٩,٥	٩٢,٢
أتلانتيك ريتشفليد								أكو (هولندية)	(٧٩)	٥	٧٣,٢
								نورسك (نرويجية)			
								هيدرو (١٩٩٤)	(٩٩)	(٧٣,٦)	٤٣,٥
(ب) أوروبية				(ب) أوروبية							
رويال دش شل (بريطانية هولندية)	(٢)	٦٠	٦٦,٦	نستلة	(١١)	٨٩	٩٥,٣				
إلف أكيتان(فرنسية)	(١٣)	٤٣	٥٦,٦	يونليفر (بريطانية هولندية)	(١٨)	غير قابل للتطبيق	٨٧,١				
بريش بتروليوم (بريطانية)	(٢٥)	٦٦,٣	٧٥,٨	جراند متروبوليتان (بريطانية)	(٦٩) ٣٨	٦٧,٣					
إى إن آى (أيطالية)	(٢٧)	غير قابل للتطبيق	٦٣,٨								
توتال (فرنسية)	(٢٩)	غير قابل للتطبيق	٣٣,٥								

إلكترونيات				أجهزة كمبيوتر				سيارات			
		مؤشر تعدد الجنسية				مؤشر تعدد الجنسية				مؤشر تعدد الجنسية	
(أ) يابانية											
ماتسوشيا		١٩٨٥	١٩٩٦	(أ) أمريكية		١٩٨٥	١٩٩٦	(أ) أمريكية		١٩٨٥	١٩٩٦
سونى	(٥٣)	٥,٥	٢٨,٣	أى بى إم	(٦)	٤١,٥	٥٤,٣	فورد	(٣)	٤١	٣٧,٧
موبيل	(٢٤)	٢٠,٧	٦٠,٥	هيوليت باركارد	(٤١)	٣٨	٥٠	جنرال موتورز	(٥)	٣٠,٨	٣٠,٣
هيتاشى	(٦٠)	١٥	٢٠	ديجيتال (١٩٩٤)	(٨١)	٣٨	٥٧,٢	كرايسلر	(٨٠)	١٦	١٦,٣
توشيبا	(٩١)	٦	٢٤								
إن أى سى (١٩٩٥)	(٩٣)	٧,٥	١٨,٦					(ب) أوروبية		١٩٨٥	١٩٩٦
(ب) أوروبية		١٩٨٥	١٩٩٦					فولكس فاجن	(٨)	٢٩	٥٥,٣
إيه بى بى (سويدية)(ج)	(١٢)	٦٠	٩٦,١					ديملر بنز	(١٩)	٢١	٤١,٩
الكاتل الستورم (فرنسية)	(٢٣)	غير قابل للتطبيق	٦٢,٩								
								فيات	(١٧)	٢٥	٣٨,٢
فيليبس (هولندية)	(٢٠)	٩٣,٦	٨٤,٩					رينو	٩٣٠)	٣١,٨	٤٣,٢
سيمنس (ألمانية)	(٢٢)	٢٨	٥٠,٤					فولفو	(٦٧)	٣٨	٥٨,٥
								بوش	(٤٧)	٢٥	٦٢,٤
								بى إم فيه	(٣٧)	١٥	٥٩,١
								(ج) يابانية			
								تويوتا	(٧)	١٢,٥	٣٥
								نيسان	(١٦)	غير قابل للتطبيق	٥٠,٤
								هوندا	(٣٦)	٢١,١	٥٦,٦

ملاحظات:

الحروف المائلة : أكثر من الزيادة المتوسطة تعدد الجنسيات، الحروف السوداء : أقل من الزيادة لمؤشر تعدد الجنسيات، النص العادى : فى حدود الزيادة المتوسطة لمؤشر تعدد الجنسيات .

(أ) مرتبة (حسب حجم الأصول الأجنبية) ضمن الشركات متعددة الجنسيات المائة الكبرى .

(ب) محددة حسب متوسط نسبة الأصول والمبيعات والعمالة الكونية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات التى تمثلها فروعها الأجنبية .

(جـ) أسيا أند بروان بوفيرى .

(د) كان اسمها فى السابق "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" .

السيارات الأمريكية متعددة الجنسيات - وعلى الأخص "جنرال موتورز" GM - بمنافسة مكثفة من نظيراتها اليابانية، أعادت ترتيب أنظمة إنتاجها المحلى فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، حيث استعادت منذ ذلك الحين جزءًا كبيرًا من السوق الأمريكية كانت قد خسرته فى أعوام سابقة. وكان لأنشطة الدمج والتملك المحلية أثر متناقض، تبعًا لجغرافية استثمار الشركة التى جرى تملكها. ومن بين الشركات متعددة الجنسيات المائة الكبرى التى هبط مؤشر تعدد جنسياتها، أو لم تكن متوافقة مع متوسط قطاعها لهذا السبب، هناك "بات إندستريز" BAT Industries (بريطانية - تبغ ومستحضرات تجميل وتأمين) و"زيروكس" Xerox (أمريكية - معدات علمية ومعدات تصوير) و"آر تى آر نابيسكو" RTR Nabisco (أمريكية - منتجات تبغ وأغذية).

والآن ماذا عن آثار هذه التغيرات التى لحقت بسمات الاستثمار الأجنبى المباشر على جغرافيا الاستثمار الأجنبى المباشر؟ إن قيود البيانات تمكننا فقط من القيام بما هو أكثر سطحية. إلا أنه بمقارنة التغيرات التى حدثت فى جغرافية المبيعات أو أصول الشركات أو عدد العاملين بها طبقًا لمدى زيادتها لمؤشر تعدد الجنسيات الخاصة بها فى قطاعات ودول بعينها، يمكن أن تتكون لدينا فكرة عن إسهامات القطاعات المتعلقة بالشركات فى التوزيع المكانى المتغير للاستثمار الأجنبى المباشر.

والبيانات مأخوذة من نسختى ١٩٨٠ و١٩٩٢ من "الدليل العالمى للشركات متعددة الجنسيات"[٦٠] - وهى البيانات المتوفرة حتى الآن - لحساب متوسط نمو الاستثمار الأجنبى المباشر لمجموعتين من الشركات فى كل من المنطقتين الرئيسيتين من العالم. وللحصول على المجموعتين قسمنا فقط العدد الإجمالى للشركات على اثنين وأخذنا أعلى وأدنى الشركات النامية فى كل مجموعة فرعية من كل صناعة ودولة.

ولم تكن نتيجة ذلك حاسمة إلى حد ما. فبينما هناك من يرى أن الشركات متعددة الجنسيات ذات معدلات النمو فوق المتوسط كانت تنمو فى أوروبا وأمريكا الشمالية أسرع من الشركات متعددة الجنسيات ذات معدلات النمو دون المتوسط، لم يكن الأمر كذلك فى حالة الدول النامية. والواقع أنه فى آسيا زاد نمو الشركات متعددة الجنسيات

من حصتها فى إجمالى نشاط الشركات متعددة الجنسيات.[٦١] إلا أنه بما أن عدد ملاحظات العينة كان صغيراً جداً (وهو ٥٦)، فإننا نعتقد أنه لا بد من إجراء بحث ذى قاعدة أوسع قبل التوصل إلى أية استنتاجات بشأن دور أية عوامل إنتاج متعلقة بالشركات فى التأثير على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر المتغير.

خاتمة

الهدف الأساسى من هذا الفصل هو بيان وعرض بعض التفسيرات الخاصة بجغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر فيما بين النصف الثانى من السبعينيات والسنوات الخمس الأولى من التسعينيات. وقد اختيرت الفترتان كى تعكسا السنوات السابقة مباشرة لوقوع سلسلة الأحداث الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ذات التأثير الكبير، وتلك السنوات التالية لوقوع أشد هذه الأحداث تأثيراً؛ مثل انهيار النظام الاقتصادى الموجه الخاص باقتصادات وسط وشرق أوروبا.

قد تُقسَّم استنتاجاتنا إلى مجموعتين، تشمل أولاهما الاستنتاجات المتصلة بالحقائق، وثانيتهما تلك المتصلة بتفسير تلك الحقائق. وفيما يتعلق بالحقائق، فإن التغيرات الأساسية فى جغرافية المناطق أو الدول المستثمِرة الكبرى فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٠ وفيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٦ هى - أولاً - ظهور الصين باعتبارها ثانى أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبى المباشر. وهذا التدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جمهورية الصين الشعبية يفسر جزءاً كبيراً من نشاط الشركات متعددة الجنسيات الموجه إلى الدول النامية منذ أواخر السبعينيات. الأمر الثانى والأهم من النصيب المتغير لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر من الشمال إلى الجنوب هو التغيرات التى حدثت فى توزيع التدفقات من الشمال إلى الشمال ومن الشمال إلى الجنوب. وبذلك فازت أوروبا الغربية - وعلى الأخص فرنسا وإسبانيا - باعتبارها متلقية للاستثمار الأجنبى المباشر على حساب كندا والولايات المتحدة، بينما أصبحت دول جنوب وشرق آسيا التى أصبحت صناعية حديثاً مواقع أكثر جذباً مقارنة بمعظم دول أمريكا اللاتينية. ثالثاً: بينما تظل أفريقيا تحظى باهتمام هامشى من جانب المستثمرين الأجانب، فقد بدأت أوروبا الوسطى والشرقية، وخاصة دول فيسيجراد،[٦٢] فى الظهور

باعتبارها دولاً متلقية مهمة إلى حد كبير. رابعًا: خسرت بعض الدول التقليدية القائمين على الموارد المتلقية للاستثمار الأجنبى المباشر، وهى كندا وأستراليا، أمام الاقتصادات الصناعية الأسرع نمواً. خامسًا: زاد الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد المتجه إلى اليابان زيادة هامشية فقط على مدى العقدين الماضيين. سادسًا: كان هناك هبوط طفيف فى التركيز الجغرافى للاستثمار الأجنبى المباشر بين الدول المتقدمة، وارتفاع طفيف فى التركيز الجغرافى للاستثمار الأجنبى المباشر بين الدول النامية. إلا أنه باستثناء الصين كان هناك انخفاض فى تركيز الاستثمار الأجنبى المباشر بين الدول النامية.

وتفسيراً لهذه الحقائق، ألقى الضوء على خمسة عوامل رئيسية. أول هذه العوامل أنه يمكن تفسير التغيرات التى حدثت فى جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر ودرجة تعدد جنسيات الشركات المستثمِرة تفسيراً مفيداً ببحث أثر الأحداث السياسية والاقتصادية الكونية على شكل امتيازات الملكية والموقع ودمج الأسواق التى تواجه المستثمرين الأجانب الحاليين أو المستثمرين الأجانب المحتملين. وقد حددنا تلك الأحداث فى القسم الأول من هذا الفصل. واستُنتج حينذاك أن كلاً من القدرات الجوهرية للشركات والامتيازات المكانية الخاصة بالدول تعرضت لعدد من التغيرات العميقة (وهو ما يلخصه الجدول ٢-٤)، وكذلك الحال فى الواقع بالنسبة للطرق التنظيمية التى أعادت بها الشركات تشكيل استخدام قدراتها الجوهرية من الناحية المكانية. كما أبرز الفصل الأهمية المتزايدة لتملك الأصول من قِبَل الاستثمار الأجنبى المباشر المتزايد، وخاصة فيما بين دول "الثالوث"، وكذلك الأهمية المتزايدة لضرورة وضع الشركات لأنشطتها الخارجية فى الدول والأقاليم التى تقدم كم وكيف الأصول المكانية التى تكمل امتيازاتها المتعلقة بالملكية. وأثرت هذه التطورات على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر فى أكبر عدد ممكن من الشركات التى تفضل إلى حد كبير المواقع التى تقدم مجموعة من التسهيلات التى سوف تتنوع طبيعتها تبعًا لنوع النشاط ذى القيمة المضافة الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، وعلى الأخص كثافتها التكنولوجية والمعرفية.

وتتضمن المجموعة الثانية من العوامل المؤثرة على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر تركيبة الدول المصدر وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التى تقوم بها، وبنية

وإستراتيجيات الشركات المشاركة. وفيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٠ وبين ١٩٩٠ و١٩٩٦ سجلت الشركات متعددة الجنسيات من اليابان ومن دول العالم الثالث (وخاصة من الجاليات العرقية الصينية) أهم نمو فى الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر. وفى المقابل لم تحقق الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية سوى نمو متواضع فى أنشطتها الخارجية. وكما يبين الجدول (٢-٣) فإنه بما أن جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر الذى يقوم به المنتجون الأسرع والأبطأ كانت مختلفة تمامًا، وخاصة داخل الدول النامية، فمن الواضح أن جزءًا من التغيرات فى توزيعها يمكن إرجاعه إلى اختلاف معدل نمو كبار المستثمرين الصادرين. والحالة التى ينطبق عليها ذلك هى الصين حيث كان مصدر ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد على مدى ١٥ عامًا دولاً آسيوية أخرى. وفى المقابل فإن تناقص حصة نشاط الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للولايات المتحدة يعنى هبوطًا فى حصة إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه إلى أمريكا اللاتينية؛ وهى منطقة تميل فيها الشركات الأمريكية إلى الاستثمار أكثر من الشركات متعددة الجنسيات من الدول الأخرى.

العامل الثالث الذى يؤثر على الاستثمار الأجنبى المباشر هو التركيبة القطاعية للنشاط الاقتصادى. إلا أن هذه التغيرات كان لها أثر أكثر غموضًا على جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر. فمن ناحية، شجع نمو قطاعى التكنولوجيا والمعلومات المكثفة وقطاعات الخدمات عالية القيمة المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر فى معظم الاقتصادات المتقدمة. ومن ناحية أخرى، أحيا تحرير الكثير من قطاعات خدمات البنية التحتية وحاجة الشركات الناشئة سريعة النمو إلى الاستثمار الأجنبى المباشر القائم على الموارد أو الباحث عن الأسواق نمط تدفق استثمار هيكشر - أولين Heckscher-Ohlin. كما ناقشنا بعض آثار النمو الأسرع نسبيًا (التى لا تقل غموضًا) فى خدمات الاستثمار الأجنبى المباشر الخاصة بجغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر، وكذلك بعض آثار الاتجاه نحو أنظمة الإنتاج الأكثر مرونة التى تفضل نمو الشركات متعددة الجنسيات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تحديث كل من أنشطة التصنيع والخدمات فى الدول النامية.

وأخيرًا ألقى الفصل نظرة سريعة على آثار جغرافية الاستثمار الأجنبى المباشر ذى معدلات النمو الخاصة ببعض الشركات متعددة الجنسيات الكبرى من ست صناعات وثلاث مجموعات من الدول (أو الأقاليم) المستثمرة. وبينما لم يُقدَّم تعريف جامع مانع للإستراتيجيات المكانية المتغيرة الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات سريعة النمو، فقد استنتجنا أنه - أولاً - أبدت أكبر الشركات بين الشركات متعددة الجنسيات الصناعية المائة الكبرى بصورة عامة مؤشر تعدد جنسيات أعلى من نظيراتها الأصغر. وثانيًا: كانت الشركات ذات مؤشرات تعدد الجنسيات الأكثر انخفاضًا فى عام ١٩٨٠ غالبًا ما تسجل معدلات نمو للاستثمار الأجنبى المباشر على مدى العقد التالى. وغالبًا ما تدعم كلتا الحقيقتين الافتراض السابق القائل بأن رد فعل الشركات متعددة الجنسيات الإستراتيجية تجاه الاقتصاد الكونى الناشئ كان إلى حد كبير دمج أنشطتها المستورِدة ذات القيمة المضافة والباحثة عن الأسواق والسيطرة على مواردها وقدراتها من مختلف أنحاء العالم.

الهوامش

1. Throughout this chapter, FDI stocks or flows are used as proxies for the value added activities of firms which own or control such activities outside their national boundaries (i.e. MNEs). Though an imperfect measure of these activities, the FDI data, published by all the major countries in the world, are broadly comparable. This is not the case with other data, sales, net output or employment.
2. 1996 is the latest year for which detailed data on FDI stock and flows are available at the time of writing. These do not fully take into account the effects of the East Asian crisis nor the problems of the Russian economy. However, preliminary data for 1997 suggest that FDI inflows to South East and South Asia were 6.2% higher than those for 1996, which in turn were 16.6% above those for 1995. By contrast, foreign portfolio capital inflows dropped dramatically; indeed there was a net exodus of capital from the region in 1997. FDI outflows from the region in 1997 were also about marginally higher than those in 1996 ($50.2 billion cf. $47.4 billion). Rather surprisingly, FDI inflows into the Russian Federation more than doubled from $2.5 billion to $6.2 billion in 1997: UNCTAD, *World Investment Report 1998* (Geneva: United Nations, 1998).
3. The OLI configuration, explaining the extent and pattern of the foreign value-added activities was first put forward by the author in the mid-1970s. For a recent exposition of the eclectic paradigm of international production. See John H. Dunning, 'Reappraising the Eclectic Paradigm in the Age of Alliance Capitalism', *Journal of International Business Studies* 26:3 (1995) 461–91; John H. Dunning, *The Eclectic Paradigm as an Envelope for Economic and Strategic Theories of MNE Activity* (Newark, US and Reading, UK: mimeo, 1999).
4. Of course, there are other modalities than FDI in promoting the cross-border mobility of goods, services and assets. Indeed, it is likely – though this is very difficult to quantify- that non-equity strategic alliances and networking have become increasingly important vehicles for the transfer of assets, particularly intangible assets, over the past two decades. See particularly, in this connection, the work of John Hagedoorn and his colleagues at MERIT and the University of Limburg.
5. Dunning, 'Reappraising the eclectic paradigm' and *The Eclectic Paradigm.*
6. These latter I have termed strategic asset acquiring advantages: John H. Dunning, *Multinational Enterprises and the Global Economy* (Wokingham, UK:

Addison Wesley, 1993). In the last decade, FDI of this kind – particularly that by firms investing in advanced industrialized countries by way of mergers and acquisitions – has become one of the dominant factors affecting the geography of FDI.

7. For further details, see the next section and also M. Kenney and R. Florida, 'The Organization and Geography of Japanese R&D: Results from a Survey of Japanese Electronics and Biotechnology Firms', *Research Policy* 23 (1993) 305–23; and M. Kenney, and R. Florida, 'The Globalization of Japanese R&D: the Economic Geography of Japanese R&D Investment in the US', *Economic Geography*, 70 (1994) 344–69.
8. The former period was chosen as this was immediately prior to the wave of liberalizing markets, and the current generation of technological advances.
9. See, for example, IMF, *Balance of Payments Yearbook* (Summary Tables) (Washington, DC: International Monetary Fund, various dates); and UNCTAD, *World Investment Report 1996, Transnational Corporations, Investment, Trade and International Arrangements* (Geneva: United Nations, 1996).
10. Previously called the European Community. The composition of the EU is taken to be that existing on 1 January 1995 for all years discussed in this chapter.
11. The US, in particular, substantially increased its share of worldwide FDI in the 1980s. Between 1983 and 1989 it accounted for 42.6% of all inflows, compared with 24.5% in 1975–80. However, between 1990 and 1996, its share fell back to 19.1%.
12. In the case of both Africa and West Asia, it was the oil-exporting countries which recorded the least gains, and, indeed, in the 1990s, the flow of new investment has been less than one-half that of the second half of the 1980s.
13. India, for example, recorded a ninefold increase in direct investment inflows between 1990–92 and 1994–96. The Central and Eastern European countries recorded a fivefold increase.
14. See Dunning, *Multinational Enterprises*, for the original formulation.
15. B. Kogut, 'Foreign Direct Investment as a Sequential Process', in C. P. Kindleberger and D. B. Audretsch (eds), *The Multinational Corporation in the 1980s* (Cambridge, MA: MIT Press, 1983) 38–56.
16. The kind of O advantages which scholars, in the 1970s, used to explain FDI are set out in Dunning, *Multinational Enterprises*, and R. Caves, *Multinational Firms and Economic Analysis*, 2nd edn (Cambridge: Cambridge University Press 1996). The ones which consistently offered the greatest explanatory power were proprietary knowledge and product differentiation, and access to markets.
17. John H. Dunning, 'The European Internal Market Program and Inbound Foreign Direct Investment', *Journal of Common Market Studies*, 35, 1 (1997) 1–30.
18. J. F. Hennart and Y. R. Park, 'Location, Governance and Strategic

Determinants of Japanese Manufacturing Investment in the US', *Strategic Management Journal*, 15 (1994) 419–36.

19. John H. Dunning, R. Narula and R. Van Hoesel, 'Explaining International R&D alliances and the Role of Governements', *International Business Review*, 7, 4 (August 1998) 377–98.
20. Michael E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations* (New York: The Free Press, 1990).
21. So-called O_t (t standing for transactions) in the literature.
22. Exceptions included R&D by MNEs from the UK, Canada and some smaller European nations, and in sectors such as food, beverages and pharmaceuticals, where local supply or demand conditions made it desirable for some R&D to be decentralized.
23. W. Kuemmerle, *The Drivers of Foreign Direct Investment into Research and Development: An Empirical Investigation* (Boston: Harvard Business School Working Paper No. 96:062, 1996), p. 9.
24. In 1993, US firms conducted 13% of their R&D outside their home countries; the Japanese were increasingly establishing R&D facilities in Europe; while in the US, foreign firms accounted for 15.5% of total R&D expenditures in 1991, compared with 4.8% in 1977: John H. Dunning and R. Narula, 'The R&D Activities of Foreign Firms in the US', *International Studies of Management and Organization*, 25, 1–2, Spring–Summer (1995) 39–75.
25. Kuemmerle, *The Drivers of Foreign Direct Investment.*
26. For example, investment by US MNEs in the UK. See John H. Dunning, *American Investment in British Manufacturing Industry* (London: George Allen and Unwin, reprinted by Arno Press, New York, 1958. Updated and revised edition published by Routledge (London and New York) in 1998).
27. One of the reasons for this is that part – and probably an important part – of the growth of foreign-based R&D has taken the form of acquisition rather than of 'greenfield' R&D. In the US, almost four-fifths of the total investment outlays by foreign direct investors in the 1980s was through the purchase of existing US businesses.
28. It is noted that there are certain parallels between the kind of FDI designed to acquire natural resources in the nineteenth and early twentieth century, and that designed to acquire created assets, notably technology, information and learning experience of the 1980s and 1990s. Both were (or are) aimed at facilitating, or enhancing, the use of the existing O advantages of the investing companies; and both were (or are) frequently prompted by aggressive, or defensive, production, marketing and innovatory strategies of large oligopolists.
29. S. E. Guisinger and associates, *Investment Incentives and Performance Requirements* (New York: Praeger, 1985).
30. UNCTAD, *World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness* (Geneva: United Nations, 1995).

31. UNCTAD, *World Investment Report 1995*; *World Investment Report 1996*; *World Investment Report 1998*.
32. For a recent review of the interaction between trade and location theory, see a special edition of the *Oxford Review of Economic Policy* 1:2 (Summer 1998). For an examination of the evolving relationship between modern trade and FDI theory, see John H. Dunning, 'What's Wrong – and Right – With Trade Theory?', *International Trade Journal*, IX:2 (1995) 153–202; J. R. Markusen, 'The Boundaries of Multinational Enterprises and the Theory of International Trade', *Journal of Economic Perspectives*; 9:2 (1995) 169–89; J. R. Markusen. and A. Venables, *Multinational Firms and the New Trade Theory* (Cambridge, MA.: NBER Working Paper No. 5036, February 1995); and for a discussion of the changing locational attributes sought after by MNEs, see R. Kozul-Wright and R. Rowthorn, 'Spoilt for Choice? Multinational Corporations and the Geography of International Production', *Oxford Review of Economic Policy*, 14, 2 (1998) 74–92, and John H. Dunning, Location and the Multinational Enterprise: a Neglected Factor', *Journal of International Business Studies*, 29, 1 (1998) 45–66.
33. For a description of the various kinds of industrial districts, see B. Harrison 'Industrial Districts: Old Wine in New Bottles', *Regional Studies*, 26, 5 (1992) 469–83; A. Gray, E. Golog and A. Markusen, *Big Firms, Long Arms, Wide Shoulders: The Hub and Spoke Industrial District in the Seattle* (New Brunswick, NJ: PRIE Working Paper No. 79, 1995); S. O. Park and A. R. Markusen, 'Generalizing New Industrial Districts: a Theoretical Agenda and an Application from a Non-Western Economy', *Environment and Planning*, A 27 (1995) 81–104; M.J. Enright, 'Regional Clusters and Firm Strategy', in A. D. Chandler Jr, P. Hagström and Ö. Sölvell (eds), *The Dynamic Firm, The Role of Technology, Strategy, Organization and Regions* (Oxford: Oxford University Press, 1998); A. L. Saxenian, *Regional Advantage: Culture and Competition in Silicon Valley and Route 128* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994).
34. See, for example, S. O. Park and A. R. Markusen, *New Industrial Districts: A Critique and Extension from the Developing World* (paper presented at the Symposium of the IGU Commission on Industrial Change, Time Space, Competition and Contemporary Industrial Change, Florida, August 1992); Park and Markusen, 'Generalizing New Industrial Districts'; K. Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (London: Harper, 1995); V. N. Balasubramanyan and A. Balasubramanyan, *Software in South India* (The Management School, Lancaster University, 1996).
35. Industrial clusters are, of course, not confined to high-technology firms. Examples of the concentration of more traditional industries are to be found in M. E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations* (New York: The Free Press, 1990); M.J. Enright 'Regional Clusters', and 'The Globalization of Competion and the Localization of Competitive Advantage: Policies

Towards Regional Clustering', in N. Hood and S. Young (eds), *The Globalization of Multinational Enterprise Activity* (London: Macmillan, 1999); B. Harrison, *Lean and Mean: The Changing Landscape of Corporate Power in the Age of Flexibility* (New York: Basic Books, 1994). However, one's sense is that, in the contemporary global economy, these clusters are becoming more, rather than less, important.

36 T. Arita and M. Fujita, *Local Agglomeration and Global Networks of the Semiconductor Industry: A Comparative Study of US and Japanese Firms* (University of Pennsylvania and Kyoto University: mimeo, 1996).

37. UNCTAD, *World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace* (Geneva: United Nations, 1994); *World Investment Report 1998* (Geneva: United Nations, 1998).

38. From 280 to 631: UNCTAD, *World Investment Report 1998*. For further details of strategic alliances in higher technology sectors, see J. Hagedoorn, 'Strategic Technology Alliances and Modes of Cooperation in High Technology Industries', in G. Grabher (eds), *The Embedded Firm* (London and Boston: Routledge 1993) pp. 116–37; J. Hagedoorn, 'Trends and Patterns in Strategic Technology Partnering since the Early Seventies', *Review of Industrial Organization*, 11 (1996) 601–16; R. Narula and J. H. Dunning, 'Technocratic-Corporate Partnering, Extending Alliance Capitalism', in G. Boyd and J. H. Dunning (eds), *Structural Change and Cooperation in the Global Economy* (Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar, 1999) 137–59.

39. Hagedoorn, 'Strategic Technology Alliances' and 'Trends and Patterns'; Narula and Dunning, 'Technocratic-Corporate Partnering'.

40. In 1996 and 1997 cross-border M&A sales involving developing countries amounted to $178 656 million compared with $133 729 in 1994–95 and $89 844 million in 1992–93: UNCTAD, *World Investment Report 1998*, p. 413.

41. Note that the assertion that FDI continues to be a major mode for exploiting or acquiring the O-specific advantages of firms in no way negates the proposition that firms need to engage in more cooperative ventures in order to best protect or enhance these advantages. In practice, however, many of these cooperative ventures will be between institutions within particular countries rather than across countries.

42. UNCTAD, *World Investment Report 1996*.

43. These data are culled mainly from: OECD, *International Direct Investment Statistics Year Book 1998* (Paris: OECD, 1998). UNCTC, *Transnational Corporations and World Development* (New York, UN, 1988); UNCTAD, *World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness* (New York and Geneva, UN, 1995); and UNCTAD, *World Investment Report 1998*. In turn, these data were initially obtained from those published by the IMF (various dates), based on balance-of-payments statistics and those directly provided by national authorities of FDI stocks and/or flows.

44. Unlike its US and Japanese counterparts, Western Europe FDI includes intra-regional FDI – which, as the table reveals, has increased substantially

over the last 20 years. Were such FDI excluded from the data, its pattern of FDI would look very different indeed.

45. Dunning, 'The European Internal Market Program'.
46. Dunning, van Hoesel, and Narula, 'Explaining the New Wave'.
47. UNCTAD, *World Investment Report 1998*.
48. T. Ozawa, 'Japan: the Macro-IDP, Meso-IDPs and the Technology Development Path (TDP)', in J. H. Dunning, and R. Narula (eds), *Foreign Direct Investment and Governments* (London and New York: Routledge 1996) 142–73.
49. 'Very recently' reflects that it has only been in the last five years that substantial MNE activity has occurred in sectors in which there was previously no, or little, foreign investment. For an examination of the recent surge in FDI in infrastructure development, see UNCTAD, *World Investment Report 1996*.
50. For a description see one recent analysis of the interface between the new system and the globalization of economic activity is W. Ruigrok and R. Val Tulder, *The Logic of International Restructuring* (London and New York: Routledge, 1995).
51. The increasing tradability of services is a two-edged sword as far as FDI is concerned. On the one hand, it opens doors for trade in services previously closed; on the other, it facilitates the kind of FDI which itself makes for more intra-country (and intra-firm) trade in services.
52. 1994 data.
53. OECD, *International Direct Investment Statistics Year Book 1998*.
54. Ibid.
55. The retrenchment in Japanese FDI in the US since the early 1990s explains why between 1994 and 1997 the share of new FDI in the service sector fell to 47.8%: ibid.
56. UNCTAD, *World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated Production* (Geneva: United Nations, 1993); OECD, *International Direct Investment Statistics Year Book 1998*.
57. Although, as a proportion of total FDI, it is still below that of most developed countries. In 1993, for example, 33% of the stock of inbound FDI in Taiwan was in the tertiary sector (compared with 20% in 1980). The corresponding percentages for Korea were 37% and 21%: UNCTAD, *World Investment Report 1995*.
58. UNCTAD, *World Investment Report 1995*. This essentially represents an average of three measures of multi- or trans-nationality, viz. share of foreign sales to total sales, share of foreign assets to total assets, and share of total employment. This index was calculated for the top 100 MNEs in 1994, its total employment, ranked by their foreign assets.
59. OECD, *International Direct Investment Statistics Year Book 1998*.
60. John M. Stopford, *The World Directory of Multinational Enterprises*, 1992 edn (Basingstoke: Macmillan, 1992); John. M. Stopford, J. H. Dunning and K.

O. Haberich, *The World Directory of Multinational Enterprises* (Basingstoke: Macmillan, 1980).

61. Thus, for example, the average ratio between the 1990 and the 1978 share of the sales (and or employment) of foreign affiliates in Europe, relative to all foreign sales of MNEs in the top half of the industry/country groupings, was 1.15; and for MNEs with a below-average share it was 1.05; corresponding ratios for North America were 1.97 and 1.31. For developing countries, the ratios for Asia were 0.94 and 1.35; and for Latin America 0.93 and 0.90. It will be observed that the time period chosen for this exercise was that in which the share of all FDI in the US increased sharply.
62. That is, the Czech Republic, Hungary and Poland. These countries accounted for 69% of the regions stock on inbound FDI in 1994: UNCTAD, *World Investment Report 1995*, p. 100.

الفصل الثالث

التجارة والنزعة الإقليمية والخطر الذى يتهدد تعددية الأطراف

ديانا توسى - نجير وودز

للعولمة أثر عميق على الاقتصاد السياسى للتجارة.(١) وعلى امتداد العقد الماضى جرى إقناع عدد من الدول يزيد على أى وقت سبق بإزالة الحواجز الحمائية والاندماج أكثر وأكثر فى الاقتصاد العالمى، حيث تجذبها إلى ذلك إمكانيات الأسواق العالمية. ومن بين هؤلاء المشاركين الجدد مجموعة كبيرة من الدول النامية واقتصادات الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية سابقًا. وكانت نتيجة ذلك نمطًا من التجارة العالمية التى تشكل تحدياً للنظام متعدد الأطراف الذى نشأ تحت رعاية الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات) ولا يزال مستمراً فى ظل منظمة التجارة العالمية WTO.

وتعانى الدول الصناعية من الضغط كى تضع المبادئ موضع التنفيذ. ومنذ فترة طويلة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وكندا واليابان (وهو ما يسمى "الرباعى" المسيطر على الجات) تقول إن فى التحرير متعدد الأطراف فائدة لكل الدول، إلا أنه يبقى على الحماية فى قطاعات مثل الزراعة وصناعة النسيج.(٢) وقد استغلت الثغرات التى فى قواعد التجارة الدولية لتقييد أنواع الصادرات الأخرى، بما فى ذلك إجراءات مثل قيود الصادرات الاختيارية والإجراءات المضادة للإغراق. وعزز هذا الانحراف عن التجارة الحرة المصالح الراسخة القوية فى تلك الدول، مما جعل التحرير صعباً. إلا أنه

ما لم يكن هناك إصلاح أقوى فى تلك المجالات فإن مصداقية النظام متعدد الأطراف ومشروعيته سوف يزدادان تلاشياً، وسوف تتجه البلاد إلى أنواع أخرى من الترتيبات التجارية.

لقد نمت النزعة الإقليمية نمواً يدعو للدهشة فى العلاقات التجارية على مدى العقد الماضى؛ من جنوب أفريقيا إلى أمريكا الجنوبية. وليس واضحًا أن كل أشكال النزعة الإقليمية تعزز بشكل إيجابى نظامًا تجاريًا دوليًا أكثر تحرراً، مع أن بعضها قد يعززه. وفيما يلى يحدد هذا الفصل الآثار المختلطة للنزعة الإقليمية، حيث يعرض الطرق التى يعزز بها تعددية الأطراف ويقلصها.

وتواجه تعددية الأطراف كذلك تحدياً من مجموعة أخرى من القوى. فقد باتت الترتيبات التجارية أكثر عرضة للتغيرات والأزمات من ناحية أسعار الصرف والاستثمار الأجنبى وتدفق رءوس الأموال. وأبرزت ذلك أزمة شرق آسيا فى عام ١٩٩٧، حيث لم تنتشر الأزمة المالية انتشاراً سريعًا عبر المنطقة وحسب، بل أثرت تأثيراً شديداً على تدفق التجارة. فقد هبط صافى الصادرات من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية إلى شرق آسيا هبوطًا حاداً حيث انخفض الطلب فى الدول الخمس الأكثر تأثراً (تايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفليبين وكوريا الجنوبية). وعمومًا هبطت الواردات إلى شرق آسيا بمقدار الثلث فى الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٨ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.[٣] وفى الوقت نفسه ازدادت القدرة التنافسية لسلع شرق آسيا الواردة إلى أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا بسبب انخفاض قيمة عملات دول هذه المنطقة. ولهذه الأسباب خلقت أزمة ١٩٩٧ ضغوطًا جديدة بالنسبة للنزعة الحمائية فى شرق آسيا وكذلك فى أسواق الدول الصناعية بالمنطقة. وبالمثل ظهرت ضغوط مماثلة فى البرازيل عام ١٩٩٨ .

وتذكرنا الضغوط الجديدة الخاصة بالنزعة الحمائية والنزعة الأحادية والنزعة الإقليمية بالسبب الذى كان وراء وضع النظام التجارى متعدد الأطراف فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بغرض تحاشى ردود الأفعال الحمائية وتلك الخاصة بمبدأ "أفْقِر جارك" تجاه الأزمات التى كانت شديدة الخطورة فيما بين الحربين. وفى التسعينيات عُزِّز هذا السبب المنطقى الخاص بتعددية الأطراف تعزيزاً قوياً. إلا أنه ليس من الواضح أن تعددية الأطراف تزداد قوة.

ويفترض كثيرون من باحثى العلاقات الدولية أن الانفتاح الاقتصادى المتزايد، كذلك الذى عشناه على مدى العقد الماضى أو نحو ذلك، لا بد أن يؤدى إلى تقوية تعددية الأطراف وتنشيطها. وطبقًا لهذا الرأى "المؤسسى الليبرالى" فإن الانفتاح وتعددية الأطراف جزء أساسى من العملية نفسها[٤] حيث تزداد تعددية الأطراف قوة وعمقًا بينما يندمج المزيد من الدول فى الاقتصاد العالمى ويتقارب المزيد من الأسواق.

إلا أنه كما سنبين فيما بعد فإن تعددية الأطراف قد تفقد السيادة بصورة أو بأخرى، على وجه التحديد حين يكون المزيد من الدول قد أصبح مرتبطًا بالعلاقات التجارية الكونية. وعند التطبيق قد يكون الحال هو أن تتباعد العولمة وتعددية الأطراف بدلاً من أن تعزز كل منهما الأخرى. والواقع أنه ربما حدَّت العولمة من سرعة تطور النظام التجارى متعدد الأطراف على مدى العقد الماضى. ويمثل هذا تناقضًا مهمًا بالنسبة للمؤسسيين الليبراليين الذين يفترضون أن العمليتين سوف تتقدمان معًا، ويجبرنا على إعادة بحث التفسيرات النظرية الخاصة بالعلاقة بين العولمة وتعددية الأطراف فى التجارة.

ويحدد القسم الأول من هذا الفصل الخطوط العامة للعلاقات السياسية التى تدعم النظام التجارى متعدد الأطراف منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويناقش القسم الثانى كيفية تغيير العولمة لتلك العلاقات. بينما يبحث القسم الثالث نتائج تعددية الأطراف مبينًا على وجه الخصوص تحدى الترتيبات التجارية الناشئة التى تقدم بتفصيل أكثر فى القسم الرابع. فى حين يناقش القسم الخامس الآثار السلبية والإيجابية لهذه النزعة الإقليمية. وتجمع الخاتمة تقديرنا الشامل للعوامل التى تشكل تعددية الأطراف فى بداية القرن الحادى والعشرين.

الاقتصاد السياسى للنظام التجارى

على مدى الخمسين سنة الماضية كانت الدول الصناعية تهيمن إلى حد كبير على التجارة الدولية. وسوف نبحث فى هذا القسم الأسباب السياسية والاقتصادية لهذه

الهيمنة وتشعباتها لكى نحدد إطار فهم أثر العولمة على سياسة واقتصاد التجارة العالمية.

تداعى الحكم الاستعمارى فى الخمسينيات والستينيات ، وتغيرت التجارة العالمية بطريقتين. أولاً: تغير اتجاه التجارة حيث بدأت الدول الصناعية فى زيادة التجارة فيما بينها وتقليل التجارة مع المستعمرات السابقة نسبياً. ثانيًا: تغيرت تركيبة التجارة أو أنواع السلع التى تدخل فى التجارة، حيث كانت الدول الصناعية تتبادل السلع كثيفة رأس المال مع بعضها. بعبارة أخرى، فإنه بدلاً من مبادلة السيارات بالمواد الخام (كما قد تنبئ النظرية التجارية)، أصبحت التجارة العالمية إلى حد كبير هى مبادلة للسيارات "رينو"، مثلاً، بالسيارات "فورد". والواقع أنه منذ الستينيات كان حوالى ثلثى التجارة العالمية داخل الدول المصنعة فى السلع الكيماوية والهندسية؛ وهى السلع ذات العمالة أو المواد الخام المنخفضة مقارنة برأس المال. وعمومًا فإن هذا النظام التجارى كان يلبى بصورة خاصة احتياجات مجموعة صغيرة من الدول الصناعية، وكان فى الغالب ضد مصالح معظم الدول النامية[٥].

وأيد العديد من الاتجاهات وثيقة الصلة ببعضها تركيز التجارة فيما بين الدول الصناعية. وقد يسرت حركة رءوس الأموال الأكبر حجمًا الاستثمار العابر للحدود الذى زاد بدوره حجم التجارة. والواقع أن رأس المال والتجارة كانا يتدفقان معًا، حيث كانت التجارة تعقب الاستثمار والعكس. وكان حوالى ثلاثة أرباع الاستثمارات الدولية تتركز فى الدول الصناعية. بل إن التجارة فيما بين دول هذه المجموعة ازدادت كثافة حين بدأ المنتجون بشكل جزئى فى التخصص داخل قطاعات بعينها، بدلاً من التخصص بشكل مطلق. وبدأت المنافسة بين المنتجين تتركز بصورة أقل فى الأسعار وبصورة أكبر فى الجودة والصفات المعينة الخاصة بالمنتجات (انظر الفصل الثانى). واستخدمت الشركات والدول التقدم التكنولوجى لإيجاد أسواق لمنتجاتها بفضل نمط السلع المنتجة أكثر من سعرها. وأخيراً، أدى نمو الشركات متعددة الجنسيات وأنشطتها إلى تحريك هذه العملية، حيث اتخذت الشركات الصفة الدولية وبالتالى استغلت فوائد التخصص الدولى داخل الشركة؛ أى التجارة داخل الشركة لزيادة المكاسب الناتجة عن الفروق الدولية فى الإنتاج والتكنولوجيا إلى أقصى حد ممكن.

ولم تنتعش التجارة خارج تلك البيئة الخاصة بالنشاط التجارى التى سبق بيانها. بل واجهت التجارة فى القطاعات والدول التى لم تحدث بها تلك التحولات العديد من العقبات السياسية[٦] وتأججت الاحتكاكات التجارية، وخاصة فيما بين الدول الصناعية والدول الصناعية الحديثة. وكما جاء من قبل، فإن تلك العلاقات لم تعززها الاستثمارات المتقاطعة ولا التخصصات داخل القطاعات. ورغم تدفق بعض الاستثمارات الدولية إلى القطاعات الصناعية فى الدول النامية فإنها لم تزد القدرة التصديرية لتلك الدول فى أغلب الأحيان. بل كثيراً ما كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على القطاعات التى يمكنها فيها الاستفادة من الدعم المباشر والإعفاءات الضريبية والحماية وغيرها من تدخلات الدول.

وعكست قواعد النظام التجارى الاتجاهات ومصالح الدول الصناعية التى سبق توضيحها. وحررت المفاوضات المتعاقبة بشأن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات) إلى حد كبير التجارة المتبادلة فى السلع فيما بين الدول ذات القدرة الإنتاجية واحتمال التخصص بين الصناعات وليس داخل الصناعة الواحدة. بعبارة أخرى، تلك القواعد التى جعلت من الأيسر حدوث التبادل سابق الذكر بين سيارات رينو وسيارات فورد فى مقابل مبادلة السيارات بلحم البقر. والواقع أن تخفيض التعريفة الجمركية كان غالبًا ما يمضى على أساس متبادل، قطاع مقابل قطاع كما بدأ فى دورة كنيدى للمفاوضات التجارية. وعلى النقيض من ذلك ظلت الصادرات من الدول النامية إلى الدول الصناعية خاضعة لتعريفة جمركية مرتفعة وقيود غير التعريفة الجمركية[٧] ومن الناحية الكمية، خُفِّضت مستويات التعريفة الجمركية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من ٤٠ بالمائة إلى ٥ بالمائة خلال أربعة عقود فيما بين ١٩٤٠ والثمانينيات. ومع ذلك تواجه الدول الأقل نمواً تعريفة جمركية تزيد ٣٠ بالمائة على المتوسط، وتواجه الدول النامية كمجموعة تعريفة جمركية تزيد ١٠ بالمائة على المتوسط. وتعكس هذه الأرقام حقيقة أن التعريفة الجمركية لا تزال مرتفعة على السلع التى تنتجها الدول النامية مثل المنسوجات والجلود والسلع الزراعية[٨].

وكان نظام الجات نظامًا وجدت الدول النامية صعوبة شديدة جدًا فى تغييره أو تفاديه. ولم يكن بإمكان المنتجين فى الدول النامية "القفز فوق الحواجز" كما استطاعت

الشركات متعددة الجنسيات فى الدول الصناعية. فقد استطاعت الشركات متعددة الجنسيات "القفز فوق" العقبات التى تحول دون التجارة مستخدمة الاستثمار كبديل لتصدير السلع. وفى الوقت ذاته أصبحت المشروعات المشتركة داخل الدول الصناعية ممكنة عن طريق تدويل رأس المال. وكان معنى ذلك أنه بإمكان الحكومات والشركات الدخول فى مشروعات مشتركة خففت من حدة التنافس.

وقامت الدول النامية بدورها فى تدعيم نظام التجارة المزدوج. وكانت تسعى فى البداية إلى الإفلات من قواعد الجات لكى تفرض إحلال الواردات أو برامج التخطيط الاقتصادى. بل إنها ضغطت من أجل المعاملة الاختيارية الخاصة من قبل الدول الاستعمارية السابقة بدلاً من التحرير القابل للتطبيق بصورة عامة(٩).

باختصار، كانت التجارة العالمية على مدى عشرات السنين تشكلها تركيبة من التحرير والحماية. وكانت الأنماط التجارية يعززها تدفق رءوس الأموال وحركة رءوس الأموال الأكثر حرية مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى. إلا أنه بينما كانت السلع كثيفة رأس المال تتميز بقدر أكبر من الديناميكية وتتمتع بفائدة تخفيضات التعريفة الجمركية الأكثر عمقًا، فقد ظلت السلع كثيفة العمالة محمية حماية نسبية، مع وجود تخفيضات فى التعريفة الجمركية التى تقل عن المتوسط وكذلك قدر أكبر من القواعد التنظيمية غير التعريفة الجمركية. ولم يكن هذا النظام التجارى الكونى نظامًا لدول أوروبا الشرقية فيه حصة كبيرة. إلا أن حصة تلك الدول تغيرت تغيرًا ضخمًا كما حدث فى الثمانينيات.

عولمة التجارة

تغيرت التجارة منذ الثمانينيات بفعل تدويل الإنتاج وكذلك توزيع السلع والخدمات إلى جانب زيادة تدفق رءوس الأموال والاستثمار الذى دعَّمها. ومع أن المتشككين قدموا الأدلة التى تبين أن قدرًا أكبر من التجارة والاستثمار يزيد عما هو عليه الحال الآن كان يتم قبل الحرب العالمية الأولى(١٠) رغم اختلاف صلات الوقت الراهن اختلافًا كيفيًا عن تلك الصلات التى كانت قائمة فى الجزء الأول من القرن العشرين. وهذه الفروق الكيفية جديرة بالذكر، إلى جانب آثارها على الاقتصاد السياسى والعلاقات التجارية.

وفى القرنين الماضيين أدى ظهور مشاركين جدد إلى تغيير النظام التجارى. وكان التوسع الاقتصادى فى العقود المتعاقبة منذ ١٩٤٥ إلى ١٩٨٥ يحدث فى المقام الأول داخل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وفيما بينها. إلا أنه فى أعقاب أزمة الديون فى الثمانينيات بدأ عدد كبير من الدول النامية تحرير اقتصاده وإزالة الحواجز التجارية ، وكذلك إلغاء دعم الإنتاج المحلى. وبناء على ذلك تمتعت تلك الدول بزيادة فى الصادرات وكذلك الواردات، بما فى ذلك المزيد من التجارة مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وربما تمتعت بشكل أكثر وضوحاً بزيادة التجارة مع الدول النامية الأخرى[١١] ونتيجة لذلك فإن لهذه الدول النامية الآن حصة أكبر بكثير فى نظام التجارة الدولية وتطبيق قواعده على شركائها التجاريين وعلى نفسها كذلك. ومنذ فترة قريبة انضمت إليها دول الكتلة السوفيتية السابقة التى ظهرت فى نهاية الثمانينيات، حيث بدأت فى التو البحث عن أسواق جديدة وشركاء تجاريين جدد.

وإلى جانب إضافة مشاركين جدد إلى نظام التجارة العالمية، تنطوى العولمة فى نهاية القرن على درجة غير مسبوقة من التكامل الوظيفى بين الأنشطة التى كانت ستصبح مفككة دولياً لولا ذلك (انظر الفصلين الثانى والسابع). والذى يجعل ذلك ممكناً ليس هو عبور السلع فى الاقتصاد العالمى وحسب، بل التدفق السريع الجديد لأشكال رأس المال الملموسة وغير الملموسة الناتجة عن تغيرات فى التكنولوجيا وكذلك تغيرات فى سياسات الدول الصناعية. وكان تدفق رءوس الأموال هائلاً، حيث سجلت زيادة مقدارها أربعة أضعاف فى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥[١٢] واتضح أن تلك الأنواع من التدفق مرتبطة بالتجارة المتزايدة[١٣] كما أنها عقَّدت مفاوضات التجارة بإضافتها المحادثات الخاصة بإجراءات وخدمات الاستثمار المرتبطة بالتجارة إلى جدول الأعمال المزدحم أصلاً.

وظهرت الآثار العريضة لتدفق رءوس الأموال المتزايد حين ردت الحكومات على الأسواق الدولية بالمزيد والمزيد من الهمة والنشاط. وقد وجهت الحكومات بشكل خاص سياساتها إلى ما تعتقد أنه ضرورى لجذب رأس المال الأجنبى (انظر الفصل الخامس). وفى الدول الصناعية يسرت الحكومات تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر الكبير عن طريق خصخصة الشركات المملوكة للدولة وحثت بالتالى على عدد كبير من

المشروعات المشتركة فى العديد من القطاعات التى تشمل الشركات التى كانت مملوكة من قبل للدولة والشركات الأجنبية والشركات المحلية. ويجتذب هذا الانفتاح الدول المضيفة إلى شبكة الاستثمارات متعددة الجنسيات باعتبارها تحالفات إستراتيجية جديدة تُقام بين الشركات.

وقد اتُّبعت إستراتيجيات مماثلة فى بعض الدول النامية أو الدول الصناعية الحديثة. وانتهزت الشركات الكبرى الفرصة وتبنت إستراتيجية تدويل عالية السرعة. وفى عام ١٩٩٥ بدأ حوالى ١٥ بالمائة من تدفق الاستثمارات الأجنبية الكونية المباشرة (٣٣ مليار دولار) فى الدول النامية. ودفعت الحاجة إلى الاقتصادات الضخمة وكذلك إلى بيئة مالية أكثر اعتدالاً فى مجملها الشركات إلى البحث عن أسواق جديدة فى الخارج كوسيلة لاكتساب القدرة التنافسية وضمان الوصول إلى الأسواق. وتشمل الأمثلة الرائدة فى أمريكا اللاتينية "سيمكس" Cemex المكسيكية و"ياثيمينتوس بتروليفيروس فيسكاليس" Yacimientos Petroliferos Fiscales الأرجنتينية، وشركتى "إنديسا" Endesa و"لوكسيك" Luksic الشيليتين. وتوسعت الاستثمارات العابرة للحدود كلها توسعًا ضخمًا وتوسعت معها التجارة فى عدد من الخدمات.

إلا أن انفتاح الشركات المحلية الكبيرة أمام رأس المال الدولى لم تكن له نتائج موفقة فى كل الأحوال. فعلى سبيل المثال أدى تدفق رءوس الأموال الضخمة الواردة على كوريا وتايلاند إلى أزمة حادة فى عام ١٩٩٧ . فقد تدفقت الأموال على هاتين الدولتين قبل وجود مؤسسات الإشراف والتنظيم المناسبة الخاصة بالقطاع المالى. وحينذاك تركزت الأضواء على سيطرة الشركات الكبرى التى اتهمت بالفساد وسوء الإدارة. وفى أزمة ثقة فر المستثمرون قصيرو الأجل بأسرع مما جاءوا تاركين المؤسسات الدولية تحاول وضع الحلول للمنطقة. وقد أدت تجربة الأزمة ومحاولة إيجاد حل إلى سريان نبرة حذر حادة فى النقاش الدائر حول الاستثمار والانفتاح المالى. وبدأت دول نامية كثيرة تشك فى حكمة انفتاح اقتصاداتها على وجه السرعة أمام ذلك الاضطراب المحتمل[١٤].

والتغير الآخر المرتبط بالعولمة فى التجارة نمط جديد من النمو والتنافس فى الاقتصاد العالمى. وأدى سيل الاستثمارات المتدفق على مناطق العالم التى ازدادت اندماجا فى الفترة الأخيرة إلى نمو هذه المناطق نمواً يفوق المتوسطات العالمية. وفيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٦ نمت اقتصادات شرق أوروبا وشرق آسيا نمواً على قدر كبير من النشاط، مقابل متوسط نمو سنوى بطيء مقداره ٢,٥ بالمائة فى الدول المتقدمة. وبلغ معدل نمو واردات أمريكا اللاتينية وشرق آسيا نتيجة للثورة التى شهدتها السياسة التجارية رقماً ضخماً هو ١٤ بالمائة سنوياً منذ ١٩٩٠، وهو ما يساوى ضعف المتوسطات العالمية تقريباً. وزادت متوسطات النمو تلك من حدة التنافس فى قطاعات بعينها فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وقوّت عزمهم على إدراج قضايا جديدة على الأجندة التجارية الكونية كالخدمات (مثل الاتصالات وحركة العمالة الماهرة والخدمات المالية وهلم جرّاً)، وهو قطاع تأمل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن يظل محتفظاً بالقدرة التنافسية. وفى قطاعات أخرى، جعل التنافس الأكبر قضايا العمالة ومعايير البيئة تحظى بقدر أكبر من الاهتمام(١٥).

وأخيراً زادت أنماط النمو والاستثمار والتجارة الجديدة ما لدى الدول من حصص فى ترتيبات التجارة الحرة على المستويين الدولى والإقليمى. وعموماً أتت العولمة بمشاركين جدد وبأنواع جديدة من التبادلات العابرة للقوميات وأنساق جديدة من العلاقات إلى حلبة التجارة الدولية. وبينما تواجه دول كثيرة فرصاً جديدة، فإن المخاطر الجديدة تقيدها كذلك. وهذه الآثار كافة لها نتائج بعيدة المدى فيما يتعلق بتعددية الأطراف.

تحديات تعددية الأطراف

أعيد تنشيط النظام التجارى متعدد الأطراف الذى كان يعانى من تدهور طفيف فى عام ١٩٨٦ عن طريق بدء محادثات دورة أورجواى. وتضمنت أهداف الدورة المعلنة إدخال الزراعة والمنسوجات ضمن الجات، والحد من استخدامات إجراءات الحماية

(كمنفذ للنزعة الحمائية)، وتحسين نظام الجات الخاص بكل أشكال الدعم التى تؤثر على التجارة، وإدراج القضايا الجديدة الخاصة بإجراءات الاستثمار وكذلك الخدمات. وظهرت نتائج الجولة حين تم الاتفاق فى ديسمبر من عام ١٩٩٣ .

وفى المفاوضات بشأن الزراعة، تحولت المحادثات إلى تفاوض غير ملائم ومرير بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى حيث انتهت بشكل مؤقت إلى اتفاق تسوية[١٦] فقد توصلا إلى اتفاق لبدء المفاوضات بشأن الملكية الفكرية المتصلة وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة. وربما كانت أقوى النتائج كافة إنشاء مؤسسة جديدة أكثر قوة - هى منظمة التجارة العالمية - لمراقبة السياسات التجارية وفض المنازعات التجارية.

ظهرت منظمة التجارة العالمية إلى الوجود فى ١ يناير عام ١٩٩٥، وقد عززت بسبب آلية تسوية المنازعات المحسنة الخاصة بها آمالاً كثيرة فى ظهور مقاربة لقواعد التجارة الدولية تقوم بشكل أكبر على القواعد. وكان هناك أمل فى أن تشجع المؤسسة وتيسر المزيد من التحرير فى التجارة العالمية بالعديد من الطرق. فهى أولاً: يمكنها وضع أجندة لا يمكن لأية حكومة توفير الدعم لها منفردة. وثانيًا: يمكنها – من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف – أن تغل أيدى متخذى القرار المحليين مانحة إياهم موقعًا متأخرًا حين تواجه بطلبات من الجماعات المحلية. وأخيرًا يمكن للمؤسسة الحد من نفوذ المصالح المؤيدة للحماية عن طريق الإعلان عن المصالح العامة الأكثر اتساعًا[١٧].

من المؤكد أن منظمة التجارة العالمية مؤسسة أشد قوة من سابقتها الجات. وربما يكمن أهم فرق فى تقييد و"تقنين" آليات فض المنازعات[١٨] ففى الجات كان الإجماع مطلوبًا لقبول قرارات اللجان بشأن المنازعات. بعبارة أخرى، يمكن لأية دولة استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أى قرار من قرارات اللجان. أما فى منظمة التجارة العالمية فقد عُكس الأمر بحيث يكون الإجماع مطلوبًا لرفض قرار إحدى اللجان بشأن إحدى المنازعات. وقد أدت التغييرات إلى استفادة دول كثيرة من تسوية المنازعات الخاصة بالمؤسسة[١٩] وما يدل على هذه "القفزة نحو التقيد الحرفى بالقانون"[٢٠] هو وجود ٦٠ نزاعًا تنتظر دورها فى الحل، كان ثلثها من صنع دول أصغر حجمًا وأقل قوة.

ومن السهل المبالغة في آثار آلية فض المنازعات الأكثر تأثيراً واعتماداً على القواعد. ولا يزال النفوذ السياسي داخل منظمة التجارة العالمية يكمن في "الرباعي" (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا واليابان) الذي لا يزال يتمتع بسيطرة ضخمة على القواعد والنتائج. وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن منظمة التجارة العالمية ذاتها ليست سوى منتدى من المنتديات العديدة التي يجري فيها اختيار السياسات التجارية وتنفيذها. وقد منعت منظمة التجارة العالمية من المشاركة الفعالة في حالات عديدة عن طريق القرارات المنفردة والثنائية والإقليمية. ويعد فرض الولايات المتحدة عقوبات خارج أراضيها على الشركات التي تتعامل مع كوبا وإيران وليبيا مثالاً لذلك، كما أن إحجام الاتحاد الأوروبي المزعوم حالياً عن الإذعان لأحكام منظمة التجارة العالمية بشأن واردات الموز مثال آخر. وأخيراً فإنه في نهاية عام ١٩٩٩ أخفق أعضاء منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى اتفاق بشأن وضع جدول أعمال للمحادثات التجارية المقبلة.

وتبرز تجربة منظمة التجارة العالمية حتى اليوم حقيقة أن تعددية الأطراف تتوقف على إرادة الحكومات. وهي بهذا المعنى ديناميكية مختلفة إلى حد كبير لتحقيق العولمة. بل إن العولمة تقدم للدول السلبية كلاً من القيود والفرص. بينما تقتضي تعددية الأطراف في المقابل من الدول العمل والقيام باختيارات سياسية متأنية. وهذا هو السبب في أن العمليتين لا تمضيان جنباً إلى جنب. ويشير الباحثون الذين يربطون العولمة بتعددية الأطراف المتزايدة إلى أن اختيارات الدول في عالم متعولم سوف يرشدها الاعتراف بأن المصالح طويلة الأجل سوف يحسنها القدر الأكبر من التعاون. إلا أن المنتقدين يبرزون العقبات الطارئة في سبيل تعددية الأطراف.

وربما يكمن أقوى تحد لتعددية الأطراف في مشكلة "القيادة". ويتفق معظم المنظِّرين على أن القيادة ضرورية لخلق نظام متعدد الأطراف؛ أي وضع القواعد وخلق نظام لا يخشى فيه المشاركون "انفلات" الآخرين وارتدادهم عن هذا المبدأ. ويدور الجدل الحقيقي حول دلائل المستقبل الخاصة بالنظام في اللحظة التي يفقد فيها الطرف المهيمن موقعه المتفوق نسبياً أو يغير أولوياته فيما يتعلق بالنظام.

وأشار بعض المنظِّرين إلى أن المؤسسات والقواعد يمكن أن تستمر حتى بعد أن يفقد الطرف المهيمن القدرة على "القيادة" أو الرغبة فيها[٢١] إلا أن المنتقدين يفترضون أن استمرار تولى الدولة المهيمنة "القيادة" ضرورى لاستمرار النظام. ومن ثم قيل فى نهاية الثمانينيات إنه فى الوقت الذى تنهار فيه الهيمنة الأمريكية سوف ينقسم الاقتصاد العالمى إلى أقاليم[٢٢].

ازداد فهم النظريات القائمة صعوبة منذ انتهاء الحرب الباردة. فليس من الواضح فى المقام الأول إذا كانت الولايات المتحدة قد ظهرت باعتبارها دولة أكثر هيمنة من سواها (أى أن العالم أصبح "أحادى القطب") أم أن نفوذها قد تضاءل مقارنة بالاتحاد الأوروبى والدول الآسيوية (أو بعبارة أخرى أصبح العالم "متعدد الأقطاب"). وفى القضايا الأمنية هناك حجة قوية بالنسبة للتفوق الأمريكى الذى دلت عليه حرب الخليج عام ١٩٩١ والتدخل فى كوسوفو عام ١٩٩٩ . إلا أن شكل النفوذ ليس واضحًا وضوحًا قويًا فى المجال الاقتصادى. أما فيما يخص القضايا التجارية، فإن الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة يبديان باستمرار قدرة واستعدادًا لمواجهة كل منهما الآخر؛ كما تدل على ذلك النزاعات المريرة بشأن الموز وهورمونات لحم البقر فى عام ١٩٩٩ واختلافهما فى سياتل فى نهاية عام ١٩٩٩ . وبما أن الولايات المتحدة لا تتمتع بما كان لها من تفوق فى بداية الحرب الباردة فى علاقتها بأوروبا، فسوف تقتضى تعددية الأطراف وجود اتفاق حقيقى أعمق بين تلك الدول لكى تستمر فى تقدمها.

علاوة على ذلك أبرزت تجربة التسعينيات وجود ضعف نسبى لدى كل من الولايات المتحدة وأوروبا فى مواجهة الأزمات الاقتصادية فى أنحاء العالم الأخرى. فقد أظهرت الأزمات التى حدثت فى المكسيك (١٩٩٤-١٩٩٥) وشرق آسيا (١٩٩٧) وروسيا (١٩٩٨) جميعها ضعف الاقتصادات القوية التى تخشى وقوع "أزمة نظامية" (انظر الفصل الثامن). وأبرزت ردود الأفعال تجاه تلك الأزمات الحاجة إلى إدراج فاعلين جدد فى الترتيبات متعددة الأطراف (وخاصة من حكومات السوق الناشئة)، وأبرزت فى الوقت ذاته سيطرة الولايات المتحدة المستمرة التى كانت لها الريادة فى تشكيل ردود أفعال المجتمع الدولى.

وحتى فى حال احتفاظ الولايات المتحدة بموقعها المهيمن القوى فى نظام التجارة العالمى (ولنفترض للحظة أنها احتفظت به)، فإن النظام متعدد الأطراف لا يقتضى وجود قائد وحسب، بل كذلك نوع بعينه من القيادة. بعبارة أخرى، فإنه لا يكفى بالنسبة للولايات المتحدة أن تحافظ على موقعها المهيمن. كما نجد أن أولويات السياسة التجارية الناشئة داخل الولايات المتحدة لها القدر نفسه من الأهمية. وهذه الأولويات جديرة بالتحليل.

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية نُظر إلى الولايات المتحدة على الفور على أنها البطل (والمؤيد المهيمن الضرورى) للنظام التجارى الليبرالى الكونى، مع أنه، كما يقول جون رجى John Ruggie ، "كانت حقيقة الهيمنة الأمريكية أقل أهمية بالنسبة لانفجار الترتيبات متعددة الأطراف من حقيقة الهيمنة الأمريكية"[٢٣] واستكمالاً لدورها كبطل للتجارة الحرة الدولية، عملت الولايات المتحدة بدأب خلال الستينيات والسبعينيات على مقاومة أية جهود لإقامة علاقات إقليمية أوثق، وخاصة فى أمريكا اللاتينية وآسيا اللتين كانت تنظر إليهما على أنهما تحديان محتملان للمشروع الأمريكى والسيادة الأمريكية[٢٤].

إلا أنه فى العقدين الماضيين كان للمصالح الداخلية نفوذ أكبر داخل الولايات المتحدة. فقد ازدادت النزعة الحمائية بظهور "النزعة الحمائية الجديدة" فى السبعينيات و"النزعة الأحادية العدوانية" فى الثمانينيات[٢٥] وفى الوقت نفسه أبدت الولايات المتحدة فى أوائل الثمانينيات تحمسًا جديدًا للمبادرات الإقليمية. بل كان هذا الحماس يعود بشكل كبير إلى تصور أن الترتيبات الإقليمية تمثل بديلاً مهمًا للنزعة الأحادية. وكما يوضح جيفرى فرانكل Jeffrey Frankel فقد بدأت الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٢ الرد على المواقف الأوروبية بشأن محادثات التجارة متعددة الأطراف بوجهة نظر تقول إنه "إذا سُدت السبيل متعددة الأطراف، فحينئذ لن يكون علينا سوى استكشاف تلك السبل الأخرى"[٢٦] وكانت السبل الأخرى تشمل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ومبادرة حوض الكاريبى، ومنطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا CUSFTA وفى وقت لاحق اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية .NAFTA وتمثل تلك التغيرات تحديًا قويًا لتعددية الأطراف.

ويُلقى التغير الذى حدث فى السياسة الأمريكية كذلك الضوء على مدى كون السياسة الأمريكية أحادية. فالولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى لديها قدر متقدم إلى حد كبير من المبادئ والممارسات المؤيدة لتطبيق قوانينها خارج حدودها. وعادة ما كان مبدأ الولايات المتحدة الخاص بمد سلطة قوانينها إلى خارج حدودها يشمل أموراً تتصل بقضايا مكافحة الاتحادات الاحتكارية وضوابط الصادرات فى سياق الأمن القومى. إلا أنه يضاف إلى ذلك أنه من الممكن استغلاله للحصول على حماية للملكية الفكرية بالشكل الذى ترتضيه، متحايلة بذلك على معايير منظمة التجارة العالمية وإجراءاتها[٢٧].

كانت الولايات المتحدة ترى أن النظام القائم على القواعد يعنى نشر القواعد والإجراءات الأمريكية إلى سائر بلاد العالم[٢٨] وكانت تلك نتيجة ثانوية من نتائج الهيمنة التى تمتعت بها الولايات المتحدة خلال سنوات ما بعد الحرب. إلا أن تلك الفترة انتهت. وفى النظام الحالى الأكثر عولمة تخاطر الولايات المتحدة بألا تبدو إلى حد كبير كالقائد (متحملة عبء توفير المصالح الجماعية لضمان عدم انفلات اللاعبين الصغار أو خروجهم عن المبدأ) وإنما كمسيطر شديد السيطرة على النظام، حيث تنتقص من تعددية الأطراف بتمردها القوى على القواعد حين لا تكون فى مصلحتها. وفى الاقتصاد الأكثر كونية يقوم اختبار تعددية الأطراف فى المقام الأول على رغبة الولايات المتحدة فى اتباع حكم القانون؛ ذلك القانون الذى لن يمكنها السيطرة عليه دائماً.

وتواجه تعددية الأطراف تحدياً آخر من جانب زيادة عدد المشاركين فى نظام التجارة الدولى. فقد حدث التحول الضخم إلى التوجه نحو الخارج بسرعة وافتتان متساويين فى عدد كبير من الدول. ففى عام ١٩٥٠ كان هناك حوالى ٣٠ عضواً - "أطراف متعاقدة" - فى الجات، كما كانت تسمى فى ذلك الوقت. أما الآن فإن ما يزيد على خمسة أضعاف هذا العدد أعضاء فى منظمة التجارة العالمية. وأوضح مايلز كالر Miles Kahler مأزق تعددية الأطراف كبيرة العدد وحللها[٢٩] فقد بيَّن أن الأعداد الكبيرة تؤدى إلى تناثر الأثر وتجعل اتخاذ القرار الجماعى صعباً، حيث تزيد رغبات الكيانات الصغيرة، فى الوقت الذى يتلمس فيه المشاركون الطريق نحو الاتفاق.

بل إن المشكلة الأكثر عمقًا الخاصة بالأعداد الكبيرة من الدول هى تحدى ضمان أن يكون للمشاركين فى نظام التجارة العالمى نصيب قوى فى النظام وأن يكونوا ملتزمين بقواعده. وفى الماضى كان التعبير عن عدم الرضا عن النظام الاقتصادى العالمى بالانسحاب من المشاركة الفعالة؛ فقد كان عدم الارتباط أو التخطيط الصناعى أو تجارة الدولة أو السيادة شبه المطلقة أو الاستبدال الشديد للواردات تعبر جميعها عن عدم الرضا عن النظام الدولى والبحث عن درجات متفاوتة من الإعفاء من آثاره. وبعد ذلك استخدمت سياسة التعويق مع بداية دورة أورجواى بينما كان يحاول تحالف منوع تنوعًا فضفاضًا للدول النامية بقيادة البرازيل والهند التفاوض على الإصلاح(٣٠).

وفى التسعينيات قررت الدول النامية وغيرها من الدول إلى حد كبير المشاركة فى النظام القائم، وإذا لزم الأمر اتباع أنواع جديدة من إستراتيجيات التفاوض من أجل إحداث الإصلاح(٣١) والآن نجد أن النظام الشامل الذى يحافظ على إيمان تلك الدول بمصالحها فى تعددية الأطراف شرط من شروط نظام التجارة الدولى. وهذا نظام قوى فى ظل تعددية الآراء بشأن التجارة، كما دلت على ذلك النزاعات بشأن التجارة "العادلة" التى تتراوح بين القوانين المضادة للإغراق ومعايير البيئة والعمالة.

خلاصة القول إن العملية السياسية الخاصة بإدارة أى ترتيب مؤسسى للعولمة لن تكون سهلة. فهى لن تعانى، كما عانت تعددية الأطراف دائمًا، معاناة كبيرة من عدم وجود القيادة، بل من مد وجزر الالتزام الأمريكى بالمؤسسات الدولية. ويمكن للولايات المتحدة أن تكسب الكثير من نظام التجارة الدولى. والواقع أن الرؤية الخاصة بإقامة منطقة تجارة حرة كونية تُطرح داخل الولايات المتحدة(٣٢) و"الفكرة الكبيرة" الجديدة هى خلق اندفاع مُجدول زمنيًا لمنظمة التجارة العالمية نحو إزالة كل الحواجز بحلول عام ٢٠٢٠ تقريبًا. إلا أن النزعة الحمائية داخل الولايات المتحدة، إلى جانب التحمس الجديد للمؤسسات الإقليمية قد يستمر إلى حد كبير فى إضعاف التزام الولايات المتحدة (ودول أخرى) بتعددية الأطراف فى التجارة. ويبرز تاريخ ٢٠٢٠ الدور المتوقع أن تقوم به المعاهدات الإقليمية فى الاندفاع نحو نظام التجارة متعدد الأطراف، حيث إن هذا هو آخر موعد للتحرير التام داخل أقاليم العالم فى الجدول الزمنى الخاص

بالمعاهدات الإقليمية (لكونه الموعد المتوقع أن تصل فيه منظمة التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى APEC إلى التجارة الحرة فيما بين أعضائها كافة).

ويفترض هدف التجارة الحرة أن كل المعاهدات الإقليمية سوف تمنح معاملة "الدولة الأولى بالرعاية" فى تاريخ محدد. وبما أنه من المتوقع (حتى الآن) أن تصبح شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أكثر منطقتين فى الاقتصاد العالمى سرعة فى النمو، فمن الطبيعى أن تقوم رؤية منطقة التجارة الحرة الكونية على "التفاوض الكلى" بين هاتين المجموعتين من الدول وأمريكا الشمالية واليابان. والسؤال المهم فى هذا كله هو: هل ستقوم التجارة الإقليمية بهذا الدور الإيجابى؟ وبشكل أكثر تحديداً، فى أى المجالات ستميل إلى التحرير؟ وفى أى القطاعات ستظل الحواجز قائمة فى وجه الأجانب؟

ظهور النزعة الإقليميـــة

شهد العقدان الماضيان تقوية ترتيبات التجارة الإقليمية وتعميقها فى الوقت الذى انضمت فيه كل دول العالم تقريباً إلى نوع ما من الترتيب التجارى التفضيلى[٣٣] فقد تحرك الاتحاد الأوروبى فى اتجاه السوق الموحدة. وعززت اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (النافتا) منطقة التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك وهى توسع عضويتها فى الوقت الراهن. كما جرى تدعيم ترتيب أكبر حجماً وأقل رسمية بإقامة مجموعة التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى .APEC وفى أمريكا الجنوبية انضمت الدول إلى السوق الجنوبية المشتركة (الميركوسور) MERCOSUR وفى أجزاء أخرى من العالم تضم القائمة الجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا ECOWAS ومؤتمر تنسيق التنمية الجنوب أفريقية SADCC ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا PTA والاتحاد المغاربى واتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمى SAARC ومجلس التعاون الخليجى واتحاد تكامل أمريكا اللاتينية LAIA والجماعة الكاريبية.CARICOM.

وتتيح الترتيبات الإقليمية لكثير من الدول النامية التى كانت تشعر بأنها مستبعدة من الجات فرصة الوصول إلى الأسواق التى كانت تتمناها على الدوام، ولكنها لم

تستخلصها قط من المفاوضات متعددة الأطراف. بل إن دولاً كثيرة ساعدها التحرير الأحادى الخاص بالجيران والتعهدات التى تمت فى سياق اتفاقات التجارة الإقليمية. وأتاحت النزعة الإقليمية فرصة للمفاوضات المتبادلة المهمة.

ويعد أثر الترتيبات الإقليمية على التدفق التجارى والعلاقات موضوع نقاش ساخن بين الباحثين[٣٤] والرأى المتفائل الخاص بنتائج النزعة الإقليمية يؤمن به من يقولون إن ترتيبات التجارة الحرة الإقليمية "لَبِنات" فى اتجاه التجارة الحرة الكونية. ويقال إن النزعة الإقليمية تسهل التحرر حيث إنه أيسر من الناحية السياسية بالنسبة للدول أن تحرر حواجزها التجارية فى إطار ترتيب إقليمى. وتمضى هذه المقولة فتضيف أنه ما إن تفعل الدول ذلك حتى يصبح التحرر الاقتصادى أيسر إلى حد كبير من الناحية السياسية مقارنة بسائر أنحاء العالم. وبالمثل يبين المتفائلون أن النزعة الإقليمية قد زادت من عمق التحرير حيث إن اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية كثيراً ما تنطوى على تكامل أو انسجام عدد من السياسات المتنوعة المرتبطة ارتباطًا فضفاضًا بالتجارة. وأدى هذا إلى المفاوضات التى أجريت على المستوى الدولى بشأن السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية، وكذلك قواعد الاستثمار وحقوق العمال وسياسات الضرائب والتنافس، والتعامل مع البيئة. بعبارة أخرى، تساعد النزعة الإقليمية على الانتقال من التكامل الضحل إلى التكامل العميق[٣٥].

أما الرأى المتشائم فيرى أن النزعة الإقليمية تخلق حجر عثرة فى سبيل التجارة الحرة متعددة الأطراف، ذلك أن "النزعة الإقليمية المفتوحة ليست سوى تناقض ظاهرى"[٣٦] فما إن يقيم إقليم من الأقاليم نظام تجارة حرة بين الدول الأعضاء فيه حتى يصبح هناك إغراء وفرصة متزايدان للإبقاء على الحواجز التى تقف فى وجه غير الأعضاء لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية التى تتخطى التعريفة الجمركية. وكما قال تشارلز أومان Charles Oman فإن "الشركات متعددة الجنسيات المتمركزة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى ربما شكلت فى يوم من الأيام بصورة جماعية قوة سياسية لها وزنها ضد النزعة الحمائية الإقليمية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لا يمكن الاعتماد عليها للقيام بذلك الدور[٣٧] والحجة هى أنه ما إن

تخلق الشركات متعددة الجنسيات وجوداً لها داخل أحد الأقاليم الكبرى حتى تعطى أهمية أكثر لتقليل الحواجز التجارية فيما بين دول الإقليم وليس الحواجز التى بين الأقاليم. ومن ثم فإن الخطورة هى أن النزعة الإقليمية سوف تيسر "الحصن أوروبا" وغيره من جزر النشاط الاقتصادى الإقليمية بدلاً من أن تنتقص منها.

ويذكرنا رأى ثالث خاص بالترتيبات التجارية الإقليمية بجغرافية الأقاليم، مبيناً أن القرب الجغرافى للجيران له دور مهم فى التأثير على ترتيبات التجارة الحرة[٣٨] والواقع أن التركزات الإقليمية الخاصة بالتدفق التجارى قد تعود إلى حد ما إلى "الجاذبية" أو قرب الأسواق أكثر من الترتيبات التجارية الرسمية. إلا أن هناك قبولاً على نطاق واسع لتأثير الترتيبات الرسمية على الثقة واجتذاب الاستثمار الأجنبى، كما حدث فى حالة النافتا والميركوسور، حيث زادت الاتفاقية التجارية من تدفق الاستثمارات وكذلك التجارة.

ومن الناحية الإمبريقية كانت تجربة التسعينيات فى معظم أقاليم العالم تجربة خاصة بالتجارة المتزايدة فيما بين دول كل إقليم. وهذا واضح من إحصائيات اتجاه التجارة الخاصة بصندوق النقد الدولى (انظر الجدول ٣-١). ولنلاحظ أن هذه الأرقام لم تحلل بحيث تكشف بشكل مباشر المدى الذى ربما تكون ترتيبات التجارة الرسمية تلك قد بلغته فى زيادة التجارة. ومع ذلك فإنها تبين صورة من صورة التجارة الإقليمية شديدة التركيز.

الأمر باختصار هو أنه فى الوقت الذى تنتعش فيه اتفاقيات التجارة الإقليمية فى العلاقات الاقتصادية الدولية، يزداد التدفق التجارى كذلك فيما بين دول كل إقليم. ففى أوروبا ونصف الكرة الغربى وآسيا وأفريقيا ازدادت نسبة صادرات الدول ووارداتها من وإلى الدول الأخرى داخل الإقليم عما كانت عليه فى العقد الماضى. ويستثنى من ذلك الشرق الأوسط حيث أثر انهيار العلاقات السياسية منذ حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) على التجارة. وتتعدد آثار هذه النزعة الإقليمية الجديدة بالنسبة للاقتصاد السياسى الخاص بتحرير التجارة ومن ثم بالنسبة لتعددية الأطراف.

جدول (٣-١) التجارة داخل الأقاليم فى التسعينيات

أوروبا								
صادرات		٢٣	٢٣,٥	٢٧,٦	٣٣,٨	٣٥,٥	٣٥,٨	٣٥,٧
واردات		٢٠,٦	٢١,٣	٢٤,٣	٣٢,٦	٣٤,١	٣٣,١	٣٤,٨
نصف الكرة الغربى								
صادرات	١٦,٢	١٦,٧	١٨,٨	٢٠,١	٢٠,٢	٢٠,١	٢٠,٣	
واردات	١٧,٦	١٦,٥	١٧,١	١٧,٢	١٦,٩	١٧,٨	١٧,٥	
آسيا								
صادرات	٣٣,٣	٣٦	٣٧,٨	٣٧,٢	٣٩,٢	٤٠,٤	٤٠,٤	
واردات	٣٠,٧	٣٣,٤	٢٤,٦	٣٤,٥	٣٥	٣٤,٩	٣٥,٥	
أفريقيا								
صادرات	٧,٣	٧,٤	٨,٢	٨,٥	٩,٢	١٠,٧	١٠,١	
واردات	٧,٩	٧,٥	٧,٨	٧,٩	٩	١٠	١١	
الشرق الأوسط								
صادرات	٨,٢	٧,٥	٧,١	٧,٣	٧,٤	٦,٥	٥,٨	
واردات	٨,٢	٧,١	٧,١	٨,١	٨,٧	٧,٤	٦,٥	

ملحوظة: النسبة المئوية لإجمالى صادرات وواردات الإقليم فيما بين الدول داخل ذلك الإقليم.

المصدر: IMF, Direction of Trade Statics, ١٩٩٠-٩٨

الاقتصاد السياسى للنزعة الإقليمية فى التجـــارة

للنزعة الإقليمية فى التجارة العالمية آثار إيجابية وأخرى سلبية بالنسبة لتحرير التجارة وتعددية الأطراف. فعلى الجانب السلبى هناك خطر انتقاص النزعة الإقليمية الجديدة لالتزام الدول بتعددية الأطراف وتأبيدها لشكل شديد التحيز والظلم من أشكال تحرير التجارة. والسؤال الأول المهم هو كيفية معاملة "الأجانب" فى الأقاليم المزدهرة وكيفية قضاء هذا على التزامهم بتعددية الأطراف أو تقويته؟ لقد كان أثر النزعة الإقليمية الجديدة على الدول الواقعة خارج بعض الأقاليم بالغ الشدة. فعلى سبيل المثال وجدت الدول الواقعة على حدود الاتحاد الأوروبى أن النظام التجارى المرتب على نطاق

إقليمى يمثل سلسلة من الأبواب الموصدة بالنسبة لها. وقد حل محل الحماس المبدئى من جانب دول الكتلة الشرقية السابقة لإزالة الحدود التجارية اعتراف مرير بأن الممارسات التجارية الخاصة بمعظم الدول الصناعية تتسم بالنزعة الحمائية والتقييدية، مع أنها فى الإطار القانونى لقواعد الجات ومنظمة التجارة العالمية[٣٩] وفى هذا السياق نجد أن دولاً كثيرة تجاور "أقاليم" ناجحة مثل الاتحاد الأوروبى أو النافتا لا تحاول الحصول على حق الدخول وحسب، بل تبحث كذلك إقامة المناطق الإقليمية الجديدة الخاصة بها (وهو ما يدل عليه على سبيل المثال تحفيز النافتا للميركوسور والتقدم نحو منطقة تجارة حرة خاصة بالأمريكتين)[٤٠].

المشكلة الثانية التى تواجهها تعددية الأطراف هى أن المؤسسات التجارية الإقليمية قد تستغلها الدول باعتبارها بديلاً للمؤسسات متعددة الأطراف. فبعد أن تقيم الدول القوية مؤسسات نظامية وقانونية على المستوى الإقليمى فإنها قد تبدأ كذلك فى تفضيل استغلال تلك المؤسسات حتى فى المنازعات التى يفترض اللجوء فيها إلى منظمة التجارة العالمية ؛ حيث تختار محل فض المنازعات تبعًا لما يرجح أنه يخدم مصالحها. و ينتقص هذا السلوك من "حكم القانون" فى التجارة الدولية، موحيًا بقوانين مختلفة بالنسبة للدول المختلفة حسب إقليمها وقدرة تأثيرها على المنتديات الإقليمية. بل إنه فى حال تركيز الدول القوية اهتمامها على إقليمها ومؤسساتها الإقليمية فإنها قد تهمل المنتديات والمنظمات الدولية. ومع قلة ما يدل على ذلك، فالواقع أن المكسيك وكندا تستغلان منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة، كما رفعت البرازيل قضيتين ضد الأرجنتين فى منظمة التجارة العالمية.

لا تطغى هذه الآثار السلبية للنزعة الإقليمية على الاعتبارات الأخرى. وجدير بالذكر (كما تبين الأرقام الواردة فى الجدول ٣-١) أنه ما من دولة لها حق الاختيار الواضح بين التجارة الإقليمية والتجارة الدولية. فكل الأقاليم تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق الأخرى. فالنافتا تمنح الولايات المتحدة حلبة صغيرة جداً للتجارة؛ والواقع أن قوة الدفع الأمريكية لدورة أورجواى كانت بغرض فتح طريق الوصول إلى الأسواق الأجنبية، ومد التغطية لتشمل الزراعة والخدمات، وتحسين مجالات مثل الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبى[٤١] وفى الوقت ذاته تشير الأدلة إلى أن الدول القوية تكتسب قوة تفاوضية مهمة من المشاركة فى التكتلات الإقليمية. فقد استغلت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تهديد النافتا والتعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى لإجبار الدول

الأخرى على التعامل بجدية مع دورة أورجواى[٤٢] ومن ثم فإن النزعة الإقليمية ليست منافسة لتعددية الأطراف، بل يمكنها زيادة مصداقية تهديد اللاعبين الكبار ذوى الخيار الإقليمى بالخروج من منظمة التجارة العالمية.

أما على الجانب الإيجابى الخاص بالعلاقة بين النزعة الإقليمية وتعددية الأطراف، فجدير بالذكر أن النزعة الإقليمية الجديدة توجهها الأسواق أكثر من السياسة أو الأوامر أو حتى الموظفين المستنيرين. ويعد القليل من الروابط الجديدة (باستثناء أوروبا) تكتلاً بحق. فالنزعة الإقليمية الجديدة هى فى الغالب نتاج توسع التجارة والاستثمارات العابرة للحدود فيما بين الدول المتجاورة بعد تحرير التجارة الأحادى. وحتى فى حال الميركوسور فإنه حين استبعد قطاع السيارات أدى ذلك إلى خلق التجارة أكثر مما أدى إلى الانحراف[٤٣].

بل إن النزعة الإقليمية الجديدة تسد الفجوة التقليدية بين الدول الصناعية والدول النامية التى ميزت الجات. وقد عبرت عن ذلك (كما سبق وأشرنا) الصادرات من جانب واحد (فى اتجاه شمالى شمالى أو جنوبى جنوبى) التى تكثر فيها الحواجز من كل نوع، وفى مساع غير منظمة للتعويض عن التحيز بطرق مثل السماح للدول النامية بالحصول على "معاملة خاصة وتفاضلية" (ووفقًا لذلك لم يكن متوقعًا من الدول النامية أن تتيح وصولاً كامل التبادل إلى أسواقها وقد مُنحت وصولاً تفضيليًا إلى أسواق الدول الصناعية). وثبت أن المعاملة الخاصة والتفاضلية ليست حلاً، والواقع أنها أصبحت مصدراً دائمًا للاحتكاك حيث ظلت الدول النامية غير راضية بالوصول الذى حصلت عليه، بينما كانت الدول الصناعية متذمرة بشأن الحصول على المزايا دون تحمل التكلفة أو الجهد الواجب.

ولا تميل اتفاقيات التجارة الحرة إلى التمييز بين أنماط الدول أو مستويات التنمية. فداخل النافتا ألغت المكسيك بالفعل كل القيود الحدودية - فى الزراعة كما فى الصناعة - من ٧٠ بالمائة من وارداتها الآتية من الولايات المتحدة وكندا. ومن المتوقع أن يتبع امتداد النافتا إلى شيلى ومفاوضات منطقة التجارة الحرة للأمريكتين النمط نفسه؛ مع القليل من المعاملة الخاصة أو التفاضلية إن وجدت.

وقد تركز النزعة الإقليمية إلى حد كبير النفوذ الإقليمى الخاص بالدول القوية بالفعل. إلا أن الروابط الإقليمية فيما بين الدول الصغيرة قد تزيد كذلك من نفوذها فى

مفاوضات التجارة متعددة الأطراف حيث تعتمد القدرة التفاوضية اعتماداً كبيراً على حجم السوق. وسوف تميل الوحدة التجارية الإقليمية إلى أن يكون لها نفوذ سوقى أقوى من نفوذ أى من أعضائها منفرداً. وبإلغاء مركزية اتخاذ القرار وتقوية العمليات متعددة الأطراف فى إطار يعطى حتى الدول الضعيفة بعض الحق فى إبداء الرأى، يمكن أن تؤدى النزعة الإقليمية الجديدة إلى نوع من تعددية الأطراف يكون فيه للوحدات الإقليمية قدرة تفاوضية أشد قوة. وسوف يميل عدد صغير من الوحدات المشاركة فى المفاوضات التى تجرى بين دول التكتل الواحد إلى جعل الحلول التعاونية أكثر احتمالاً. ويقول الرئيس كاردوسو فى إشارة إلى الميركوسور إنه "فى النهاية إذا كان اسم اللعبة هو التبادلية، فمن الضرورى أن يكون هناك شىء يقدَّم، ويكون حجم السوق هو الجائزة الأولى"(٤٤).

يدعم هذا كله وجهة نظر "اللَبِنة" الخاصة بالجدل بشأن النزعة الإقليمية والتجارة الحرة الكونية(٤٥) ولا يبدو أن أية وحدة إقليمية سوف تنكفئ على نفسها. فالواقع أنه لا يمكن لأية وحدة إقليمية أن تكون كذلك، ولا أن تنمو بمعزل عن غيرها. فالأسواق من التشابك والتداخل العميقين بحيث لا يمكن لأية وحدة التضحية بالتجارة فيما بين الأقاليم لمصلحة التجارة الإقليمية البينية. وليس من مصلحة أية دولة الاستعاضة عن التجارة الإقليمية بالتجارة الكونية. بل إن النزعة الإقليمية تعكس اختيار الدول شق طريقها للأمام بشكل أسرع وأبعد مما يتيحه المسار متعدد الأطراف. ونتيجة ذلك فإن التجارة فيما بين الأقاليم قد لا تنمو بالسرعة التى تنمو بها داخل كل منها، ولكن لا يعنى هذا بالضرورة أن التجارة الكونية سوف تتدهور.

سوف تعتمد آثار النزعة الإقليمية الخاصة بتعددية الأطراف فى نهاية الأمر على الدرجة التى تؤثر بها النزعة الإقليمية على التكامل الاقتصادى الكونى والسيطرة. وليست القضية المهمة هى إلى حد كبير مدى تزايد اتفاقيات التكامل الإقليمى فى حد ذاتها، بل مقدار انفتاحها على الأسواق الأخرى وهياكلها المؤسسية. فالأقاليم التجارية المفتوحة يمكن أن تكون بمثابة وسيلة للإنتاج والتبادل الدوليين ولَبِنات فى سبيل تعددية أطراف جديدة وأشد قوة. ومن المعقول أن تلك المؤسسات الإقليمية قد تشكَّل كى تعبر عن مجموعة أكبر من الدول؛ مما يسمح لها بإبداء رأى مباشر على المستوى الإقليمى بدلاً من أن تظل غير مسموعة على المستوى الدولى. وبهذه الطريقة يمكن للنزعة الإقليمية أن تمثل ثقلاً موازناً لهيمنة الدول الصناعية الدائمة المصاحبة للعولمة.

خاتمة

تصور العولمة فى التجارة ما هو أكثر من الزيادة فى التعاملات العابرة للحدود. فهى تشير إلى تحول فى إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها، وتوسع فى النظام التجارى الدولى كى تدخل بالفعل كل الدول فى الاقتصاد العالمى. وكانت نتيجة ذلك نمطًا من التجارة العالمية يتسم بالكونية وتعدى القوميات إلى حد كبير يرى فيه الآن بعض الفاعلين مصالحهم من هذه الناحية.

إلا أن التحول لم يؤد بعد بالكامل إلى تغير كبير فى سياسة التجارة الدولية. فقد بقى عدم المساواة الذى ميز المفاوضات والنتائج فى ظل نظام الجات إلى حد كبير؛ فما يزال تقليل الحواجز التجارية يميل ناحية السلع والخدمات المنتجة فى الدول الصناعية، ولا تزال بعض الدول تهيمن على المفاوضات متعددة الأطراف. إلا أن النظام متعدد الأطراف الخاص بالقواعد والمفاوضات يلقى فى الوقت الراهن تحديًا خطيراً ليس فقط من جانب أعداد كبيرة من المشاركين الجدد، بل كذلك من احتمال وجود القيادة غير الملتزمة الالتزام الكافى، ومن ظهور النزعة الإقليمية التى تقدم للدول الخارجية آمال الانضمام من خلال الوصول الواسع المعفى من الجمارك وليس من خلال المعاملة الخاصة والتفاضلية.

إن طبيعة النزعة الإقليمية الناشئة تؤثر تأثيراً عميقًا على تعددية الأطراف والنظام التجارى الدولى. وسوف تشكل ثلاث قضايا على وجه الخصوص أثرها على التجارة الدولية. أولاً: فى حال بقاء الأقاليم مفتوحة أمام الأجانب، فالمحتمل فى أفضل الحالات أن تصبح "لَبِنات" فى اتجاه النظام الحر متعدد الأطراف، وفى أسوئها أن تصبح غير مبالية بشىء. ثانيًا: ما لم تبتعد القواعد داخل المناطق التجارية الإقليمية عن القواعد متعددة الأطراف فمن الممكن أن تعزز النظام متعدد الأطراف، غير أنه حين تكثر

الاختلافات فقد تستغل الدول المؤسسات الإقليمية إلى حد كبير كبديل لنظام منظمة التجارة العالمية حين يناسبها ذلك. وبذلك تُفرَّغ منظمة التجارة العالمية من مضمونها.

وأخيراً فإن الأقاليم قد تثبت إلى حد كبير أنها وسيلة جيدة لتمتع الدول الصغيرة بالمزيد من إبداء الرأى فى التجارة الدولية؛ وهو ما يعظمه نصيبها المجمَّع فى السوق وقوتها السياسية. وفى الوقت نفسه هناك كذلك احتمال أن توفر هذه الترتيبات الإقليمية للدول القوية منتديات متعددة الأطراف أصغر حجماً يمكنها فيها الهيمنة بشكل أكثر حسماً.

الخلاصة هى أن العولمة تضع شروطاً جديدة للعلاقات السياسية الدولية فى التجارة. إلا أن الحاجة إلى تعاون وتنسيق أقوى بين الدول لا يقوى تعددية الأطراف بالضرورة. بل إن بعض الشروط الجديدة يُتَّبع على المستوى الإقليمى، ولم يتضح بعد أثر هذه الترتيبات وضوحاً تاماً.

الهوامش

1. As described in Chapter 1, political economy is used in many senses in political science and international relations. In this chapter it is used to describe the political relations which underpin international trade arrangements. For a survey of a rational choice approach to examining issues of trade protectionism and rent-seeking, see Stephen Magee, 'The Political Economy of Trade Policy', in David Greenaway and Alan L. Winters, *Surveys in International Trade* (Oxford: Blackwell, 1994) pp. 139–76.
2. Diana Tussie, *Developing Countries and the World Trading System: A Challenge to the GATT* (London: Frances Pinter, 1987).
3. World Trade Organization, *Annual Report 1998* (Geneva: World Trade Organization, 1998).
4. John Ruggie, 'The Anatomy of an Institution', in John Ruggie (ed.), *Multilateralism Matters: The Theory and Practice of an Institutional Form* (New York: Columbia University Press, 1993).
5. Tussie, *Developing Countries.*
6. Ibid.
7. Ibid. J. De Castro, Determinants of Protection and Evolving Forms of North—South Trade, *UNCTAD Discussion Papers*, 26 (1989).
8. Textile and clothing, for example, accounts for 24% of Sub-Saharan African exports, 14% of Asian and 8% of Latin American and Caribbean exports: figures from UNDP, *Human Development Report 1997* (New York: Oxford University Press, 1997) p. 85.
9. Robert Hudec, *Developing Countries in the GATT Legal System* (Aldershot: Gower for the Trade Policy Research Centre, 1987).
10. Paul Krugman, *Pop Internationalism* (Cambridge, MA: The MIT Press, 1997).
11. Paul Krugman, 'Growing World Trade: Causes and Consequences', *Brookings Papers on Economic Activity*, 1 (1995), 5–25.
12. WTO, *Trade and Foreign Direct Investment*: Report of 16 October 1996 (Geneva: WTO, 1996). See also Chapter 4 of this volume.
13. Evidence that flows of FDI and trade are strongly correlated has been presented using the example of APEC economies by Industry Canada, *Foreign Direct Investment and APEC Economic Integration*, Working Paper 8 (Ottawa: Industry Canada, 1996).
14. Dani Rodrik, *The New Global Economy and Developing Countries: Making*

Openness Work (Washington, DC: Overseas Development Council/Policy Essay No. 24, 1999).

15. On labour standards see the debate sparked by Adrian Wood, 'How Trade Hurt Unskilled Workers', *Journal of Economic Perspectives*, 9, 3 (1995) 57—80; and for a good summary of the debate over inclusion in the WTO see Jerome Duperrut, 'Social Clauses in International Trade', *Trade Monitor*, 15 (1996) who points to moral, employment and institutional reasons for these to be shifted to WTO from ILO. On environmental protection see Diana Tussie (ed.), *The Environment and International Trade Negotiations* (Buenos Aires: FLACSO, 1998); Kym Anderson, 'Environmental Standards and International Trade', in Michael Bruno and Boris Pleskovic (eds), *Annual World Bank Conference on Development Economics 1996* (Washington, DC: The World Bank).
16. William P. Avery (ed.), *World Agriculture and the GATT* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993).
17. These are the kinds of effects which scholars predict flow from the creation of formal institutions: see Judith Goldstein, 'International Institutions and Domestic Politics: GATT, WTO and the Liberalization of International Trade', in Anne Krueger (ed.), *The WTO as an International Organization* (Chicago: Chicago University Press, 1998), 133–52.
18. John H. Jackson, 'Designing and Implementing Effective Dispute Settlement Procedures: WTO Dispute Settlement, Appraisal and Prospects', in Krueger, *The WTO*, 161–80.
19. Celso Lafer, 'O Sistema de Soluçao de Controvérsis da Organizaçao Mundial do Comércio', *Documentos, Debates, Estudos. Instituto Roberto Simonsen*, No. 3 (1996); and WTO website (http://www.wto.org).
20. Kendall Stiles, 'Negotiating Institutional Reform: The Uruguay Round, the GATT and the WTO', *Global Governance*, 2, 1 (1996) 119–48.
21. Robert Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984).
22. Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton: Princeton University Press, 1987), p. 397.
23. John Ruggie, 'The Anatomy of an Institution', in J. Ruggie (ed.), *Multilateralism Matters: The Theory and Practice of an Institutional Form* (New York: Columbia University Press, 1993) p. 8.
24. The regional efforts of the 1960s were indeed signals of the discontent with a US-dominated 'multilateralist' world economy. For recent analyses of Latin America see R. Bloomfield and A. Lowenthal, 'Inter-American Institutions in a Time of Change', *International Journal* 45 (1990): 867–88; and M. Hirst, *Democracia, Seguridad e Integración: América Latina en un mundo en transición* (Buenos Aires: FLACSO, 1996). For Asia see T.J. Pempel, *Transpacific Torii: Japan and the Emerging Asian Regionalism* (Seattle: Manuscript in Jackson School of International Studies, University of Washington, 1995).

25. Jagdish N. Bhagwati, *Aggressive unilateralism: America's 301 trade policy and the world trading system* (London; Harvester Wheatsheaf, 1991).
26. Jeffrey Frankel, *Regional Trading Blocs in the World Economic System* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1998).
27. M. Hart, 'Cooperation: Social Policy and Future Trade Negotiations', *Canada–US Law Journal*, 20 (1994).
28. Susan Strange reminds us of the way the powerful can use regimes in this way in her now classic '*Cave! hic Dragones*: a Critique of Regime Analysis', *International Organization*, 36 (1982) 479–96.
29. Miles Kahler, 'Multilateralism with Small and Large Numbers', in John Ruggie (ed.), *Multilateralism Matters: The Theory and Practice of an Institutional Form* (New York: Columbia University Press, 1993).
30. R. Kumar, 'Developing Country-Coalitions in International Trade Negotiations', in: D. Tussie and D. Glover (eds), *The Developing Countries in World Trade: Policies and Bargaining Strategies* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993) 205–24.
31. Ngaire Woods and Amrita Narlikar, 'International Trade and the Emergence of New Inter-state Coalitions', Delivered at FLACSO/IRDC Seminar on 'Emerging Issues in International Trade Relations', Geneva 23–5 September 1998 (Oxford: Oxford University, 1998).
32. Fred Bergsten, 'Globalizing Free Trade', *Foreign Affairs*, 75, 3 (1996) 105–20.
33. World Trade Organization (1995); see Frankel, *Regional Trading Blocs*.
34. See, for a survey of analyses of regionalism and trade, Takatoshi Ito and Anne O. Krueger, *Regionalism versus Multilateral Trade Arrangements* (Chicago: University of Chicago Press, 1997).
35. R. Lawrence, 'Futures for the World Trading System: Implications for Developing Countries', in M. Agosin and D. Tussie (eds), *Trade and Growth: New Dilemmas in Trade Policy* (London: Macmillan, 1993) 43–68.
36. T. N. Srinivasan, 'Regionalism and the WTO: Is Nondiscrimination Passé?', in Krueger, *The WTO*, 329–52 at p. 340.
37. Charles Oman, 'Globalization, Regionalization, and Inequality', in Andrew Hurrell and Ngaire Woods, *Inequality, Globalization, and World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1999) 36–65 at pp. 57–8.
38. Paul Krugman, *Geography and Trade* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).
39. Jaroslaw Pietras, 'The Role of the WTO for Economies in Transition', in Krueger, *The WTO*, 353–64.
40. Cf. the view and the evidence that regionalism is being accompanied by stronger global interdependencies: J. Poon and K. Pandit, 'The Geographical Structure of Cross-National Trade-Flows and Region States', *Regional Studies*, 30, 3 (1996) 273–85.
41. John Odell and Barry Eichengreen, 'The United States, the ITO, and the WTO: Exit Options, Agent Slack, and Presidential Leadership', in Krueger, *The WTO*, pp. 181–212 at p. 183.

42. On NAFTA see Jeffrey Schott, *Free Trade Areas and US Trade Policy* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1989) and Jarrod Wiener, *Making Rules in the Uruguay Round of the GATT* (Aldershot, UK: Dartmouth, 1995). On APEC see I. Destler, *American Trade Politics*, 3d edn (Washington, DC: Institute for International Economics, 1995); and Jeffrey Frankel, *Regional Trading Blocs in the World Economic System* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1998).
43. Nigel Nagajaran, 'On the Evidence for Trade Creation for MERCOSUR', *Integration and Trade*, 2, 6 (1998) 3—30.
44. As quoted in Andrew Hurrell, 'Progressive Enmeshment, Hegemonic Imposition, or Coercive Socialisation?: Understanding Policy Change in Brazil' (Oxford: unpublished manuscript, 1996).
45. Lawrence, 'Futures'.

الفصل الرابع

النقد فى عالم معولم

بنجامين جى كوين

إحدى علامات العولمة البارزة فى الحقبة المعاصرة هى ذلك التكامل الأوثق من أى وقت مضى الخاص بالأسواق المالية القومية. فعلى امتداد القرن الماضى، حيث تبخرت الحواجز التى تقف فى وجه الاستثمار الدولى شيئًا فشيئًا، تسارعت حركية رأس المال لتصل إلى ارتفاعات لم يرها أحد منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. ونتيجة لذلك يتفق المراقبون الأكثر علمًا على أن العلاقة التقليدية بين الدول والأسواق تغيرت تغيراً جوهرياً. ولكن كيف حدث هذا على وجه التحديد؟ إن الأمر موضع الخلاف هو دور الدولة فى إدارة النقد. أى ماذا تعنى عولمة التمويل بالنسبة لعرف السيادة النقدية القومية؟ ليس مستغرباً أن تختلف الآراء بشأن هذه القضية المهمة. فبينما لا يزال بعض المحللين يرون أن هناك دوراً قوياً للحكومة، وهو ما يبدو أنه الدور الأخير للحكم المشروع، لا يرى غيرهم سوى القيد على السلطة السياسية ونقل السلطة إلى فاعلين مجتمعيين خاصين. فمن الذى يحكم الآن، أهى الدولة أم الأسواق؟ إن أقل ما يمكن قوله هو أن الاتفاق لا يزال مراوغاً.

إن الهدف من هذا الفصل هو تحديث فهمنا للطريقة التى يجرى بها حكم النقد فى عالم معولم إلى حد كبير. وسوف يتم هذا بنقل مركز الاهتمام من حركية رأس المال وحدها إلى القضية الأكثر اتساعًا الخاصة بقابلية الإحلال بين النقود القومية ؛ أو التنافس المتسارع بين العملات عبر الحدود السياسية الذى تحركه قوى السوق إلى حد كبير. وما أقوله هو أن السيادة النقدية لم تضيعها التطورات المعاصرة أو تغيرها

بصورة كبيرة جداً. فبينما كان هناك في يوم من الأيام احتكار رسمي تطالب فيه كل دولة بالسيطرة المطلقة على النقد داخل أراضيها، نجد الآن احتكار القلة الفعلي الذي يتصارع فيه عدد محدود من الموردين المستقلين والحكومات القومية بلا توقف لتشكيل الطلب وإدارته. لقد أصبح النقد المعولم في أساسه تسابقًا سياسيًا على ولاء السوق مما يشكل اختيارات شديدة الصعوبة بالنسبة لمتخذي القرار.

وترتيب الفصل كما يلي. نستعرض التفكير الحالي في دور النقد في العالم المعولم استعراضاً موجزاً في القسم الأول، حيث يليه الإطار العام للمعالم الأساسية للتنافس النقدي عبر الحدود. وبعد ذلك نلخص الفوائد الأساسية للسيادة النقدية القومية. ثم يحلل الجزء الرابع بشيء من الاستفاضة التحدي المعاصر للسيادة النقدية الذي يمثله التنافس النقدي العابر للحدود. وبعد هذه المناقشة نتناول المسألة الحساسة الخاصة بالطريقة التي قد ترد بها الحكومات على فقدانها المتزايد لسيطرتها النقدية. أما الاختيارات الصعبة التي تدخل في ذلك فنوضحها في القسم السادس من خلال استعراض مختصر لردود الأفعال السياسية في شرق آسيا تجاه الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ١٩٩٧ . وينتهي الفصل إلى أن الدول لا تزال قادرة في الوقت الراهن على ممارسة السلطة في الأمور الخاصة بالنقد، ولكن فقط في إطار قيود المنافسة الخاصة باحتكار القلة وليس الاحتكاريين المحليين الذين يتمتعون بالامتيازات الخاصة.

فرضية حركية رأس المال

إن تعريض العولمة المالية السيادة النقدية القومية للخطر بشكل كبير أمر واضح. والواقع أن البحوث النقدية للآثار السياسية الخاصة بالعولمة المالية أصبحت ملمحًا أساسيًا من ملامح الأدبيات البحثية الحديثة؛ بل يمكننا القول بأنها أحد أقوالها المبتذلة.(١) ويتفق المحللون بصورة كبيرة على أن الزيادة الكبيرة في حركية رأس المال في العقود القليلة الماضية انتقصت إلى حد ما من السلطة الحكومية. وحيثما يكون هناك اختلاف يكون على مقدار الانتقاص. فما مقدار تقييد السياسة العامة وماذا يمكن للحكومات عمله، إن كان بإمكانها أن تعمل شيئًا؟

أكثر الآراء شيوعًا بين المتخصصين، وهو الذى سماه ديفيد أندروز David Andrews "فرضية حركية رأس المال"، هو كذلك أكثر الآراء تشاؤمًا. ويقال إن الدول باتت عاجزة إلى حد كبير فى الأمور المالية. ويلخص أندروز الافتراض كما يلى:

المقدمة المنطقية هى أن القيود التى تفرضها حركية رأس المال على الدول ذات طابع بنيوى، أو على أقل تقدير يمكن للمحللين أن يفسروها تفسيرًا مفيدًا باعتبارها بنيوية. ويعنى هذا أن درجة حركية رأس المال الدولية تقيد بانتظام سلوك الدولة عن طريق مكافأة بعض الأفعال ومعاقبة غيرها[٢].

والمنطق الأساسى لفرضية رأس المال رائع جدًا، حيث ينبع مباشرة من المعضلة الخاصة بما أسميته فى موضع آخر "الثالوث غير المقدس"؛ وهو التنافر الطبيعى بين استقرار العملات وحركية رأس المال والاستقلال النقدى القومى[٣] وما لم تكن الحكومات على استعداد للتغاضى عن قدر غير محدود بالفعل من تذبذب أسعار الصرف فلا بد لها فى عالم مندمج ماليًا من أن تكيف سياساتها بحرص طبقًا لما يلزم لتحاشى تدفق رءوس الأموال المفاجئ أو الضخم. والتحدى الذى يواجه السلطة العامة حقيقى، وليس من السهل التصدى له ولا يخضع عادة للمفاوضات الرسمية.

وعادة ما تأخذ معارضة الخروج على فرضية حركية رأس المال شكلين؛ فهى إما إمبريقية أو نظرية. فعلى المستوى الإمبريقى يستشهد بالأدلة الإحصائية للإشارة إلى أن القيود العملية على سلوك الدولة قد تكون فى الواقع أقل بروزًا إلى حد ما مما يوحى به؛ خاصة إذا كنا نميز بين السياسة النقدية، التى غالبًا ما تتأثر فى واقع الأمر تأثرًا سلبيًا، والسياسة المالية، التى قد تظل أداة سياسية ذات قوة محتملة[٤] وعلى المستوى النظرى يركز الجدل أساسًا على قضية قابلية الانعكاس. فهل أصبح القيد المفروض على السيادة النقدية بالفعل شيئًا أشبه بأحد ملامح النظام الدولى البنيوية؟ الواقع أن هناك من يذكرنا بأن العولمة المالية كانت نتيجة مباشرة لقرارات اتخذت على المستوى القومى لتشجيع التنافس وتحرير الأسواق. وقد قال إيريك هيلينر :Eric Helleiner "ما كان للنظام المالى الكونى المفتوح أن يظهر دون دعم الدول ومباركتها"[٥] ولذلك فإنها قد تستدرك ما فعلته إن هى اختارت ذلك. ويقول لويس بولى Louis Pauly ملخصًا ذلك:

"تقييد حركية رأس المال الدول، ولكنه ليس تقييداً مطلقًا ... فلا يزال بإمكان الدول تحدى الأسواق ... وإلغاء النظام الناشئ الخاص بحركية رأس المال ... قد لا يكون محتملاً أو غير مرغوب فيه، ولكن من المؤكد أنه ليس من المحال حدوثه"(٦).

إلا أن أيًا من شكلى المعارضة لم يحدث الكثير من الاختلاف فى شيوع فرضية حركية رأس المال التى تظل النموذج السائد للتفكير فى النقد فى عالم اليوم المعولم. ولا تثبت التفسيرات الإمبريقية خطأ الافتراض، بل تقول إنه غير كامل وحسب. بينما تواجه المقولات النظرية الخاصة بقابلية الانعكاس تحديات الأدلة الحقيقية الخاصة بالتخلف الكبير فى تطوير الأسواق المالية. وبعد عقود عديدة من تحرير التجارة والاستحداث العالمى ظهرت شبكة واسعة من المؤسسات الخاصة والوسطاء يمكن الاستفادة منها ـ بالشكل القانونى إن أمكن، وبالشكل غير القانونى حين الضرورة ـ للتهرب من تدخل السلطات العامة. ومع أن إلغاء نظام حركية رأس المال قد لا يزال من المحتمل حدوثه من حيث المبدأ، فإنه لن يكون سهلاً ومن المؤكد أنه سيكون باهظ التكلفة عند التطبيق.

ولكن هذا لا يعنى أن فرضية حركية رأس المال خالية من العيوب. فعلى العكس من ذلك، فإنه رغم كل حكمة الافتراض ومطابقته لمقتضى الحال فإنه يكاد يشبه الكاريكاتير، حيث يشوه كلاً من مجال وشدة التحدى الذى تواجهه الحكومة المعاصرة تشويهًا خطيراً. والواقع أن هذا الرأى ينجح فى الوقت ذاته فى التهوين والتهويل من القيود المفروضة الآن على السلطات النقدية للدول.

فتهوين القيود سببه أن التركيز على حركية رأس المال، مع التأكيد على دمج الأسواق والأصول، لا يسلط الضوء إلا على وظيفة واحدة من وظائف النقد، وهى استخدامه من أجل أغراض مستودع القيمة. والواقع أن هذا ليس سوى جزء من الموضوع. فالواقع أن التغير الذى طرأ على أسواق العملات كان أوسع بكثير، حيث شمل كل وظائف النقد المعيارية ـ ليس دور النقد باعتباره أداة للاستثمار الخاص وحسب، بل كذلك استخدامه كوحدة حساب وكوحدة تعامل، وهو الأكثر أهمية ـ وبذلك يصل إلى جوهر ما تعنيه السيادة النقدية القومية. وينطوى هذا على ما هو أكثر بكثير من مجرد الاقتراض والإقراض أو مبادلات المطالبات المالية. وهو فى الواقع مسألة الفاعلية الأساسية للحكومة نفسها.

وفى الوقت ذاته هناك مبالغة فى أهمية التحدى لأن التركيز على حركية رأس المال، مع التأكيد على أولويات مستخدمى العملات، يبرز فقط جانبًا واحدًا من جانبى السوق، وهو جانب الطلب. وهذا كذلك يتجاهل جزءًا مهمًا من الموضوع، وهو العرض الذى يظل إلى حد كبير امتياز الدولة حتى فى العالم شديد العولمة. ولا تزال الحكومات المصدر الرئيسى للأموال التى يجرى تبادلها فى الوقت الراهن بسهولة كبيرة عبر الحدود السياسية. ومن ثم لا تزال الدولة تحتفظ ـ رغم ما تلقاه من تحدٍ ـ بقدر كبير من النفوذ الخاص بها فى الحكم والشئون النقدية. والقضية الحقيقية هى كيفية اختيار الحكومات الرد على تداول العملات وتنافسها المتسارع عبر الحدود.

تنافس العملات عبر الحدود(٧)

تعودنا عند تناول قضية التمويل الكونى أن نفكر فى النقد باعتباره منعزلاً فى واقع الأمر؛ أى أن كل عملة من العملات لها سيادتها داخل الحدود الإقليمية الخاصة ببلد ما أو اتحاد نقدى ما. والواقع أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا الكلام.

فلكى تكون عملة ما "إقليمية" بحق لا بد من أن يتطابق مجالها الوظيفى تطابقًا دقيقًا مع منطقة النفوذ السياسى للدولة التى تصدرها؛ وهذه حالة شديدة الخصوصية. وسيكون على العملة ممارسة المطالبة الحصرية بكل الأدوار التقليدية الخاصة بالنقد داخل الاقتصاد المحلى. وقد لا يكون هناك أى نقد آخر مقبول لأغراض المعاملات أو مستخدم فى تقويم العقود أو الأصول المالية. وسوف يتعين على الحكومة أن تكون قادرة وحدها على التحكم فى تشغيل النظام النقدى، حيث تسيطر على عناصر السوق. وفى مسائل التجارة يمكن وصف ما هو مواز بأنه "الاكتفاء الذاتى القومى". إلا أن الاكتفاء الذاتى القومى لا يتحقق عادة فى الأمور النقدية أكثر من تحققه فى التجارة.

ومن الناحية العملية نجد أن عددًا مذهلاً من العملات بات يستخدم فى الوقت الراهن على نطاق واسع خارج بلد المنشأ فى التعاملات إما بين الدول أو داخل الدول الأجنبية. وعادة ما يشار إلى النوع الأول على أنه استخدام العملة "الدولية" (أو "تدويل"

العملات)، أما الثانى فعادة ما يوصف بمصطلح "إحلال العملات" وقد يشار إليه على أنه "الاستخدام الأجنبى المحلى"[٨] وبشكل متبادل هناك عدد أكبر من العملات يواجه فى الوقت الراهن منافسة متزايدة فى الداخل من عملات مصدرها الخارج. ومن الخطأ إنكار أن عملات عديدة يجرى تداولها فى الدولة نفسها. والواقع أن هذه الظاهرة منتشرة بصورة كبيرة.

إن كلاً من تدويل العملات وإحلال العملات وليدا منافسة مكثفة فى السوق؛ وهو نوع من عملية الصراع من أجل البقاء الخاصة بالانتقاء الطبيعى الذى تحركه قوة الطلب التى بات ينظر فيها إلى بعض العملات مثل الدولار الأمريكى أو المارك الألمانى على أنها أكثر جاذبية من غيرها بالنسبة للعديد من الأغراض التجارية أو المالية. وكان تداول العملات عبر الحدود شائعًا إلى حد كبير قبل ظهور نظام الدولة الحديثة. ومنذ فترة قريبة ظهرت هذه الممارسة من جديد فى الوقت الذى زادت فيها الحواجز المتداعية التى تقف فى وجه التبادل النقدى من حجم الاختيار الفعلى للعملات. وهاهو التنافس فيما بين العملات القومية يتزايد بسرعة. ونتيجة لذلك تتباعد الآن المجالات التى تؤدى فيها العملات المفردة وظائف النقد القياسية بشكل يزداد حدة عن مناطق النفوذ القانونية الخاصة بالحكومات التى تصدرها. لقد أصبح النقد "غير مرتبط بالأرض" بالفعل.

ومما يؤسف له أن الأبعاد الكاملة الخاصة بجعل عملات الوقت الراهن غير مرتبطة بالأرض لا يمكن قياسها على وجه الدقة. وبما أن الإحصاءات الشاملة بشأن تداول العملات الكونية لا وجود لها، فإن أيًا من تدويل العملات أو استبدال العملات لا يمكن توثيقه توثيقًا دقيقًا أو ثابتًا بأية درجة من درجات التدقيق. إلا أن المؤشرات المنحازة يمكن التقاطها من طائفة من المصادر الموثوق بها[٩] ومع أن ضيق المساحة لا يسمح بإعادة نشرها هنا، فإن التلخيص الموجز يمكن أن يساعد فى إبراز الترتيبات المذهلة الخاصة بذلك الحجم الضخم الذى ينطوى عليه ذلك.

إن أوضح إشارة خاصة بخطى تدويل العملات المتسارعة تبعث بها سوق العملات الأجنبية التى ازداد حجم أعمالها اليومية طبقًا لمصادر بنك التسويات الدولية[١٠] ازديادًا متسارعًا من ٦٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ (العام الأول الذى تتوفر عنه تلك

البيانات) إلى ما يقرب من ١,٥ تريليون دولار بعد ذلك بتسعة أعوام؛ وهو معدل زيادة يصل إلى حوالى ٣٠ بالمائة سنوياً. وتبدو كذلك قصة مشابهة واضحة فى الأسواق الدولية الخاصة بالاستحقاقات المالية الأخرى، بما فى ذلك ودائع البنوك وقروضها وكذلك السندات والأسهم، وجميعها ازدادت بمعدلات كبيرة على مدى سنوات. واستفادة من بيانات مستقاة من مجموعة من المصادر، حسب مؤخراً ثايجيسين Thygesen وآخرون(١١) ما أسموه "الثروة المالية الكونية"؛ وهى المحفظة الإجمالية العالمية للاستثمارات الدولية الخاصة. فقد تضاعف إجمالى الأموال السائلة والممتلكات التى يمكن تحويلها إلى نقد عبر الحدود أربع مرات ليصل إلى ما يزيد على ٤,٥ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٣، وهى زيادة أسرع بكثير من تلك الخاصة بالمُخرج العالمى من السلع والخدمات.

أما أوضح إشارة خاصة باستبدال العملات فتبعث بها الزيادة السريعة فى التداول الفعلى للعديد من العملات الكبرى، بما فى ذلك الدولار والمارك الألمانى والين على وجه الخصوص، خارج بلاد المنشأ. وبالنسبة للدولار، تحدد دراسة موثوق بها قام بها اثنان من اقتصاديى بنك الاحتياط الفيدرالى(١٢) قيمة أوراق العملة الأمريكية المتداولة فى الخارج بما يتراوح بين ٥٥ و٧٠ بالمائة من إجمالى الرصيد الضخم، الذى كان يقدر بحوالى ٢٥٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ . وتشير الدراسة ذاتها كذلك إلى أن حوالى ثلاثة أرباع الزيادة السنوية فى أوراق النقد فى السنوات الأخيرة كان يتجه إلى الخارج مباشرة، وذلك مقابل ما يقل عن النصف فى الثمانينيات وما هو أدنى من الثلث فى السبعينيات. إن اشتهاء أوراق العملة الأمريكية الخضراء يزداد بشكل واضح. وباستخدام أسلوب مشابه، قدَّر البنك المركزى الألمانى Bundesbank (١٣) تداول المارك الألمانى خارج ألمانيا بما يتراوح بين ٣٠ و٤٠ بالمائة من إجمالى الرصيد، أى ما يتراوح بين ٦٥ و٩٠ مليار مارك ألمانى (٤٥-٦٥ مليار دولار أمريكى) فى نهاية عام ١٩٩٤ . ومن المتوقع بكل ثقة أن يقوم خليفة المارك، وهو اليورو الجديد الخاص بالاتحاد الأوروبى، بدور المارك الألمانى فى الاستخدام الخارجى المحلى بمجرد تداول أوراق اليورو فى عام ٢٠٠٢ وربما اقتطع جزءاً من سوق الدولار(١٤) وفى آسيا نُقل سراً عن مسئولى بنك اليابان اعتقادهم بأن ١٠ بالمائة من إجمالى المعروض من أوراق الين،

الذى بلغت قيمته فى عام ١٩٩٣ حوالى ٢٧٠ مليار دولار أمريكى، يوجد خارج اليابان فى الوقت الراهن[١٥] ويشير تجميع هذه التقديرات المختلفة إلى أن الحد الأدنى لإجمالى تداول أكبر العملات هو ٣٠٠ مليار دولار على أقل تقدير؛ وهو بأى حال من الأحوال مبلغ ضخم يزداد ازدياداً واضحاً بناء على ما تشير إليه الأدلة المتاحة.

ويبدو أن الأدلة تشير كذلك إلى أن عدداً كبيراً جداً من الدول يتأثر بالظاهرة، وإن ظل الغموض يلف الأرقام الدقيقة إلى حد ما. وطبقاً لما ذكره مصدر موثوق به، بلغت نسبة أوراق العملة الأجنبية فى منتصف التسعينيات ٢٠ بالمائة أو يزيد من رصيد النقد المحلى فيما يزيد على الثلاثين دولة يسكنها ثلث سكان العالم[١٦] ويشير المصدر نفسه كذلك إلى أن ما يتراوح بين ربع وثلث العملات المتداولة فى العالم بشكل إجمالى جرى فى الفترة الأخيرة خارج دول الإصدار[١٧].

وتؤكد هذه الأرقام بوضوح الأهمية المتزايدة لكل من الاستخدامين الدولى والخارجى المحلى للعملات. وهنا تبرز رسالتان. أولاً: يتسع مجال استخدام العملات عبر الحدود زيادة ضخمة وينمو نمواً سريعاً، مما يعكس مدى وكثافة التنافس الذى تحركه السوق. وحقيقة الأمر أن تداول النقد لم يعد مقصوراً على مناطق دول الإصدار. فالواقع أن الاكتفاء الذاتى الصارم فى العلاقات الخاصة بالعملات حالة خاصة.

ثانيًا: بينما نجد أن عدد العملات المستعملة بالفعل إما للأغراض الدولية أو الأجنبية المحلية صغير بعض الشىء فى الغالب، فإنه يبدو أن عدد تلك العملات التى عادة ما تواجه المنافسة فى الداخل من العملات الوافدة من الخارج كبير جداً. ويعنى عدم الارتباط بالأرض كذلك أنه لم تعد هناك مساواة وظيفية بين العملات القومية. ومع أن كل العملات الخاصة بالدول ذات السيادة تتمتع من الناحية الاسمية بمكانة متساوية طبقًا للقانون الدولى، فإنه من الواضح أن بعض العملات - كما يقول جورج أورويل George Orwell - أكثر مساواة من غيرها طبقًا للواقع العملى. وتواجه بعض العملات، وخاصة فى العالم النامى وما تسمى الاقتصادات المتحولة، ما يصل إلى حد الغزو التنافسى الضخم من الخارج. فى الوقت الذى نجد فيه أن عملات أخرى، وخاصة تلك الخاصة بالدول الصناعية الأغنى، أكثر حصانة فى الواقع من المنافسة الأجنبية فى الداخل. إن أهل عالم العملات مرتبون ترتيباً مميزاً على هيئة فئات وطبقات.

من الواضح جداً أن الدولار يأتى على رأس هذا الترتيب، حيث لا يزال حتى الآن أكثر الاختيارات شيوعًا لكل من تدويل العملات وإحلال العملات. وحقيقة الأمر أن المجال الوظيفى للدولار يشمل الكرة الأرضية، من نصف الكرة الغربى (حيث المرادف المقبول لإحلال العملات هو "الدولرة") إلى الكتلة السوفيتية السابقة وجزء كبير من الشرق الأوسط (حيث يجرى تداول الدولار على نطاق واسع باعتباره عملة موازية واقعية). يلى ذلك المارك الألمانى - الذى سيحل محله اليورو عما قريب(*) - الذى يسيطر سيطرة واضحة على العلاقات النقدية داخل جزء كبير من المنطقة الأوروبية، بما فى ذلك شرق ووسط أوروبا والبلقان. وفى موضع لا يبعد كثيراً نجد الين وحفنة من العملات الدولية النخبوية الأخرى مثل الجنيه الإسترلينى والفرنك السويسرى. وفى موضع أدنى بكثير توجد عملات كثيرة خاصة بالدول الفقيرة؛ وهى مجبرة على الكفاح باستمرار من أجل ولاء مستخدميها المحليين.

وإذا أضفنا هاتين الرسالتين إلى بعضهما لاتضحت صورة تتباين تبايناً شديداً مع الصورة التقليدية الخاصة بالعملة شديدة المحلية؛ إنها عالم من التنافس شديد الكثافة وكذلك التراتب الواضح فيما بين العملات. ولذلك تواجه الحكومات بشكل جماعى تحدياً لسيادتها النقدية غير مسبوق فى العصور الحديثة.

فوائد السيادة النقدية

تظل السيادة النقدية موجودة بالطبع باعتبارها قاعدة دستورية. والحكومة الاستثنائية هى تلك التى لم تعد تسعى للحفاظ بأقصى ما يمكنها بالاحتكار الفعلى لإصدار النقود وإدارتها داخل أراضيها. وقد لا يكون إنتاج النقود سمة أساسية من سمات سيادة الدولة. إلا أنه اعتبر كذلك منذ زمن بعيد إلى جانب إنشاء الجيوش وتحصيل الضرائب. وقد علَّق على ذلك أحد المراقبين بمسحة من السخرية قائلاً:

(*) بدأ العمل باليورو فى يناير ٢٠٠٢ (المترجم)

"الحكومة التى لا تسيطر على النقود حكومة محدودة ... ولا تحب أية حكومة أن تكون محدودة ... ولابد أن تحتكر الحكومات النقود فقط إذا كانت ستسيطر عليها ولابد أن تسيطر عليها إذا كانت ستصبح حكومات بالفعل"(١٨).

من السهل فهم السبب وراء تقدير الاحتكار النقدى كل هذا التقدير. فالنفوذ الحقيقى يكمن فى الميزة التى يمثلها النقد. وهناك أربع فوائد يمكن استخلاصها من العملة شديدة المحلية. أولاً: الرمز السياسى القوى لتشجيع الشعور بالهوية القومية. ثانيًا: المصدر القوى المحتمل للإيرادات التى تغطى النفقات العامة. ثالثًا: الأداة المحتملة لإدارة الأداء الاقتصادى الكلى الخاص بالاقتصاد. وأخيرًا: الوسيلة العملية لعزل الدولة عن النفوذ أو القيد الخارجى. وداخل كل دولة، تمنح الميزات الأربعة كافة امتيازًا لمصالح الحكومة فيما يتعلق بالفاعلين المجتمعيين.

وعلى المستوى الرمزى، تعد العملة المحلية مفيدة فائدة خاصة للحكام الذين يخشون الانقسام الداخلى أو الانشقاق. ذلك أن مركزية السلطة السياسية تسهل بهذا الشكل، حيث يشعر المواطنون كافة بأنهم مرتبطون ببعضهم البعض باعتبارهم أفرادًا فى وحدة اجتماعية واحدة؛ فالجميع جزء من "المجتمع المتخيل" نفسه كما تقول عبارة بنيدكت أندرسون Benedict Anderson المناسبة(١٩) ويؤكد أندرسون على أن الدول لا تقام باستعمال القوة وحسب، بل كذلك بالولاء الذى هو الالتزام الطوعى بالهوية المشتركة. والتمييز المهم بين "نحن" و"هم" يمكن أن يزداد حدة بكل أسلوب من أساليب الرموز الملموسة كالأعلام والأناشيد الوطنية وطوابع البريد والبنايات العامة، وحتى الفرق الرياضية. والنقد من بين أقوى تلك الرموز، كما أشار إلى ذلك مدير البنك المركزى الإيطالى تومازو بادوا شيوبا :Tommaso Padoa-Schioppa "أشار جون ستيوارت ميل John Stuart Mill ذات مرة إلى وجود تعددية النقود القومية باعتباره 'بربرية' ... وربما أمكننا الحديث عن نظام قَبَلى، حيث يجرى ربط كل قبيلة بنقدها وتُنسب إليه ميزات سحرية ... لا تعترف بها أية قبيلة أخرى"(٢٠).

وتفيد "الميزات السحرية" الخاصة بالنقد فى تعزيز الشعور بالهوية القومية بطريقتين. أولاً: لأن العملة صادرة بمعرفة الحكومة أو بنكها المركزى، فهى تذكر

المواطنين يوميًا بارتباطهم بالدولة والتوحد معها. ثانيًا: تؤكد العملة بموجب الاستخدام العام لها بشكل يومى حقيقة أن الجميع جزء من الكيان الاجتماعى نفسه؛ وهو دور لا يختلف عن دور اللغة القومية الواحدة التى تشجعها حكومات كثيرة كذلك تشجيعًا فعالاً لأسباب وطنية. والعملة المشتركة تساعد على تجانس الجماعات الاجتماعية المختلفة والمعادية لبعضها فى كثير من الأحيان.

الفائدة الثانية للعملة المحلية هى "رسم إصدار النقد"، وهى القدرة التى يوفرها الاحتكار النقدى للحكومات القومية كى تزيد الإنفاق العام حين ترغب. ويمكن فهم هذه القدرة، التى تعرَّف فنيًا بأنها زيادة القيمة الاسمية للعملة على تكلفة إنتاجها، على أنها مصدر بديل لإيرادات الدولة علاوة على ما يمكن تحصيله عن طريق الضرائب أو من خلال الاقتراض من الأسواق النقدية. ويستولى الإنفاق العام الذى يموَّل عن طريق خلق النقد فى الواقع على الموارد الحقيقية على حساب القطاع الخاص الذى يقلل قدرته الشرائية بشكل مناظر وما يتبع ذلك من زيادة فى معدل التضخم. وبسبب الآثار التضخمية التى ينطوى عليها ذلك، تشيع معرفة العملية باسم "ضريبة التضخم".

ورغم العيوب الاقتصادية المرتبطة بالتضخم، فإن ميزة القدرة التى يوفرها الاحتكار النقدى للحكومات القومية لها أهميتها من المنظور السياسى باعتبارها نوعًا من سياسة الضمان ضد المخاطر، وهو مصدر طارئ للإيرادات للتعامل مع الأمور الطارئة غير المتوقعة التى تصل إلى حد الحرب. ومنذ عقود مضت كتب جون مينارد كينز John Maynard Keynes: "يمكن للحكومة أن تحيا بهذه الوسيلة حين لا يمكنها الحياة بأية وسيلة أخرى"[٢١] وبعد عدة أجيال وصف عالم اقتصاد بريطانى آخر، هو تشارلز جودهارت Charles Goodhart، رسم إصدار النقد بأنه "إيرادات الملاذ الأخير"؛[٢٢] فهو الأداة الوحيدة الأكثر مرونة المتاحة لتعبئة الموارد فى حال حدوث أزمة مفاجئة أو تهديد للأمن القومى. وقد تكون الحكومة الاستثنائية هى تلك التى لا ترغب فى الاحتفاظ بشىء مثل خيار ضريبة التضخم.

الفائدة الثالثة يمكن الحصول عليها من الأثر المحتمل للنقد على الأداء الاقتصادى "الحقيقى" ـ إجمالى المُخْرَج والعمالة ـ وكذلك الأسعار. وما دامت الحكومات قادرة على

الاحتفاظ بالسيطرة على المعروض النقدى داخل أراضيها، فإنها لديها القدرة، من حيث المبدأ على الأقل، على التأثير على سرعة نشاط السوق، بل وربما إدارته. وقد يستخدم النقد لتعزيز الرفاهية العريضة وتقوية الدولة وكذلك احتياجات الحكومة المالية التى تحصل عليها بشق الأنفس.

ويزود ربط العملة ببلد بعينه الحكومة بأداتين سياسيتين قويتين. أولاهما هى المعروض النقدى الذى يمكن التحكم فيه من أجل زيادة أو إنقاص مستويات إنفاق السكان المحليين. والثانية هى سعر الصرف - سعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية - الذى يمكن التحكم فيه لزيادة أو إنقاص الإنفاق فى الاقتصاد القومى من خلال تغييرات مستحدثة بين السلع المحلية والأجنبية. ولا يمكن الوثوق بأى من هاتين الأداتين بالطبع؛ فليس من المحتمل أن تحقق أى منهما أثرًا مستدامًا بحق على النشاط الاقتصادى على المدى الطويل الذى يضرب به المثل، إذا كان لا بد من تصديق التطورات النظرية الأخيرة. ولكن على مدى الآفاق الزمنية الأقصر التى يهتم بها المسئولون الرسميون أقصى اهتمام، تبدى سياسات النقد وأسعار الصرف أثرًا ضخمًا باعتبارها أدوات للإدارة الاقتصادية الكلية. وقد تكون حكومة استثنائية تلك التى لا ترغب فى الاحتفاظ بتلك الأسلحة فى ترسانتها كذلك.

وأخيرًا فإن هناك فائدة يتم الحصول عليها بالمعنى السلبى؛ فنتيجة للقدرة المحسنة، يمكّن النقد المحلى الحكومة من تحاشى الاعتماد على مصدر آخر للحصول على أهم تلك الموارد الاقتصادية كافة. وتقيم محلية العملة حاجزًا اقتصاديًا واضحًا بين الدولة وسائر دول العالم، مما يعزز السلطة السياسية. وكلما كانت الحكومة أقرب إلى القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى النقدى كانت قدرتها أفضل على عزل نفسها عن التأثير أو القيد الخارجى عند وضع السياسة وتنفيذها.

ولا ينبغى استغراب احتمال استخدام الدول ذات السيادة العلاقات النقدية استخدامًا قهريًا، إذا أتيحت الفرصة. وقد ذكّرنا مؤخرًا جوناثان كريشنر Jonathan Krishner بقوله إن "القوة النقدية مكون شديد الفاعلية من مكونات نفوذ الدولة ... وهى أقوى أدوات القمع الاقتصادى المتاحة للدول التى فى وضع يمكنها من ممارسته"(٢٣)

وعلى أى حال من الأحوال فالنقد مجرد سيطرة على الموارد الحقيقية. فإذا حُرمت دولة ما من الوصول إلى الوسائل اللازمة لشراء السلع والخدمات الحيوية يكون من الواضح أنها ضعيفة من الناحية السياسية. والدرس المستفاد من ذلك بسيط، وهو ألا تعتمد على نقد غيرك إذا أردت الاستقلال السياسى.

فائزون وخاســـرون

يتضح من المناقشة السابقة أنه لا ينبغى لنا استغراب تمسك الدول الشديد بفكرة السيادة النقدية. إلا أن ما يهم ليس هو المبدأ الرسمى وإنما الممارسة الفعلية؛ وهو ما لا يتوقف على المعروض النقدى وحسب، بل كذلك على الطلب الذى تقل سيطرة الحكومات عليه فى الوقت الراهن. فالدول تمارس نفوذاً مباشراً فقط على رصيد العملة القومية المتداولة. وفى عالم شديد العولمة لا يمكن حتى لأشد الحكومات شمولية ضمان تفضيل نقدها باستمرار على العملات التى تعود أصولها إلى دول أخرى.

ولذلك فإنه من المؤكد أن عدم الارتباط بالأرض سيغير توزيع الموارد والقدرات فى الشئون النقدية، بين الحكومات وبين القطاعين العام والخاص. ومن الواضح أن التغيرات المهمة تحدث فى توازن القوى فيما بين الدول. والأمر الأقل وضوحاً، وكذلك أقل أهمية، هو تلك التغيرات الحاسمة فى التفاعل المتبادل بين الحكومات والأسواق؛ وهى التغيرات التى يمكن أن يكون لها أثر عميق على السلطة السياسية الفعلية فى كل دولة، مهما كانت القدرة التنافسية التى تتمتع بها عملتها.

الرمزية السياسية

لنأخذ الرمزية السياسية للنقد فى اعتبارنا. فإذا عملت عملة ما على تنمية الشعور بالهوية القومية، فالمتوقع من الناحية المنطقية هو أن يكون لعدم الارتباط بالأرض أثر عكسى بصورة أو بأخرى، مما يفكك أواصر الولاء للدولة. إلا أن النتائج فى الواقع أقل

وضوحًا مما قد يبدو. ففى بعض الحالات قد يعزز تناقص العزلة النقدية الارتباط بـ"المجتمع المتخيل" فى الواقع بدلاً من أن يقلله. وقد تكسب الحكومات وتخسر كذلك، وهو ما لا يتوقف فقط على نتيجة الصراع من أجل البقاء بين العملات، بل كذلك على كيفية تفاعل السياسات الرسمية مع أولويات الفاعلين فى السوق.

ومن الواضح أن عدم الارتباط بالأرض يضعف سمات النقد "السحرية" بالنسبة للحكومات ذات العملات غير المنافسة نسبيًا؛ وهى تلك العملات التى تُعَرِّض العملات المنافسة الأكثر شيوعًا فى الخارج سلطتها داخل بلدها للخطر بصورة كبيرة. وكلما ازداد استخدام عملة أجنبية ما على المستوى المحلى بدلاً من العملة القومية، نتيجة للتضخم الزائد أو احتمال خفض قيمة العملة المحلية مثلاً، كان إحساس المواطنين بأنهم مرتبطون ارتباطًا فطريًا بالدولة أو بجزء أقل من الكيان الاجتماعى نفسه. وشيئًا فشيئًا يتناقص التمييز المهم بين "نحن" و"هم". والأدهى والأمر هو أن الأداة التى كان المقصود بها أن تكون رمزًا لسلطة الدولة ورفعتها تصبح بدلاً من ذلك تذكارًا يوميًا لعدم الكفاءة والضعف؛ فهى ليست عملة قوية، بل "عملة زائفة" تكون موضع سخرية واستهزاء. والحكومات التى تصدر مثل هذا النقد ليست خليقة بأن تحظى بقدر كبير من الاحترام كذلك.

ومن ناحية أخرى فإننا إذا نظرنا إلى أكثر العملات قدرة على التنافس لوجدنا أن احتمال زيادة عدم الارتباط بالأرض لصفات النقد "السحرية" أكبر من احتمال إنقاصه لها. فمن الواضح أن المركز البارز فى تراتب العملات يعزز سمعة دولة الإصدار فى الشئون الدولية. وغالبًا ما يصبح التداول الدولى مصدرًا مهمًا من مصادر المكانة والاحترام؛ فهو دليل مرئى على سمو المكانة فى مجتمع الدول. فأى شعب ذلك الذى لا يفخر بالتقدير الذى يحظى به رمز من أكثر رموزه واقعية.

إلا أن الأمور تزداد تعقيدًا حين تحاول الحكومات التدخل لتعديل أولويات السوق أو التحكم فيها. فالعملة الضعيفة مثلاً قد تصبح كذلك مصدر قوة إذا أصرت الحكومة على أن تفعل شيئًا - أو على الأقل تعطى انطباعًا بأنها تفعل شيئًا - بشأن التحدى التنافسى من الخارج. والواقع أن السياسة النقدية قد تحول إلى تدريب فى الرمزية

السياسية. ذلك أنه من الممكن معاملة غزو النقد الأجنبى الذى تحركه السوق على أنه مرادف للعدوان العسكرى الصريح. وبذلك يمكن الترويج للدفاع عن العملة الوطنية باعتباره مرادفًا للموقف المجيد لمصلحة "المجتمع المتخيل"؛ وهو أقصى تعبير عن حب الوطن.

وفى المقابل قد تصبح العملة القوية كذلك مصدراً للضعف، خاصة حين تحاول الحكومة الاحتفاظ بدور دولى للعملة التى أخذ وهج شيوعها يخبو. فلم يحدث قط أن تمتعت عملة ما بهيمنة دائمة فى الاستخدام العابر للحدود. ومع ذلك فإنه حين تحظى الدولة بالاحترام الخاص بمكانة "العملة العظيمة" ربما يكون مفهومًا إلى حد كبير أنه من الصعوبة بمكان التخلى عنه، بصرف النظر عن أية منافع مادية قد تعود عليها. ولكن كما أن الدفاع الذى لا هوادة فيه ضد العملة الغازية فى الداخل يمكن أن يوحى بالثقة المتجددة فى الحكومة، فإن الجهود غير المثمرة لتعزيز نجاح العملة القومية فى الخارج أو إحيائه قد يكون لها أثر عكسى إلى حد كبير، مما يشجع على الشك المتزايد، بل والسخرية. والنجاح ليس مقدراً دائمًا للمساعى الرامية إلى التحكم فى طلب السوق بهذه الطريقة، وهو ما تشهد عليه الأيام الأخيرة لمنطقة الإسترلينى القديمة.

رسم إصدار النقد

سوف تتفاوت الآثار الواقعة على ميزة رسم إصدار النقد كذلك بناء على القدرة التنافسية للعملات المفردة وكذلك لتفاعل السياسات الرسمية مع أولويات السوق. وبالنسبة للعملات الأقل قدرة على التنافس، فإن قدرة الحكومة على الاستيلاء على الموارد عبر خلق النقد معرضة للخطر بشكل واضح، حيث تصبح البدائل الجاهزة للعملة المحلية متوافرة فى الحال من الخارج. والواقع أن قاعدة تحصيل ضريبة التضخم تنكمش. ونتيجة لذلك فإن قدرة الدولة على التغلب على الأمور الطارئة غير المتوقعة تتقيد بلا شك.

ولكن هل تزداد قدرة الدولة فى المقابل بالنسبة للدول ذات العملة الأكثر قدرة على المنافسة؟ فى اللمحة الأولى لا يبدو أن هناك شكًا فى تلك النقطة كذلك. فكلما كان

المجال الوظيفى للعملة أكثر اتساعًا يكون من الأيسر على الحكومة التى تصدرها استغلال الفوائد المالية لإصدار النقد. فليس الاحتكار النقدى المحلى محميًا وحسب، ولكن الأجانب يمكنهم فى الوقت الراهن أن يتحولوا كذلك إلى مصدر للإيرادات إلى حد استعدادهم لامتلاك النقد أو استعماله خارج بلد المنشأ. ويولِّد التداول الموسع عبر الحدود المقابل للقرض المدعم أو المعفى من الفوائد من الخارج؛ وهو تحويل ضمنى يمثل مكسبًا للموارد الحقيقية بالنسبة للاقتصاد ككل. ويشير الاقتصاديون إلى هذا باعتباره رسم إصدار نقد "دولى"، لتمييزه بشكل واضح عن تلك النوعية المحلية التقليدية. ويمكن أن يكون رسم إصدار النقد الدولى ضخمًا إلى حد كبير فى الواقع، وهو ما أوضحته التجربتان التاريخيتان لكل من الإسترلينى والدولار بدرجة كبيرة. إلا أن إصدار النقد الدولى يمكن استغلاله فقط ما دامت العملة تحافظ على تفوقها التنافسى فى السوق؛ وهى الميزة التى لا يمكن ضمانها بصفة دائمة. ولذلك فإن قدرة دولة الإصدار الخاصة برسم إصدار النقد قد تقل بالفعل فى نهاية الأمر بدلاً من أن تزيد.

ويمكن عرض المشكلة بصورة مبسطة. فعند زيادة التداول خارج البلاد، قد يشعر الأجانب بالقلق المشروع بشأن إمكان انخفاض قيمة العملة فى المستقبل أو حتى فرض قيود صلاحية على استخدام ما بحوزتهم. ومن ثم فإن حكومة الإصدار سوف تضطر بمرور الوقت لإعطاء اهتمام أكبر للتنافس من جانب العملات الأخرى وبالتالى لكبح جماح شهيتها لضريبة التضخم. وعلى أقل تقدير لابد من زيادة أسعار الفائدة بشكل كبير للحفاظ على الجاذبية المالية للنقد. وفى النهاية فإن من المؤكد تقريبًا أن السياسات القومية سوف تقيدها الحاجة إلى منع التحويل الضخم من خلال سوق العملات الأجنبية.

باختصار، قد تُقيَّد القوة الناجمة عن ميزة رسم إصدار النقد بالنسبة للدول كافة، مهما كانت قدرة عملاتها التنافسية. ففى عالم من الاستخدام المتزايد عبر الحدود ليس بمقدور أية دولة تجاهل أولويات الفاعلين فى السوق عند حساب كيفية تمويل نفقاتها.

الإدارة الاقتصادية الكلية

يمكن أن يقال الشيء نفسه عن قدرة الحكومة الخاصة بالإدارة الاقتصادية الكلية. فهنا كذلك سوف تتأثر قوة الدولة في كل البلاد، وهنا كذلك سوف يتوقف الكثير على الطريقة التي تتفاعل بها السياسات مع أولويات السوق.

وفي هذا الصدد يكون هناك شعور بالأثر الأساسي لعدم الارتباط بالأرض في الآلية الخاصة بتمويل ميزان المدفوعات. وطالما عارض الاقتصاديون السهولة النسبية لتعديل الموازين الإقليمية داخل الدول التي بها صعوبات كبيرة متكررة مرتبطة بتعديلات المدفوعات بين الدول. وأحد الفروق الكبرى هو المدى الكبير لموازنة تدفق رءوس الأموال داخل الدولة الواحدة في حالة الاضطرابات العابرة، بسبب وجود رصيد من المطالبات المالية قصيرة الأجل "المعممة" التي يمكن مبادلتها على وجه السرعة فيما بين أقاليم العجز وأقاليم الفائض. وعادة ما يُرجع نمو هذه المطالبات المعممة بدوره إلى وجود عملة قومية واحدة، وهو ما يزيل بالطبع كل مخاطر الصرف.

ومن الواضح أن هذا التفكير يقوم على الافتراض التقليدي الخاص بالاكتفاء الذاتي في العلاقات النقدية. إلا أن المنطق ذاته يصدق حتى وإن تراخى هذا الافتراض في الاعتراف بالسرعة المتزايدة لاستخدام العملات عبر الحدود. وكلما اتسع المجال الوظيفي لعملة بعينها كان المدى المؤثر الخاص بتدفق رءوس الأموال الموازن أكبر، حيث يتخذ شكل مشتريات ومبيعات للمطالبات المعممة المقوَّمة بتلك العملة الواحدة. ولذلك فإنه لكون أشياء أخرى متساوية، فسوف يقلل تدفق رءوس الأموال تكلفة هذا التعديل بالنسبة للدول ذات العملات الأكثر قدرة على المنافسة. وسوف تتحسن مرونة سياستها الاقتصادية الكلية تحسنًا فعليًا. وفي المقابل سوف تجد الدول ذات العملات الضعيفة نفسها أقل قدرة على الاعتماد على تدفق رءوس الأموال الموازن في عملية التكيف. فمع تناقص الثقة في نقدها سوف تقل تبعًا لذلك المساحة التي تسمح لها بالمناورة.

إلا أن النتائج الخاصة بأي من هاتين الفئتين واضحة تمام الوضوح. فبالنسبة للدول ذات المرتبة العليا قد يكون من المتصور أن السياسة النقدية المحلية مربوطة بهدف مضلل، حيث إن جزءًا كبيرًا ولكنه غير محدد من رصيد النقد يجري تداوله في الخارج. كما أن السياسة قد يزعزعها من حين لآخر نوعيات غير متوقعة من الطلب

الأجنبى على العملة المحلية أو أزمة ما تهدد عملة تابعة أضعف (مثلما هددت أزمة البيزو المكسيكى الدولار فى أواخر عام ١٩٩٤). ومن المؤكد أن المرونة السياسية ليست بلا ثمن. وبالمثل فإن الآثار تتفاوت بالنسبة للدول التى تحتل مراتب دنيا تبعًا للطريقة التى تختار بها الحكومات الاستجابة لتقليل مساحة المناورة الخاصة بها. ويتم الحصول على القليل من السيطرة الاقتصادية، وربما يضيع الكثير من الاستقرار المالى، ما لم تنظر الكيانات الفاعلة فى السوق إلى جهود الحفاظ على الاكتفاء الذاتى النقدى على أنها جديرة بالثقة. ومن ناحية أخرى فمن الممكن تحقيق أداء اقتصادى أكثر صحة، مع انخفاض تكاليف التعديل، إذا أخضعت الحكومات بالفعل سيادتها الاسمية - جزئيًا على الأقل - لنظام السوق الصارم. وهذه الدول سوف تضطر على أقل تقدير إلى مراعاة اتجاه السوق المراعاة الواجبة عند وضع السياسة الاقتصادية الكلية.

الانعزال النقـدى

تبدو القصة متشابهة إلى حد كبير كذلك حين نصل إلى الفائدة الرابعة من فوائد الاحتكار النقدى، وهو الانعزال عن التأثير الخارجى. فى هذا الصدد قد يبدو كذلك أن الدول ذات العملات الأكثر شيوعًا تحقق مكاسب غير متناسبة، إلى حد أن اتساع مجال العملة الوظيفى يوفر وسيلة محتملة لقمع الآخرين. وينبغى تعزيز النفوذ السياسى على حساب الدول التى تحتل مراتب أدنى وتصبح فى المقابل أكثر اعتمادًا على النقد الأجنبى. إلا أن النتائج فى هذا الصدد كذلك شديدة الحساسية لتفاعل السياسات وأولويات السوق.

من الواضح أن التراتب فيما بين العملات قد يؤثر على توزيع النفوذ بين الدول. وفكرة التراتب نفسها ذات طابع سياسى، حيث تشى بالدرجات المتفاوتة للنفوذ المتبادل؛ أى الآثار المتفاوتة على قدرة الحكومات لتحقيق الأهداف فى الداخل والخارج. فعلى المستوى الدولى نجد أن الدولة التى تصدر العملة الأكثر تداولاً فى وضع يسمح لها بممارسة النفوذ على غيرها من خلال سيطرتها على الوصول إلى الموارد المالية، بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد يتحقق الفوز بالموارد الحقيقية من خلال ميزة رسم

إصدار العملة الدولية. وربما تشكّل بنية النظام بحيث تشجع الحكومات الأخرى التى لها نصيب حيوى على الاستمرار فى التمسك بالقواعد القائمة. وعلى المستوى المحلى ينبغى على الدول أن تكون أكثر انعزالاً عن تأثير النفوذ أو القمع الخارجى عند وضع سياستها وتنفيذها. إلا أنه فى هذه الحالة كذلك يمكن استغلال النفوذ فقط ما دامت العملة المعنية تحتفظ بتفوقها التنافسى فى السوق. وما إن تبدأ العملات المنافسة فى الظهور حتى تجد دول الإصدار أن قدرتها على التحكم فى تبعية غيرها قد تكون معرضة للخطر فى واقع الأمر. وسوف تتوقف النتائج المحتملة إلى حد كبير على ردود أفعال الفاعلين فى السوق، التى إما أن تعزز أثر الإجراءات القمعية الواضحة أو تبطلها. ولذلك فإن ممارسة القوة سوف تقتضى إلى حد كبير تشجيع اتجاه السوق. وقد يستمر تدفق رءوس الأموال الموازن فى توفير قدر إضافى من المرونة السياسية فى التعامل مع صدمات المدفوعات العابرة. إلا أن سلوك الدول سوف يزداد بمرور الوقت تقيداً بضرورة منع التحولات المفاجئة أو الضخمة إلى العملات الأخرى. وفى النهاية قد يقل النفوذ السياسى القوى مع أخذ كل شىء فى الاعتبار، بدلاً من أن يزداد.

ملخص

كيف إذن يمكن تلخيص أثر انتشار التنافس عبر الحدود على سلطة الدولة؟ تستفيد بعض الدول المفردة بالفعل، وخاصة صاحبة العملات الأكثر قبولاً، فى الجوانب الأساسية، لبعض الوقت على الأقل. إلا أنه من الواضح أن مكاسبها تأتى على حساب الدول ذات العملات الأقل قدرة على التنافس، مما يغير توازن القوى التقليدى لمصلحتها.

إلا أنه حتى الدول ذات المرتبة الأعلى ليست محصنة ضد ضغوط السوق إلى الأبد. فبمرور الوقت تتعرض كل ميزة من ميزات القابلية الدولية العريضة للنقصان بفعل التنافس الذى يحركه الطلب. وبناء عليه، ومع أخذ كل الأمور فى الاعتبار، يبدو واضحًا من الناحية التنافسية أن أكبر الرابحين ليس الحكومات بحال من الأحوال، مهما كان شيوع عملاتها، بل مجموعة مختارة من الكيانات الفاعلة المجتمعية الخاصة، وهى تلك الموجودة فى السوق ولديها القدرة والفرصة للاختيار من بين العملات البديلة. وفى العلاقة بين الدولة والمجتمع، من الواضح أن المجتمع هو صاحب المصلحة الأكبر فى عدم الارتباط بالأرض. فالحكومات فى كل مكان تحصل على ميزات أقل، بينما تحصل عناصر القطاع الخاص على ميزات أكثر.

ومن الناحية المادية البحتة، تحقق تلك الكيانات الفاعلة المجتمعية قدرًا كبيرًا من مكاسب الكفاءة، حيث يكون هناك تحسن فى نفع النقد بالنسبة لكل وظائفه الأساسية. كما توفر قابلية الإحلال عبر الحدود ملاذًا فعالاً من إساءة استخدام ميزة رسم إصدار النقد. ومن الناحية السياسية يحقق القطاع الخاص قدرًا من السيطرة على السياسة العامة غير مسبوقة فى العصور الحديثة. ومن الواضح أن نفوذ الدولة يتلاشى.

الدولة باعتبارها ممارسًا لاحتكار القلة

هل يعنى هذا أنه بينما كانت الدولة تمارس السيادة النقدية فى يوم من الأيام، فإن القطاع الخاص يحكم فى الوقت الراهن حكمًا فئويًا؟ لابد أن يكون واضحًا أن الجواب هو "لا"؛ فليس الأمر أنه مادامت الدول هى المصدر الرئيسى للعملات فهى تنافس فى الوقت الراهن منافسة قوية عبر الحدود القومية. قد يكون الصراع من أجل البقاء مكثفًا، ولكنه صراع محدود - حتى الآن على الأقل - يكاد يقتصر من ناحية العرض على العملات القومية الرسمية. وهكذا لا تزال الحكومات تقوم بدور، وإن كان أقل من ذى قبل، فى إدارة الشئون النقدية. وربما يكون نفوذ الدولة قد تلاشى. إلا أنه لم يُقض عليه تمامًا.

إن منافسى العملات القومية موجودون بالطبع، ولكنهم غالبًا ما يتخذون فى الوقت الحالى شكل العملات شديدة المحلية التى تختلف قليلاً عن أنظمة المقايضة المؤسسة(٢٤) وفى يوم من الأيام قد يتولد نوع جديد وأكثر تهديداً من المنافسين فى عالم الفضاء الإلكترونى النامى حين تبدأ المواد الرقمية فى أجهزة الكمبيوتر - النقد الإلكترونى e-cash كما يسمونه - فى الحلول محل أوراق النقد والحساب الجارى كوسيلة اعتيادية للدفع(٢٥) ولكن إلى أن يتحقق هذا التهديد سيظل النقد الإلكترونى لا شىء أكثر من كونه مفترضًا حتى يمكنه بعد طرحه السيطرة على القابلية العامة نفسها التى تتمتع بها النقود التقليدية، وهو التطور الذى قد لا يزال يبدو حتى الآن على مسافة بعيدة فى الأفق. وإلى أن يأتى ذلك المستقبل البعيد، سوف تظل نقود الدولة التقليدية تهيمن على جانب العرض الخاص بالسوق.

وبذلك فإن من تشارك فى هذا الأمر مشاركة وثيقة ليست مجموعة واحدة بل مجموعتان. فلا يقتصر الأمر على مستخدمى النقد وحسب، بل كذلك منتجيه، أى الحكومات. ولذلك فإنه ليس أحد الطرفين أو الآخر مسئولاً مسئولية كاملة. بل إنه كما

فى أى وضع من أوضاع السوق نجد أن العرض والطلب هما اللذان يقرران النتائج النهائية بتفاعلها تفاعلاً تكافليًا. وقد حدد الاقتصادى الإنجليزى الشهير ألفريد مارشال Alfred Marshall النقطة الأساسية منذ سنوات بعيدة وهو يعلق على ما إذا كان الطلب ("المنفعة") أو العرض ("تكلفة الإنتاج") هو الذى يحكم نتائج السوق ("القيمة"): "قد نختلف اختلافًا معقولاً حول ما إذا كان نصل المقص الأعلى أم الأسفل هو الذى يقص قطعة الورق، مثل اختلافنا حول ما إذا كان الذى يحكم القيمة هو المنفعة أم تكلفة الإنتاج"(٢٦).

وبالمثل فإننا فى عصرنا الحالى قد نختلف اختلافًا معقولاً حول ما إذا كانت الدولة هى التى تحكم أم المجتمع. والواقع أن كليهما يحكم، كما هو حال مقص مارشال، حيث يقوم كل منهما بدور تكافلى مهم فى عملية جدلية متطورة. والسؤال الواقعى هو ما الذى يمكن للحكومات أن تفعله، إن كان بيدها شيء، حيال ضياع السلطة النقدية ؟.

مع عدم الارتباط بالأرض حُرمت الحكومات من السيطرة الاحتكارية على الطلب التى كانت تدعيها فى يوم من الأيام. ويصدق هذا على الدول التى فى قمة التراتب النقدى، صدقه على تلك التى فى القاع. وسبب ذلك هو أن الكثير من المتعاملين حاليًا لديهم بديل، وهو الخيار السعيد الخاص باختيار العملات. ولذلك فإن القليل من الدول لم يعد فى وضع يمكنها من فرض دور حصرى لنقدها داخل حدود سياسية معترف بها. إلا أن الحكومات لا زالت تسيطر على جانب العرض الخاص بالسوق، حيث تحتفظ بسلطة على إصدار النقد. ومن ثم فهى فى وضع لا يزال يؤثر على الطلب إلى حد أنها تنافس منافسة ناجحة، داخل حدودها وخارجها، من أجل ولاء الكيانات الفاعلة فى السوق. وهى تحتفظ بالنفوذ إلى حد أنه يمكنها التحكم فى أولويات المستخدمين.

ولذلك فإن دور الدول الآن ليس مختلفًا فى جوهره عن دور الشركات المتنافسة فى صناعة احتكار القلة – الدولة باعتبارها ممارسًا لاحتكار القلة – ولم يتهم أحد ممارسى احتكار القلة فى يوم من الأيام بافتقارهم إلى السلطة العملية. وفى عالم يتزايد فيه تداخل مناطق النفوذ النقدية، تجد الحكومات كافة نفسها مدفوعة إلى الانضمام إلى الصراع التنافسى لكى تحافظ على حصة السوق الخاصة بمنتجها

أو تعززها. وكشأن الشركات الممارسة لاحتكار القلة، تؤكد الحكومات نفوذها بأن تفعل ما في وسعها، بوعي أو بدون وعي، لتشكيل الطلب وإدارته.

وليست المنافسة التجارية فيما بين الدول بالأمر الجديد بالطبع. فقد كانت الدول تنافس بعضها بعضًا من أجل الأسواق والموارد كجزء من اللعبة الكبرى الخاصة بالسياسة العالمية. كما أن فكرة ضرورة تنافس الدول لاجتذاب الكيانات الفاعلة في السوق لم تعد بالأمر المستجد إلى حد كبير. ومنذ ما يزيد على العشر سنوات أوضحت الراحلة سوزان سترينج Susan Strange كيفية دفع عولمة الأسواق العالمية المتزايدة الحكومات إلى نوع جديد من المنافسة الجيوبوليتيكية، وهي "المنافسة من أجل حصص السوق العالمية باعتبارها أضمن وسيلة لتحقيق ثروة أكبر"(٢٧) ومنذ فترة قريبة بلور فيليب سيرني Philip Cerny الفكرة في تصوره الخاص بـ"دولة المنافسة"؛ وهي الحكومة "التي تدفعها ضرورات المنافسة الكونية إلى توسيع تعدي القوميات"(٢٨) إلا أن دولة المنافسة تشارك في السوق مشاركة غير مباشرة وحسب، باعتبارها مشجعًا على تغيير الحوافز التي تواجه العنصرين الفاعلين على الجانبين في المقام الأول، أي العرض والطلب على السواء. والأمر الفريد بشأن تنافس العملات عبر الحدود هو أن الدولة تشارك مشاركة مباشرة باعتبارها كيانًا فاعلاً مهيمنًا على أحد الجانبين، وهو جانب العرض. إن ما تخلقه الحكومة - نقدها - هو الذي يجب تسويقه وترويجه.

ويمثل احتكار القلة تشابهًا مناسبًا إلى حد كبير في هذا الصدد بسبب صفتيه البنيويتين الرئيسيتين الخاصتين بالاعتماد المتبادل والشك. وكلتاهما كذلك ملمح أصيل من ملامح نظام الدولة التقليدي. وفي النظام الدولي، كما هو الحال في الصناعة التي تمارس احتكار القلة، يكون عدد الكيانات الفاعلة قليلاً جداً، بحيث يكون لسلوك أي منهما أثره الذي يحظى بالتقدير على بعض منافسيها على الأقل. وبالتالي لا يمكن التنبؤ بأعمال الكيانات الفاعلة الأخرى وردود أفعالها تنبؤًا مؤكدًا. والنتيجة هي الاعتماد المتبادل الخاص باتخاذ القرار الذي يجبر الدول كافة، شأنها شأن الشركات المتنافسة، على أن تنشغل انشغالاً ملحوظًا باعتبارات الإستراتيجية طويلة المدى. وبهذا المنطق لا يختلف منتجو العملة اختلافًا جوهريًا عن منتجي السيارات أو أجهزة الكمبيوتر.

بل إنه كما هو الحال بالنسبة لمنتجى السيارات أو أجهزة الكمبيوتر، اضطرت الحكومات لتنفيذ إستراتيجياتها عبر جهود لإدارة الجانب الخاص بالطلب فى السوق؛ وذلك فى الواقع لكى "تبيع" منتجها. ومن تستهدفهم هم مستخدمو النقد، فى الداخل والخارج. وهدفها هو الحفاظ على المجال الوظيفى للعملة أو تعزيزه، تقريبًا كما لو كانت النقود أشبه بالسلع التى تباع تحت علامات تجارية مسجلة. وكما يقول الاقتصادى روبرت ألبرت Robert Albert فإن "الدولار والكوكاكولا كليهما اسمان تجاريان"(٢٩) كما يقول: "ينتج كل بنك مركزى علامة النقد التجارية الخاصة به ... وكل نقد قومى منتج مختلف ... وكل بنك مركزى لديه استراتيجية تسويق لتقوية الطلب على علامة تجارية بعينها من النقد"(٣٠).

وليست المهمة سهلة بالطبع، فما هى الاستراتيجيات المتاحة للحكومات كى تسوق علامة النقد التجارية الخاصة بها؟ بصورة عامة، تميز النظرية الاقتصادية بين مقاربتين متناقضتين لوضع الإستراتيجية التنافسية فى وضع يمارس فيه احتكار القلة. إذ يمكن أن يكون سلوك الشركة دفاعيًا أو هجوميًا؛ أى يقصد به إما بناء الدفاعات ضد القوى التنافسية القائمة، أو بدلاً من ذلك مهاجمة الظروف القائمة من أجل تحسين وضع السوق. ويسعى الدفاع إلى جعل نقاط قوة الشركة ونقاط ضعفها منسجمة مع بيئتها، معتبرًا بنية الصناعة أمرًا مسلمًا به. ويسعى الهجوم إلى تحسين وضع الشركة فيما يتعلق ببيئتها بالتأثير بفاعلية على توازن القوى فى السوق. ويمكن لسياسة العملات كذلك أن تكون إما دفاعية أو هجومية، حيث تهدف إما إلى الحفاظ على حصة السوق أو تعزيزها.

وبالتالى فربما يمكن السعى لتحقيق كل مقاربة إما بشكل منفرد أو بالتواطؤ مع آخرين، مما يسفر عن أربع استراتيجيات عريضة ممكنة هى:

(١) قيادة السوق: وهى سياسة أحادية المقصود بها زيادة استخدام العملة القومية إلى أقصى حد ممكن، وهى شبيهة بقيادة الأسعار الشرسة فى احتكار القلة.

(٢) تحالف السوق: وهى سياسة تواطؤية خاصة بالسيادة النقدية المشاركة فى اتحاد نقدى أو خاص بأسعار الصرف من نوع ما، وهو شبيه بالاتحاد الاحتكارى الضمنى أو العلنى.

(٣) الحفاظ على السوق: وهى سياسة الأمر الواقع التى يقصد بها الدفاع عن وضع السوق الذى سبق الحصول عليه، وليس زيادة حجمها.

(٤) اتباع السوق: وهى سياسة إذعان خاصة بإخضاع السياسة النقدية للعملة الأجنبية الأقوى عن طريق شكل ما من أشكال قاعدة سعر الصرف، وهى شبيهة لتبعية الأسعار السلبية فى احتكار القلة.

وتتطلب الإستراتيجيات تكتيكات. وبالنسبة للحكومات كذلك هناك مقاربتان متناقضتان ممكنتان؛ وهما إما الإقناع أو القمع. ومع أن كلتيهما ليست مضمونة، فأى منهما يمكن أن تساعد فى التأثير على الطلب الشامل على العملة. ومن الناحية العملية تعلمت معظم الحكومات الاستفادة من كلتيهما بتوليفات مختلفة، حيث إن وجود إحداهما لا يستبعد وجود الأخرى تماماً.

والإقناع بطبيعة الحال هو الأسلوب القياسى الخاص بالقطاع الخاص، حيث يفترض أن القمع غير مشروع. وفى احتكار القلة الصناعى قد تزيد الشركات جاذبية منتجاتها عبر تخفيض الأسعار، أو تحسين الجودة، أو الإعلان الجرىء، أو أى عدد من حيل التسويق المشابهة. وفى الحلبة الدولية، تحاول الدول أن تفعل الشىء نفسه باستثمار سمعة نقدها، حيث تعمل على تعزيز جاذبية العملة بالنسبة لأى من الأغراض النقدية المعتادة أو جميعها. والفكرة هى تعزيز الثقة فى فائدة النقد وإمكانية الاعتماد عليه باستمرار. ولكن ما يؤسف له أنه ليس هناك ما يمكن إنجازه بسرعة، ومن المؤكد دون قدر كبير من التكلفة والجهد. ولذلك فلا بد من إنفاق الموارد بإصرار لخلق اسم تجارى ناجح واستدامته.

ويمكن استعمال العديد من وسائل الإقناع. وفى أضيق الحدود قد يمكن تشجيع استخدام النقد بزيادة أسعار الفائدة، أو قابلية التحويل، أو الميزات الضريبية الخاصة

على أصول ثابتة مختارة. وتحاول الحكومات على نطاق أوسع تعزيز القبول بتيسير اتساع نطاق تداول العملة، كأن يكون ذلك عن طريق رعاية تنمية أسواق الديون المقومة بعملتها. والأمر الأكثر جوهرية هو أن سمعة العملة يمكن أن يدعمها الالتزام الموثوق به بالإدارة النقدية "السليمة"، وهى الصفة التى تحظى بقدر كبير من التقدير فى الصراع من أجل البقاء فيما بين العملات. ومن غير المحتمل أن ينجذب المتعاملون المتعقلون إلى عملة حكومة لا يمكنها مقاومة إغراء الاستغلال المتعمد لميزة رسم إصدار النقد. والواقع أنه يجب بذلك على الدول التى ترغب فى تحاشى الهروب من عملتها ممارسة نوع من إنكار الذات المالى - أو "الصبر على الإيرادات" كما يقول أحد الاقتصاديين[٣١] - حيث تقيد باختيارها إصدار نقدها.

إحدى طرق جعل هذا الالتزام موثوقًا به تكون بواسطة مجلس العملة أو قاعدة صارمة لأسعار الصرف؛ أى إستراتيجية الاتباع. وكما اكتشف الكثير من الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة، فى الكتلة السوفيتية السابقة وكذلك فى العالم النامى، فإن ما يسمى "خيار العملة القوية"، أى اقتراض المصداقية من بنك مركزى محترم ما فى مكان آخر، قد يكون هو السبيل الوحيد لبناء الثقة فى العملة القومية الضعيفة أو استعادة تلك الثقة. والبديل لذلك هو أن الحكومات قد تسعى إلى استعادة المصداقية بنفسها بشكل أكبر، دون الخضوع المباشر للعملة الأجنبية الأقوى، عن طريق الإقناع بإصلاح السياسة الاقتصادية الكلية فى الداخل؛ وهى إستراتيجية الحفاظ على السوق بدلاً من التبعية. وقد تفضل دول كثيرة التعامل مباشرة مع نظام السوق بدلاً من الخضوع لسيطرة حكومة أخرى، حين يكون ذلك ممكنًا.

يكمل هذا كله احتمال القمع؛ وهو من الناحية القانونية ميزة فريدة خاصة بالحكومات ذات السيادة فى نظام الدولة الحديثة. وصحيح أن الكيانات الفاعلة التى تمارس احتكار القلة فى القطاع الخاص قد تلجأ كذلك فى بعض الأحيان إلى تكتيكات عالية الضغط مثل ترتيبات الربط الإجبارى أو خطط التسويق الحصرية، إلا أن ذلك متاح فقط إلى الحد الذى يسمح به القانون ولا يسانده بحال من الأحوال تهديد مشروع باستخدام القوة. ومن ناحية أخرى فإن الدول هى التى تضع القانون فى الواقع وهى

تجسيد للسلطة القمعية. ويسمح مبدأ السيادة السياسية للحكومات، وحدها بين الكيانات الاقتصادية الفاعلة، بالاعتماد على ما هو أكثر بكثير من مجرد فن الإقناع للدفاع عن وضع السوق.

وواقع الأمر أن القمع جزء من ترسانة كل حكومة فى الشئون النقدية منذ زمن بعيد، حيث يعود ذلك إلى احتكار السلطات النقدية الذى بدأ فى القرن التاسع عشر. والأمر الأكثر شيوعًا هو قوانين العطاءات القانونية وما تسمى بنود استحقاقات القبض العامة. والعطاء القانونى هو المصطلح الذى يسمى به أى نقد يضطر الدائن لقبوله لتسوية الدين. ويشير استحقاق القبض إلى العملة التى قد تستخدم لتحويل الضرائب للوفاء بأية التزامات تعاقدية تجاه الدولة. وتتاح كذلك مجموعة عريضة من الإجراءات الأخرى التى قد تستخدم لتنظيم النشاط المالى الخاص، بما فى ذلك القيود المفروضة على تدفق رءوس الأموال عبر الحدود أو تعاملات الصرف الأجنبى. وقد لا يكون صحيحًا أن العملات المحلية التقليدية قد تختفى اختفاء تامًا فى غياب القيود القانونية، كما قال بعض الاقتصاديين، ولكن من الواضح أنه بدون تلك الإجراءات قد ينخفض الطلب على الكثير من العملات القومية انخفاضًا ضخمًا، وبالأخص على تلك العملات التى تلقى أكبر قدر من التحدى بسبب المنافسة من الخارج؛ حيث قد يصل الأمر ببعضها إلى حد الاختفاء.

إيضاحات من شرق آسيا

ليس هناك ما يوضح قسوة ذلك الصراع أكثر من الأزمة المالية التى اجتاحت شرق آسيا فى أعقاب انخفاض قيمة البات التايلاندى فى منتصف عام ١٩٩٧ . ففى البداية أصابت المنطقة الموجات الصدمية الأولى للمضاربة فى العملة، وكان رد فعل الحكومات هو اتخاذ موقف دفاعى، حيث استثمرت استثماراً باهظ التكاليف فى مساع حثيثة لاستعادة الثقة فى عملاتها؛ وهو ما أسماه بول كروجمان Paul Krugman ساخراً "لعبة الثقة"[٣٢] إلا أن أولويات المستخدمين أثبتت أنها أكثر مقاومة لتكتيكات الإقناع مما كان متوقعًا فى البداية، وفجأة وجدت الحكومات التى كانت فيما مضى تفخر بالقدرة التنافسية التى تتمتع بها عملاتها نفسها عاجزة عن استدامة حصة السوق. أما الإستراتيجيات التى كانت تبدو فى يوم من الأيام مناسبة لإدارة الطلب فقد اتضح أنها بحاجة إلى إعادة تقييم فى ضوء *"الهروب إلى الجودة"* العالمى من جانب رأس المال المتحرك. وكان السؤال هو: هل يمكن لأحد التفكير فى بديل فعال؟

هل هو مجالس العملات ؟

يرى البعض أن الإجابة تبدو واضحة، وهى التخلى عن أى تظاهر بالسيادة النقدية القومية وتبنى إستراتيجية خاصة بتبعية السوق الصارمة فى شكل مجلس العملة بدلاً من ذلك، كما هو قائم فى بروناى وهونج كونج. راجت فكرة مجلس العملة، التى روجت لها طويلاً جماعة صغيرة من المتخصصين الذين تأثروا بما كتبه الاقتصادى الأمريكى ستيف هانك Steve Hanke،[٣٣] فى إندونيسيا فى أوائل عام ١٩٩٨ قبل الاستقالة الجبرية للرئيس سوهارتو فى شهر مايو. وفى فبراير من عام ١٩٩٨،

وبناء على نصيحة هانك، أعلنت الحكومة أنها تمضى قدمًا فى تنفيذ خطط إنشاء نظام مجلس العملة الذى يرتبط بالدولار الأمريكى. وأشار سوهارتو نفسه إلى المشروع باعتباره برنامجًا "يدعمه صندوق النقد الدولى"[٣٤].

إلا أنهم تخلوا عن الفكرة فى النهاية تحت ضغط من الصندوق وغيره من الدائنين الأجانب الذين شعروا - وكانوا محقين فى ذلك - بوجود كارثة فى القيام بذلك. ومن المؤكد أن مجلس العملة لم يحم هونج كونج من ضغوط المضاربة القاسية التى زعزعت استقرارها. وفى ظل مستوى الشك فى إندونيسيا فى ذلك الوقت، كان من المحتمل إلى حد كبير أن يؤدى إنشاء مجلس العملة إلى الاندفاع نحو شراء الدولار، مما ينتج عنه ارتفاع هائل فى أسعار الفائدة كان يمكنه بدوره أن يقضى على ما تبقى من النظام المصرفى فى البلاد. وسرعان ما أقنعوا الحكومة الإندونيسية بأن عليها أولاً تقوية الأسواق المالية، ومعالجة الديون الخارجية، وتعزيز احتياطات البنك المركزى قبل أن تفكر فى الشروع فى مثل تلك التجربة المحفوفة بالمخاطر. وبناء على ذلك جرى التخلى رسميًا عن تلك الخطة فى أواخر مارس، ومنذ ذلك الوقت لم تبد أية دولة فى المنطقة أيه اهتمام بالتحرك فى الاتجاه نفسه.

هل هو الاتحاد النقدى؟

يرى آخرون أنه يبدو أن الإجابة تكمن فى اتجاه مختلف؛ أى فى التخلى عن السيادة النقدية، ليس لمجلس عملة وإنما لاتحاد نقدى على شاكلة يورو أوروبا الجديد. باختصار، التحول إلى الموقف الهجومى بإستراتيجية قوية خاصة بتحالف السوق. وقد يوفر الاتحاد الفائدة لأعداد كبيرة؛ وبذلك قد يكون هناك أمل فى أن تكون القيمة الكلية أكبر فى واقع الأمر من إجمالى الأجزاء. ومن يشك على أية حال فى أن العملة المشتركة يمكن أن تكون أكثر جاذبية من العديد من العملات القومية المنفصلة؟ وحتى قبل أن تندلع الأزمة كان باحثون بارزون يجدُّون فى دراسة الفكرة[٣٥] وما إن بدأت المشاكل فى المنطقة حتى ارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعًا سريعًا. ويقول أحد المراقبين: "إن ضربًا من الإقليمية النقدية فى المنطقة ... أمر حتمى"[٣٦] بينما يقول آخر: "ينبغى

على آسيا ... أن تقيم اتحاداً نقدياً آسيوياً"(٣٧) إلا أن ردود الفعل الرسمية كانت في الغالب غير متحمسة إلى حد كبير(٣٨) ولعدة أسباب سياسية واقتصادية كذلك، لم تكن هناك حكومة على استعداد للتخلي تماماً عن الاسم التجاري الخاص بنقدها.

والواقع أنه من الواضح أن الشروط السياسية المسبقة الخاصة بالاتحاد النقدي في آسيا لم تكن قد توفرت بعد. وكما كتبت في موضع آخر، فإن دروس التاريخ بشأن هذه القضية واضحة(٣٩) فلكي تدوم أية عملة مشتركة فيما بين دول ذات سيادة لابد من توفر أي من هذين الشرطين: فإما أن تكون هناك قوة مهيمنة محلية لفرض النظام وإلا فشبكة عريضة من الروابط المؤسسية الكافية للقضاء على احتمالات انفلات أي من المشاركين أو خروجه. ولم يكن من الواضح توفر أي من الشرطين في آسيا.

ومن المؤكد أنه كان من الواضح أن الدول الآسيوية تفتقر إلى مجموعة كبيرة من الالتزامات الخاصة بالسيادة النقدية التي يقبلها كل شريك من الشركاء على الفور. ولم يكن ما ينقص هو الرغبة في التجربة. فحتى قبل الأزمة كانت البنوك المركزية قد بدأت في إقامة علاقات مؤسسية في سلسلة من المنتديات المتواضعة المقصود بها تشجيع الحوار والتبادل المشترك للمعلومات(٤٠) وكان كثيرون يأملون في أن تساعد هذه التجمعات في النسج الدقيق لنوع من النسيج الخاص بالروابط المتصلة التي يمكن أن تدعم في يوم من الأيام إستراتيجيات التحالف النقدي الأكثر طموحاً. إلا أنه رغم هذه الجهود كان لا يزال هناك القليل من تقليد التضامن المالي الحقيقي - بينما لم يكن هناك أي تضامن سياسي - في أنحاء المنطقة.

ومن ناحية أخرى، من الواضح أنه كانت هناك قوة مهيمنة محتملة على مقربة من المنطقة، وهي اليابان. والواقع أنه من العدل القول بأنه لن تنال أية مبادرة في اتجاه الاتحاد النقدي في المنطقة قدراً كبيراً من الحظ بدون المشاركة الفعالة للقوة المالية المهيمنة في آسيا. ولكن هل كان الآسيويون مستعدين بالفعل لدفن الشكوك التاريخية في الدوافع والمصالح اليابانية؟ رغم ما لدى اليابان من أعمال اقتصادية فإنها قد تطمح كذلك في إستراتيجية قيادة السوق، إلا أنه لم يكن واضحاً بحال من الأحوال أن الآخرين في المنطقة سوف يتبعونها طوعاً. والواقع أن شيئاً لا يداني كتلة الين الرسمية التي تبدو مقبولة سياسياً من الحكومات الإقليمية.

ومن المؤكد أن هذا لم يلغ الأشكال الأقل طموحًا من التعاون المشترك مع اليابانيين، مادامت طموحات الهيمنة اليابانية قد أسكتت نسبيًا. وفى أوائل عام ١٩٩٦ على سبيل المثال، سعدت تسع حكومات فى المنطقة بتوقيع سلسلة من الاتفاقيات التى تلزم بنك اليابان بتوفير قروض بالين حين تكون هناك حاجة إليها للمساعدة فى استقرار أسعار الصرف[٤١] وفى عام ١٩٩٧، وفى أعقاب الموجات الصدمية الأولى للأزمة، كانت تلك الحكومات أكثر تحمسًا بشأن اقتراح طوكيو الخاص بمنشأة مالية إقليمية جديدة - ما باتت تعرف باسم "صندوق النقد الآسيوى" AMF – للمساعدة فى حماية العملات القومية من هجمات المضاربين[٤٢] وكان اقتراح صندوق النقد الآسيوى حتى ذلك الوقت أكثر جهود اليابان طموحًا لتنفيذ إستراتيجية قيادة السوق فى التمويل الآسيوى. ورغم نجاح الولايات المتحدة فى منع إقامة صندوق النقد الآسيوى، حيث عبرت علنًا عن قلقها بشأن التهديد المحتمل للدور المركزى لصندوق النقد الآسيوى فى الشئون النقدية،[٤٣] ظلت الفكرة مثار الاهتمام فى آسيا، وتابعت طوكيو السعى من أجل سبل جديدة لتعزيز التعاون الإقليمى القائم على الين الأكثر تدويلاً[٤٤] إلا أنه يبدو أن العملية ذات طابع تطورى أكثر منه ثورى إلى حد كبير، مما يوفر قدرًا قليلاً من احتمال حدوث تغير كبير على المدى القريب.

هل هى قيود رأس المال؟

تكمن الإجابة الثالثة فى اتجاه آخر، وهو عكس عدم ارتباط العملة بالأرض عن طريق قيود رأس المال؛ والواقع أن إستراتيجية الحفاظ على السوق تقوم على القمع أكثر منها على الإقناع. ومع أن قيود رأس المال كانت تحظى بقدر كبير من التأييد باعتبارها وسيلة للحفاظ على السيادة النقدية، خاصة فى العقود الأولى التالية للحرب العالمية الثانية، فقد بات الناس يسخرون منها منذ ذلك الحين باعتبارها متشبثة بالرأى الخاطئ إن لم تكن لا تصلح تمامًا لهذا العصر؛ فهى ليست غير فعالة وحسب، بل كذلك غير صالحة فى عالم على قدر كبير من العولمة. إلا أنه فى خضم أسوأ أزمة مالية منذ الكساد العظيم نجد أن السؤال الذى يحق طرحه هو هل مزاياها أكثر بكثير من

عيوبها؟ وسرعان ما سمعت الأصوات المؤثرة تدعو إلى إعادة النظر فى الدعوة إلى فرض القيود التى يقودها بول كروجمان وزميله الاقتصادى جاجديش باجاواتى Jagdish Bhagawati. ويقول باجاواتي: "حين تقع أزمة ما يبرز عيب حركية رأس المال الحرة ... ولابد أن تعوض هذه الخسارة المكاسب الناتجة عن الكفاءة الاقتصادية التى قد تنبع من حركية رأس المال الحرة، فى عالم يفترض أنه يخلو من الأزمات، فى حال اتخاذ قرار حكيم"(٤٥).

وعلى أى الأحوال فقد كان الداعون إلى القيود الرأسمالية فى منطقة آسيا يحركهم نموذج الصين الواضح. ومع أن الصين لم تكن تخلو من الشدائد الخاصة بها، بما فى ذلك النظام المصرفى شبه المفلس والصناعات الخاسرة المملوكة للدولة والبطالة المتزايدة، فقد نجت من أسوأ أضرار الأزمة. وبينما كانت الاقتصادات الأخرى تدفع دفعًا إلى الكساد، لم يتوقف النمو الصينى. وبينما كانت قيمة العملات الإقليمية الأخرى تنخفض بما يتراوح بين ١٠ , ٢٠ بالمائة فى تايوان وسنغافورة ليصل ذلك إلى ٨٠ بالمائة (لمرة واحدة) فى إندونيسيا، ظل اليوان ثابتًا. ومن الواضح أن أحد أسباب ذلك هو القدر الكبير من القيود المفروضة على سعر الصرف ورأس المال، مما جعل من المستحيل فعليًا بالنسبة للمستخدمين فى الداخل والخارج المراهنة بقوة على خفض قيمة العملة. ولذلك بدا أنه من الطبيعى وحسب السؤال عما إذا كانت القيود المشابهة ستفلح بالنسبة للدول الأخرى أم لا.

وجاء رد الفعل الأكثر قوة من ماليزيا التى فرضت فى سبتمبر من عام ١٩٩٨ قيودًا صارمة على قابلية عملتها القومية، الرينجت، للتحويل لأغراض التجارة والاستثمار. وكان فى تبنى كوالالمبور لإستراتيجيتها الجديدة محاكاة واعية للإستراتيجية الصينية. وقال أحد وزراء الحكومة: "تقوم قيود العملة الجديدة فى ماليزيا على النموذج الصينى"(٤٦).

وفى العام الأول من الأزمة انكمش الاقتصاد الماليزى بما يقرب من السبعة بالمائة، وانخفضت قيمة الرينجت بمقدار ٤٠ بالمائة، وانخفضت أسعار بورصة كوالالمبور بمقدار ٧٥ بالمائة. وبحلول نهاية شهر أغسطس من عام ١٩٩٨ لم يعد زعيم البلاد

المستبد، وهو رئيس الوزراء مهاتير محمد، على استعداد للتغاضى عن سياسات وزير ماليته (وخليفته المنتظر) أنوار إبراهيم الذى عُزل ثم أودع السجن. وكان رئيس الوزراء يعتقد أن تلك السياسات شاركت فى المؤامرة الغربية لتدمير الاقتصاد الماليزى. وأكد مهاتير محمد أن الوقت قد حان لاستعادة زمام الأمر من أيدى المضاربين الدوليين بزعامة رجل المال جورج سوروس George Soros و"اليهود". واعتباراً من ذلك الوقت أحكمت السيطرة على الرينجت، وأُحكِم تثبيت سعر الصرف، وكان لابد لأى رأس مال يستثمر فى البلاد أن يبقى بها لمدة عام على الأقل قبل أن يصبح بالإمكان إعادته إلى وطنه الأصلى. وكانت الفكرة هى إيجاد مساحة للسياسات المحلية التوسعية تزيد عما كان يبدو ممكنًا لولا ذلك. وعلى الفور خففت السياسة النقدية، حيث خفضت أسعار الفائدة تخفيضًا حادًا، وفى أكتوبر وضعت ميزانية جديدة تجمع بين تخفيض ضخم فى الضرائب وبرامج إنفاق عام جديدة وكبيرة. وقال الدكتور مهاتير لأعضاء البرلمان: "تهدف الخطة إلى تحرير ماليزيا من قبضة الأزمة المالية الآسيوية ووضع الاقتصاد الماليزى على أسس أقوى"[٤٧].

لم يكن مستغرباً أن تكون قيود رئيس الوزراء المتشددة الجديدة مثار جدل. ومع أنه من السهل السخرية من الدكتور مهاتير بسبب آرائه التآمرية، إلا أنه كان يمثل تحديًا خطيراً للآراء التقليدية بشأن الإدارة المالية، التى ترى أولوية حركية رأس المال على أنها أمر مسلم به. فطوال عشرات السنين كانوا يبينون للدول الناشئة فضائل تحرير السوق المالية؛ ومع ذلك كانت تلك حكومة تفعل العكس، رغم ما ينطوى عليه ذلك من مخاطر وتكاليف يحتمل أن تكون باهظة. وعلاوة على ذلك أوضحت الدلائل المبكرة رغم اختلاطها أن اقتصاد ماليزيا قد يستجيب استجابة إيجابية بالفعل لسياسات النظام التوسعية. ورغم عدم اتباع أية دولة الدكتور مهاتير على الفور، فقد كان واضحًا أن جرأته وجسارته كان لهما أثر إيضاحى قوى. وماذا إذا انتعشت ماليزيا بشكل أسرع نتيجة لجدار عزلتها الجديد فى مواجهة المضاربة الدولية؟ إن الحكومات الإقليمية تراقب التجربة عن كثب.

خاتمة

بذلك يمكننا الانتهاء إلى أن الدول تواجه صعوبة فى الاختيارات فى عالم اليوم شديد العولمة. ولم تفقد الحكومات دورها نتيجة لعدم ارتباط العملات بالأرض. إنها لا تزال جزءًا من نظام السيطرة الخفى الخاص بالنقد. ولكن كما تبين الأزمة المالية الآسيوية بجلاء، فإن الفكرة التقليدية الخاصة بالسيادة النقدية باتت تنازعها قوى السوق المنافسة منازعة قوية ومتزايدة على مكانتها. وقد اضطرت الحكومات إلى التكيف مع التحول الضخم الخاص بوضعها - من الاحتكار إلى احتكار القلة - ولابد الآن من ممارسة السلطة بطريقة على قدر كبير من الاختلاف إذا أريد لها أن تكون فعالة بأى حال من الأحوال.

الهوامش

1. For two recent surveys, see B.J. Cohen, 'Phoenix Risen: The Resurrection of Global Finance', *World Politics*, 48 (1996) 268–96; and D.M. Andrews and T.D. Willett, 'Financial Interdependence and the State: International Monetary Relations at Century's End', *International Organization*, 51 (1997) 479–511.
2. D.M. Andrews, 'Capital Mobility and State Autonomy: Toward a Structural Theory of International Monetary Relations', *International Studies Quarterly*, 38 (1994) 197, 204.
3. B.J. Cohen, 'The Triad and the Unholy Trinity: Lessons for the Pacific Region', in R. Higgott, R. Leaver, and J. Ravenhill (eds), *Pacific Economic Relations in the 1990s: Cooperation or Conflict?* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993) 133–58.
4. See, for example, W.R. Clark and U.N. Reichert, 'International and Domestic Constraints on Political Business Cycle Behavior in OECD Economies', *International Organization*, 52 (1998) 87–120; G. Garrett, 'Global Markets and National Politics: Collision Course or Virtuous Circle?', *International Organization*, 52 (1998) 787–824; T. Oatley, 'How Constraining is Capital Mobility? The Partisan Hypothesis in an Open Economy', *American Journal of Political Science*, 43 (1999) 1003–27 and Chapter 5 of this volume.
5. E. Helleiner, *States and the Reemergence of Global Finance* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994).
6. L.W. Pauly, 'Capital Mobility, State Autonomy and Political Legitimacy', *Journal of International Affairs*, 48 (1995) 373.
7. The discussion in this section is necessarily condensed. For more detail on the characteristics and implications of cross-border currency competition, see B.J. Cohen, *The Geography of Money* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998).
8. Useful sources on currency internationalization include P.R. Krugman, 'The International Role of the Dollar', in P.R. Krugman, *Currencies and Crises* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992) 165–83; and S.W. Black, 'The International Use of Currencies', in D.K. Das, *International Finance* (London: Routledge, 1993). General introductions to currency substitution include A. Giovannini and B. Turtelboom, 'Currency Substitution', in F. Van Der Ploeg, *The Handbook of International Macroeconomics* (Oxford: Basil Blackwell,

1994) 390–436; and P. D. Mizen and E. J. Pentecost, *The Macroeconomics of International Currencies: Theory, Policy and Evidence* (Brookfield, VT: Edward Elgar, 1996).

9. Representative samples can be found in Cohen, *The Geography of Money* and N. Thygesen *et al.*, *International Currency Competition and the Future Role of the Single European Currency* (London: Kluwer Law International, 1995).
10. Bank for International Settlements, *Central Bank Survey of Foreign Exchange and Derivatives Market Activity* (Basle: BIS, 1999).
11. Thygesen *et al*, *International Currency Competition*, p. 145.
12. R, D. Porter and R. A. Judson, 'The Location of US Currency: How Much is Abroad?', *Federal Reserve Bulletin*, 82 (1996) 883–903.
13. Bundesbank, 'The Circulation of Deutsche Mark Abroad', *Monthly Report*, 47 (1995) 65–71.
14. See, for example, K. Rogoff, 'Blessing or Curse? Foreign and Underground Demand for Euro Notes', in D. Begg, J. von Hagen, C. Wyplosz and K. F. Zimmerman, *EMU: Prospects and Challenges for the Euro* (Oxford: Blackwell, 1998).
15. D. D. Hale, 'Is It a Yen or a Dollar Crisis in the Currency Market?', *Washington Quarterly*, 18 (1995) 164.
16. R. Krueger and J. Ha, 'Measurement of Cocirculation of Currencies', in Mizen and Pentecost, *The Macroeconomics of International Currencies*, pp. 60–1.
17. Krueger and Ha, 'Measurement', p. 76.
18. D. O'Mahony, 'Past Justifications for Public Interventions', in P. Salin, *Currency Competition and Monetary Union* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1984) p. 127.
19. B. Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism*, rev. edn (London: Verso, 1991).
20. T. Padoa-Schioppa, *Tripolarism: Regional and Global Economic Cooperation* (Washington, DC: Group of 30, 1993) p. 16. Padoa-Schioppa, once deputy governor of the Bank of Italy, is now one of the six members of the executive council of the European Central Bank.
21. J. M. Keynes, *Tract on Monetary Reform* (1924) reprinted in *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, vol. 4 (London: Macmillan, 1971).
22. C. A. E. Goodhart, 'The Political Economy of Monetary Union', in P. B. Kenen, *Understanding Interdependence: The Macroeconomics of the Open Economy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995) p. 452.
23. J. Kirshner, *Currency and Coercion: The Political Economy of International Monetary Power* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995) pp. 29, 31.
24. Literally hundreds of private monies exist around the world, particularly in English-speaking countries, but none trades in any significant amount across national frontiers. In Britain alone there are at least 45, many with exotic – not to say eccentric – names like beaks, bobbins, cockles, and kreds. For some discussion, see L. D. Solomon, *Rethinking Our Centralized Monetary System: The Case for a System of Local Currencies* (Westport, CN: Praeger, 1996).

25. For a prediction along these lines, see S.J. Kobrin, 'Electronic Cash and the End of National Markets', *Foreign Policy*, 107 (1997) 65–77. But for a contrary opinion, see E. Helleiner, 'Electronic Money: A Challenge to the Sovereign State?', *Journal of International Affairs*, 51 (1998) 387–409.
26. A. Marshall, *Principles of Economics*, 8th edn (New York: Macmillan, 1948).
27. S. Strange, 'The Persistent Myth of Lost Hegemony', *International Organization*, 41 (1987) 564.
28. P. G. Cerny, 'The Infrastructure of the Infrastructure? Toward 'Embedded Financial Orthodoxy' in the International Political Economy', in R. P. Palan and B. Gills, *Transcending the State-Global Divide: A Neostructuralist Agenda in International Relations* (Boulder, CO: Lynne Rienner) p. 225.
29. R. Z. Aliber, *The International Money Game*, 5th edn (New York: Basic Books, 1987) p. 153.
30. Aliber, *The International Money Game*, p. 153.
31. J. A. Ritter, 'The Transition from Barter to Fiat Money', *American Economic Review*, 85 (1995) 134.
32. P. Krugman, 'The Confidence Game', *The New Republic*, 5 October 1998, 23–5.
33. See, for example, S. H. Hanke and K. Schuler, *Currency Boards for Developing Countries: A Handbook* (San Francisco: Institute for Contemporary Studies, 1994). For additional discussion and references, see Cohen, *The Geography of Money*, pp. 52–5.
34. As quoted in *The Economist*, 7 March 1998, 43.
35. B. Eichengreen, 'International Monetary Arrangements: Is There a Monetary Union in Asia's Future?', *The Brookings Review*, 15 (1997) 33–5.
36. R. A. Mundell, 'Forum on Asian Fund', *Capital Trends*, 2 (1997) 13.
37. N. Walter, 'An Asian Prediction', *The International Economy*, 12 (1998) 49.
38. A notable exception was the head of the Hong Kong Monetary Authority, Joseph Yam, who in early 1999 made a spirited plea for 'our own Asian currency' to reduce the region's vulnerability to speculative attack (as quoted in *Financial Times*, 6 January 1999).
39. Cohen, *The Geography of Money*, pp. 84–91.
40. Perhaps most ambitious was EMEAP (Executive Meeting of East Asia and Pacific Central Banks), a self-described 'vehicle for regional cooperation among central banks' encompassing Australia, China, Hong Kong, Indonesia, Japan, Malaysia, New Zealand, Philippines, Singapore, South Korea and Thailand. Other examples include SEACEN (South East Asian Central Banks) and SEANZA (South East Asia, New Zealand, Australia), both of which provide for regular meetings of central-bank officials as well as a variety of training programs.
41. *The New York Times*, 27 April 1996, 20.
42. For detail, see E. Altbach, 'The Asian Monetary Fund Proposal: A Case Study of Japanese Regional Leadership', *JEI Report*, 47A (1997) 1–14; A. Rowley, 'International Finance: Asian Fund, R.I.P.', *Capital Trends*, 2 (1997) 1–4.

43. Privately, of course, Washington also feared a loss of political influence in the region, since the AMF, if implemented, would obviously have been dominated by Tokyo. In economic terms, Washington's response to the AMF proposal was remarkably reminiscent of a similar episode a quarter of a century earlier, when an agreement to create a Financial Support Fund in the OECD (Organization of Economic Cooperation and Development, based in Paris) was torpedoed by the US Government on almost identical grounds. For detail, see B.J. Cohen, 'When Giants Clash: The OECD Financial Support Fund and the IMF', in V. Aggarwal, *Institutional Designs for a Complex World: Bargaining, Linkages, and Nesting* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998) ch. 5.
44. S. Awanohara (ed.), 'A Yen Bloc?', *Capital Trends*, 3 (1998). Most notably, in October 1998, Finance Minister Kiichi Miyazawa offered some $30 billion in fresh financial aid for Asia in a plan soon labeled the 'New Miyazawa Initiative'.
45. J. Bhagwati, 'The Capital Myth', *Foreign Affairs*, 77 (1998) 8–9.
46. Special Functions Minister Diam Zainuddin, as quoted in R.Wade and F. Veneroso, 'The Gathering Support for Capital Controls', *Challenge*, 41 (1998) 20.
47. As quoted in *The New York Times*, 24 October 1998, B15.

الفصل الخامس

هل تنكمش الدول ؟
العولمة والاستقلال القومى

جيفرى جاريت

تتخلف السياسة فى الوقت الراهن فى سائر أنحاء العالم عن الاقتصاد. فهى كالحصان والعربة يحاولان عبثًا اللحاق بسيارة سباق. وبينما يتظاهر الساسة بإجراء الانتخابات القومية - حيث يقدمون برامج وشعارات خيالية - تدخل الأسواق العالمية والإنترنت وسرعة التجارة المحمومة الناس فى لعبة كونية يبدو فيها النواب المنتخبون أكثر قليلاً من الكومبارس. ومن ثم فإن المنطق السائد فى أمريكا وأوروبا هو أن الساسة والأيديولوجيات إما أنهم غير مثيرين للاهتمام أو غير مناسبين. (Roger Cohen 'Global Forces Batter Politics', the Newyork times Week Review, 17 November 1996,p.1)

أحد المعتقدات التى يؤمن بها الناس على نطاق واسع بشأن عولمة الأسواق هو أنها انتقصت من استقلال الدولة القومية بشكل كبير، مما أدى إلى "السباق نحو القاع" - القضاء على دول الرفاهية - الذى تقوم بها الحكومات المتنافسة على الموارد الاقتصادية المتحركة. ويرى كثيرون أن العولمة تهدد الرفاهية والاستقرار اللذين ميزا الدول الصناعية المتقدمة منذ الحرب العالمية الثانية، إن لم تهدد مشروعية الدولة الديمقراطية ذاتها. وتكثر التصورات الخاصة بانتشار الاضطراب الاجتماعى، وغالبًا ما تصحبها دعاوى التعاون السياسى الدولى لتنظيم الرأسمالية الكونية. والنقطة

الأساسية الخاصة بالحكمة التقليدية هى أن هناك عدم توافق أساسى بين المجال الكونى للأسواق والمستوى القومى الذى تنظم عنده السياسة. إن شيئًا ما لابد من أن يستسلم للتغيير، ويفترض معظم المعلقين أنه سيكون الدولة القومية، وذلك بحكم الواقع إن لم يكن بحكم القانون.

ويقيِّم هذا الفصل مزايا فرضية العولمة، نظريًا وإمبريقيًا. فنحن نناقش أولاً ثلاث آليات منفصلة قد يؤثر من خلالها دمج الأسواق على السياسة الداخلية؛ مما يزيد التعرض للتجارة، وتعدد جنسيات الإنتاج، وتكامل الأسواق المالية. وسوف نقدم بعد ذلك تفنيدًا لفكرة أن كلاً من هذه الأمور ينتقص من استقلال السياسة القومية بانتظام. والزعم المطروح هو أن عولمة الأسواق تفرض قيودًا على مدى السياسات الاقتصادية الممكنة أقل مما يشيع اعتقاده. والأمر الأكثر أهمية هو أن هناك أنماطًا عديدة من التدخلات الحكومية فى الاقتصاد تتوافق مع الأسواق المتنافسة كونيًا. ومن المؤكد أن هذه الأنماط تشمل السياسات البارزة فى أدبيات "النمو الجديد" مثل توفير التعليم والتدريب والبنية التحتية[1] إلا أنه من الممكن كذلك تخيلها بشكل أكثر اتساعًا لتشمل الكثير من جوانب دولة الرفاهية، وبالأخص حين يسعون لتحقيق هذه السياسات فى دول ذات شبكات كثيفة من المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية ("النزعة المؤسسية").

النصف الثانى من الفصل إمبريقى وعرض ثلاث نقاط أساسية بشأن التطورات فى الدول الصناعية أو دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[2] أولاً: العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد. ولا بد للمرء من أن يميز بشكل خاص بين التعرض للتجارة والانفتاح على الأسواق المالية الدولية. ومع أن كلا الشكلين من تكامل الأسواق قد ازداد ازديادًا سريعًا فى السنوات الأخيرة، لا تزال الدول التى تتعرض تعرضًا كبيرًا للتجارة تميل لأن تكون لديها أسواق رأس مال أقل انفتاحًا.

ثانيًا: ليس هناك دليل واضح على أنه حتى عولمة التمويل مارست ضغوط "السباق إلى القاع" على السياسات القومية فى الديمقراطيات الصناعية المتقدمة. وكما أوضحت فى موضع آخر، فقد رُبط تكامل أسواق رأس المال بالتباعد المتزايد فى معظم أوجه

سياسات الضرائب والإنفاق[٣] بل إن قدرًا كبيرًا من هذا الاختلاف ما زالت تفسره متغيرات السياسة المحلية التقليدية مثل التحزب الحكومى والعمال النقابيين. وبينما كان رد فعل الحكومات فى الدول ذات الأحزاب المحافظة القوية والحركات العمالية النقابية الضعيفة تجاه الانفتاح المالى هو إجراء خفض فى الاقتصاد العام، فقد فعلت الأنظمة العمالية اليسارية العكس على وجه الدقة.

ثالثًا: تدهور الأداء الاقتصادى الكلى (النمو والبطالة) تدهورًا شديدًا فى معظم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى العقدين الماضيين (بينما تحقق استقرار الأسعار بشكل كبير). إلا أن هناك أدلة قليلة على أن بإمكاننا أن نعزو هذه النتائج إلى العولمة؛ حتى فى الدول التى ردت فيها الحكومات على تكامل الأسواق بالمزيد من السياسات الاقتصادية التدخلية.

ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن هناك فصلاً واضحًا بين تحليل هذا الفصل والتنبؤات الرهيبة بشأن عدم التوافق بين الاقتصاد الكونى واستقلال السياسة القومية الشائعة إلى حد كبير فى خطاب الساسة والصحفيين والأكاديميين. ويقال فى هذا الصدد إن المشاكل التى تواجه الحكومات التدخلية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية - وهى النمو البطىء وارتفاع معدلات البطالة وبلوغ السكان سن الشيخوخة - ليس له علاقة كبيرة بعولمة الأسواق. ومن الممكن الحصول على فوائد دمج الأسواق دون الاضطرار إلى دفع ثمن محلى فادح. والواقع أن التدخل الحكومى فى الاقتصاد قد يكون له دور لا يقدر بثمن فى تثبيت الاقتصاد الدولى المفتوح بمساندة الدعم المحلى لتحرير التجارة[٤].

ويشير الاستنتاج إلى أن هذا هو درس العولمة الذى يجب أن تستخلصه الحكومات فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وهو الدرس الذى يجب أن يدعو له البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وقد يبدو هذا الاستنتاج على خلاف مع أزمة دولة الرفاهية الواضحة فى أوروبا ومع الدمار الذى أحدثته الأزمات المالية المعدية فى المكسيك وشرق آسيا وروسيا والبرازيل منذ عام ١٩٩٥ . إلا أن التطورات الأوروبية فى

التسعينيات كانت مدفوعة إلى حد كبير بالتوجه نحو الوحدة النقدية وكان خلق اليورو مدفوعًا بالسياسة (الرغبة فى مزيد من التكامل من جانب هيلموت كول Helmut Kohl رغم كل الاعتبارات الأخرى) وليس بضغوط العولمة. وفيما يتعلق بالأزمات المالية فى الدول النامية، من الواضح أن هذه الأزمات لم تسببها السياسات الحكومية المسرفة. بل إن عدم الاستقرار الذى خلقته الأزمات المالية جعل استخدام السياسات الاقتصادية لتخفيف أثر الاضطراب الناجم عن العولمة أكثر أهمية بالنسبة لحكومات الدول النامية.

ما مدى القيود التى تفرضها العولمة على الاستقلال القومى ؟

ثلاث آليات للعولمـــة

يستخدم مصطلح "العولمة" فى السياسة الاقتصادية لبيان ثلاثة ضغوط على السياسة الحكومية، وهى ضغوط القدرة التنافسية فى أسواق السلع والخدمات الدولية، وتعدد جنسيات أنظمة الإنتاج، وتكامل الأسواق المالية. وتختلف هذه المفاهيم من ناحية ماهية الكيانات الفاعلة ذات الصلة فى الاقتصاد الدولى، وأوجه السياسة المحلية التى يفترض أنها تؤثر عليها، والسرعة التى يؤثر بها سلوكها على نشاط الحكومات داخل الدول القومية.

تتعلق المقولة الأولى والأقدم بشأن الآثار المحلية لدمج الأسواق بالتجارة. وقد تركز الاهتمام فى السنوات الأخيرة على مسألة إن كان بإمكان دولة الرفاهية أن تنافس. ويرى كثيرون أن الإجابة هى "لا". فدول الرفاهية الحديثة تتكون من عنصرين رئيسيين هما توفير الخدمات الاجتماعية (وأهمها التعليم والصحة) وتحويلات الدخل (المعاشات التقاعدية وتعويضات البطالة والإعانات العائلية وغيرها من البرامج الأصغر حجمًا). ويقلل جانبا دولة الرفاهية القيود المفروضة على العمل مما يخلق ضغوط زيادة الأجور. بل إنه لابد من تمويل الإنفاق الحكومى إما بالضرائب المرتفعة أو عن طريق الاقتراض. وتضاف الضرائب إلى تكاليف أداء الأعمال. ويؤدى الاقتراض إلى معدل تضخم أعلى وأسعار فائدة أعلى، مما يؤدى إلى كساد الاستثمار. وإذا كان الاقتراض يزيد كذلك

سعر الفائدة الحقيقى، فالقدرة التنافسية الخاصة بالمنتجين القوميين تقل أكثر. وبمرور الوقت لن يطرأ تغيير على المُخْرَج والعمل. وبما أنه ليس بمقدور حكومة من الحكومات تحمل مثل هذه النتائج، فالرأى التقليدى بشأن التكامل التجارى هو أنه يجبر الحكومات على الحد من الاقتصاد العام.

إلا أنه من المهم الإشارة إلى أنه من المحتمل أن تكون التغذية الاسترجاعية الناتجة عن ضغوط القدرة التنافسية لإجراء تغييرات فى الترتيبات القومية بطيئة إلى حد كبير. وما من سبب يجعلنا نتوقع تغيير المؤسسات القومية العتيدة تغييراً جذرياً لأنها تؤثر تأثيراً سلبياً على ربحية الشركات. ويصدق هذا بشكل خاص على دولة الرفاهية التى مازالت تحظى بتأييد كبير بين المواطنين فى أنحاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(٥) ولا تكون هناك حوافز كى تعمل الحكومات إلا فى حال تدهور الأداء الاقتصادى الكلى تدهوراً كبيراً نتيجة للسياسات التى عفى عليها الزمن. وحتى فى هذه الحالة هناك احتمال لأن تظل العقبات السياسية التى تحول دون الإصلاح المؤسسى قائمة(٦).

وآلية العولمة الثانية هى تعدد جنسيات الإنتاج. وتزخر القصص الإخبارية والتعليق الأكاديمى هذه الأيام بنماذج من تهديدات "الخروج" الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات لنقل الإنتاج من دولة إلى أخرى سعياً وراء عائدات أكبر. وكان ذلك هو "الصوت الرضيع العملاق" الخاص بفرص العمل الضائعة الذى تنبأ به روس بيرو Ross Perot المرشح للرئاسة فى الولايات المتحدة بسبب النافتا. وقد أطلق لهذا العنان كذلك فى أوروبا حين قررت شركة هوفر Hoover إعادة بعض الإنتاج إلى بريطانيا بعد أن اختارت حكومة جون ميجور John Major عدم المشاركة فى بروتوكول الاتحاد الأوروبى الاجتماعى فى ماستريخت. والمنطق الذى وراء هذه التأكيدات يشابه إلى حد كبير منطق القدرة التنافسية التجارية. فالشركات تريد تقليل تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن، بينما ترفع التدخلات الحكومية فى الاقتصاد تكاليف القيام بالأعمال التجارية. والفرق الكبير بالطبع هو توفر الخروج باعتباره خياراً أمام الشركات؛ فتعدد جنسيات الإنتاج يسمح بتحاشى تلك التكاليف بدلاً من الضغط على الحكومات كى تغير سياستها.

وبذلك يمكننا توقع أن يكون الشعور بالقيود التى يفرضها تعدد جنسيات الإنتاج على الاستقلال الحكومى أسرع من آثار التجارة. ومن الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات لا يمكنها غلق مصنع فى بلد ما وفتح مصنع جديد فى الخارج على الفور، ولا يمكنها "الخروج" دون أن تتحمل تكاليف إنشاء ضخمة. إلا أن تقليص حجم منشأة ما وتوسيع أخرى موجودة إستراتيجية ممكنة قصيرة المدى خاصة بكثير من الشركات متعددة الجنسيات. وبذلك فمن المحتمل أن تكون استجابة الحكومات لتهديدات الخروج الخاصة بها أسرع من استجابتها لاحتجاجات الأعمال التجارية المتحركة على تناقص أوضاعها التنافسية.

وتتعلق المقولة الأخيرة والأكثر شيوعًا بشأن العولمة بالآثار الداخلية للتكامل الدولى للأسواق المالية. ويعمل المتعاملون ٢٤ ساعة فى اليوم فى النقل الفورى لمبالغ مالية مرعبة فى أنحاء العالم فى مساع لا تتوقف لتحقيق الأرباح. ويرى معلقون كثيرون أن احتمال الهروب الضخم لرأس المال بمثابة القيد الأخير على الحكومات التى قد ترغب فى اتباع سياسات اقتصادية مستقلة. ويتحكم رأس المال المتحرك فى الحكومات، ذلك أن السعر مرتفع والعقاب سريع. وإذا لم تكن السياسات والمؤسسات التى تقرها الأسواق المالية ثابتة فى بلد ما، فسوف يتسرب المال إلى أن تثبت. وبالطبع فإن هناك اعتقاداً كبيراً بأن التمويل الرأسمالى لا يقر كل سياسات الحكومات التى تشوه الأسواق، بدءًا من إدارة الطلب المضادة للتقلبات الدورية إلى برامج دعم الأمهات اللائى يَعُلْن أسرهن. وسوف تجبر الحكومات التى تعصى أوامر السوق على دفع أسعار فائدة أعلى، مما يعوق النشاط الاقتصادى المحلى. وما لم تتغير السياسات فسوف تشل جبال الدين المتزايدة حركة البلاد.

كم عدد درجات الحرية فى الاقتصاد الكونى؟

بعد أن أوضحت الخطوط العامة للمقولات الأساسية التى تدعم الرأى التقليدى بشأن الآثار المدمرة للعولمة على استقلال السياسة القومية، سوف أقدم الآن سلسلة من الدفوع الداحضة، مع التركيز على الخط الأمامى لجدل العولمة؛ أى حركية الشركات

متعددة الجنسيات والتمويل الرأسمالى. وبالإضافة إلى القول بأن القيود التى تفرضها حركية رأس المال على الحكومة التدخلية ضعيفة إلى حد كبير، فإنى ألقى الضوء كذلك على أهمية المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية الراسخة (وخاصة العمال النقابيين) بالنسبة لقابلية الحكومة التدخلية للبقاء فى الاقتصاد الكونى.

ولنبدأ بتعدد جنسيات الإنتاج. فما من شك فى أن الشركات متعددة الجنسيات فى الوقت الراهن لديها تهديدات خروج صادقة. ولكن هل ينبغى أن نتوقع أن تتأثر قرارات الإنتاج الخاصة بالشركات فى المقام الأول - إن لم يكن فقط - باعتبارات التكلفة، وأن تختار دائمًا أن تتواجد حيث ظروف السوق أقرب ما تكون من نموذج السوق الحرة؟ لا تؤيد الأدلة هذا الرأى. وكما أوضح الفصل الثانى بالتفصيل فإن معظم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى دول داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حيث الأجور والخدمات متشابهة نسبيًا، وليس إلى العالم النامى ذى التكلفة المنخفضة. بل إنه حين تؤخذ القدرة الإنتاجية فى الاعتبار لا يمكن فهم "تكاليف وحدة العمل" (التكاليف بالنسبة للقدرة الإنتاجية) على أنها فى الاقتصادات المتقدمة أقل مما هى عليه فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

الواقع أنه كما يقول جون دانينج **John Dunning** فى الفصل الثانى، يحدد أنماط الاستثمار الأجنبى المباشر عدد من العوامل الأخرى مثل الرغبة فى الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة، وقنوات التوزيع الجديدة، والأسواق الجديدة(٧) وكما قال بول كروجمان تكون هناك بذلك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن إدماج الأسواق لن يؤدى بشكل صارم إلى خروج الإنتاج وفرص العمل من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(٨) والواقع أن التدفق قد يكون فى الاتجاه المعاكس؛ حيث تنتهز الشركات فرصة المكملات والظروف الخارجية الإيجابية التى يتيحها التجمع فى اقتصادات السوق المتقدمة.

وليست التكاليف بغريبة عن الشركات متعددة الجنسيات. فالتكاليف النسبية قد تكون كذلك متسابقًا إضافيًا بين المواقع التى كانت ستصبح متساوية لولا ذلك. ولنتأمل على سبيل المثال القرارات الأخيرة التى اتخذتها شركتا "مرسيدس بنز"**Mercedes Benz** و"بى إم دبليو" **BMW** لبناء مصانع سيارات فى الجنوب الأمريكى. وقد اختارت

الشركتان مواقع لهما فى الولايات المتحدة وليس فى المكسيك مثلاً، لأن وجودها الفيزيقى داخل السوق الأمريكية الكبيرة الخاصة بالسيارات الفاخرة له أهميته الكبرى. إلا أن الشركتين كانتا باختيارهما بناء المصانع فى الولايات المتحدة فى وضع الباحث عن الامتيازات الضريبية من الولايات الجنوبية التى تتنافس على الاستثمار الأجنبى. ولكن شتان ما بين اختيار "بى إم دبليو" لولايات ساوث كارولينا دون سائر الولايات الجنوبية كموقع للإنتاج والرؤى التنبؤية الخاصة بالأذى متعدد الجنسيات الذى غالبًا ما يميز جدل العولمة.

وإذا اتجهنا إلى الآثار المحلية للتكامل المالى سنجد أن هناك حالة واضحة تفسد فيها العولمة استقلال السياسة القومية، وهى السياسة النقدية حيث لا توجد حواجز أمام تحركات رأس المال عبر الحدود وحيث يكون سعر الفائدة الخاص ببلد ما ثابتًا. وترى الدول كافة (ما عدا مركز الاستقرار فى النظام) أن مساعى وضع سياسات نقدية توسعية سوف تؤدى إلى تدفق رءوس الأموال إلى أن ترتفع أسعار الفائدة المحلية الارتفاع الكافى لإبقاء رأس المال داخل البلاد. وهذا هو الحال فى أرض اليورو فى الوقت الراهن، ولكن ليس فى سائر دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

ولكن يبدو أن الكثير من الباحثين يعتقدون أنه فى ظل ظروف حركية رأس المال السريعة ليس أمام الحكومات - التى تخشى التغيرات العنيفة فى أسواق العملات - من خيار سوى تثبيت أسعار الصرف، ومن ثم التخلى عن استقلال السياسة النقدية (انظر المناقشة المتصلة بهذا فى الفصل الرابع). إلا أنه غالبًا ما تكون هناك مبالغة كبيرة فى تكاليف التعويم فى ظل ظروف حركية رأس المال الكبيرة. وكانت الالتزامات التى يتعذر الحفاظ عليها بأسعار الصرف الثابتة محددات مهمة لأزمات العملات البارزة فى التسعينيات[٩] بل إن الدول التى أجبرت عملاتها على الخروج من النظام النقدى الأوروبى فى عام ١٩٩٢ - وخاصة الإسترلينى والليرة الإيطالية - لم تعان من جراء ذلك. والواقع أن الاقتصادين البريطانى والإيطالى انتعشا فى ظل الخفض السهل والمعقول نسبيًا لعملتيهما فى أعقاب عودة حكومتيهما العلنى جدًا عن أسعار الصرف الثابتة.

ولنتأمل الآن قدرة الحكومات على إدارة عجز الميزانية فى عالم من رأس المال الكونى. يفترض كثيرون أن العجز يكشف عن رعونة مالية سوف تعاقبها الأسواق المالية عقوبة قاسية بفرضها أسعار فائدة أعلى. ولكن ما مدى ارتفاع تلك الأسعار؟ لقد خلقت العولمة تجمعًا من المقرضين على قدر كبير جدًا من الحجم والتنافس على استعداد لتمويل الديون الحكومية وتيسير التكاليف النقدية الخاصة بالتوسع المالى[١٠] وبطبيعة الحال فإن أعباء الدين الأثقل قد تثير فى مرحلة ما الخوف فى الأسواق المالية الخاصة بالحكومات التى تتخلف عن سداد ديونها؛ مما يؤدى إلى انخفاض ضخم فى القروض المتاحة. إلا أنه على عكس أزمات الديون فى أمريكا اللاتينية فى الثمانينيات، فمن الواضح أن هذا الحد لم تبلغه أية ديمقراطية صناعية[١١].

فماذا عن حجم الحكومة فى حد ذاته (أى افتراض أن الإنفاق الجديد توازنه زيادة الإيرادات)؟ الرأى التقليدى هو أن خطر هروب رأس المال سوف يجعل الحكومات تخفض الضرائب والإنفاق. ويفترض هذا أن رأس المال سوف يختار دائمًا الوجود فى مواجهة الاقتصاد العالمى الكبير؛ لأن الإنفاق الحكومى غير كفء ولأن الضرائب تشويهية. إلا أن بعض أوجه الإنفاق العام مفيدة للأعمال التجارية، مثل توفير الخدمات التى تعزز دور حكم القانون. وبالمثل قد يعتقد البعض أن السوق لا توفر ما يكفى من إنتاج السلع الجماعية الأخرى، مثل العمال الذين على قدر كبير من المهارة، والتعاون بين العمل ورأس المال، والاستقرار الاجتماعى الشامل. فإذا كان هذا هو الحال، فقد يكون دفع الضرائب استثمارًا منطقيًا من جانب الشركات.

باختصار، فإن وجهة النظر التقليدية بشأن أثر تعدد جنسيات الإنتاج والتكامل المالى على أنظمة السياسة الاقتصادية القومية مفرطة فى التبسيط. فمديرو الشركات وصناديق الاستثمار متعددة الجنسيات ليسوا رأسماليين سذج، رد فعلهم تجاه الحكومة التدخلية واحد دائمًا وفى كل مكان. كما أن رأس المال المتحرك قد يختار إلى حد كبير الاستثمار والإنتاج داخل اقتصادات ذات حكومات تدخلية. ونتيجة لذلك قد تحتفظ الحكومات فى حقبة الأسواق الكونية باستقلال يزيد كثيرًا على ما هو مفترض فى كثير من الأحيان.

النزعة المؤسسية فى الاقتصاد الكونى

إلا أننى لا أريد القول بأن الحكومات كافة يمكنها التدخل فى الاقتصاد متى شاءت. بل إننى أود طرح فكرة "الميزة التنافسية المؤسسية"(١٢) التى تعتمد فيها آثار السياسات المختلفة على المؤسسات الموجودة فى دولة من الدول. وبصورة خاصة تشير الأدبيات الكثيرة عن النزعة المؤسسية إلى أن الجمع بين الحكومة التدخلية والعمل الذى على قدر كبير من التنظيم يولِّد نتائج اقتصادية كلية تتسم على أقل تقدير بنفس القوة التى تتسم بها فى الأنظمة الأكثر حرية ذات التوجه السوقى(١٣) أما تكاليف الحكومة التدخلية فيعوضها إلى حد كبير الجمع بين تنظيم الأجور المعمم (الذى عُدِّل ليتناسب مع القدرة التنافسية للقطاع المكشوف من الاقتصاد) وتحديث مهارات العمال من خلال سياسات سوق العمل النشطة(١٤).

وتتلاءم هذه المقولة مع ذلك القدر الكبير من الأبحاث التى أجريت مؤخراً فى الاقتصاد وتنظر إلى الرصيد المتزايد من رأس المال البشرى على أنه محرك مهم للقدرة الإنتاجية والمُخْرَج المتزايدين (نظرية النمو الباطنى). بل إن التدخلات الحكومية من النوع الذى ذكرناه آنفًا يمكن أن تحسن الاستقرار وبالتالى تحفز الاستثمار والنمو فى الاقتصاد المفتوح(١٥) مقابل الشك الذى يمكن أن ينتج عن التقلب التجارى فى ظل ظروف السوق الحرة الذى يعد مدمراً للاستثمار.

وبالطبع فليس من الممكن تبرير كل التدخلات الحكومية فى الاقتصاد تحت عنوان النزعة المؤسسية. فالسياسات الجيدة تشمل تلك التى تنتج سلعًا ذات أهمية اقتصادية لا توفرها السوق بالقدر الكافى مثل التعليم والتدريب. وقد يتضمن التدخل الضار السياسات الصناعية الدفاعية المقصود بها النهوض بالقطاعات المنهارة. بل إن آثار التدخل الإيجابية تعتمد بشدة على المؤسسات الراسخة التى هى بمثابة آليات لتنسيق النشاط الاقتصادى. وهذه المؤسسات ليست موجودة فى كل الدول، وقد يرى كثيرون أنها تتعرض للهجوم حتى فى معاقلها فى شمال أوروبا(١٦) ومع ذلك فإن الأدلة المتوفرة تشير إلى أن النزعة المؤسسية لا تزال تقدم بديلاً للسوق الحرة يتناسب إلى حد كبير مع عالم رأس المال المتحرك.

العولمة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

تركز انتشار المعاملات العابرة للحدود فى العقود الأخيرة داخل الديمقراطيات الصناعية المتقدمة. وكانت حصة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من التجارة العالمية ٨١ بالمائة فى عام ١٩٧٠، ثم ارتفعت ٨٤ بالمائة بعد عشرين عامًا. وكان ثلثا التدفق الوارد من الاستثمار الأجنبى المباشر فى الثمانينيات يصبان فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى (مع نسب أعلى بكثير من التدفق الصادر، وهو أمر غير مستغرب). وفى المقابل هبطت حصة الدول النامية من رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر بمقدار الثلث من أواخر الستينيات حتى أواخر الثمانينيات[١٧] بل إن التركيز البينى لتحركات رأس المال الأكثر سيولة الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ـ من سندات وعملات وأسهم ـ أكثر بروزاً.

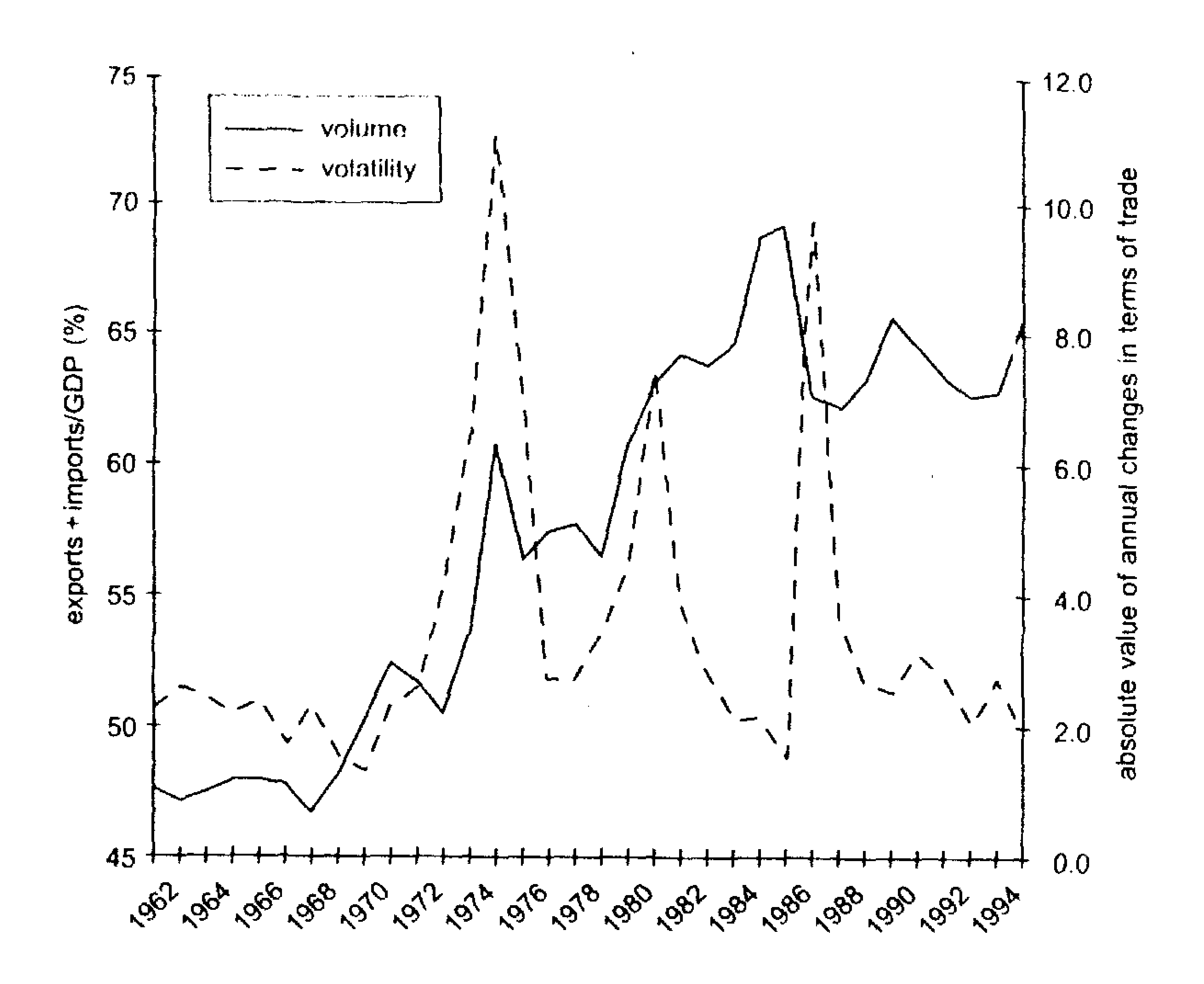
إلا أن النقطة المهمة فى هذا الجزء هى التى كثيراً ما يتجاهلونها. فصحيح أن كل أوجه دمج الأسواق داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية زادت زيادة كبيرة فى العقود الأخيرة. إلا أنه صحيح كذلك فى الوقت ذاته أنه لا يزال هناك قدر كبير من الاختلاف عبر أجزاء السوق المختلفة. وهذا الاختلاف المستمر له آثار ضخمة على تحليلنا للآثار المحلية للعولمة.

التدفق التجارى والسياسة التجارية والتقلب التجارى

زاد متوسط التعرض للتجارة من جانب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (الصادرات مضافًا إليها الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى) زيادة مطردة من أقل من ٥٠ بالمائة فى عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٧٠ بالمائة فى منتصف الثمانينيات، قبل الاستقرار فى العقد التالى (انظر الشكل ٥-١). وعلى امتداد الفترة ذاتها خفضت دورات الجات العديدة متوسط التعريفة الجمركية من حوالى ٢٥ بالمائة إلى ما دون ٥ بالمائة[١٨] إلا أن هذا التخفيض للتعريفة الجمركية تزامن مع الاستخدامات المتزايدة من الحواجز غير الجمركية (على الأقل حتى دورة أورجواى).

ويبين الشكل (٥-١) كذلك أن النمو التجارى لم يكن مرتبطًا بالتقلب المتزايد فى التجارة. وكانت هناك فترات قصيرة تغير فيها معدل التبادل التجارى الخاص بدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تغيراً ضخمًا، حيث تصادف ذلك مع ارتفاع أسعار البترول فى النصف الثانى من السبعينيات ثم مع انخفاض أسعار البترول إلى النصف فى منتصف الثمانينيات. إلا أنه ما من دليل على الاتجاه طويل الأجل نحو الاستقرار الأقل فى الأنماط التجارية. ويعكس هذا من بين ما يعكس ذلك القدر الكبير من التجارة البينية الصناعية داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

الشكل (٥-١) متوسط حجم التجارة والتقلب التجارى الخاص بمنظمة التعاون التجارى والتنمية



ملاحظات: البيانات عبارة عن متوسط سنوى غير مرجح خاص بكل الدول المتاحة.

المصـــادر: OECD, Economic Indicators. Historical Statistics, Prices, Labour and Wages (Paris:OECD, 1960-94)

إلا أنه حتى فيما بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هناك اختلافات كبيرة بين الدول فى التعرض لقوى السوق الدولية (انظر الجانب الأيسر من الجدول ٥-١ الخاص بالفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤). لقد كان هناك دائمًا ارتباط عكسى بين حجم الدولة واعتمادها على التجارة. وبالتالى كانت الاختلافات السنوية فى الموازين التجارية أكبر ما تكون فى الدول التى تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المواد الخام، إما كمستوردة (اليابان) أو مصدرة (أستراليا والنرويج). ولا يزداد التقلب بالتعرض للتجارة. فالواقع أن الارتباط فيما بين الاثنين سلبى وقوى إلى حد كبير؛ وهو كذلك نتيجة محتملة للأهمية المتنامية للتجارة البينية الصناعية.

ولنتأمل الآن السياسة التجارية. فحتى بعد استكمال دورة أورجواى، كان متوسط التعريفة الجمركية فى أستراليا ونيوزيلندا أكثر مرتين منه فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة. إلا أن الحواجز غير الجمركية فى أستراليا ونيوزيلندا كانت تغطى قدرًا ضئيلاً من السلع والخدمات. ولكن ذلك كان أبعد ما يكون عن الحالة فى أوروبا والولايات المتحدة. بل إن العلاقات بين السياسة التجارية والتدفق التجارى ليست شديدة القوة. وكما عرف الاقتصاديون التجاريون منذ زمن بعيد، فإن الجغرافيا والثروة وهبات عوامل الإنتاج محدِّدات أكثر أهمية من السياسة الحكومية.

جدول ٥-١ أبعاد العولمة (متوسط ١٩٨٥-١٩٩٤ إلا ما أشير إليه)

الدولـــة	إجمالى السلع والخدمات			
	إجمالى التجارة	تقلب التجارة (أ)	متوسط التعريفة الجمركية (ب)	تغطية الحواجز غير الجمركية (ج)
أستراليا	٣٦	٣٦	١٠,٤	٠,٧
النمسا	٧٦,٢	٧٦,٢	٦,٣	١٥,١
بلجيكا	١٤٠,٧	١٤٠,٧	٤,٦	٢٢,١
كندا	٥٤,٦	٥٤,٦	٥,٧	٨,٣
الدانمارك	٥٥,١	٥٥,١	٤,٦	٢٢,١
فنلندا	٥٣,٣	٥٣,٣	٩,٢	٩,٧
فرنسا	٤٣,٧	٤٣,٧	٤,٦	٢٢,١
ألمانيا	٥٠,٦	٥٠,٦	٤,٦	٢٢,١
اليونان	٤٥,٤	٤٥,٤	٣,٢	٢٢,١
أيسلندا	٦٧,٢	٦٧,٢	٤,٢	٣
أيرلندا	١١٥,٢	١١٥,٢	٤,٦	٢٢,١
إيطاليا	٤١,٣	٤١,٣	٤,٦	٢٢,١
اليابان	١٩,١	١٩,١	٣.٧	١١,٤
لوكسمبورج	١٩١,١	١٩١,١	٤,٦	٢٢,١
المكسيك	٣٠,٨	٣٠,٨	١٣,٤	٢
هولندا	١٠١,٨	١٠١,٨	٤,٦	٢٢,١
نيوزيلندا	٥٦,٥	٥٦,٥	١٠	٠,٤
النرويج	٧١,٧	٧١,٧	٣,١	٥,٩
البرتغال	٦٦,٦	٦٦,٦	٤,٦	٢٢,١
إسبانيا	٣٩,٥	٣٩,٥	٤,٦	٢٢,١
السويد	٦٢	٦٢	٣,٣	٣,٧
سويسرا	٧١,٥	٧١,٥	٢,٤	٣,٦

تركيا	٣٣,٦	٣٣,٦	٩,٨	٠,٢
المملكة المتحدة	٥١,٧	٥١,٧	٤,٦	٢٢,١
الولايات المتحدة	٢٠,٦	٢٠,٦	٤,٥	٢٣
المتوسط	٦٤,٢	٦٤,٢	٥,٦	١٤
الارتباط بـــ :				
تقلب التجارة	٠,٤٤-	٠,٤٤-		
معدلات التعريفة الجمركية	٠,٢٦-	٠,٢٦-		
تغطية الحواجز غير الجمركية	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٥٢-	
الاستثمار الأجنبى المباشر	٠,٤٣	٠,٤٣	٠,١٠	٠,٠٢-
المحفظة	٠,٤٣	٠,٤٣	٠,٤٤	٠,٢٣-
الانفتاح المالى	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,١٠	٠,٠٢-
فروق أسعار الفائدة	٣٠,-	٣٠,-	٠,٤٩-	٠,٠٨
النفوذ اليسارى (ح)	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٠٧-	٠,٣٠-
أعضاء النقابات (ز)	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٤٢-

الاستثمار الأجنبى المباشر (د)	رأس المال الدولى		فروق أسعار الفائدة المغطاة (و)
	استثمار المحافظ	الانفتاح المالى (هـ)	
٣,٢	٥٦	١١,١	٠,٧٥-
٠,٩	١٣,١	١٢,١	٠,١٣
٦	٤٥,٧	١١,٨	٠,١٢
١,٥	٨,٧	١٣,٥	٠,١٠-
١,٧	٢١,٦	١٢,٨	٣,٥٣-
١,٩	١٤	١١,٣	–
٢,٦	٩	١١,٨	١,٧٤-
١,٥	١٠,٧	١٤	٠,٣٥
–	–	٨,٢	٩,٣٩-
–	–	–	–
٠,٣	٢٥,٦	١١,٢	٠,٧٩-
٠,٩	١٠,٣	١٢,١	٠,٤٠-
٠,٩	١١,٢	١٠,٦	٠,٠٩
–	–	–	–
–	–	–	١٦,٤٧-
٥,٣	١٨,٧	١٤	٠,٢١
–	–	١٢,٨	١,٦٣-
٢	١٦,٣	١١,٨	١,٠٣-
–	–	٩,٩	٧,٩٣-
–	–	١١,٧	٢,٤٠-
٢,٤	٢١,٦	١١,٧	٠,٢٣-
٤,٤	١٤,٣	١٣	٠,٤٢
–	–	١٣	–
٥,١	١٩	١٤	٠,١٤-
١,٣	٢,٥	١٣,٧	–
٢,٥	١٨,٧	١٢,١	٢,٢٦-
٠,٤٥			
٠,٢٥	٠,٠٧-	٠,٧١	
٠,١٢	٠,٢٣	٠,٢٧-	٠,٢٣-
٠,٠٩	٠,٣٤	٠,٠١-	٠,١٣

ملاحظات على الجدول (٥-١):

(أ) الانحراف القياسي عن التغيرات السنوية فيما يتصل بالتجارة.

(ب) التعريفة الجمركية الخاصة بالدول الأولى بالرعاية (التى تضم تجارة كل السلع) بعد دورة أورجواى
(J. Fingdr, M. Ingco an U. Reincke, The Uruguay Round) (Washington, DC: World Bank, 1996) 67.

(جـ) النسبة المئوية لكل المنتجات الخاضعة للحواجز غير الجمركية فى عام ١٩٩٣: Indicators of Tariff and Non-Tariff Brriers (OECD, Economic Outlook 59)(Paris: OECD, 1996) 52-55

(د) الاستثمار الأجنبى والمباشر ومحفظة الاستثمارات خاص بالفترة من ١٩٨٥ *إلى* ١٩٩٣فقط.

(هـ) مؤشر الانفتاح الاقتصادى خاص بالفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣ فقط.

(و) فرق سعر الفائدة لمدة ٣ اشهر أقل من خصم سعر الصرف الآجل (المحلى ناقص اليورو دولار) للفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨ (J. Frankel, On Exchange Rates) (Cambridge: MIT Press, 1993) 59.

(ز) النسبة المئوية لمحافظ مجلس الوزراء التى بحوزة الأحزاب اليسارية فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٥
(D. Swank. Funding the Welfare State', Political Studies 46 (1998) 671-92)

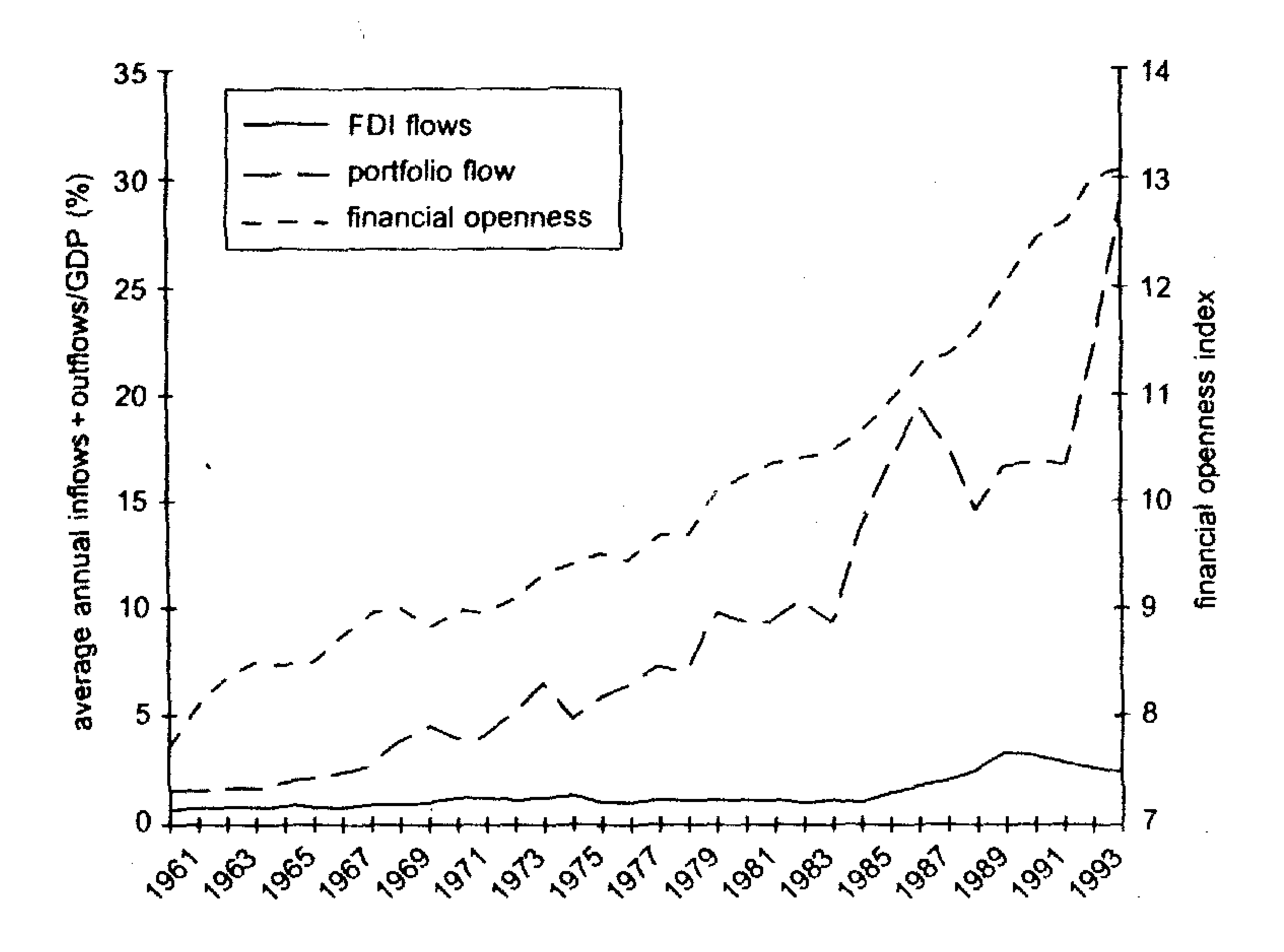
(ح) النسبة المئوية الخاصة بأعضاء النقابات فى إجمالى القوة العاملة فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٩
(J. Visser, 'Trends in Trade Union Membership' OECD Employment outlook) (Paris:Organization For Economic cooperation and Development,1991 البيانات الخاصة باليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا تتعلق فقط بأواخر الثمانينيات (A. Ferner and R. Hyman (eds), Industrial Relations in the New Europe) (Oxford: Blackwell,1992)

وما من شك فى أن ملاحظات كثيرة أخرى يمكن إبداؤها بشأن البيانات التجارية فى الدول (٥-١) . إلا أنه فيما أهدف إليه، هناك نقطتان أساسيتان فقط يمكن إبرازهما. الأولى هى بروز الاختلافات العابرة للقوميات فى البيانات كافة. والثانية هى أنه ليست هناك علاقات منتظمة بين التدفق التجارى والتقلب التجارى والسياسة التجارية. ومع أن التجارة أصبحت على قدر كبير من الأهمية فى أنحاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الثلاثين سنة الماضية، فهى ليست على القدر نفسه من الأهمية عبر الدول ولا معززة عبر المؤشرات المختلفة. والنتيجة هى أن استخدام مرور الوقت كتفويض بسيط لزيادة دمج الأسواق طريقة تفتقر بشدة إلى الدقة ينبغى أن تلحق بها، حيثما أمكن ذلك، الأبحاث التى تجرى بين الدول وتأخذ فى اعتبارها أوضاع السوق شديدة الاختلاف الخاصة بالدول المختلفة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتمويل الرأسمالى الدولى

يوضح الشكل (٥-٢) ثلاث نقاط بسيطة بشأن أسواق رأس المال الدولية منذ عام ١٩٦٠ . أولى هذه النقاط هى أن الاستثمار الأجنبى المباشر السنوى (التدفق للداخل وللخارج) واستثمار المحافظ الدولية لا يزال يمثل نسبة من الناتج المحلى الإجمالى فيما بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقل كثيراً عن التجارة. ولا ينبغى أن يكون هذا مستغرباً بالنسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل وللخارج، إلا أن بيانات المحافظ تحتاج إلى بعض التفصيل. وتعد معاملات النقد الأجنبى حتى الآن أكبر تدفق لرءوس الأموال الأجنبية، إلا أن هذه المعاملات مستبعدة من قياسات المحافظ (التى تتعقب فى المقام الأول معاملات الأسهم والسندات الدولية).

الشكل (٥-٢) تدفق رؤوس الأموال وتحرير رأس المال



المصدر: بيانات تدفق رءوس الأموال من .OECD, Balance of Payments Statistics, various.
ومؤشر الانفتاح المالى من D. Quinn and M. Yoyoda, Measuring International Fainancial
. Regulation', unpublished manuscript (Washington DC: Georgetown University, 1997)

ثانياً: ازداد نمو تدفق رءوس الأموال - وأوضحها استثمارات المحافظ، وإن شملت كذلك الاستثمار الأجنبى المباشر - ازدياداً سريعاً بعد انهيار نظام بريتون وودز Bretton Woodsالخاص بأسعار الصرف الثابتة فى أوائل السبعينيات. ولذلك فإن أحد تفسيرات النمو السريع المفاجئ لتدفق رءوس الأموال هو أنها تعكس فقط التحوط من مخاطر العملات من خلال التنوع الدولى. ثالثًا: ارتبط نمو تدفق رءوس الأموال ارتباطًا وثيقًا بتقليل القيود الحكومية على تحركات رأس المال الدولية(١٩).

إلا أن الاقتصاديين المحترفين يشكون فى مدى تكامل أسواق رأس المال داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وفى بحث يعد أساسياً الآن، قال مارتن فيلدستاين

Martin Feldstein وتشارلز هوريوكا Charles Horioka فى عام ١٩٨٠ إن رأس المال لم يكن متحركًا فى السبعينيات لأن الاستثمار الداخلى كان مرتبطًا إلى حد كبير بالمدخرات المحلية[٢٠] وقد تكررت هذه النتيجة بعد ذلك بالنسبة للثمانينيات[٢١].

إلا أن مقاربة فيلدستاين وهوريوكا انتُقدت انتقادًا حادًا. فهى تفترض أن أى شىء يؤثر على معدل استثمار البلاد (ما عدا سعر الفائدة الحقيقى) لا يؤثر كذلك على معدل مدخراتها. وهذا أمر غير مقنع إلى أقصى حد. ذلك أن العوامل المتنوعة مثل السياسات الحكومية ونمو القدرة الإنتاجية والظروف الديموجرافية تؤثر تأثيرًا جليًا على كل من المدخرات والاستثمار. والقياس الأفضل لحركية رأس المال توفره فروق تكاليف رأس المال. وفى السوق الكونية بحق، قد تتلاقى أسعار الفائدة. ومع ذلك فإن الصعوبة هنا تكمن فى أى من أسعار الفائدة يُستخدَم، لأن الفروق فى الأسعار الاسمية (وحتى أسعار الفائدة الفعلية) قد تعود إلى استثناءات بشأن تحركات أسعار الصرف المستقبلية وكل الأمور التى تؤثر على أسعار الصرف.

وأهم مؤشر لعزل مدى حركية رأس المال هو سعر الفائدة "المغطى"، الذى أوضح ريتشارد مارستون Richard Marston أنه انخفض انخفاضًا ضخمًا بالنسبة لمجموعة الخمس G-5 فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات[٢٢] ومن ثم فإنه فيما يتعلق بمدى تمثيل الاقتصادات الخمسة الكبرى للاتجاهات داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (انظر ما يلى للاطلاع على مبررات هذا الافتراض) يبدو أن قدرًا أكبر من تدفق رءوس الأموال ورفع القيود المفروضة على رأس المال أدى إلى تكامل حقيقى كبير للأسواق المالية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وفى الوقت ذاته تكشف البيانات التى يقدمها جيفرى فرانكل Jeffrey Frankel[٢٣] أن الأسواق المالية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأقل نموًا (اليونان والمكسيك والبرتغال) كانت جميعها مغلقة جدًا فى الثمانينيات، وأن رأس المال كان كذلك أقل تحركًا إلى حد كبير فى أستراليا والدانمارك وفرنسا وأيرلندا ونيوزيلندا والنرويج وإسبانيا عما فى سائر دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. بعبارة أخرى، فإن الارتباط بين حركية رأس المال وتحرير رأس المال كان كبيرًا، بينما لم تكن لتدفق رءوس الأموال علاقة فعلية بالمعدلات القائمة الخاصة بعائد الاستثمارات[٢٤].

باختصار، زادت تحركات رءوس الأموال الدولية زيادة جزئية على الأقل بسبب حقيقة أن الحكومات قللت قيودها على حركة رءوس الأموال. إلا أن الاتجاه نحو الإنتاج والتمويل المعولم لم يكن مرتبطًا فى أى وقت بتقليل الفروق بين الدول (انظر الجانب الأيمن من الجدول ٥-١). والواقع أنه فى العقد الماضى كانت هناك فروق ضخمة فى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى الدول المختلفة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، إلا أنه فى مؤشر كوين Quinn للانفتاح المالى لم يكن أى من هذه المتغيرات مربوطًا بصورة كبيرة ببعضه البعض. وبعد أن ناقشنا تجليات عولمة الأسواق فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، لنقيِّم الآن أثرها على أنظمة السياسة الاقتصادية فى تلك الدول.

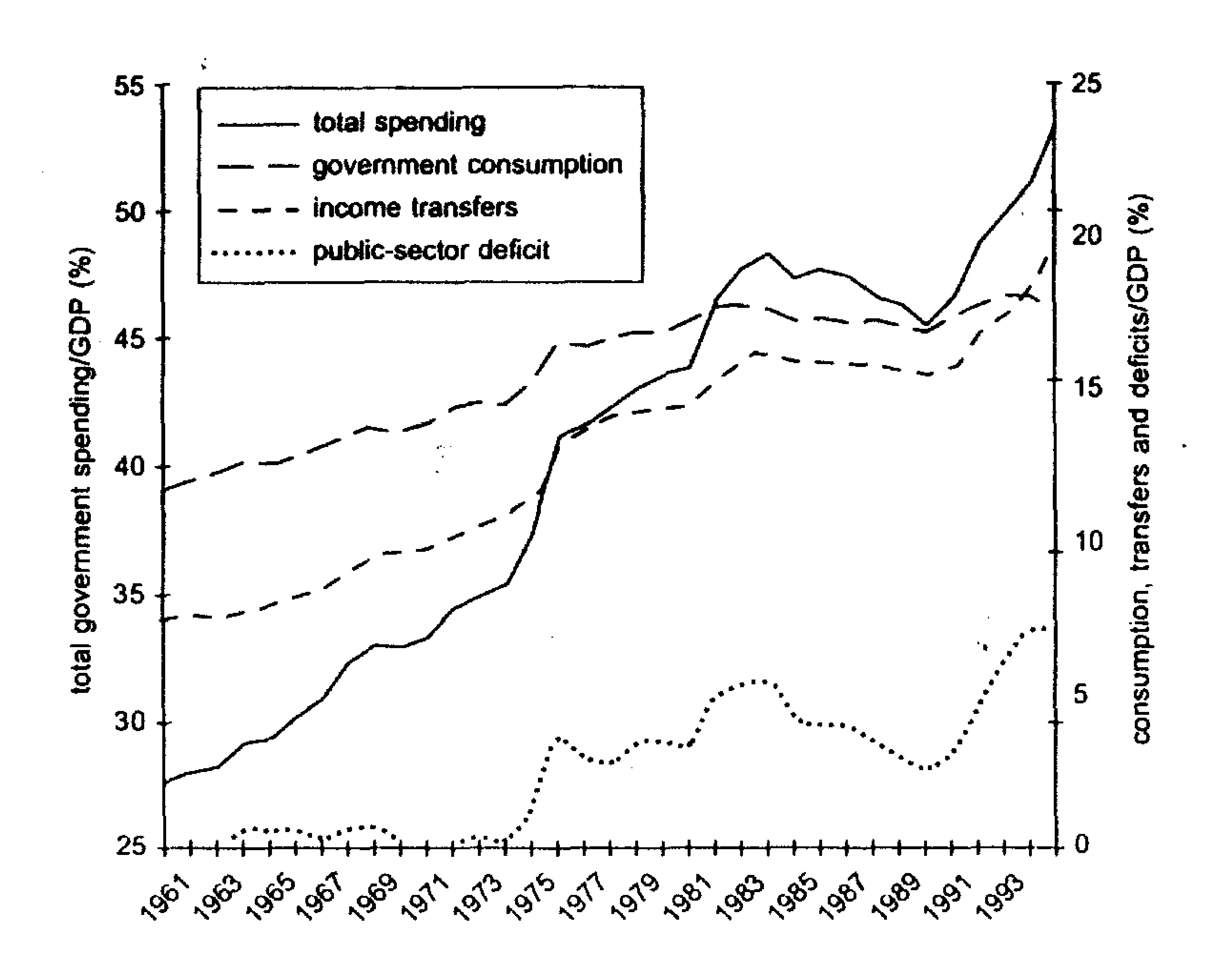
العولمة والسياسة الاقتصادية والأداء الاقتصادى

فندت الأقسام السابقة الحكمة التقليدية بشأن العولمة، وهى أنها تفرض ضغوطًا على السياسات الاقتصادية التدخلية، وأنها تخلق حوافز تجعل السياسات الاقتصادية تتقارب حول تلك التى تيسر السوق الحرة، وأن الحكومات التى تسعى لمقاومة أوامر العولمة سوف تتصدر قائمة الأداء الاقتصادى الكلى المتدهور. ويقدم هذا الجزء اختبارات أساسية للمقولات المتعارضة. إذ يقدم القسم الفرعى الأول الأدلة الخاصة بمؤشرات السياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادى الكلى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ويتساءل عما إذا كان إدماج الأسواق قد جعل السياسات الاقتصادية تصبح أقل قدرًا من التدخل، أو تتلاقى بمرور الوقت، أو تحدث تدهورًا فى الأداء الاقتصادى حيثما لم يحدث "السباق إلى القاع". وبعد ذلك ينتقل القسم الفرعى الثانى إلى المقارنة بين الدول، مقارنًا العديد من مؤشرات العولمة والسياسات الاقتصادية والأداء الاقتصادى فى العقد الماضى بالسياسات والأداء فى العقود السابقة. وأخيرًا تُقدَّم تفسيرات للأداء الاقتصادى مثل التحيز الحكومى والكثافة النقابية خلال فترة ما بعد الحرب.

الإنفــاق والعجــز

يقدم الشكل (٥-٣) بيانات سنوية عن متوسطات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الخاصة بإجمالى الإنفاق الحكومى والنفقات الاستهلاكية الحكومية (وأهمها التعليم والصحة) وتحويلات الدخل (وأغلبها المعاشات التقاعدية وتعويضات البطالة) وعجز القطاع العام، وذلك كله باعتباره جزءًا من الناتج المحلى الإجمالى. وقد تضاعف الإنفاق الحكومى من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٤، حيث كان يشكل ما يزيد على نصف الدخل المحلى الإجمالى فى أوائل التسعينيات. وبحلول نهاية الفترة كانت التحويلات قد حلت محل الإنفاق الاستهلاكى باعتبارها أكبر مكون من مكونات الاقتصاد العام، مما يعكس تقدم الكثير من المجتمعات فى العمر وكذلك البطالة المتزايدة. وازداد عجز القطاع العام من ١ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى الستينيات إلى ما يربو على ٤ بالمائة فى أوائل الثمانينيات وما يزيد على ٦ بالمائة فى أوائل التسعينيات. وكان من الواضح أن الحكومات عاجزة عن زيادة الضرائب لمواءمة الإنفاق الأكبر أو ليست لديها الرغبة لأن تفعل ذلك.

الشكل (٥-٣) الإنفاق الحكومى وعجز القطاع العام فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٤



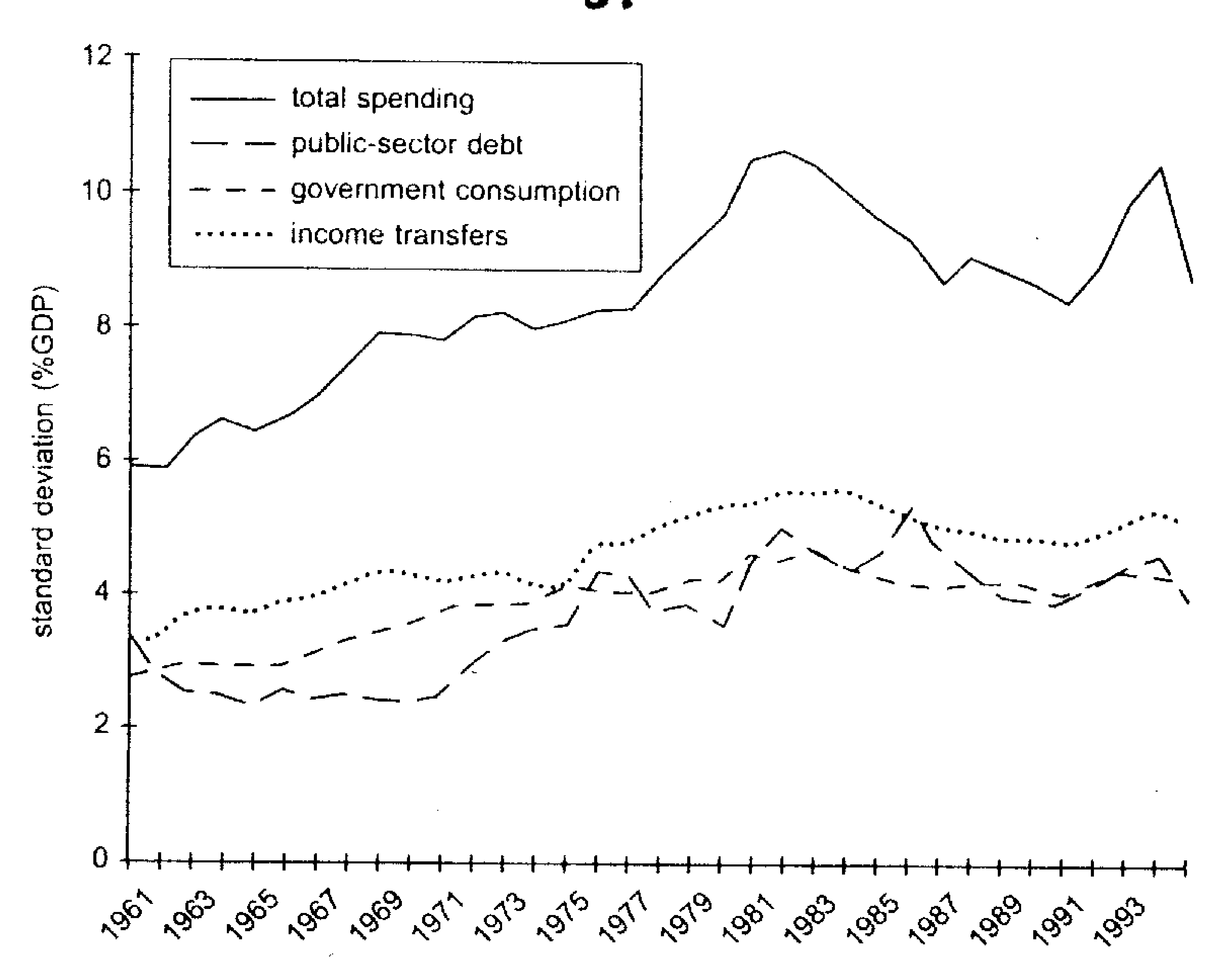
ملاحظة: العجز هو إجمالى الإنفاق الحكومى ناقص الإيرادات الحكومية الحالية.

المصادر: المتوسطات السنوية غير المرجحة الخاصة بكل الدول المتاحة من OECD, *Main Economic Indicators.*

ويوضح الشكلان (٥-١) و(٥-٣) معًا أن العولمة وتوسع القطاع العام قد تحركا بتساوق بصورة أو بأخرى منذ الستينيات. إلا أن الارتباط لا يدل على وجود علاقة سببية. واتباعًا لقانون واجنر Wagner لعام ١٨٨٣ على سبيل المثال، قد يقول البعض بأن الرفاهية المتزايدة كانت عاملاً مهمًا وراء نمو الاقتصادات العامة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى فترة ما بعد الحرب(٢٥). وقد تقدم البيانات فهمًا أفضل للديناميكيات السببية المهمة فى هذا الفصل.

وقد ازداد الإنفاق الحكومي والتحويلات والعجز جميعها ازدياداً سريعًا خلال فترات الكساد المنتشرة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (في فترات مثل ١٩٧٣-١٩٨٢ و١٩٨٩-١٩٩٣) لأن الانخفاض الذي شهدته الدورة الاقتصادية فرض ضغوطًا على برامج الإعانة (حيث طالب عدد أكبر من الناس بإعانات البطالة، على سبيل المثال) بينما قلت إيرادات الضرائب. والأمر الذي قد يهم أكثر هو أن الاقتصاد العام لم ينكمش بالتالي خلال فترات الانتعاش الاقتصادي. وكان الاستثناء الواضح لهذا هو منتصف الثمانينيات حين شجع نمو القطاع العام البطيء فكرة أن العولمة تقيد الاستقلال والرفاهية القوميين. وبالطبع فإن هذا الرأي لا يعترف بسرعة نمو الإنفاق في التسعينيات. ومن المؤكد أن عمق الكساد الأوروبي بعد انتهاء الحرب الباردة كانت له علاقة كبيرة بهذا. ومع ذلك فإن النصف الأول من التسعينيات يوجد مبرراً لتردد من يرغبون في الوصول إلى استنتاجات سطحية بشأن آثار العولمة المقيِّدة.

الشكل (٥-٤) الفروق بين الدول في الإنفاق الحكومي وعجز القطاع العام في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٤



المصدر: جرى الحساب باستخدام بيانات من OECD, *Main Economic Indicators*

يبين الشكل (٥-٤) تحليلاً أساسياً لفكرة أن العولمة أدت إلى تلاقٍ في السياسات المالية بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ويمثل الرقم الانحرافات القياسية فى المؤشرات نفسها المقدمة فى الشكل (٥-٣) إذ تشير أرقام أصغر إلى تلاق عابر للقوميات فى السياسات. والأمر ذو الأهمية الكبيرة بالنسبة لما نقوله هنا هو ما يدل على أن السياسات المالية أصبحت أكثر تغايراً بمرور الوقت؛ حيث باتت الأسواق أكثر تكاملاً من الناحية الدولية. ومرة أخرى يشير الرقم كذلك إلى أن الثمانينيات كانت عقداً استثنائياً - حين تلاقت السياسات بطريقة أو بأخرى - إلا أنه سبقتها وتلتها فترات (من الكساد) زادت الفروق بين الدول فى السياسة المالية.

وبذلك يتساوق الشكلان (٥-٣) و(٥-٤) مع ما يقوله هذا الفصل من أن العولمة تزيد مطالبة الحكومات بالحيلولة دون حدوث اختلال السوق ولكن بعض الحكومات أكثر احتمالاً لأن تستجيب لهذه المطالبة من غيرها. ولننتقل الآن إلى المقارنة بين الدول. فبالإضافة إلى أخذ الفروق المختلفة فى مدى تكامل الأسواق فى الاعتبار، تقدم هذه المقارنات كذلك بعض ما يدل على أهمية المحدِّدات المحلية الخاصة باختيار السياسات.

ويحلل الشكل (٥-٢) بيانات الإنفاق والعجز حسب الدولة فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ٤٩٩١ (أو العام الأخير المتاح)، ثم يقارن الأرقام بالمتوسطات السابقة الخاصة بكل دولة (١٩٦٠-١٩٨٤). وتبين النتيجة فروقًا ضخمة فى حجم الاقتصاد العام وتمويل الإنفاق الحكومى فى العقد الماضى، كما توضح تغيرات مهمة تعود إلى عقود سابقة. فقد كان اقتصاد السويد العام ضعفى اقتصاد اليابان العام. وزاد الإنفاق الحكومى الإسبانى خمس مرات عن الأمريكى. وفيما يتعلق بموازنات الميزانية، كان هناك فائض فى كل من اليابان ولوكسمبورج والنرويج فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤، مما حسَّن أداءها المالى مقارنة بمتوسطاتها السابقة أو حافظ عليه. ومن ناحية أخرى كان العجز ذو الرقمين هو المعيار فى اليونان وإيطاليا، وهو ما يمثل زيادة ضخمة عما كان عليه الحال فى الستينيات والسبعينيات.

لم تتأثر هذه الفروق بين الدول فى السياسة المالية بدمج الأسواق وحسب، بل كذلك بالظروف السياسية المحلية. وقد درس تلك الفروق علماء السياسة وعلماء

جدول (٥-٢) العولمة والسياسة الحزبية والإنفاق الحكومي

الدولــــة	إجمالى الإنفاق الحكومى		عجز القطاع العام		النفقات الاستهلاكية الحكومية		تحويلات الدخل	
	١٩٨٥-١٩٩٤	التغير (أ)	١٩٨٥-١٩٩٤	التغير	١٩٨٥-١٩٩٤	التغير	١٩٨٥-١٩٩٤	التغير
أستراليــا	٣٧,٩	٨,٩	٣,٥	٢,١	١٧,٩	٢,٨	٩,٩	٣
النمســا	٥١,٥	٨,٥	٣,٩	٢,٥	١٨,٥	٢,٨	٢٠,٦	٤,١
بلجيكـا	٥٧,٩	١٠,٧	٧,٤	٢,١	١٥,٤	٠,٥	٢٤,١	٦,٢
كنــدا	٤٧,٩	١١,٩	٦,٧	٣,٨	٢٠,٣	٢,٦	١٣,٣	٣,٩
الدانمــارك	٥٩,٨	١٧,١	١,٩	١,٢	٢٥,٤	٤,٣	١٨,٣	٦,٢
فنلنــدا	٥١,٢	١٦,٥	١,٣	٣,٨	٢١,٧	٥,٩	١٨,٤	٩,٤
فرنســا	٥١,٦	١٠	٤,٩	٣,٤	١٨,٨	٢,٨	٢٢	٥
ألمانيــا	٤٧,٥	٥,٣	٢,٦	١,١	٢٠	٢	١٥,٧	١,١
اليونــان	٥١,٢	١٦,٥	١٣,٨	٦,٦	١٤,٥	٤,٤	١٥,٤	٧
أيســلندا	٣٩,٦	٨,١	٣,٨	٤,٣	١٩,٤	٥,٤	٥,٩	٠,٨-
أيرلنــدا	٤٦,٣	٥,٥	٥,٦	١,٤-	١٦,٢	١,١	١٥,٦	٥,٩
ايطاليــا	٥٢,٨	١٤,٣	١٠,٩	٤,٥	١٧	٢,٩	١٨,١	٤,٦
اليابــان	٣٢,٦	٨,٢	٠,٣-	١,٨-	٩,٤	٠,٧	١١,٤	٤,٧
لوكسمــبورج	٥١,٤	٩,٦	٣,١-	٢,١-	١٣,١	٢,١	٢١,٩	٤,٨
المكســيك	–	–	–	–	١٣,١	٢,١	–	–
هولنــــدا	٥٩	١٠,٩	٥,١	٢,٤	١٥	٠,٤-	٢٥,٨	٣
نيوزيلــندا	–	–	١	–	١٦,٢	٢,١	–	–

النرويج	٥٢,٤	١٠,٧	٢,٨-	٠,٣	٢٠,٦	٣,٧	١٧,٧	٥,٦
البرتغال	٤٣,٢	١٥,٦	٥,٨	٣,٦	١٥,٦	٣	١٢	٥,٦
إسبانيا	٤٣,٧	١٨,٤	٦,١	٤,٧	١٥,٨	٥,٣	١٦,٤	٧
السويد	٤٦,٢	١٦,٥	٣,٨	٤	٢٧,٢	٤,٢	٢٠,٨	٧,٨
سويسرا	٣٢,٤	٨,١	٢,٤-	١,٧	١٣,٥	٢,١	١٤,٧	٤,٩
تركيا	–	–	–	–	١٠,٤	٠,٥	–	–
المملكة المتحدة	٤٣,٧	٣,١	٤,٣	١	٢١,١	١,٨	١٣,٣	٣,٩
الولايات المتحدة	٣٦,٨	٥,٥	٥,١	٢,٥	١٧,٨	٠	١١,٥	٣,٣
المتوسط	٤٧,٩	١٠,٩	٤	٢,٣	١٧,٤	٢,٦	١٦,٥	٤,٨
الارتباط بـ :								
التجارة(ب)	٠,٣٨	٠,٠٩-	٠,٢٥-	٠,٤٣-	٠,٠٦-	٠,١٦-	٠,٥٢	٠,٠٧
تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ج)	٠,١٨	٠,٠٤-	٠,٠١-	٠,١٦	٠,٠٤-	٠,٢٦-	٠,٣٧	٠,٠١
الانفتاح المالي(د)	٠,٠٢	٠,٤٧-	٠,٢٩-	٠,٢٦-	٠,٢٠	٠,٤٤-	٠,١٥	٠,٥٧-
النفوذ العمالي اليساري(هـ)	٠,٥٨	٠,٥١	٠,٣١-	٠,١١	٠,٦٦	٠,٦٣	٠,٣٣	٠,٥١

ملاحظات:

(أ) التغير عن المتوسط السابق (١٩٦٠-١٩٨٤، بتواريخ بداية تالية بالنسبة لبعض الدول) .

(ب) متوسط ١٩٨٥ – ١٩٩٤ .

(جـ) متوسط ١٩٨٥ – ١٩٩٣ .

(د) متوسط ١٩٨٥ – ١٩٩٣ .

(هـ) المبلغ القياسي للنسبة المئوية الخاصة بمحافظ مجلس الوزراء التى بحوزة الأحزاب اليسارية، ١٩٥٠-١٩٩٥ (D. Swank. 'Funding the Welfare State', *Political Studies* 46 (1998) 671-92) والنسبة المئوية لأعضاء النقابات فى إجمالى القوة العاملة. ١٩٦٠-١٩٨٩ (J. Visser, 'Trends in Trade Union Membership'. OECD Dmployment Outlook (Paris: OECD, 1991)). البيانات الخاصة باليونان وأيرلندا والبرتغال وأسبانيا تتعلق فقط بأواخر الثمانينيات (A.Ferner and R.Hyman ((eds), Industrial Relations in the New Empire (Oxford: Blackwell, 1992)

الاجتماع الذين أظهروا أن هناك علاقة إيجابية بين النفوذ السياسى لليسار والعمال النقابيين من ناحية، والاقتصادات العامة الأكبر حجمًا من ناحية أخرى[٢٦] وكانت آثار النفوذ العمالى اليسارى بالنسبة للإنفاق الاستهلاكى أوضح من برامج تحويل الدخل[٢٧] وظلت هذه العلاقات تصدق على الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤، وجدير بالذكر كذلك أن النفوذ العمالى اليسارى لم يكن مرتبطًا بعجز أكبر فى الميزانية[٢٨] كما ارتبط النفوذ المجمع لليسار والعمال النقابيين كذلك بتوسع القطاع العام الأسرع عند الانتقال من الستينيات والسبعينيات إلى الثمانينيات والتسعينيات. بل إن البيانات الموجودة فى الجدول ٥-٢ توضح بصورة كبيرة أن أنظمة الحكم العمالية اليسارية القوية كانت قادرة على توسيع الاقتصاد العام دون إحداث عجز فى الميزانية يتنافر مع ما فى الدول الأخرى. وقد زاد العجز فى أنحاء العالم، وليس فقط فى الدول ذات الأحزاب اليسارية والنقابات العمالية القوية.

كيف أثرت الفروق بين الدول فى التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر والانفتاح المالى على الموارد والنفقات الحكومية؟ من المستغرب (لأصحاب فرضية السوق الحرة) أن دمج الأسواق كان غالبًا ما يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالاقتصادات الكبيرة؛ أو بعبارة أخرى غالبًا ما كان فى الاقتصادات المفتوحة حكومات تدخلية فى فترة ما بعد ١٩٨٥ . بل إن دمج الأسواق كان يرتبط ارتباطًا سلبيًا بحجم عجز الميزانية؛ أو بعبارة أخرى غالبًا ما كان فى الاقتصادات المفتوحة عجز ميزانية أقل. وتختلف هاتان النتيجتان مع فرضية العولمة التى تتوقع أن يفرض دمج الأسواق ضغوطًا على الإنفاق العام، بل وعلى الضرائب كذلك (أى يؤدى إلى عجز أكبر).

والارتباط الثانى الذى يعتمد على العلاقة بين دمج الأسواق والنشاط الحكومى هو ذلك الارتباط الناشئ عن البيانات الخاصة بالتغيرات التى تحدث فى الاقتصاد العام من المتوسطات السابقة إلى الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٤ . وهنا تمنح البيانات مزيداً من الدعم للحكمة التقليدية الخاصة بالعولمة. وفى كل الحالات تقريبًا كانت العولمة مصحوبة بنقص فى الإنفاق، بينما كانت زيادة عجز القطاع العام أبطأ كذلك فى الدول التى كانت أكثر اندماجا فى الأسواق الكونية.

وأخيراً تظهر البيانات أن الارتباط بين العولمة والاقتصاد العام كان متفاوتًا تفاوتًا كبيراً عبر أجزاء السوق. ففى التجارة، كان الانفتاح يرتبط ارتباطًا إيجابيًا مع مستويات الإنفاق المرتفعة فى العقد الماضى، غير أنه لم تكن له علاقة بالتغيرات التى تحدث فى الإنفاق. وفى تناقض واضح، كان للانفتاح المالى قليل من الارتباط بمستويات الإنفاق فى الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٤ ، إلا أنه كان يرتبط ارتباطًا ومتساوقًا وشديد السلبية بالتغيرات التى تحدث فى الإنفاق.

ويعطى الجدول (٥-٢) إشارات مختلطة فيما يتعلق بالعلاقات بين العولمة والسياسات المحلية والسياسة المالية. فمن ناحية كانت الارتباطات بين النفوذ العمالى اليسارى والإنفاق الحكومى الأكبر قوية فى الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٤ ، حيث كانت أقوى مما كانت عليه فى الخمس والعشرين سنة السابقة على ذلك. وهكذا قد يكون من الصعب القول بأن العولمة قللت من الاستقلال المحلى، الذى يفهم على أنه قدرة المواطنين على التأثير على السياسة الاقتصادية. إلا أن الانفتاح المالى فى الفترة المعاصرة كان يرتبط من ناحية أخرى بنمو أقل فى الاقتصاد العام وهو مؤشر على ضغوط "السباق إلى القاع" التى تشيع الإشارة إليها فى أدبيات العولمة.

قد تكون الطريقة الوحيدة لجعل هذه النتائج متساوقة هى تنمية حركية رأس المال من الداخل، مفترضين أن الأنظمة العمالية اليسارية القوية اختارت حماية اقتصاداتها العامة بفرض قيود كبيرة على حركية رأس المال. ولكن كما أوضح الجدول (٥-١) فقد كان الارتباط بين نفوذ اليسار وقوة النقابات والانفتاح المالى ضعيفًا جداً فى السنوات الأخيرة. والتفسير الأكثر إقناعاً هو أنه رغم قبول معظم الحكومات، بما فيها الكثير من الحكومات اليسارية، للتمويل على أنه واقع، فإن ذلك لم يقيد استقلالها المالى. والواقع أن الاعتبارات الحزبية صارت أكثر أهمية عند زيادة ارتباط الخلل المتوقع بدمج الأسواق[٢٩].

ويشير هذا التحليل إلى أنه لا تزال هناك تسوية خاصة بـ"الليبرالية الكامنة"[٣٠]؛ أو بعبارة أخرى، قبول النظام الدولى المفتوح مادام قد جُمع بينه وبين السياسات

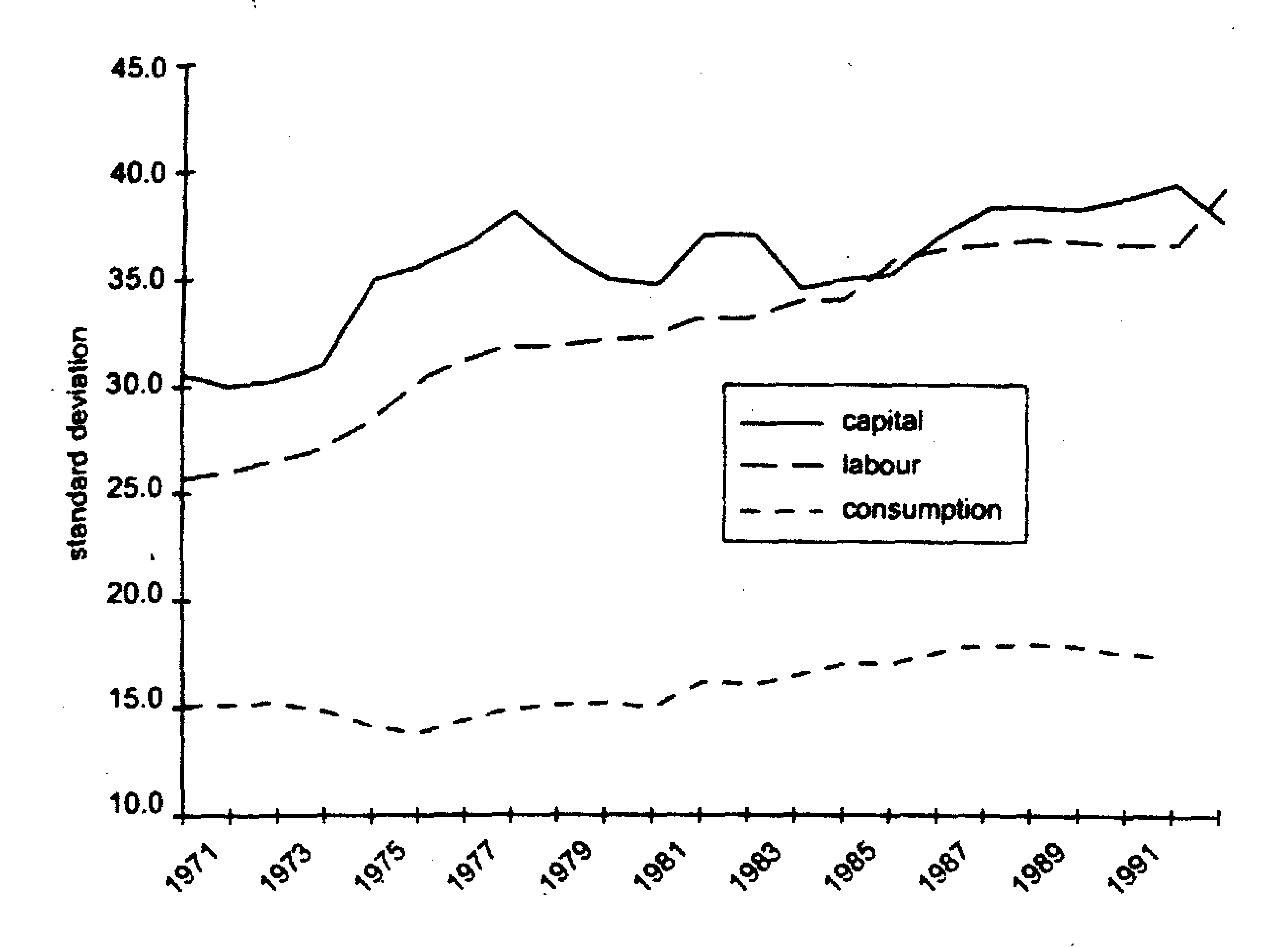
المحلية التى تخفف أثر الخاسرين فى السوق على المدى القصير. إلا أن التسوية تعتمد فى الوقت الراهن اعتماداً كبيراً على النفوذ السياسى الخاص باليسار والعمال النقابيين. وفى الأنظمة المؤسسية الديمقراطية الاجتماعية تسعى الحكومات فى الوقت ذاته للتمتع بفوائد تكامل الأسواق، غير أنها تحمى كذلك مواطنيها الأكثر عرضة للخطر بالتوفير العام الموسع للخدمات الاجتماعية وتحويلات الدخل. وفى المقابل نجد أن الآثار العازلة الخاصة بالاقتصاد العام ضد الأخطار والتباين الذى توجده السوق تتناقص فى ظل أنظمة السوق الأكثر ليبرالية.

رأس المال والعمل وضرائب الاستهلاك

يقدم الشكل (٥-٥) بيانات عن متوسط معدلات الضرائب الفعلية على رأس المال والعمل والاستهلاك الخاصة بما هو متاح من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[٣١] ويميل متوسط معدلات ضريبة رأس المال الفعلية إلى الزيادة من ١٩٧٠ حتى أوائل التسعينيات، حتى ولو أخذنا فى اعتبارنا آثار الدورة الاقتصادية (زادت المعدلات زيادة ضخمة أثناء فترات الكساد حين انخفضت الأرباح). إلا أن الضريبة على العمل ازدادت بسرعة أكبر. وفى عام ١٩٧٠ كانت ضريبة العمل تقل عن ضريبة رأس المال (بمعدل فعلى يقل بمقدار خمس نقاط بالمائة عن رأس المال). وبحلول النصف الثانى من الثمانينيات كان المعدلان قد بات من غير الممكن تمييزهما بالفعل. وفى بداية التسعينيات كانت معدلات العمل تزداد بينما ضريبة رأس المال تقل. وكانت معدلات ضريبة الاستهلاك على الدوام أقل كثيراً من معدلات رأس المال أو العمل. إلا أن ضريبة الاستهلاك بدأت فى الانخفاض بعد أن كانت تزداد ازدياداً مطرداً من منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات.



الشكل (٥-٥) معدلات الضرائب الفعلية

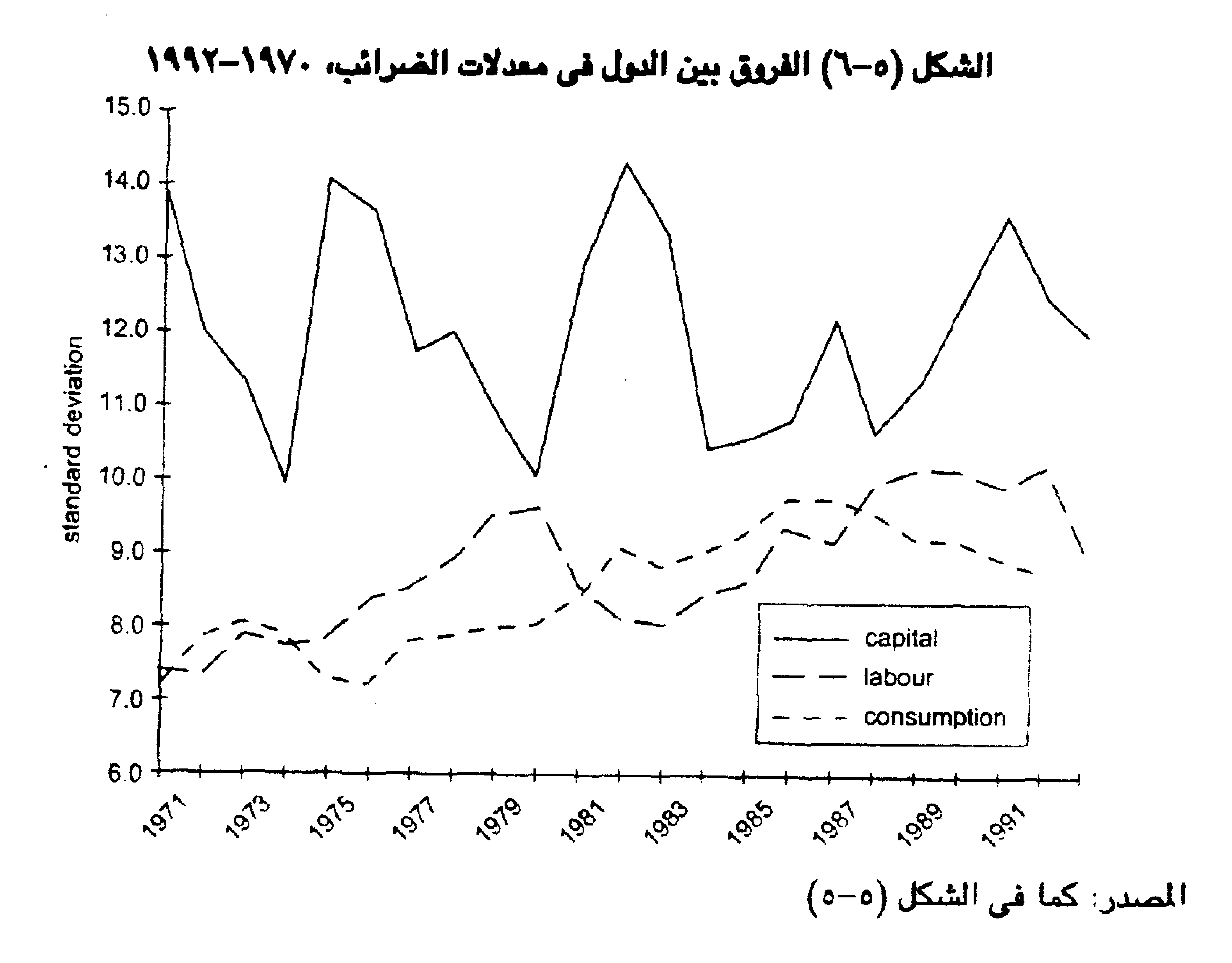


المصدر: البيانات متوسطات سنوية غير مرجحة خاصة بالدول المتاحة كافة، وهي من Mendoza et al., On the Effectiveness of Tax Policy in Altering Long-Run Growth', *Journal of Public Economics*, *66*(1997)99-126

يبـدو أن هذه الأدلة تمنح بعض الدعم لفكرة أن عـولمة التـمـويل أزاحت عبء الضرائب عن رأس المال في اتجاه العمل. إلا أنه لابد من أخذ حقيقتين أخريين في الاعتبار، وهما أن معدلات ضريبة رأس المال كانت تميل إلى الزيادة في السنوات الأخيرة، بينما انخفضت معدلات ضريبة الاستهلاك. وتعد زيادة ضريبة رأس المال أمرًا مستغربًا لأن الرأى التقليدى هو أنه لابد من أن رأس المال المتحرك كان قادرًا على خفض معدل الضرائب الخاصة به، ليس فقط مقارنة بأشكال الضرائب الأخرى وإنما بصورة مطلقة. وبالمثل فإنه من المستغرب أن ضريبة الاستهلاك لم تكن تزداد بما أننا قد نتوقع أن تكون هذه هي الطريقة المفضلة لجمع الإيرادات في الاقتصاد الكوني.

ويفضل أصحاب رءوس الأموال (واقتصاديو السوق الحرة) ضريبة الاستهلاك لأنها لا تشوه قرارات الاستثمار. إلا أن المنتقدين يشيرون إلى أن ضريبة الاستهلاك تحصل بصورة غير متناسبة من القرار بما أن جزءاً كبيراً من دخلهم ينفق على الاستهلاك مقارنة بالاستثمار أو المدخرات.

الشكل (٥-٦) الفروق بين الدول فى معدلات الضرائب، ١٩٧٠-١٩٩٢



المصدر: كما فى الشكل (٥-٥)

يبين الشكل (٥-٦) التغيرات التى حدثت بمرور الوقت فى انحرافات معدلات الضريبة القياسية . وكما كان الحال بالنسبة للإنفاق ، لا تدعم هذه الأرقام فكرة التلاقى بين الدول فى السياسة الضريبية . ومع ذلك فقد باتت الدول تتبع سياسات شديدة التقارب فيما يتعلق بضريبة العمل والاستهلاك . وكانت ضريبة رأس المال متقلبة بمرور الوقت ، حيث توجد ارتفاعات حادة فى التقارب بين الدول تقابلها انخفاضات عميقة حين تفاعلت الحكومات تفاعلاً مختلفاً تماماً مع الانخفاضات الحادة فى أرباح الشركات .

وتعرض معدلات الضريبة الخاصة بكل دولة على حدة فى الجدول (٥-٣) ويتعلق العمودان الأولان بمعدلات ضريبة رأس المال منذ ١٩٨٥ والتغيرات فى تلك المعدلات فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٤ (البيانات الأقدم من ذلك غير متوفرة). وهناك قدر كبير من التشتت فى تلك البيانات القومية، حيث إنها كثيراً ما تتناقض مع الصفات التقليدية الخاصة بأنماط النظم الحاكمة. فعلى سبيل المثال نجد أنه رغم تاريخ السويد والنمسا الطويل من الحكم التدخلى الذى يعيد توزيع الثروة، كان معدل ضريبة رأس المال الفعلى فى السويد يزيد أكثر من ثلاث مرات على معدل النمسا. وفى فرنسا "التوجيهية" كانت ضريبة رأس المال تقل عن نصف ما هى عليه فى بريطانيا تاتشر. وكانت المعدلات الفعلية فى الولايات المتحدة أعلى بكثير مما فى ألمانيا. وكانت الولايات المتحدة منذ السبعينيات الدولة الوحيدة من بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى خفضت معدل ضريبة رأس المال الفعلى، بينما شهدت السويد واحدة من أكبر الزيادات. إلا أن ضريبة رأس المال فى اليابان كانت أسرع من أى مكان آخر، رغم اقتصادها العام الصغير والعلاقة الوثيقة بين الحزب الحاكم فى ذلك الوقت والأعمال التجارية.

وكان نمط العلاقات الأساسى الخاص بالارتباط بين ضريبة رأس المال والعولمة أشبه بذلك الخاص بالإنفاق الحكومى، وإن كانت الأدلة أكثر دعماً للحكمة التقليدية بشأن العولمة. وكان النفوذ العمالى اليسارى يرتبط ارتباطاً إيجابياً ضعيفاً بضريبة رأس المال بعد عام ١٩٨٥ فقط وبالتغيرات التى طرأت على ضريبة رأس المال فى الخمس عشرة سنة السابقة، بينما كان الانفتاح المالى يرتبط ارتباطاً سلبياً قوياً بالتغيرات التى طرأت على معدلات الضريبة الفعلية من السبعينيات وبداية الثمانينيات حتى أقرب فترة. وكانت سرعة الزيادة فى معدلات ضريبة رأس المال (التى ينبغى أن نتذكر أنها استمرت فى الارتفاع) أقل كثيراً فى الدول التى بها أسواق رأس مال أكثر اندماجاً من الناحية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك النتائج تختلف عن تلك التى توصلت إليها الدراسات الحديثة التى قام بها كوين وسوانك Swank على التوالى[٣٢] وهما باستخدامهما

التعريفات الأدق التى تركز فقط على ضريبة دخل الشركات لا يجدان أن هناك علاقات سلبية بين الدمج المالى وضريبة رأس المال. بل إننى قلت فى موضع آخر إنه كما هو الحال بالنسبة للإنفاق، ترتبط آثار الانفتاح الخاص بضريبة رأس المال ارتباطًا شديداً بالسياسات المحلية. وتشير قياساتى الاقتصادية إلى أن الأنظمة الحاكمة العمالية اليسارية ردت على عولة الأسواق المالية بزيادة المعدلات التى تفرض بها فعليًا الضرائب على رأس المال. والدول ذات السياسات الأكثر محافظة هى وحدها التى اختارت خفض ضريبة رأس المال حين ازداد الدمج المالى(٣٣).

الجدول (٥-٣) العولمة والسياسة الحزبية والضرائب

الدولة	معدل الضريبة الفعلى عن :					
	رأس المال		العمل		الاستهلاك	
	١٩٨٥ -	التغير (أ)	١٩٨٥-١٩٩٢	التغير	١٩٨٥-١٩٩٢	التغير
أستراليا	٤٦,٨	٨,٣	١٨,٣	٣,٥	٨,٧	٠,٦
النمسا	٢٢,٦	٢,٣	٤٠,٥	٤,٧	٢١,٣	٠,٩
بلجيكا	٣٦,٧	٢,٩	٤٧,٨	٧,٧	١٦,٣	١,٤-
كندا	٤١,٤	٠,٧	٢٩,٢	٨	١٢,٥	٠
الدانمرك	٣٤,٨	١,٦	٤٤,١	٤,٥	٣٥,٤	٢,٥
فنلندا	٤٤,٤	١٤,٤	٣٣,٩	٦,٩	٣٠,١	٦,٦
فرنسا	٢٦	٣,٢	٤٥,٦	٨,٦	١٩,٨	١,٨-
ألمانيا	٢٨,٥	٢,٤	٤٢,٢	٦,٩	١٥,٦	٠,٣-
اليونان	–	–	–	–	–	–
أيسلندا	–	–	–	–	–	–
أيرلندا	–	–	–	–	–	–
إيطاليا	٢٨,١	٣,٩	٤٠,٩	٤,٨	١٣,٩	٢

اليـــابان	٤٨,٨	١٩,٤	٢٧,٣	٨	٥,٥	٠,٣
لوكسمبور	–	–	–	–	–	–
المكسـيك	–	–	–	–	–	–
هـولـنـدا	٣٠,٥	–	٥٢	–	١٨,٣	١,١
نيـوزيلندا	٣٦,٧	٢,٦	٢٥,٧	٠,٨-	١٦,٥	٧
الـنرويـج	٣٩,٢	٧	٣٩,٥	٠,٧	٣٦,١	٤
البـرتغـال	–	–	–	–	–	–
إسـبـانيـا	١٣,٩	٠,٢	٣٤,٣	٢,٤	١٢,١	٤,٩
الســويد	٦٠,٦	١٤	٥٠	٦	٢٤,٦	٤,٥
ســويســرا	٢٨,٢	٦,٢	٣٢,٩	٤,٦	٨,١	١,١
تـركـيـا	–	–	–	–	–	–
المملكة المتحدة	٥٧,٥	١,٩	٢٥,٧	٠,٦	١٦,٩	٣,١
الولايات المتحدة	٤٠,٥	٢,٧-	٢٨,٨	٤,٨	٤,٩	٠,٩-
المتـــوسط	٣٧	٤,٨	٣٦,٦	٤,٩	١٧,٦	١,٩

كيف يمكن ألا تقلل حركية رأس المال ضريبة رأس المال؟ تدخل هذه العلاقة في لب الحكمة التقليدية بشأن العولمة. ويرى معظم المحللين أن الدول التي واظبت على ضريبة رأس المال المرتفعة كان عليها أن تعاني من الهروب المدمر لرأس المال، وفي نهاية الأمر الأداء الاقتصادي الكلي الأضعف. وسوف أقيِّم هذا الافتراض في القسم الفرعي التالي. إلا أن هناك احتمالاً آخر، وهو أن التغيرات في ضريبة رأس المال التي حدثت في السنوات الأخيرة كانت متساوقة بصورة أو بأخرى مع مصالح المستثمرين المتحركين والشركات متعددة الجنسيات. ويبدو هذا مقنعًا حين نمعن النظر في التغيرات في نسبة تكرار ضريبة الشركات. فقد خُفِّضت المعدلات الحدِّية لضريبة دخل

الشركات تخفيضاً كبيراً فى معظم الدول[٣٤] إلا أنه فى الوقت ذاته أُخرجت الحوافز الاستثمارية ـ التى ظل الديمقراطيون الاجتماعيون يؤيدونها زمناً طويلاً ـ من قانون الضرائب بسبب الحكم عليها بأنها غير فعالة[٣٥] وكان الأثر النهائى لإعادة الهيكلة هذه زيادة فى الضرائب المستقطعة من رأس المال ـ مما وسع قاعدة الضرائب ـ بينما صارت أساليب فرض الضرائب أكثر توافقاً مع الأولويات التجارية[٣٦].

وإذا نظرنا إلى الاختلاف بين الدول فى معدلات ضرائب العمل الفعلية لوجدنا أن الفروق بين المعدلات أقرب فى تطابقها مع الآراء التقليدية بشأن الأعباء الضريبية النسبية. فعلى سبيل المثال كانت ضريبة العمل الفعلية منخفضة بصورة عامة فى الديمقراطيات الأنجلو أمريكية، وإن لم يكن هذا هو الحال بالنسبة لضريبة رأس المال. ويوحى هذا بأن هذه الأنظمة أكثر تأثراً من الناحية النسبية بالرغبات الشعبية فى خفض الأعباء الضريبية عن الأفراد منها بمصالح الأعمال التجارية. وفى المقابل اعتمدت دول شمال أوروبا اعتماداً كبيراً على العمل كمصدر لإيرادات اقتصاداتها العامة الكبيرة.

البيانات الخاصة بالتغيرات فى ضريبة العمل فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٤ لافتة للانتباه إلى حد كبير. فالضرائب لم تزدد إلى أقصى حد فى النصف الثانى من الثمانينيات وأوائل التسعينيات فى دول شمال أوروبا، وإنما فى كندا واليابان. وعلى الطرف الآخر من الطيف كانت ثورة حرية النشاط الاقتصادى فى نيوزيلندا جلية جلاء تاماً فيما يتعلق بضريبة العمل؛ فقد كانت البلد الوحيد الذى قلل المعدلات الفعلية بين الفترتين. ولم يكن عقد تاتشر على القدر نفسه من النجاح، ومع ذلك استطاعت حكومات المحافظين المتعاقبة فى بريطانيا تثبيت ضريبة العمل.

وكما تشير هذه الحالات الفردية، كانت المعدلات الفعلية المتوسطة لضريبة العمل مرتبطة ارتباطاً شديد القوة والإيجابية بالإنفاق الحكومى فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢، وإن لم يكن هناك ارتباط بين حجم الحكومة والزيادة فى ضريبة العمل. فقد كانت أنظمة الإنفاق الكبير تفرض دائماً ضرائب مرتفعة على العمل. كما تشير البيانات إلى أن كبار المتعاملين والأنظمة العمالية اليسارية اعتمدوا اعتماداً كبيراً على ضريبة العمل (غير أن زيادة ضريبة العمل كانت أبطأ فى الأنظمة العمالية اليسارية).

قد يكون الجانب الأكثر لفتًا للانتباه من جوانب بيانات ضريبة العمل هو أن الانفتاح المالى لم يكن مرتبطًا بزيادات كبيرة فى معدل زيادة ضريبة العمل. ويفند هذا ما يعتقده دانى رودريك Dani Rodrik بشأن أنواع التغيرات فى الضرائب التى تأتى بها العولمة. إلا أن الحال قد لا يزال هو تعويض الاستخدام المتزايد لضريبة الاستهلاك عن تخفيض ضريبة رأس المال.

كما أن البيانات الخاصة بالمعدلات الفعلية لضريبة الاستهلاك لافتة للانتباه إلى حد كبير. ذلك أن أربع دول لا تستخدم ضريبة الاستهلاك بدرجة كبيرة، وهى النمسا واليابان وسويسرا والولايات المتحدة، تختلف اقتصاداتها السياسية اختلافًا كبيرًا. وفى المقابل كانت معدلات ضريبة الاستهلاك فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١ تزيد بمقدار ٣٠ بالمائة فى الدانمارك وفنلندا والنرويج والسويد، وجميعها كانت تزيد إلى حد كبير عن المعدلات المتوسطة الخاص بالدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى (التى تتسم ضريبة الاستهلاك الخاصة بها بأنها "متوافقة" توافقًا كبيرًا، مع وجود أقل حد أدنى مشترك).

وكانت تلك الفروق الخاصة بضريبة الاستهلاك بين الدول مستقرة بشكل كبير على مر الأيام. وكانت هناك حالتان فقط زيدت فيهما ضريبة الاستهلاك زيادة كبيرة بعد منتصف التسعينيات. فمن ناحية كان فرض نيوزيلندا ضريبة المبيعات المعممة تجليًا آخر من تجليات حمى السوق الحرة التى أصابت البلاد. ومن ناحية أخرى لم تزد فنلندا ضريبة الاستهلاك زيادة ضخمة وحسب، بل كذلك ضريبتى رأس المال والعمل لتمويل التوسع السريع لاقتصادها العام (وعلى الأخص بعد عام ١٩٨٩ مع انهيار أسواق صادراتها فى الاتحاد السوفيتى السابق).

ويبرز اتجاهان عريضان فى ارتباطات ضريبة الاستهلاك. أول هذين الاتجاهين هو أنه كان هناك ارتباط إيجابى واحد بين أى وجه من أوجه العولمة وضريبة الاستهلاك؛ وهو مستوى التجارة ومستوى الضرائب فى العقد المنصرم. وكان الانفتاح المالى مرتبطًا بكل من معدلات ضريبة الاستهلاك المنخفضة وبالزيادة الأقل فيها عن السبعينيات. ويتناقض هذا تناقضًا جليًا مع توقعات الحكمة التقليدية المتعلقة باجتذاب ضريبة الاستهلاك لرأس المال المتحرك.

والاتجاه الثاني الذي تبرزه ارتباطات ضريبة الاستهلاك هو أن النفوذ العمالي اليساري كان مرتبطًا ارتباطًا قويًا وإيجابيًا بالزيادات الأسرع منذ السبعينيات. وأحد تفسيرات هذه العلاقة هو أن الأنظمة العمالية اليسارية لم يمكنها إشباع شهيتها إلى مستويات الإنفاق العام الأعلى من أي وقت سبق عن طريق الاعتماد على أكثر أشكال فرض الضرائب تنازلية. ويتساوق هذا التفسير تساوقًا واضحًا مع الحكمة التقليدية بشأن فرض الضرائب في الاقتصاد الكوني. إلا أنه ينبغي أن نتذكر أن الضرائب تنازلية فقط من حيث إن الفقراء سوف يتحملونها بطريقة غير متناسبة. فالواقع أن معظم الحكومات تعفي العديد من السلع الأساسية - كالطعام والملابس والأدوية - من ضريبة الاستهلاك[٣٧] ولذلك لا ينبغي لنا الاعتماد أكثر من اللازم على شمال أوروبا ذي النزعة المؤسسية على هذا الشكل من أشكال الضرائب.

وهنا يكون من المهم الاعتراف بأن هناك الكثير من جوانب الاقتصاد السياسي الخاصة بالضرائب الذي يحتاج إلى المزيد من البحث. وينبغي أن نضيف إلى ما سبق من بيانات معلومات عن نسبة تكرار الضرائب، سائلين على سبيل المثال إذا ما كان تصاعد ضريبة الدخل قد تأثر بالعولمة أم لا، وإذا ما كان دمج الأسواق قد زاد من تهرب الشركات من الضرائب أم حد منه، وعمن يقع عليه عبء ضريبة الاستهلاك في المقام الأول. ومما يؤسف له أنه لا يمكن الحصول على هذه المعلومات من البيانات القومية التقليدية، فهي تتطلب بحثًا استطلاعيًا. إلا أن العمل التمهيدي الذي قمت به في هذا المجال يشير إلى عدم وجود ما يدل على أن الضرائب انتقلت من حائزي الأصول المتحركة إلى أصحاب الأجور والرواتب الأقل حركة[٣٨].

وإذا ما نظرنا إلى بيانات الضرائب جميعها ككل لوجدنا أن أهم تطورات السنوات الأخيرة المتعلقة بالعولمة لها علاقة بضريبة رأس المال. وبينما كان الأثر الشامل للتكامل المالي هو تخفيض الضرائب على رأس المال، فإن هذا الارتباط يغطي على الآثار الحزبية القوية جداً التي ربما ازدادت قوة في السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بالجدل الأوسع بشأن استقلال السياسة القومية في عصر الأسواق الكونية، قد يختلف الناس بشأن ما إذا كان هذا الكوب نصفه مملوء أم نصفه فارغ. وفي أي الحالين

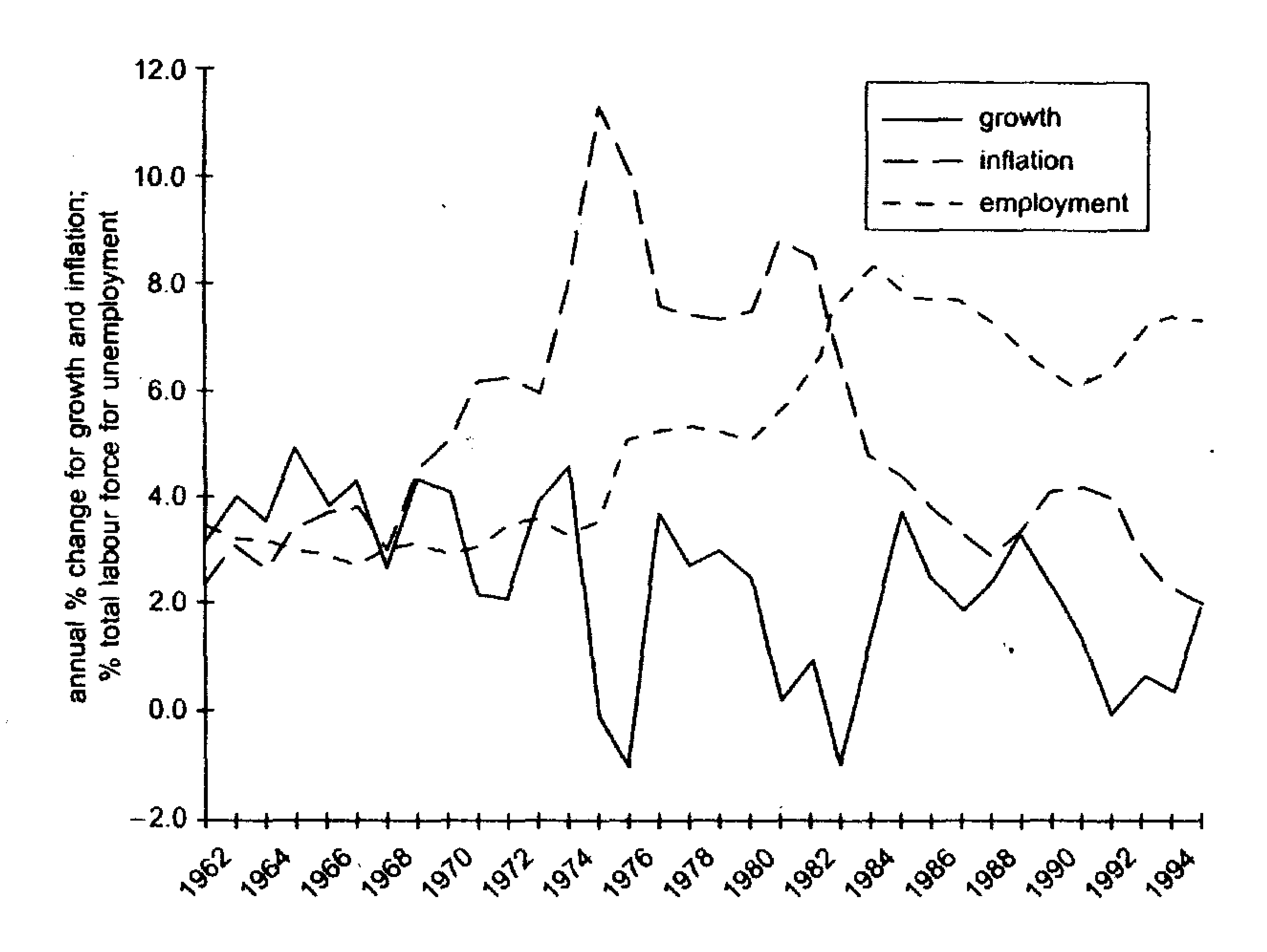
تشير الآراء التقليدية بشأن العولمة إلى أنه لا بد أن الحكومات التدخلية ذات المعدلات المرتفعة من الضرائب قد عانت على المستوى الاقتصادى الكلى فى ظل الأسواق المندمجة، وعلى الأخص الأسواق المالية. ويبحث القسم الفرعى التالى هذا الزعم.

النتائج الاقتصــادية الكلية

يبين الشكل (٥-٧) متوسط الأداء الاقتصادى الكلى فيما يتعلق بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والتضخم والبطالة فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٤ . وقد حدثت ثلاث حالات كساد كبرى فى تلك الفترة. ولكن من الواضح أنه عند تخفيف أثر تلك الدوائر خُفِّض معدل نمو منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى النصف بصورة أو بأخرى (وارتفع معدل البطالة بما يزيد على الضعف) فى الخمس والثلاثين سنة الماضية، غير أن معدلات التضخم خُفِّضت تخفيضاً هائلاً منذ أواخر السبعينيات.

وكثيراً ما يشار إلى أن دمج أسواق رأس المال يفسر التأكيد المتغير على القيم الإجمالية الفعلية مقارنة باستقرار الأسعار داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وطبقاً لهذا الرأى فإن الأسواق تهتم بالمُخْرَج والعمالة أقل من اهتمامها بالتضخم، وقد سمحت لها سلطة الخروج الخاصة بها بفرض أولوياتها على الحكومات الحكر. إلا أن عدداً قليلاً جداً من اقتصاديى الاتجاه العام يقبل هذه المقولة. وتظل الميزة النسبية ووفورات الحجم مفهومين لا يمكن تحديهما فى الواقع فيما يتعلق بأرباح التجارة. وتقلل أسواق رأس المال الدولية تكاليف الاقتراض وتشجع التخصيص الكفء للاستثمار[٣٩].

الشكل (٥-٧) الأداء الاقتصادى الكلى



المصدر: كل البيانات من OECD, *Main Economic Indicators*. النمو هو نصيب الفرد من نمو الناتج المحلى الإجمالى، والتضخم هو التغير فى انكماش الناتج المحلى الإجمالى (فيما عدا أيسلندا والمكسيك وتركيا)، ومعدلات البطالة بناء على التعريفات القومية.

إلا أن هذه المقولة يمكن تعديلها فى ضوء الأقسام الفرعية السابقة بطريقة قد تجعلها أكثر إقناعًا. فربما أمكن ربط العولمة ربطًا غير مباشر بما طرأ من تغيرات فى الأداء الاقتصادى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، لأنها أثرت على توزيع الثروة والمخاطر، وهو الأمر الذى تتسم الحكومات الديمقراطية بحساسية شديدة نحوه. ولابد أن النتائج الاقتصادية الكلية تدهورت حين لم تستجب الحكومات للعولمة بالحد من تدخلاتها فى السياسات الودية الخاصة بالسوق، أو حين زادت من حجم الحكومة ومجالها للتخفيف من آثار أنظمة السوق الكونية. إلا أن هذا الفصل بكامله يشير إلى

أن هناك رؤية بديلة تقول بأن العولمة والحكومة الكبيرة والأداء الاقتصادى الكلى القوى يمكن أن تتعايش جميعها.

أسهل طريقة لبحث محدِّدات الأداء الاقتصادى الكلى هى الانتقال من اتجاهات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على مر الأيام إلى المقارنات بين الدول (انظر الجدول ٥-٤ بخصوص العقد الماضى وما يتصل بالفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٤). وهناك بعض الأدلة على أن أداء النمو كان أفضل فى الاقتصادات المعولمة. ولكننا نجد فى الوقت ذاته أن كلاً من التضخم والبطالة قد ارتفعت معدلاتهما بشكل أسرع فى الدول ذات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكبر. وأخيراً ارتبط الانفتاح المالى بمعدلات التضخم الأقل والأسرع هبوطًا (مع استبعاد حالات التضخم شديدة الارتفاع)، ولكنه ارتبط كذلك بمعدلات البطالة الأعلى والأسرع ارتفاعًا بعض الشىء[٤٠].

وإذا عدنا إلى الارتباطات بين السياسة الاقتصادية والأداء الاقتصادى الكلى لوجدنا أنه ليست هناك أدلة قوية على أن الدول ذات الاقتصادات العامة الأكبر عانت أكثر من سواها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وقد تأكدت هذه النتيجة فى الدراسات الأكثر شمولاً،[٤١] مما يشير إلى أن تكاليف الحكومة الكبيرة تعوضها فوائد السلع الجماعية التى يوفرها الاقتصاد العام. إلا أن هذا ليس هو الحال بالنسبة للدول التى كانت أقل قدرة على مواءمة إيرادات الضرائب مع الإنفاق الحكومى. وقد رُبط العجز المرتفع بمعدلات التضخم والبطالة العالية والأسرع ارتفاعًا ومعدلات النمو المنخفضة والأبطأ هبوطًا. وقد يكون من السهل القول إن هذا يعكس تكاليف العجز فيما يتعلق بكل من إغراء الحكومات لتضخيم الديون وأسعار الفائدة المرتفعة التى تفرضها الأسواق على الاقتراض. ومن المؤكد أن هناك شيئًا من الحقيقة فى هذه القصة. إلا أنه من الواضح كذلك أن السهم العارض يسير فى الاتجاه الآخر كذلك. وسوف تعانى الدول ذات معدلات النمو الأبطأ ومعدلات البطالة الأعلى من عجز أكبر من حيث كونها نسبة من الناتج المحلى الإجمالى، لأنه سيكون هناك طلب أكبر على الإنفاق ومُخْرَج أقل تحصِّل عنه الضرائب.

إن الارتباطات بين الأداء والضرائب ضعيفة إلى حد كبير بصورة عامة. والواقع أن العلاقة القوية الوحيدة كانت بين معدلات ضريبة رأس المال الفعلية والبطالة. ولكن الارتباطات سارت فى الاتجاه المعاكس لما قد نتوقعه؛ حيث ارتبطت معدلات ضريبة رأس المال الأعلى بمعدلات البطالة الأدنى والأقل سرعة فى الزيادة. ومن الواضح أنه لابد من تأثر هذه العلاقة بعوامل أخرى قد تكون من قبيل أغراض الإنفاق التى خصصت لها إيرادات ضريبة رأس المال.

الجدول (٥-٤) العولمة والسياسة الاقتصادية والأداء الاقتصادى

الدولة	النمو الاقتصادى		التضخم		البطالة (أ)	
	١٩٨٥-١٩٩٤	التغير (ب)	١٩٨٥-١٩٩٤	التغير	١٩٨٥-١٩٩٤	التغير
أستراليا	١,٧	٠,٧-	٤,٧	٢,٧-	٨,٥	٤,٤
النمسا	٢	١,٤-	٣,٣	١,٩-	–	–
بلجيكا	١,٨	١,٥-	٣,٥	١,٩-	٢,٩	٣,٦
كندا	١,٢	١,٧-	٢,٨	٣,١-	٩,٥	٢,٩
الدانمرك	١,٧	١-	٣,٣	٠٥	–	–
فنلندا	٠,٩	٠٢,٦	٤	٤,٨-	٨,٣	٤,٧
فرنسا	١,٦	١,٥-	٣,٢	٤,٤-	١٠,٣	٦,١
ألمانيا	١,٩	١-	٣	١,٣-	٦,١	٣,٥
اليونان	١,١	٣,٥-	١٥,٨	٥,٢	–	–
أيسلندا	١,١	٢,٥-	١٥,١	١٣,١-	–	–
أيرلندا	٤	٨	٣,١	٧-	١٥,٥	٨
إيطاليا	٢	١,٦-	٦,٣	٤,٤-	١٠,٥	٤
اليابان	٢,٩	٢,٨-	١,٢	٤,٧-	٢,٥	٠,٨
لوكسمبور	٢,٦	٠,٢	٤,٦	١,١	–	–
المكسيك	٠	٢,٦-	٤٧,٨	٢٨,٥	–	–
هولندا	٢	٠,٥-	١,٥	٤,٥-	٨,١	٣,٧
نيوزيلندا	١	٠,٧-	٦,٤	٢,٢-	٧,٤	–
النرويج	٢,٢	١,٤-	٣,١	٤-	٤,٣	٢,٣

البرتغال	٣,٢	-٠,٩	١٢,٩	١,٢	٦	٢,١
إسبانيا	٢,٧	-١,٢	٦,٧	-٤,٤	١٩,٤	١٣
السويد	٠,٦	-٢	٥,٦	-١,٧	٤,٢	٢
سويسرا	١,١	-٠,٨	٣,٣	-١,٥	٣,١	–
تركيا	٢,١	-٠,٤	٦٢,٣	٣٩,١	–	–
المملكة المتحدة	٢	٠,١	٥	-٣,٨	٩,٤	٤,٢
الولايات المتحدة	١,٧	-٠,٤	٣,٢	-٢,٢	٤,٦	٠,٤
المتوسط	١,٨	-١,٣	٩,٣	-٠,٢	٨,٣	٣,٤
			(٤٠٨)(ج)	(-٢,٧)	(٧,٦)(د)	
الارتباط بـ :						
الإنفاق	-٠,٢١	-٠,٠٧	-٠,٠٩	٠,١٣	٠,١٢	٠,١١
			(٠,٠٣)	(٠,٣١)		
العجز	-٠,٠٧	-٠,٢٦	٠,٤٦	٠,٢٥	٠,٥٩	٠,١٥
			(٠,٥٦)	(٠,٠٥)	(٠,٦٦)	(٠,٠٦)
ضريبة رأس المال	٠,٣٠	٠,١١	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٥٢	٠,٤٦
ضريبة العمل	-٠,٠٦	-٠,١٨	-٠,١٩	-٠,٠٤	ز	٠,٠٢
ضريبة الاستهلاك	-٠,٢٠	-٠,١٨	٠	-٠,٣٢	-٠,٠٧	٠,٠٢
التجارة	٠,٣١	٠,٤١	٠,٢٦	-٠,٢٢	٠,١٥	-٠,١٤
			(-٠,١٢)	(٠,٠٢)	(٠,٣٦)	(-٠,٠٢)
تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة	-٠,٣٥	٠,١٦	٠,٠٧	٠,٢٣	-٠,١٣	٠,٤١
الانفتاح المالى	-٠,١٨	٠,٥٦	-٠,٠٤	-٠,٠٢	-٠,٠٣	٠,١٤
			(-٠,٦٦)	(-٠,٤٣)	(٠,٠٥)	(٠,٣٥)

أكثر الاستنتاجات عقلانية من البيانات التى يتضمنها الجدول (٥-٤) هى أنه من الصعب إلى حد كبير جداً الإعلان بقوة عن آثار العولمة والسياسة الاقتصادية على الأداء الاقتصادى الكلى دون الدخول فى اختبارات قياسية اقتصادية أكثر تعقيداً بكثير من القياسات مزدوجة المتغيرات التى نعرضها هنا. ولا يمكن للأدوات البسيطة التى نقدمها فى هذا الفصل أن تصور التفاعلات المعقدة بين دمج الأسواق والسياسة الاقتصادية والنتائج الاقتصادية الكلية.

خاتمة

سعى هذا الفصل إلى أن يرسم بخطوط عريضة أثر عولمة الأسواق على الاستقلال القومى بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. والمقولة الجوهرية هى أن العلاقات بين العولمة والظروف السياسية المحلية وأنظمة السياسة الاقتصادية فى العقد الماضى تتناقض مع التوقعات الشائعة الخاصة بالاستقلال القومى المتدهور. ورغم أخذ كل شىء فى الحسبان، فقد رُبط الانفتاح المحلى المالى مؤخرًا بالحكم الأقل تدخلاً من الناحية الحدية، وهو ما يخفى الفروق المتزايدة بين الدول فيما يتعلق بمعظم أوجه السياسة الاقتصادية. ويكمن التفسير المهم لهذا فى العوامل السياسية المحلية مثل التوازن الحزبى الخاص بالسلطة السياسية وقوة الحركات العمالية النقابية، وكلاهما لا يزال يؤثر بقوة على السياسة الاقتصادية. بل إن هناك القليل من الأدلة على أن الدول التى اختارت توسيع اقتصاداتها العامة فى عصر الأسواق الكونية عانت من نتائج اقتصادية كلية رهيبة تكهن بها معظم المحللين.

وقد يقدم المتشككون ملاحظتين يمكن أن تنالا من قوة هذا التحليل. أولى هاتين الملاحظتين هى أنهم قد يزعمون أن اليورو هو التجلى المطلق للعولمة فى أوروبا، وأن هذا حد من الاستقلال القومى على أرض القارة. أما الثانية فهى أنهم قد يقولون إنه حتى إذا صدقت المقولة فيما يتعلق بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فإن الأمور على قدر كبير من الاختلاف فى العالم النامى؛ وقد يبدو أن هناك حاجة إلى عدم البحث عن أدلة سوى الأزمات المالية الآسيوية التى انتقلت بالعدوى خلال العامين الماضيين. إلا أن أيًا من النقطتين ليست على وجه التقريب بالقدر الذى قد يظنه البعض من الإدانة.

وفيما يخص العولمة فى أوروبا، قد تؤيد الرؤية المتشككة لهذا الفصل تاريخ العقدين الماضيين اللذين تبرز فيهما العولمة باعتبارها قيداً على الاستقلال القومى. وقد

يعزى إنشاء السوق الموحدة واليورو إلى مصالح رأس المال؛ أى المصدرين والشركات متعددة الجنسيات والمولين. وقد توحى مقولة إن الحكومات الأوروبية عانت من ضغوط قوية كى تلغى القيود وتقلل الإنفاق وتوازن الميزانيات؛ لتفقد بذلك استقلالها الاقتصادى الكلى. إلا أن هناك طريقة أخرى لتفسير أسباب الاتحاد النقدى ونتائجه[٤٢]. والاتحاد النقدى الأوروبى EMU ابتكار سياسى؛ فهو يعكس فى النهاية الالتزامات الدائمة من جانب الحكومتين الفرنسية والألمانية (وعلى الأخص هيلموت كول (Helmut Kohl) تجاه "أوروبا" باعتبارها مفتاح السلام والاستقرار فى القارة. ومن المؤكد أن معايير ماستريخت فرضت قيوداً على بعض الدول لبضع سنين، إلا أن المحاسبة الخلاقة للوصول إلى خط النهاية أكدت أهمية أن تتقدم المنفعة السياسية الصرامة الاقتصادية. فقد سُمح لكل من بلجيكا وإيطاليا بالانضمام، مع أن الدين العام فى كلا البلدين يزيد ٢٠٠ بالمائة عن حد ماستريخت.

وربما يكون الأمر الأكثر أهمية هو أن الحكومات داخل "أرض اليورو" قد تجد بطرق شتى أنه من الأيسر أن توسع اقتصاداتها العامة. وقد زاد تفويض السلطة المالية للبنك المركزى الأوروبى من الحرية المالية التى تتمتع بها الحكومات القومية. وهذا هو السبب فى إصرار البوندسبانك على القيد الخاص بميثاق الاستقرار. إلا أنه ليس هناك من يصدق أن جدول الغرامات القاسى الخاص بميثاق الاستقرار سوف يُفرض على الدول التى تعانى من عجز فى الإنفاق. بل إن هناك خوفًا فى الوقت الراهن من اليورو الضعيف بسبب هيمنة حكومات يسار الوسط فى أوروبا التى قد تتصرف باعتبارها ثقلاً موازنًا للبنك المركزى الأوروبى (حتى ولو أخلص فى التزامه بتفويض استقرار الأسعار المحافظ الخاص به). وإذا استطاعت تلك الحكومات تحقيق الرغبات الفرنسية القديمة فى إنشاء كيان سياسى ليقف بجانب البنك المركزى، فقد يكون بالإمكان تثبيت هذا التوازن بين المؤسسات زمنًا طويلاً.

وفيما يتعلق بالدول النامية والعولمة، قد تكون حجة المتشككين واهية كذلك. ويبين كتاب دانى رودريك (١٩٩٧) أن العلاقة الإيجابية بين التجارة وحجم الحكومة تصدق على أنحاء العالم وليس داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وحسب[٤٣]

إلا أن رودريك يزعم أنه من المحتمل أن تقضى حركية رأس المال على هذه العلاقة؛ وهو زعم لم يجربه إمبريقياً. وتشير الأبحاث التى قمت أنا بها إلى أن هناك دعماً إمبريقياً ضئيلاً لهذا الرأى وأن هناك تشابهات ملحوظة فى العلاقات بين العولمة والسياسة الحكومية ـ بالنسبة لدول العالم كافة ـ وتلك المذكورة فى الورقة الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(٤٤).

إلا أنه ربما يكون هذا قد تغير منذ الأزمات المالية فى شرق آسيا وأماكن أخرى فى أواخر التسعينيات. ولكن إلى حد أن يزعم المحللون المهمون ـ وعلى الأخص بول كروجمان وجيفرى ساكس Jeffrey Sachs ـ بقوة أن اللوم لا يقع على السياسات الحكومية السيئة، رغم استمرار وجود جدل ضخم بشأن أسباب الانصهار الآسيوى. والشىء الذى لا تبينه أزمة شرق آسيا هو فقط مقدار ما يمكن أن يكون عليه الاقتصاد الكونى من عدم استقرار وشل لحركة قطاعات عريضة من المجتمع. والدرس المستفاد من هذا هو أنه إذا كان لابد من الحفاظ على الاقتصاد الدولى المفتوح وسط تقلب السوق الضخم، فسوف يكون دور الحكومة فى تخفيف آثار ما يحدث فى السوق من خلل أكثر أهمية من أى وقت سبق. وربما تكون هناك مساحة ما لإعادة فرض قيود رأس المال، ولكن من المؤكد أن هناك شكًا قويًا فى قدرة الحكومات على السيطرة على الأسواق المالية بهذه الطريقة. ويبدو أن التعديل فى صورة سياسات تعيد توزيع الثروة والمخاطر من أجل تخفيف آثار الأسواق الكونية هو الرد الأكثر ملاءمة.

وبعد أن تناولت اعتراضين مهمين على مقولتى، اسمحوا لى أن أنهى كلامى ببعض الخواطر عن الدور الاقتصادى للحكومة فى عصر الأسواق الكونية. فهناك القليل من الدعم فى هذه الآونة للسياسات الصناعية التقليدية التى تدعم القطاعات المنهارة. كما ينبغى تحاشى عجز القطاع العام. ويبدو أن أنظمة فرض الضرائب "تتسطح" فى أبعاد كثيرة. غير أنه لا ينبغى لأى من هذه أن يغطى على حقيقة أن مجال الحكومة "المحبة للسوق" أوسع بكثير مما يبدو أن الحكمة الشائعة توحى به فى كثير من الأحيان. والواقع أنه لكى تعمل الأسواق بطريقة جيدة لا بد لها من الحفاظ على المؤسسات التى تضمن حقوق الملكية وتنفذ التعاقدات. بل إن أدبيات النمو الجديدة

تقول إن توفير الحكومات للبنية التحتية الخاصة بالصحة والتعليم والبحث والتنمية، وكذلك البنية التحتية الفيزيقية، جميعه "مفيد للنمو". بل إن بعض الاقتصاديين (وبالأخص ألبرتو أليسينا Alberto Alesina)(٤٥) يتعدون ذلك بزعمهم أن دولة الرفاهية مفيدة للنمو لأنها تقلل التفاوت وتزيد الاستقرار الاجتماعي.

إلا أنه ينبغي كذلك التأكيد على أن السياسات الاقتصادية التدخلية تتلاءم أكثر مع الدول التي تيسر فيها المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية تنسيق النشاط الاقتصادي بين الأعمال التجارية والعمال والحكومة. وبدلاً من أن تتسم هذه الاقتصادات بقصر المدى والانتهازية وعدم التقيد بالقواعد، نجدها تقوم على فكرة أن التعاون من أجل إدارة قوى السوق سوف يفيد كل قطاعات المجتمع. وبالطبع ينبغي أن يتناقض هذا مع الصورة الأنجلو أمريكية للديمقراطية الرأسمالية، حيث يعني عدم وجود المؤسسات المنسِّقة في المجتمع وتشجيع النزعة الفردية أنه لا بد من فرض أنظمة السوق بالطريقة التي تصورها آدم سميث Adam Smith .

ولا ينكر أي من هذه أن الحكومة الكبيرة تواجه مشاكل حقيقية. وفي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وجه التحديد، يعد الأداء الاقتصادي الكلي المتدهور مقروناً بشيخوخة المجتمع خليطاً شديد الخطورة بالنسبة لدولة الرفاهية المعاصرة. ولا بد للحكومة من اتخاذ إجراءات شجاعة قد تثير استياء الدوائر القوية إلى حد كبير إذا كان لابد من مواجهة تلك التحديات. إلا أن تلك المشاكل ليست لها علاقة كبيرة بالعولمة. وبالتالي فإنه إذا كان للمجتمعات أن تحصد فوائد العولمة دون دفع ما تحملته في الماضي من تكاليف مرتفعة - فيما يتعلق بعدم الاستقرار الاجتماعي والنزعة القومية والحرب - فمن الضروري أن تخفف الحكومات من آثار الأسواق الظالمة. وهذا ما فعلته دائماً الحكومات الديمقراطية وينبغي أن تظل تفعله حتى في الاقتصاد العالمي المعولِم.

الهوامش

1. R. Barro and X. Sala-I-Martin, *Economic Growth* (New York: Macmillan, 1995).
2. For a preliminary analysis of developments in the rest of the world, see Geoffrey Garrett, 'Governing in the Global Economy', Annual Meetings of the American Political Science Association, Boston, MA (1998).
3. Geoffrey Garrett, *Partisan Politics in the Global Economy* (New York: Cambridge University Press, 1998). Studies that have focused on microeconomic policies (deregulation, most importantly) lend no more consistent support to the globalization thesis than does my evidence on macroeconomic policy. See, for example, Suzanne Berger and Ronald Dore (eds), *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca: Cornell University Press, 1996); D. Vogel, *Trading Up: Consumer and Environmental Regulation in a Global Economy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995); S. Vogel, *Freer Markets, More Rules: Regulatory Reform in Advanced Industrial Countries* (Ithaca: Cornell University Press, 1996).
4. Of course, this is an old argument that goes back at least to K. Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1944). John Ruggie, 'International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order', in Stephen D. Krasner (ed.), *International Regimes* (Ithaca: Cornell University Press, 1983) believes that this was at the core of the Brettons Woods system. More recently, it has been argued that the mix of domestic interventionism and international openness is still critical throughout the world: Dani Rodrik, *Has Globalization Gone Too Far?* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1997).
5. P. Pierson, 'The New Politics of the Welfare State', *World Politics*, 48 (1996) 143–79.
6. Geoffrey Garrett and P. Lange, 'Internationalization, Institutions and Political Change', *International Organization*, 49 (1995) 627–55.
7. See also R. E. Caves, *Multinational Enterprise and Economic Analysis*, 2nd edn (New York: Cambridge University Press, 1996).
8. Paul R. Krugman, *Geography and Trade* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).
9. Barry Eichengreen, *Toward A New International Financial Architecture: A Practical Post-Asia Agenda*, (Washington: IIE Press, 1999).
10. G. Corsetti and N. Roubini, 'Political Biases in Fiscal Policy', in Barry Eichengreen, J. Frieden and J. von Hagen (eds), *Monetary and Fiscal Policy in an Integrated Europe* (New York: Springer, 1995).

11. G. Corsetti and N. Roubini Fiscal Deficits, 'Public Debt and Government Insolvency Evidence from OECD Countries', *Journal of the Japanese and International Economies*, 5 (1991) 354–80.
12. David Soskice, 'Divergent Production Regimes', in H. Kitschelt, P. Lange, G. Marks and J. Stephens, *Continuity and Change in Contemporary Capitalism* (New York: Cambridge University Press, 1999) 101–34.
13. R.M. Alvarez, G. Garrett and P. Lange, 'Government Partisanship, Labour Organization and Macroeconomic Performance', *American Political Science Review*, 85 (1991), 541–56.
14. Garrett, *Partisan Politics*, Chapter 5.
15. Alberto Alesina and R. Perotti, 'The Welfare State and Competitiveness', *American Economic Review*, 87 (1997) 921–39.
16. T. Iversen, 'Power, Flexibility and the Breakdown of Centralized Wage Bargaining', *Comparative Politics*, 28 (1996) 399–436; J. Pontusson and P. Swenson, 'Labour Markets, Production Strategies and Wage – Bargaining Institutions: The Swedish Employers' Offensive in Comparative Perspective', *Comparative Political Studies*, 29 (1996) 223–50.
17. Robert Wade, 'Globalization and Its Limits', in S. Berger and R. Dore (eds), *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca: Cornell University Press, 1996), pp. 67–76.
18. Wade, 'Globalization and its Limits' at p. 69.
19. D. Quinn and M. Yoyoda, 'Measuring International Financial Regulation' (Washington DC; Georgetown University, manuscript, 1997).
20. M. Feldstein and C. Horioka, 'Domestic Savings and International Capital Flows', *The Economic Journal*, 90, (1980) 314–29.
21. T. Bayoumi, 'Savings-Investment Correlations', *IMF Staff Papers*, 37 (1990) 360–387; M. Dooley, J. Frankel and D. Mathieson, 'International Capital Mobility: What Do Savings–Investment Correlations Tell Us?', *IMF Staff Papers*, 34 (1987) 503–30.
22. The covered interest rate is typically measured as a differential against some numeraire such as the offshore rate for short term US debt (i.e. Eurodollar rates): Richard Marston, *International Financial Integration* (New York: Cambridge University Press, 1995).
23. Jeffrey Frankel, *On Exchange Rates* (Cambridge, MA: MIT Press, 1993) pp. 58–9. Frankel analyses average covered interest rate differentials for the 1982–8 period (the local three month interest rate minus the Eurodollar rate, less the forward discount on the local currency). Countries with negative covered interest rate differentials were able to offer lower effective rates of return than were available in the euromarkets undoubtedly because their domestic conditions created impediments to outflows of capital.
24. Perhaps the prudent conclusion to draw from these data is that flow measures are at best 'noisy' indicators of real capital mobility because they may simply reflect short-term volatility in market condition. This 'noise' might be muted when countries are aggregated, resulting in a strong

correlation between capital flows and the reduction of barriers to capital movements (see Figure 5.2).

25. A. Wagner, 'The Nature of the Fiscal Economy', in R. A. Musgrave and A. R. Peacock (eds), *Classics in the Theory of Public Finance* (London: Macmillan, 1958) 1–15.
26. D. R. Cameron, 'The Expansion of the Public Economy: A Comparative Analysis', *American Political Science Review*, 72 (1978) 1243–61; D. R. Cameron, 'Social Democracy, Corporatism, Labour Quiescence, and the Representation of Economic Interest in Advanced Capitalist Society', in J. H. Goldthorpe (ed.), *Order and Conflict in Contemporary Capitalism* (Oxford: Oxford University Press, 1984); Geoffrey Garrett and P. Lange, 'Political Responses to Interdependence: What's "Left" for the Left?', *International Organization*, 45 (1991) 539–64.
27. Garrett, *Partisan Politics*, chapter 4; E. Huber and J. Stephens, 'Political Power and Gender in the Making of the Social Democratic Service State' (Canberra: Research Committee 19, International Sociological Association, Australian National University 19–23 August 1996).
28. Garrett, *Partisan Politics*, chapter 4.
29. Elsewhere, I have presented more sophisticated analysis (using panel regressions with multiplicative interactions between globalization and partisan politics) that supports this interpretation: Garrett, *Partisan Politics*. Essentially, strong left-labour regimes have mitigated the distributional asymmetries generated by capital market integration with ever-higher levels of public spending. In contrast, governments in countries with much weaker left parties and trade unions have chosen to exacerbate the effects of market forces by combining openness to international financial markets with cut backs in the public economy.
30. Ruggie, 'International Regimes'.
31. E. Mendoza, G. Milesi-Ferreti and P. Asea, 'On the Effectiveness of Tax Policy in Altering Long-Run Growth', *Journal of Public Economics* 66 (1997) 99–126.
32. D. Quinn, 'The Correlates of Change in International Financial Regulation', *American Political Science Review* 91 (1997) 531–52; D. Swank, 'Funding the Welfare State', *Political Studies*, 46 (1998) 671–92.
33. Geoffrey Garrett, 'Globalization and Taxation' (New Haven: Yale University/manuscript, 1997).
34. J. G. Cummins, K. A. Hassett, and R. G. Hubbard, 'Tax Reforms and Investment: A Cross Country Comparison', *NBER Working Paper Series* No. 5232 (1995).
35. Swank, 'Funding the Welfare State'.
36. A. Auerbach and J. Slemrod, 'The Economic Effects of the Tax Reform Act of 1986', *Journal of Economic Literature*, 35 (1997) 589–632.

37. OECD, *Consumption Tax Trends*, 2nd edn (Paris: OECD, 1997).
38. Garrett, *Partisan Politics*.
39. Dani Rodrik has recently sought to challenge both of these shibboleths of mainstream economics: F. Rodriguez and Dani Rodrik, 'Trade Policy and Economic Growth: A Sceptic's Guide' (Cambridge, MA: Harvard Kennedy School of Government Manuscript, 1999). Dani Rodrik, 'Who Needs Capital Account Convertibility?' (Cambridge, MA: Harvard Kennedy School of Government Manuscript, 1998).
40. See also Quinn, 'The Correlates of Change'.
41. J. Slemrod, 'What Do Cross Country Studies Teach Us about Government Involvement, Prosperity and Economic Growth?', *Brookings Papers on Economic Activity*, 2 (1995) 373–431.
42. Geoffrey Garrett, 'The Transition to Economic and Monetary Union' in Barry Eichengreen and J. Frieden (eds), *Forging an Integrated Europe* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998); and Geoffrey Garrett, 'The Politics of Maastricht', in Barry Eichengreen and J. Frieden (eds), *The Political Economy of European Monetary Unification* (Boulder: Westview Press, 1994) 47–66.
43. Rodrik, *Has Globalization Gone Too Far?*
44. Garrett, 'Governing in the Global Economy'.
45. Alesina and Perotti, 'The Welfare State and Competitiveness'.

الفصل السادس

العولمة باعتبارها نمط تفكير في الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى(*)

توماس جيه بيرستيكر

أصبحت العولمة جزءًا من قاموسنا اليومى. وتشيع الإشارات إلى "قوى العولمة" فى الأعمال التجارية، وفى السياسة، وفى كبرى الصحف، وفى الأوساط الأكاديمية، وهناك بالفعل أدبيات ضخمة وموسعة عن نتائجها وآثارها. ويتقبل كثيرون مركزية العولمة الظاهرة، وهناك الكثير مما يعزونه إليها؛ خيرًا كان أم شرًا. والواقع أن العولمة تتسم أكثر وأكثر بأنها اتجاه لا سبيل إلى الرجوع عنه، بل إن هذا الأمر يتأكد على نحو متزايد. وقد أعلنت صحيفة "وول ستريت جورنال" فى ملحق خاص عن العولمة أن "هذه كلمة طنانة وجدت لتبقى"(١).

وأحد أسباب قابلية العولمة للانتشار هو غموضها الشديد. فبعض المفاهيم أشبه بالأوانى، كلما ازدادت غموضًا كانت المعانى التى يمكن صبها فيها أكثر. ويمكن للعولمة استيعاب معان متعددة تتراوح بين الاقتصادية والثقافية والسياسية. ويعرِّف بعض المؤلفين العولمة على أنها مجموعة من الاتجاهات المعاصرة المتزامنة. وعرَّف جوردون لاكسر Gordon Laxer العولمة بأنها تدويل الإنتاج، وتوافق الأذواق والمعايير، وحركية رأس المال المتزايدة تزايدًا كبيرًا، وتحرير الاقتصاد، وإلغاء القيود، والخصخصة، وتكنولوجيات المعلومات الجديدة، والاتجاه نحو الثقافة العالمية الكونية، وتناقص الدولة

(*) أقدر شاكرًا مساعدة جلال الامجير فى البحث والتعليقات الموسعة والاقتراحات المقدمة من بينيلوب ووكر.

القومية[٢] وبأسلوب مشابه وصف جيمس ميتلمان James Mitteleman العولمة بأنها إعادة التنظيم المكانى للإنتاج، واختراق الصناعات للحدود، وانتشار الأسواق المالية، وتفشى السلع الاستهلاكية، والهجرات السكانية الضخمة، وما ينتج عن ذلك من صراعات بين المهاجرين والمجتمعات المستقرة، والتفضيل الناشئ للديمقراطية فى أنحاء العالم، وينتهى إلى أن "مفهوم العولمة يجمع بين العديد من مستويات التحليل؛ الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا"[٣].

غير أن الأغلبية الكبيرة من الباحثين الذين يكتبون عن العولمة يعرِّفونها باعتبارها زيادة هائلة فى حجم المعاملات الدولية. ويركز معظمهم على الزيادة فى التبادلات الاقتصادية كالتدفقات التجارية أو المالية أو الاستثمارية، أو على نقل المعلومات والأفكار والثقافة المتصلة ببعضها التى تحركها التكنولوجيا.[٤] والواقع أن بعض الاتجاهات الاقتصادية الكلية مذهلة إلى حد كبير، وهناك التقاء حول المؤشرات التى توضح العولمة كأحسن ما يكون التوضيح، وهى مأخوذة فى الغالب من مجال التمويل الدولى.

وكما جاء فى الفصل الرابع، فقد ازداد تدفق رءوس الأموال ازدياداً ضخماً. فعلى سبيل المثال، يتعدى حجم تدفق العملات الأجنبية عبر الحدود القومية ١,٥ تريليون دولار يوميًا، وهو رقم يتعدى حيازات النقد الأجنبى الخاص بالبنوك المركزية الكبرى الخاصة باقتصادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كافة مجتمعة[٥] والأمر الذى يشيع بصورة متزايدة فى الكثير من المناقشات التى تدور حول العولمة هو تلك الصورة القوية لرأس المال وهو "يرتد عبر الكرة الأرضية" على الفور، على مدار الساعة، وطوال الأربع والعشرين ساعة. وفى مطلع التسعينيات كان متوسط صافى تدفق رءوس الأموال إلى الدول النامية يزيد على ١٣٠ مليار دولار فى العام، وهو ما يزيد أربع مرات على مستوى التدفق خلال الثمانينيات. وهبط تدفق رأس المال إلى الأسواق الناشئة منذ بداية الأزمة المالية الآسيوية فى أواخر التسعينيات، إلا أن إجمالى تدفق رءوس الأموال عبر الحدود القومية مازال على معدلاته السابقة[٦].

وكانت هناك كذلك زيادة كبيرة فى معاملات التجارة الدولية باعتبارها نسبة من الناتج القومى الإجمالى[٧] كما زادت المعاملات العابرة للحدود على الضعف منذ عام ١٩٧٠،[٨] وتصدر كل دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (ما عدا اليابان) فى الوقت الراهن نسبة من الناتج المحلى الإجمالى الخاص بها تزيد على ما كانت تصدره فى الستينيات[٩] وتزيد التجارة العالمية زيادة أسرع من زيادة الإنتاج العالمى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويقول بيتر ديكن Peter Dicken فى الكتاب الدراسى Global Shift [التحول الكونى] إنه "فى عام ١٩٨٨ كان إجمالى الصادرات يزيد أربع مرات عما كان عليه فى عام ١٩٦٠، بينما كان إجمالى المُخْرَج العالمى يقل بعض الشىء عن ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٦٠"[١٠] وزادت التجارة فى الخدمات بمقدار ١٢بالمائة سنوياً فيما بين ١٩٧٠ و١٩٩٠،[١١] وكانت الزيادة فى التجارة البينية الخاصة بالشركات مذهلة إلى حد كبير فى كل من السلع والخدمات[١٢].

وكانت الزيادة التى شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضخمة كذلك. فقد تضاعف الرصيد العالمى من الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الثمانينيات ثلاث مرات تقريبًا (من ٥٠٤ مليارات دولار إلى ١٤٠٢ مليار دولار)،[١٣] بينما ازداد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمتوسط بلغ ٢٩ بالمائة سنوياً فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩، أى ما تزيد سرعته ثلاث مرات تقريبًا على سرعة التجارة، وأربع مرات تقريبًا على سرعة الناتج القومى الإجمالى[١٤] وفيما يتعلق بتدفق استثمار المَحافظ، كان تعاملاً من بين كل خمسة تعاملات فى الأسهم العادية فى أنحاء العالم يشمل حصة أجنبية، بينما كان هذا الرقم على القارة الأوروبية تعاملاً من بين كل ثلاثة تعاملات[١٥].

وكذلك ازداد اليسر الذى تجرى به المعاملات ازدياداً كبيراً فى السنوات الأخيرة. فقد هبطت تكلفة المكالمة التليفونية التى مدتها ثلاث دقائق بين لندن ونيويورك (بشكل دائم) من ٣١ دولاراً إلى ٣ دولارات فيما بين ١٩٧٠ و١٩٩٠،[١٦] وتضاعفت الاتصالات التليفونية الدولية فيما بين ١٩٨٨ و١٩٩٣، وهو معدل الزيادة الذى لا يزال مستمراً[١٧] وبأسلوب مشابه انخفضت تكلفة تشغيل الخطوط الجوية بالميل بمقدار ٦٠ بالمائة فيما بين ١٩٦٠ و١٩٩٠[١٨].

ومن السهل الاستمرار فى تقديم المزيد من النماذج الإمبريقية، إلا أن النقطة المثيرة التى تخرج من الأدلة السابقة هى أن أغلبية كبيرة من المؤلفين الذين يتحدثون عن مدى العولمة تضع لها تصوراً باعتبارها زيادة فى المعاملات، أى فى تدفق المعلومات أو رأس المال أو السلع أو الاستثمارات أو التكنولوجيا، أو انخفاض تكلفة هذه المعاملات.

ولا يختلف هذا اختلافاً كبيراً عن "اكتشاف" زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وهى الظاهرة التى ساهمت فى بروز مجال الاقتصاد السياسى الدولى الفرعى فى الدراسات الأمريكية الشمالية. وبالتالى لا تختلف هذه الطريقة فى تعريف العولمة أو التفكير فيها اختلافاً كبيراً عن الاعتماد المتبادل (أو التدويل)، وهى بالتالى تتعرض للكثير من النقد ذاته الذى تعرض له منظرو الاعتماد المتبادل فى الماضى.

وقد أشار منتقدو الاعتماد المتبادل إلى أن زيادة حجم المعاملات لم يكن يوحى بالضرورة بأى تغير ضخم فى سلوك الكيانات الفاعلة الكبيرة أو علاقاتها. وينتج عن هذا أنه إذا عُرِّفت العولمة بأنها زيادة المعاملات الدولية فحينئذ يكون هناك القليل مما يمكن أن يعد جديداً بحق. ويشير هؤلاء المنتقدون فى الواقع إلى أن درجة الاعتماد المتبادل (أو "العولمة") فى الوقت الراهن لا تختلف كثيراً عن درجة الاعتماد المتبادل التى مر بها العالم فى بداية القرن العشرين، فى تلك السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى: "فسواء قيس العالم الآن بمستويات التجارة أو الاستثمارات الدولية أو تدفق رءوس الأموال (باعتبارها نسبة من إجمالى الناتج المحلى)، فإنه يجد نفسه تقريباً عند ذات النقطة التى كان عندها فى عام ١٩١٣"(١٩) وبأسلوب مشابه، يقول آخرون إن الدول المنفردة تظل الموقع الرئيسى للتراكم فى الاقتصاد العالمى وإن الاقتصاد العالمى المعولم ليس له وجود بعد(٢٠) بل إن الدول يمكنها دائماً نقض النزوع إلى العولمة حين تجد نفسها مهددة، ومن الأرجح أنها سوف تفعل ذلك(٢١).

هناك قدر كبير من الحقيقة والحكمة فى ردود الفعل النقدية هذه، إلا أنها كما هو حال الأدبيات التى تنتقدها تميل كذلك إلى التركيز على تلك الجوانب من العولمة الخاصة بالمعاملات وتتجاهل الأهمية المحتملة للتغيرات الكيفية التى قد تحدث بالطريقة التى تفكر بها الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى بشأن دورها فى العالم المعاصر.

والطريقة البديلة والأكثر نفعًا للتفكير في العولمة هي التغير الأساسي في الطريقة التي تفكر بها الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى في أنحاء الأرض. ويمكن أن يتضح في نهاية الأمر أن التغيرات التي تحدث في تفكير المؤسسات وأنماط عملها، أو في قواعدها الأساسية وإجراءات وأساليب اتخاذ القرار الخاصة بها، أكثر أهمية بكثير من الزيادات البسيطة في حجم التعاملات. ومن الأصعب وصف وتعقب التغيرات التي تحدث في توجه العمل ونمطه بطريقة إمبريقية، ولكن قد يتضح أنها أهم أبعاد العولمة.

ويوحي هذا التصور للعولمة بأنها تستلزم إعادة التوجه بعيداً عن المستوى المحلي أو القومي للتحليل ناحية المستوى الإقليمي أو المتعدي للقوميات (مشابه للتحول الخاص بالآراء العالمية الذي أحدثته الصور الأولى التي التقطت للأرض من القمر؛ وهو الأمر الذي خلق صورة حية، ليس للدول المنفصلة، وإنما للعالم ككل باعتباره كرة أرضية). ولذلك، وطبقًا لما يقوله رولاند روبرتسون Roland Robertson، فإنه لابد من تصور العولمة ليس من حيث اعتبارها زيادة في التعاملات، بل كتغير في "الشكل الذي يصبح به العالم متحداً ... باعتبارها مدخلاً مفاهيمياً إلى مشكلة النظام العالمي بالمعنى الأكثر عمومية"[٢٢].

وإذا كانت عملية العولمة (باعتبارها إعادة توجه بعيداً عن الدولة القومية) تأخذ مجراها، فينبغي أن تكون هناك أدلة مرئية في الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى على المسرح العالمي في الوقت الراهن، أي في الشركات، وفي المنظمات غير الحكومية، وفي المؤسسات الدولية، وفي السياسات الاقتصادية والسياسية الخارجية الخاصة بالدول نفسها.

تغيرات في تفكير وأنماط عمل الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى

تتضح التغيرات في تفكير وأنماط عمل الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى أكثر ما تتضح في بنية الشركات المفردة. وتكون العولمة ملحوظة داخل الشركات حين تبدأ في تغيير أنماط العمل الخاصة بها من الاهتمام الأساسي بالأسواق القومية إلى الاهتمام بالتخطيط والإنتاج وتقديم الخدمات والمنافسة على نطاق إقليمي وكوني[٢٣] وكما أوضح

روبرت رايك Robert Reich بمثاله الذى بات كلاسيكيًا الآن والخاص بالشركات متعددة الجنسيات المملوكة ليابانيين ولها فرع فى الولايات المتحدة وتسعى للحصول على دعم الحكومة الأمريكية ضد الممارسات التجارية غير العادلة من جانب شركة متعددة الجنسيات مملوكة لأمريكيين تصدر منتجات من شرق آسيا، فإن الشك يتزايد فى أمر فكرة "رأس المال القومى"(٢٤).

وهناك تنوع ضخم فى الأشكال التنظيمية المختلفة التى يمكن أن يكون عليها الإنتاج الكونى. ذلك أن سلسلة الإنتاج من البحث والتطوير إلى توزيع المنتج النهائى وتقديم الخدمات "يمكن مفصلتها بطرق تنظيمية وجغرافية مختلفة"(٢٥) فمن الناحية التنظيمية يعنى هذا أنه من الممكن احتواء البحث والإنتاج والخدمات داخل شركة واحدة، أو أنه قد يجرى التعاقد عليها من الباطن مع شركات أخرى بمجموعة من الطرق المختلفة. وكما جاء فى الفصل الثانى فإنه بينما كان من المحتمل من الناحية الجغرافية أن تحتوى مواقع البحث أو الإنتاج أو الخدمات دولة واحدة، فإن الاحتمال يتزايد الآن فى انتشار هذه المواقع فى أنحاء مختلفة من العالم. وحين يُجمع بين التغيير التنظيمى (الاتجاه إلى التعاقد من الباطن والتحالفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات) والانتشار الجغرافى المتزايد للنشاط فيما وراء حدود الدولة الواحدة، فمن المحتمل الحصول على مجموعة غير محدودة بالفعل من الأشكال التنظيمية المؤسسية المختلفة.

وقد كان معظم النشاط المتعدى للقوميات الخاص بالشركات الكبرى محصوراً حتى السبعينيات داخل كيان واحد قد يتخذ أشكالاً تنظيمية مختلفة (من الإنتاج المُركَّز كونيًا داخل دولة واحدة إلى إنتاج السوق المضيفة فى دول مختلفة، أو التخصص فى المنتجات من أجل إحدى الأسواق الإقليمية، أو الأنماط المختلفة من الإدماج الأفقى المتعدى للقوميات)(٢٦) وبينما كان من المحتمل أن تنتشر الفروع المختلفة لهذه الشركة فى دول مختلفة، فقد كانت جميعها جزءًا من نفس الكيان المؤسسى. وكان ذلك هو النموذج التقليدى لما كانت فيما مضى الشركة القومية وصارت الشركة متعددة الجنسيات (أو متعدية للقوميات) حين أخذت تعبر الحدود القومية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع الاتجاه مؤخراً نحو الاستفادة الأكبر من التعاقد من الباطن

وإقامة التحالفات التجارية الدولية فى الثمانينيات، باتت الصورة أكثر تعقيداً إلى حد بعيد. وقد بدأت الشركات فى بداية الأمر التعاقد من الباطن على جزء من نشاطها مع شركات داخل بلادها الأصلية، فى مسعى منها للحد من التكاليف والحفاظ على قدرتها التنافسية. إلا أنه بمرور الزمن كان المزيد من هذه المشتريات يجرى التعاقد عليه مع منتجين مختلفين يوجدون بمواقع فى أنحاء الأرض. ويوضح الشكل (٦-١) بطريقة بيانية مبسطة ظهور شكل من أشكال التنظيم الجديد للإنتاج الكونى.

وقد أنشأت شركات كثيرة شبكات لمواقع الإنتاج الكونى وإستراتيجيات الاستثمار التى توزع مخاطر الشركات (والالتزام الضريبى) على المستوى الكونى(٢٧) وفى صناعات كالنسيج والملابس والأحذية، بدأ الكثير من الشركات التراكم المرن على نطاق كونى، مما زاد استفادته من مواقع الإنتاج التي يجرى التعاقد معها من الباطن المنتشرة فى أنحاء الأرض، ونقل التنظيم الصناعى إلى أنظمة التسليم "الفورى"، واتباع الإنتاج المرن، وإدخال مجموعة من مختلف أنماط سلاسل السلع "التى يحركها المشترى"(٢٨) وتعد شركات مثل "نيكى" Nike و"بنيتون" Benetton نموذجًا لهذا النمط الجديد من تنظيم الإنتاج(٢٩) وتنقل هذه الشركات وما شابهها الأنماط الاستهلاكية إلى أنحاء العالم عن طريق توحيد الأذواق الكونية وتسريع دوران المنتجات، مما يأتى بخطوط إنتاج جديدة ذات آجال أقصر (من ١٨ إلى ١٢ شهرًا أو حتى أقل). ولا يقتصر هذا الاتجاه على الشركات الكبرى، بل يزداد تواجده فى الشركات الصغيرة والمتوسطة كذلك(٣٠).

الشكل (٦-١) التنظيم الجديد للإنتاج الكونى

الانتشار الجغرافى للشـركات

	القومى (داخل الدولة الواحدة)	متعدى القوميات (عبر الحدود القومية)
فيما بين الشركات	معظم الشركات الأمريكية (قبل ١٩٥٠)	الشركات التقليدية متعددة الجنسيات (الستينيات وأوائل السبعينيات)
فيما بين الشركات	التعاقد من الباطن مع دولة واحدة	التحالفات متعددة الجنسيات والتعاقد من الباطن متعدى القوميات (نيكى وبنيتون)

وكان ذلك التغير فى تنظيم الإنتاج يصحبه تغير فى تنظيم التمويل الدولى[٣١] فهناك ابتعاد بصورة كبيرة عن الحدود المالية القومية واضحة التمييز (مع وجود القيود النقدية الفعلية) من الثلاثينيات إلى السبعينيات فى اتجاه التحرر المالى المتزايد، والقضاء على القيود النقدية، والسهولة المتزايدة التى تجرى بها المعاملات المالية عبر الحدود. ومع أن الأزمة الآسيوية أدت إلى تراجع هذه المسألة على جدول الأعمال، فقد تحاشى معظم الدول القيود الكاسحة أو فرضها فقط بصورة عارضة. ويسَّر هذا الاتجاه نحو التحرير المالى الذى تسارع فى الثمانينيات ظهور الكيانات الفاعلة المالية الجديدة فى التسعينيات ـ المتعاملون فى السندات، والمتعاملون فى العملات، ومستثمرو محافظ صناديق أسواق النقد الكبرى ـ التى وضعت إستراتيجيات تغطية كونية وتعمل على مدار الساعة وفى أنحاء المعمورة. ونتيجة ذلك فإن السوق المالية الكونية الناشئة "لا تتكون من أسواق قومية متصلة ببعضها". فالواقع أنها لا تتكون من مواقع جغرافية بحال من الأحوال. بل هى شبكة أُدمجت من خلال أنظمة المعلومات الإلكترونية التى تستلزم ... أكثر من مائتى ألف شاشة إلكترونية ترتبط ببعضها داخل غرف التعامل فى أنحاء العالم"[٣٢] وقد ازداد حجم هذه الشبكة ذاتها باعتبارها موقعًا للنفوذ والسلطة

المالية فى العالم، حيث يمكنها مكافأة الدول التى تتبع السياسات التى ترى هى أنها حكيمة، وتؤدب تلك الدول التى تتبع السياسات التى ترى أنه لا يمكن الإبقاء عليها.

لقد جعل الأثر المركب لهذه التغيرات التى شهدها تنظيم الإنتاج والتمويل الكونيين التصور الإقليمى التقليدى للاقتصاد السياسى الدولى "غامضًا"(٣٣) وكما قال جون رجى John Ruggie فإنه يجب علينا "تفكيك" تصورنا للإقليمية(٣٤) ويزيد التحكم فى التدفقات والشبكات أهمية على التحكم التراتبى فى الفضاء الإقليمى الفيزيقى، كما أوضح تيموثى لوك Temothy Luke فى إشارة إلى الكويت (حيث ظلت الأسرة الحاكمة تسيطر على تدفق البترول والثروة، حتى بعد فقدان السيطرة على أراضى الدولة)(٣٥) ويعد ظهور "الدولة الإقليمية" - المناطق الاقتصادية "الطبيعية" ذات الاستثمار الصناعى وأنظمة المعلومات المتكاملة التى تتعدى الحدود القومية فى عالم تتناقص حدوده يومًا بعد يوم - تجليًا آخر من تجليات عدم وضوح التصورات التقليدية الخاصة بالإقليمية(٣٦).

وهناك عدد من المؤشرات الإمبريقية التى تعكس الأهمية المتزايدة للأبعاد الكونية والإقليمية الخاصة بأنشطة الشركات. وقد اختار عدد من الشركات الكبرى استهداف الأسواق الدولية لتحقيق نمو كبير، وهو يعتمد أكثر وأكثر عليها لتحقيق مكاسبه. فعلى سبيل المثال، قررت شركة "إيه تى أند تى" AT&T الحصول على ٥٠ بالمائة من أعمالها من خارج البلاد،(٣٧) بينما زادت مبيعات "ألكوا ألمونيوم" Alcoa Aluminium الخارجية من ثلث إجمالى مبيعاتها إلى حوالى النصف فيما بين ١٩٨٧ و١٩٩٥ وكانت هناك كذلك زيادة ضخمة فى التحالفات الإستراتيجية بين الشركات متعددة الجنسيات، وخاصة فى الصناعات التى يتعدى فيها الحد الأدنى من الأسواق لدعم التطوير التكنولوجى حجم الأسواق الأكثر قومية، فى السيارات والطيران والبنوك والصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية والفضاء وتكنولوجيا المعلومات(٣٨) بل إن تحالفات الشركات الإستراتيجية عبر الحدود القومية ظهرت داخل صناعات الدفاع(٣٩).

والأمر الأكثر أهمية هو أن هناك إدراكًا متزايدًا داخل الشركات بأن المنافسين الرئيسيين يأتون بشكل متزايد من خارج منطقة نفوذ السوق القومية. ونتيجة لذلك فإن

شركات كبرى يتزايد عددها لم تعد تقسم عملياتها بين الأقسام المحلية والقومية، ولكنها تدمج أنشطتها بشكل متزايد فى التنمية التكنولوجية والإنتاج والتسويق والتسعير لتصبح وحدات متكاملة، بينما أعينها على التنافس الكونى. ومن المهم الإشارة إلى عدد كبار المسئولين التنفيذيين فى الشركات الكبرى الذين وصلوا إلى مناصبهم بعد الحياة العملية الموسعة فى الأقسام الدولية الخاصة بشركتهم، وهناك اتجاه مشابه لتأييد ترقية المديرين الذين طوروا حياتهم العملية داخل القطاع الدولى إلى المناصب الأساسية.

وكما هو واضح داخل الأعمال التجارية، لا تقتصر العولمة باعتبارها تغيراً فى نمط عمل الفاعلين المؤسسيين على الشركات. فهناك أدلة كذلك على حدوث تغير فى التوجه داخل المنظمات غير الحكومية التى لا تستهدف الربح. وكما سيأتى فى الفصل السابع، فإنها لم تعد "تفكر كونيًا وتعمل محليًا" وحسب، بل إن الكثير منها بدأ فى العمل كونيًا كذلك. فالمنظمات غير الحكومية المهتمة بشئون البيئة مثل "السلام الأخضر" Greenpeace لها ميزانيات سنوية تزيد على برنامج البيئة الخاص بالأمم المتحدة، وقد بدأت القيام بدور مهم فى التأثير على جداول أعمال المفاوضات البيئية الدولية. واستخدمت حركة السلام الأخضر "دولاً تابعة" مثل جزر المحيط الهادى الصغيرة المهتمة بالعواقب المحتملة لارتفاع درجة حرارة الأرض، كى تضع بنوداً على طاولة المفاوضات فى الاجتماعات التى تعقد بين الحكومات. كما أن بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى المهتمة بالبيئة مثل "أصدقاء الأرض" Friends of Earth تضغط على البنك الدولى كى يأخذ الآثار البيئية فى اعتباره عند تنفيذ مشروعاته التنموية[٤٠].

وفى الوقت نفسه طُلب فى السنوات الأخيرة من المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال التدخل الإنسانى تسليم كميات ضخمة من الخدمات كجزء من عمليات الإغاثة الدولية. وتولت المنظمات غير الحكومية توزيع ما يربو على ١٠ بالمائة من مساعدات التنمية العامة كافة فى عام ١٩٩٤ (إجمالى قدره ٨ مليارات دولار تقريبًا) "وهو ما يفوق حجم جهاز الأمم المتحدة المجمع (٦ مليارات دولار)" باستبعاد المؤسسات المالية الدولية[٤١] وأخيراً خلقت المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان شبكات قضايا تعمل على المستوى الكونى، ونجحت فى ممارسة ضغط فعال على الدول المتهمة بانتهاك

الحقوق الفردية والجماعية، وكذلك على تلك الدول التى قد تشجع على انتهاكها[٤٢] وهذه الشبكات لديها القدرة على لفت الانتباه إلى القضايا، وتعبئة شبكات الدعم المتعدية للقوميات الخاصة بها، بل ووضع القضايا على الأجندات القومية والإقليمية والكونية، كما هو الحال بالنسبة لجماعة السلام الأخضر.

وبالإضافة إلى عولمة الشركات والمنظمات غير الحكومية، غيرت كذلك المنظمات الدولية توجهها وأصبحت أكثر تدخلاً فيما كان ينظر إليها (على الأقل فى الماضى القريب) على أنها قضايا هى فى المقام الأول حق حصرى للدول المنفردة ذات السيادة. فقد زاد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الإقليمية مرات تدخلها وعمقها ومجالها. وبينما تعمل دائمًا على المستوى الكونى، فهى لم يسبق لها بلوغ هذا الحد فى التدخل فى الشئون "الداخلية" للدول (انظر الفصل ٨). ونجد فى التسعينيات أن هناك قبولاً واضحًا لتدخلها من جانب معظم الدول. وبالتالى فإن دفاعات الدول القائمة على الحقوق الخاصة بـ"الدولة ذات السيادة" تقل أكثر وأكثر، مع الاستثناءين القريبين المهمين للصين وصربيا.

وقد وضع صندوق النقد الدولى اشتراطات اقتصادية أكثر توسعًا بنظامه الخاص بـ"المراقبة المحسنة". ويعد شرط وضع المكسيك احتياطيها من النقد الأجنبى على الإنترنت بشكل أسبوعى فى أعقاب أزمة البيزو فى عام ١٩٩٤ دليلاً على هذا النوع من المراقبة المحسَّنة. وفُرضت أنواع مشابهة من الشروط على الاقتصادات الآسيوية باسم "الشفافية" المتزايدة أثناء حل الأزمة المالية الآسيوية. كما دخل صندوق النقد الدولى كذلك مجال السياسة الأمنية لأول مرة بذلك الانتقاد الصريح مؤخرًا للإنفاق العسكرى والدفاع الخاص بالدول الأعضاء. وراودت البنك الدولى فكرة الاشتراطات السياسية مع "الاشتراط الجديد" الذى وضعه فى مطلع التسعينيات. وقد انضم البنك الأوروبى للتعمير والتنمية إلى البنك الدولى فى هذه الممارسة بفرضه شروطًا سياسية على تقديم المساعدة لدول فى شرق ووسط أوروبا، كما طرح البنك الدولى فكرة الاشتراط "الأخضر" بربطه بعض مساعداته بشروط حماية البيئة.

ولكى لا يكون هناك من هو أفضل من منظمة التجارة العالمية، فقد تخطت حدود تحرير التجارة بتعديها أكثر وأكثر على مجال السياسة المحلية التاريخى. وفى الستينيات ركزت الجات على خفض التعريفة الجمركية. وانتقلت بعد ذلك بشكل متصاعد إلى الحدود غير الجمركية أثناء السبعينيات، ثم مضت إلى التركيز على تجارة الخدمات فى الثمانينيات. والتحدى المتبقى لتحرير التجارة هو الانتقال إلى إجراء تعديلات على السياسات العمالية والبيئية المحلية. وربما كانت "مبادرة العقبات الهيكلية" الأمريكية اليابانية واحداً من أول دلائل هذه التنمية العامة. وأخيراً فإن استعداد المجتمع الدولى المتزايد لمعالجة الأمور الطارئة داخل حدود الدول التى مزقتها الحروب (كما تشير الأعداد المتزايدة من عمليات حفظ السلام متعددة الجنسيات تحت رعاية الأمم المتحدة فى مطلع التسعينيات والاستفادة من الناتو فى نهاية العقد) بدلاً من تجاهلها، لدليل على التعدى المتزايد للمؤسسات الدولية على المجال السياسى والعسكرى.

وفى الوقت الذى غيرت فيه الشركات والمنظمات غير الحكومية توجهها بشكل أساسى، كان هناك كذلك تغير ضخم فى الطريقة التى تنظم بها الدول علاقتها بالاقتصاد الكونى وتفكر فيه فى السنوات الأخيرة. فقد ابتعدت معظم الدول عن التركيز المنكفئ على الاقتصاد المحلى (من التصنيع الخاص بإحلال الواردات أو السياسات الكينيزية(*) المضادة للتقلبات الدورية التى تركز على المستوى القومى) إلى الانشغال بتوجيه الصادرات والقدرة التنافسية القومية. وبينما لا تزال الدول وشعوبها مشغولة برفاهيتها القومية (أو وضعها القومى)، فإن هناك إدراكاً متزايداً لكون وسيلة تحقيق التقدم من خلال المشاركة الأكبر فى الاقتصاد العالمى وليس عن طريق الانعزال عنه. وهذا تغير ضخم و"انتصار" مبين للتفكير الاقتصادى الكلاسيكى الجديد فى أنحاء العالم النامى[٤٣].

وعلى المستوى الأكثر عمومية، تتضمن الأفكار الاقتصادية، التى يجرى اتباعها باعتبارها سياسة فى أنحاء العالم فى الوقت الراهن، تخفيضاً وتغييراً لتدخل الدول

(*) نسبة إلى الاقتصادى الإنجليزى جون مينارد كينز (المترجم)

الاقتصادى، من الإنتاج والتوزيع إلى مزيد من الوساطة وإعادة توجيه التنظيم، وهى مراجعة مهمة لمكون مهم من مكونات النزعة الكينزية فى العالم النامى فى فترة ما بعد الحرب(٤٤) وفى نهاية الثمانينيات وصف جون ويليامسون John Williamson هذا التغير فى الخطاب باعتباره ظهوراً لـ"إجماع واشنطن" (أو ما يكاد يكون "تقارباً عالمياً") حول أهداف النظام المالى، وتعديل أولويات الإنفاق العام، والإصلاح الضريبى، والتحرير المالى، وتعديل سعر الصرف، والخصخصة، وإلغاء القيود، ودعم حقوق الملكية(٤٥) وبينما أدت الأزمة المالية الآسيوية وانتخاب الائتلافات الديمقراطية الاجتماعية داخل أوروبا إلى بعض الشك فى آراء الليبرالية الجديدة التقليدية فى الثمانينيات، فإن مكوناتها الأساسية ـ النظام المالى والإصلاح الضريبى والتنظيمى والخصخصة ودعم حقوق الملكية ـ مازالت بلا تغيير. وبينما يقول البعض إن الاهتمام المتجدد بقيود رأس المال فى آسيا ينذر بانتكاس تحرير سوق رأس المال،(٤٦) فقد يتضح بسهولة أنه نوع من التصحيح اللازم لتعزيز تحرير الأسواق المالية فى أنحاء العالم وإعطائها المزيد من السمة المؤسسية. وبدلاً من أن يقضى على العولمة، فإنه قد يثبت أنها مجرد إعادة تنظيم كاف لتثبيت رأسمالية السوق وتعميق العولمة.

وبحلول التسعينيات كان خطاب التنمية الأساسى قد تغير. فالتعارض الذى كان أساسياً فى يوم من الأيام بين الغرب الرأسمالى والشرق الاشتراكى لم يعد يحدد حدود خطاب التنمية، حيث حل محله الاهتمام بضرب من أشكال التنمية داخل الرأسمالية، إلى جانب البدائل التى لم يتضح شكلها بعد وتخرج من المناطق المهمشة فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى. ومع اختفاء بدائل التنمية الاشتراكية، اقتصرت مجموعة خيارات التنمية القومية على اختيارات فى إطار الرأسمالية (حتى عندما اتسع وعينا بمجموعة الاختيارات فى إطار الرأسمالية اتساعاً يحظى بالتقدير). ولذلك فإنه رغم وجود فروق قومية، يبدو أنه ليس هناك من رجوع عن مبادئ التحرر الاقتصادى الأساسية. وقد أدى هذا إلى تسريع عمليات تحرير التجارة والدمج الإقليمى الوظيفى فى أوروبا وأمريكا الشمالية، بل وفى آسيا.

ويمكن العثور على دلالة أخرى خاصة بالتغير الذى طرأ على طرق تفكير الدول فى علاقتها بسائر دول العالم داخل السياسة الاقتصادية الخارجية الخاصة بدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. فمنذ انتهاء الحرب الباردة هناك تغير كبير فى الأساس المنطقى لتقديم المساعدات الخارجية. إذ كان الدافع الأساسى فيما مضى هو تقوية التحالفات السياسية الخارجية أو السعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الأخلاقية المختلفة. أما اليوم فأحد الأسس المنطقية الرئيسية لمنح المساعدات هو معالجة المشاكل الإقليمية أو الكونية، سواء أكانت تنطوى على تقديم تكنولوجيات جديدة (وهو ما يدعون إليه فى معاهدة الأوزون) أو من أجل الإستراتيجيات الدولية لمعالجة المشاكل المشتركة مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض، أو تجارة المخدرات، أو انتشار مرض نقص المناعة (الإيدز).

كما أن بالإمكان العثور على دلالة أخرى خاصة بعولمة وضع السياسة الاقتصادية فى تزايد تكرار وضع الحكومات دون القومية إستراتيجيات تجارية دولية خاصة بها فى السعى التنافسى للحصول على الميزات التجارية على المستوى الإقليمى ومستوى الدول. ويشيع إلى حد كبير سماع تقارير عن الوفود التجارية الخاصة بالولايات (أو حتى البلديات) من الولايات المتحدة التى تقوم بزيارات رسمية إلى الدول الأخرى أو تقوم بأبحاث مقارنة عن إستراتيجيات التنمية القومية للحصول على أفكار بشأن كيفية الاستفادة من عولمة الاقتصاد العالمى. وكشأن التغيرات التى سبق ذكرها فى حالة السياسة الحكومية القومية، فإن الكثير من تعديلات التوجيه هذه على مستوى الدولة أو المستوى الإقليمى أو المحلى يتحدث كردود تفاعلية أو متعمدة على التغيرات التى تدرك على نطاق واسع فى البيئة الاقتصادية الكونية.

ومع أن جل المناقشة التى تدور حول عولمة سياسة الدول تقع فى نطاق الاقتصاد السياسى الدولى، فإن هناك كذلك أدلة متزايدة على وجود العولمة (باعتبارها تعددية أطراف) فى مجال سياسة الأمن القومى. ويبدو أن الدول الكبرى أقل ميلاً إلى القيام بأعمال متعددة الأطراف دون وجود شكل من أشكال المساندة الدولية، إما من المؤسسات الإقليمية أو الكونية. وكان ذلك يصدق حتى فى حالة الولايات المتحدة، حيث حصلت على تأييد الأمم المتحدة لمشروعية تدخلها فى حرب الخليج فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩١، ولما قامت به فى هاييتى عام ١٩٩٤، ومؤخراً فى حالة تأييد الناتو ضد

صربيا. وفى الوقت ذاته يبدو أن المزيد والمزيد من الدول على استعداد لقبول التعاقد من الباطن على خدماتها العسكرية مع منظمات إقليمية ودولية. فقد وضعت القوات الأمريكية تحت رعاية الأمم المتحدة فى مقدونيا. وخدمت القوات البريطانية والفرنسية والهولندية والبنجلاديشية تحت إمرة الأمم المتحدة فى البوسنة. وتخدم القوات الروسية تحت إمرة الولايات المتحدة فى البلقان. وقدم الجيش النيجيرى جنوداً لعمليات حفظ السلام الإقليمية تحت إمرة منظمة الوحدة الأفريقية فى ليبيريا.

وبذلك نجد أنه من الممكن رؤية أدلة العولمة فى الكيانات المؤسسية الفاعلة كافة على المسرح العالمى فى الوقت الراهن. وقد بدأت الشركات، بغض النظر عن القطاع أو الحجم، فى الاتجاه نحو الكونية، وبدأت المنظمات غير الحكومية فى تحديد وتعبئة الشبكات عبر حدود الدول، وباتت المؤسسات الدولية أكثر تعدياً على مجال "المحلى" مما كانت عليه فى الماضى، وعدلت الدول سياستها الاقتصادية والأمنية الخارجية استجابة لكل هذه التغيرات. لقد قطعت العولمة باعتبارها تغيراً فى نمط التفكير والعمل فى الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى شوطاً كبيراً جداً،[٤٧] ومن المحتمل أن تكون لها آثار أبعد مدى بكثير من الزيادة البسيطة فى حجم المعاملات التى تجرى عبر الحدود.

تبعات العولمــــة

لابد من إجراء قدر كبير من العمل الإمبريقى بشأن مدى العولمة قبل التوصل إلى نتائج محددة بشأن تبعاتها. بل إن الآثار المحتملة للعولمة باعتبارها تغيراً فى التفكير والتوجيه تمتد من المجالات الاقتصادية إلى السياسية والاجتماعية والثقافية. إلا أن أحد الآراء التى يؤمن بها أكبر عدد بشأن تبعات العولمة هو أنها تزيد التفاوت فى عدد من المجالات المختلفة. وكما قال بارنيت Barnet وكفانوه Cavanaugh فإنه "فى الاقتصاد العالمى الجديد هناك هوة ضخمة بين المستفيدين والمستبعدين، وهى تزداد اتساعاً مع تزايد سكان العالم."[٤٨] وسوف تحاول المناقشة التالية تقديم تحليل مبدئى للقضايا التى تثيرها العولمة بشأن هذا الجانب الأكثر أهمية الخاص بتبعاتها المحتملة.

تنقسم الأدبيات التى تتناول تبعات العولمة على طول خطوط صدع أيديولوجية متوقعة إلى حد ما؛ أى بين المتفائلين بشأن تبعاتها المفيدة الذى يكتبون انطلاقًا من التراث الدولى الليبرالى، والمتشائمين الذين يكتبون انطلاقًا من التراث النقدى ما بعد الماركسى. وسوف تقارب المناقشة التالية حكم كل من التراثين، إلا أنه من الواضح إلى حد كبير أن آثار العولمة الخاصة بالتفاوت متناقضة فى نواحٍ مهمة(٤٩).

مع وجود عولمة الشركات والأسواق يمكن تغيير أماكن الإنتاج بسهولة من موقع إنتاج إلى آخر. ويعنى هذا أنه يمكن جر الدول المنفردة إلى منافسة مع بعضها البعض، كما أنها تحاول الحفاظ على اجتذابها للمستثمرين (واستدامة قدرتها التنافسية الكونية) بالدخول فى أشكال تنافسية من إلغاء القيود وتحرير التجارة(٥٠) وبذلك يمكن أن يكون للعولمة أثر فى تهميش الدول كافة، على الأقل فى مراحلها الأولى(٥١) وفى مقولة تعيد إلى الأذهان تحليلات التبعية الخاصة بالسبعينيات، ينتقد بعض المراقبين العولمة لتوسيعها الفجوة التى تفصل بين المركز والهامش(٥٢).

ومع أن عولمة الإنتاج قد تزيد مستويات التفاوت بين الدول، فإن لها كذلك تبعات متناقضة محتملة لنقل الإنتاج إلى مواقع فى العالم النامى ما كانت لتصل لولا ذلك إلى الأسواق الكبرى فى الدول الأكثر ثراء(٥٣) ويعد النقل الفيزيقى للشركات، وفى بعض الأحيان صناعات بكاملها (كصناعة النسيج والإلكترونيات) إلى أماكن أخرى من العالم مؤشرًا على هذا التطور. ولذلك فإن التوزيع الكونى للإنتاج قد يقلل التفاوت بين الدول بدلاً من أن يزيده. وكشأن مناقشات سابقة حول تبعات الاستثمار الأجنبى، فإنه إذا كان البديل الزائف للعولمة هو غياب الإنتاج المشابه والوصول للأسواق، فحينئذ ينبغى أن نعزو إليه تقليل التفاوت بين الدول وليس زيادته. ولابد من إجراء قدر كبير من الأبحاث الإمبريقية حول هذا الموضوع، وخاصة مع وجود أدلة على توسع التعاقد الدولى من الباطن ودرجة الوصول الحقيقى إلى شبكات التوزيع الكونية.

قد تشرح تبعات العولمة المتناقضة ظاهريًا الخاصة بالتفاوت بين الدول ما كانت ستبدو - لولا ذلك - بيانات مسح متناقضة عن رأى الطبقة الوسطى والتفاؤل مقابل التشاؤم بشأن المستقبل فى أنحاء مختلفة من العالم. وتكشف البيانات الحديثة عن

درجات متزايدة من التشاؤم بشأن الرفاهية المستقبلية فى معظم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فى الوقت الذى يسود فيه التفاؤل صفوف الطبقة الوسطى فى دول الأسواق الناشئة مثل الهند والصين. وقد يكون الأمر هو أن التوزيع الكونى للإنتاج فى بعض الصناعات من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى الأسواق الناشئة يقوم بدور مهم فى تفسير اختلاف درجات التفاؤل بشأن المستقبل.

إذا كانت الدول تدرك أنها فى تنافس متزايد مع بعضها البعض وتدخل فى إلغاء تنافسى للقيود حفاظًا على موقعها الاقتصادى النسبى، فمن المحتمل خفض مستويات الأجور والإبقاء على ظروف العمل شديدة السوء داخل الشركات المفردة. ولذلك فإن عولمة الشركات قد لا تزيد التفاوت بين الدول وحسب، بل إنها قد تعزز مستويات التفاوت داخلها. فبالإضافة إلى زيادة تفاوت الدخول، قد يتأثر التفاوت النوعى والعرقى كذلك بعولمة النشاط الاقتصادى. إذ غالبًا ما تكون أنظمة التراكم المرنة التى جرت العادة على ربطها بالعولمة سلبية بالنسبة للنساء والأقليات، لأن هاتين المجموعتين غالبًا ما تكونان سائدتين فى أسواق التعاقد من الباطن أو العمالة المؤقتة. كما أنهما غالبًا ما تكونان آخر من يجرى استئجاره فى أوقات التوسع الاقتصادى وأول من يفصل فى أوقات الكساد الاقتصادى.

ومع ذلك فمن الممكن أن يوفر التراكم المرن كذلك للكثيرين خبرة توظيف للقطاع الرسمى يمكن أن تزيد احتمال التوظيف اللاحق فى وقت ما من المستقبل. وكشأن مسألة التفاوت بين الدول، تستحق آثار العولمة المتناقضة الخاصة بالتفاوت الاقتصادى والنوعى والعرقى كذلك تحليلاً إمبريقيًا أكثر توسعًا بكثير. وبصورة خاصة ينبغى الحصول على معلومات عن الأجور النسبية والتغيرات فى طلبات الأجور، مع إعطاء الاهتمام الواجب لمقولات البدائل الزائفة.

وغالبًا ما يعزز الدوران المتسارع والطرح الدائم للمنتجات الجديدة مع تقصير آجال المنتجات أكثر وأكثر الفروق الطبقية القائمة بالفعل. وهذه على وجه الخصوص هى الحالة فى الأمثلة التى يمكن فيها لأعداد أقل من الناس مجاراة سرعة تغيير المنتجات. إلا أنه كشأن آثار العولمة المحتملة الأخرى التى بحثت بالفعل، فإن لاستحداث

المنتجات والدوران المتسارع آثاراً متناقضة كذلك. فهى على سبيل المثال تجعل الأسواق تنمو وتوفر فرص العمل التى ما كانت لتوجد لولا ذلك (مقولة أخرى من مقولات البدائل الزائفة).

وكشأن الكثير من الكتابة عن الاعتماد المتبادل فى السبعينيات، تعالج الأدبيات الحديثة التى تتناول عولمة الشركات التفاوت بين الدول والشركات متعددة الجنسيات. ومرة أخرى نجد أن هناك قدراً كبيراً من التأكيد على زيادة التحديات التى تواجهها الدولة وسيادتها. ويرى كثيرون أن العولمة تحد من إمكانية الدول واستقلالها، وهو ما يفهم عموماً على أنه أمر غاية فى السوء[٥٤] فهى لا تسمح للشركات متعددة الجنسيات بتوزيع عوامل الإنتاج وحسب، بل إنها تخلق كذلك موقفاً يُفتقر فيه إلى محاسبة الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى على ما تقوم به وتعمل فيه هذه الجهات "بعيداً عن سيطرة التنظيم الفعلى للدولة"[٥٥] وقد دفعت السهولة التى يمكن بها لمديرى أسواق النقد وصناديق التغطية نقل مبالغ ضخمة من رءوس الأموال عبر الحدود القومية بعض المراقبين إلى التعبير عن قلقهم بشأن الطرق التى تقلل بها هشاشة الأسواق المالية الدولية مساحة المناورة السياسية بالنسبة للدول المفردة، كما دفعت بعض الدول (كماليزيا) إلى إعادة فرض قيود رأس المال[٥٦].

إلا أن هذا الفهم للتغير فى قدرة الدول على التحكم فى الشركات وتنظيمها قد أخذ بالفعل يثير سلسلة من ردود الأفعال المضادة على مستويات مختلفة. وحتى حين يتحدث الزعماء السياسيون عن نفوذ الأسواق الكونية وسلطتها عند تبرير ضرورة خفض الرفاهية والإنفاق الاجتماعى، فقد حاولوا على المستوى القومى تأكيد سلطتهم على تدفق التمويل والمعلومات. ويعد تكرار المرات التى لجأت فيها الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراءات أحادية لمد قواعدها وقوانينها إلى خارج أراضيها (مثل قانون هيلمز بيرتون Helms-Burton Act المثير للجدل والجهود الأخيرة للقضاء على ورش استنزاف العمالة الرخيصة فى صناعة النسيج) دليلاً جيداً على رد الفعل هذا. وفى الوقت ذاته تجلت التحديات المحلية لاتجاهات العولمة التوحيدية فى مجموعة من الأشكال الدينية والثقافية والعرقية والقومية المختلفة. وحتى على المستوى المتعدى للقوميات (أو الإقليمى)، هناك جهود متزايدة لتأكيد القيود والاتفاقيات التنظيمية. ويمكن النظر إلى

أقلمة الاقتصاد السياسى الكونى التى تمتد من الاتحاد الأوروبى إلى الميركوسور والنافتا على أنها رد فعل مؤسسى تجاه العولمة. وقد أخذ صندوق النقد الدولى زمام المبادرة لمعالجة المشاكل التى تسببها الهشاشة المالية الكونية بمقترحاته الخاصة بـ"نشر نسق واضح من المعايير المقبولة دوليًا ... لتنظيم الأنظمة المصرفية فى أنحاء العالم والإشراف عليها"(٥٧) ولذلك فإنه فى الوقت الذى يمكن فيه بصورة انتقائية استخلاص أمثلة قد تشير إلى وجود تحول أحادى البعد فى توازن القوى من الدول إلى الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، فإن رد الفعل المضاد يكون فى سبيله للحدوث إلى حد كبير.

ولا يمكن رؤية آثار التفاوت المتناقضة على أنها ناتجة عن عولمة الشركات وحسب، بل كذلك عن عولمة المنظمات غير الحكومية. فمن الممكن أن يكون للمنظمات غير الحكومية أثر مهم على تقليل التفاوت داخل الدول بمساندة الجماعات التى جرت العادة على اضطهادها داخلها. ويمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية مشاركة نظيراتها فى الدول الأقوى التى تكون فى وضع يمكنها من فرض الضغط على حكوماتها المحلية أو التأثير على المؤسسات الدولية التى يمكنها الوصول إليها بطريقة أسهل نسبيًا. وقد كانت مجتمعات المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة وحقوق الإنسان فعالة إلى حد كبير فى هذا الصدد، من "تخضير" البنك الدولى إلى لفت الانتباه الكونى إلى محنة سكان تيمور الشرقية أو شعوب الأوجونى فى نيجيريا.

إلا أننا نجد كذلك أن هناك قيودًا على تأثير هذه الاتجاهات المعولِمة. فالاهتمام نفسه الذى تحظى به المنظمات غير الحكومية من الخارج قد يدفع حكوماتها إلى اضطهاد الحركات المعارضة بقدر أكبر من العنف. بل إنه فى الوقت الذى يمكن فيه للمنظمات غير الحكومية تمكين الجماعات المحلية، فهى فى النهاية مسئولة فقط أمام أعضائها الذين غالبًا ما يُختارون بصورة غير متناسبة من الطبقات الوسطى العليا فى الدول الأكثر ثراء وتميل إلى تسوية مصالحها الطبقية والإقليمية مع مصالح سائر العالم. وكشأن عولمة أنشطة الشركات، فإن لعولمة المنظمات غير الحكومية كذلك آثارها المتناقضة الخاصة بالتفاوت.

والتعدى المتزايد من جانب المؤسسات الدولية له كذلك آثار قد تكون مهمة وواسعة المدى فيما يتعلق بالتفاوت. وأوضح حل مشكلة الديون الكونية فى الثمانينيات ـ والأزمة المالية فى أواخر التسعينيات ـ أن المؤسسات المالية الدولية لها تأثير على الدول المدينة أكثر بكثير مما على المؤسسات الدائنة. وكما علمت المكسيك وغيرها من الدول التى كثرت عليها الديون فى الثمانينيات، فإن جل تكاليف الدين كانت تتحملها الدول النامية، وكانت تنتقل إلى أكثر السكان تهميشًا داخلها. وكان عدم توازن القوى جليًا فى الثمانينيات حين كان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى المصدرين الرئيسيين للتمويل (أو ضمانات التمويل) بالنسبة لكثير من الدول. بل إنه بينما يخضعان لمحاسبة كبار المسهمين فيهما فإنهما مؤسستان قويتان لا تخضعان للمحاسبة المباشرة من جانب الدول التى تعتمد أشد ما يكون الاعتماد على تمويلهما.

إلا أن الخبرة المستفادة من الثمانينيات تبين كذلك أن المؤسسات الدائنة نادرًا ما كانت تتلقى كل ما تريده من الدول المدينة، وهو ما تكرر فى نهاية التسعينيات. ويجب النظر إلى الاشتراطات فى إطار المساومة التى يدخل فيها المدينون والدائنون فى دورات مكررة ومعقدة ومتعددة المستويات من المساومة والتفاوض. فالذى لا تحققه الدولة المدينة فى مرحلة التفاوض الخاص بخطاب النوايا مع صندوق النقد الدولى قد تحصل عليه أثناء التنفيذ الذى يتسم بالتلكؤ أو عدم التحمس للاتفاق. وموازنة القدرة التفاوضية وظيفة تقوم بها مجموعة من العوامل المختلفة تشمل الحجم وأهمية الدائنين الإستراتيجية والوصول إلى مصادر التمويل غير المشروطة والمساحة التفاوضية المحلية الخاصة بالدولة المدينة(٥٨).

ومن المحتمل أن يجعل التعدى المتزايد من جانب مؤسسات كمنظمة التجارة العالمية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبى واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) أكثر صعوبة بالنسبة لكثير من الدول النامية. فعن طريق معايير التصدير المفروضة على ظروف العمل، ومن خلال زيادة الاهتمام بالتعبئة والتصنيف الذى يراعى سلامة البيئة، تجد الدول الأكثر ثراء نفسها فى وضع يسمح لها بجعل وصول الكثير من الدول النامية إلى صادراتها أكثر صعوبة. وقد همَّشت الاتفاقيات التجارية الإقليمية مثل نافتا أقاليم بكاملها مثل حوض الكاريبى. إلا أنه فى الوقت الذى تهمش فيه

الاتفاقيات التجارية هذه البعض، يبدو أن البعض الآخر المتاخم لأكبر أسواق العالم ويزداد اندماجاً فيها (مثل المكسيك وجمهورية التشيك والمجر وبولندا) يستفيد استفادة ضخمة من الدمج المتزايد وتوافق السياسات. ومرة أخرى نجد أن آثار التباين ليست موحدة بين الدول.

وبينما تختلف ردود أفعال الدول المنفردة تجاه عولمة الشركات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية، فإن هناك عدداً من آثار التفاوت. وعادة ما تكون التكاليف قصيرة المدى الخاصة بالتحرر الاقتصادى والتعديل الهيكلى السريع سلبية بالنسبة لكثير من السكان(٥٩) غير أن النتائج المتوسطة والقصيرة المدى يمكن أن تكون مقبولة فى حال ظروف مؤسسية بعينها (خاصة إذا كانت الإصلاحات تنفذ بالكامل وتُستدام لفترة ممتدة من الزمن). ومن الناحية النظرية ينبغى أن يستفيد سكان المناطق الحضرية من الإصلاحات الاقتصادية التقليدية فى الدول التى لا يزال السكان فيها يشتغلون بالإنتاج الزراعى. وهذا وحده يمكن أن يسهم فى الحد بصورة كبيرة جداً من التفاوت المحلى. إلا أن هناك القليل جداً من الأدلة الاقتصادية التى تؤكد هذا الرأى النظرى أو تفنده. فلا يكفى "تصحيح" الأسعار وإخراج الدولة من الإنتاج والتسويق ما لم تكن هناك أسواق فعلية وغيرها من الحوافز.

ويبدو من المحتمل أن يفرض تأسيس الإصلاح الاقتصادى الذى توجهه السوق المزيد من التوسيع أو التعميق لدولة الرفاهية داخل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، على الأقل فى المستقبل المنظور. إلا أن الجوانب الجوهرية لدولة الرفاهية، مثل خطط التقاعد، لا تزال بحالة جيدة إلى حد كبير. كما أزال قصر خطاب التنمية على مجموعة من الاختيارات داخل اقتصاد السوق قاعدة من أقوى قواعد تعبئة معارضة العولمة. وردود الفعل تجاه العولمة أمر شائع، غير أنها تفتقر إلى قوة البديل المعقول القائم على أسس نظرية للأفكار الاقتصادية الليبرالية.

وفى الختام فإن العولمة تحدث التفاوت بين الدول والأقاليم والأنواع والأفكار، ولكنها تخلق كذلك فرصاً لتحديها والتغلب عليها. ويلخص الشكل (٦-٢) آثار العولمة المتناقضة فى الكيانات المؤسسية الفاعلة المختلفة الخاصة بأنماط التفاوت المختلفة

(بين الدول، وداخل الدول، وبين الدول والشركات). وتذكرنا هذه الآثار بأنه ليس المهم فقط هو تحديد معنى العولمة تحديداً دقيقاً، بل هو كذلك فهم فوائدها السياسية، ذلك أنها فكرة قوية وفكرة مفيدة لمختلف الدوائر(٦٠).

الشكل (٦-٢) التبعات المتناقضة للعولمة الخاصة بالتفاوت

	تزيد التفاوت	تقلل التفاوت
١ - عولمة الشركات		
أ) التفاوت	تنتقل الإنتاج من دولة إلى أخرى.	توزيع الإنتاج وتوفر الوصول إلى التكنولوجيا والأسواق.
ب) التفاوت داخل الدول	تشجيع الإلغاء التنافسي للقيود والدوران المتسارع.	توجد التراكم المرن وتوفر فرص العمل وتجعل السوق تنمو.
جـ) التفاوت بين الدول	تسمح للشركات بتوزيع الإنتاج والعمل بعيداً عن لوائح الدولة.	تشجع ردود الأفعال المضادة من جانب الدولة على المستوى القومي والإقليمي والكوني.
٢ - عولمة المنظمات غير الحكومية	قد تحض على المزيد من القمع وتسمح بأن يضع الأجندة الفاعلون الذين لا يحاسبون على ما يقومون به.	توفر الدعم للجماعات المهمشة والمضطهدة وتمكن من الضغط على الدول والمؤسسات القوية.
٣ - عولمة المؤسسات الدولية	تقليل قدرة الدولة على تحديد السياسة وتحد من فرص الوصول التجارية بالنسبة للدول المستبعدة من الترتيبات الإقليمية.	يمكن أن تواجه بإجراء الدولة وتوفر الوصول التفضيلي لمن تشملهم الترتيبات الإقليمية.
	تزيد التقشف على المدى القصير وتحد من إمكانية توسيع دولة الرفاهية.	ترسل إشارات فعالة إلى المنتجين والمستهلكين وتزيد الرفاهية العامة.

هل تستمر العولمـــة ؟

يمكن لبعض الدول أو غيرها من السلطات المهتمة بتأكيد السلطة السيادية أن تنقض الاتجاه نحو العولمة، ولو بشكل مؤقت على الأقل[٦١] فمن الممكن إعادة تنظيم الشركات، ويمكن اضطهاد المنظمات غير الحكومية، ويمكن تجاهل المؤسسات الدولية. وكانت هناك نماذج منفصلة لردود الأفعال هذه من جانب الدول فى السنوات الأخيرة. إلا أن نقض العولمة على المستوى المنظم سوف يقتضى جهداً جماعياً هائلاً، وليس واضحاً بحال من الأحوال أن أية دولة منفردة - أو أى كيان فاعل آخر - لديها الرغبة أو القدرة على بذل الجهد بمفردها والاستمرار فيه. ولكى نفهم ما إذا كان من المحتمل أن تستمر العولمة باعتبارها تغيراً فى التفكير ونمط عمل خاص بالكيانات الفاعلة المؤسسية الكبرى أم لا، يجب علينا بحث مصادر العولمة الأساسية.

كانت الأعمال التجارية ولا تزال القوة المحركة الأساسية وراء العولمة. وكان أحد الدوافع الأساسية وراء التغيير فى تفكير الشركات وإستراتيجياتها وبنيتها هو القدرة التنافسية داخل الاقتصاد الكونى[٦٢] ولم تكن الشركات متعددة الجنسيات التى تتخذ من الولايات المتحدة مركزاً لها لا تواجه منافسة خطيرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، غير أنها وجدت نفسها بعد ذلك وقد ضغطت عليها شركات من ألمانيا واليابان والاتحاد الأوروبى، ومؤخراً من الدول الصناعية الجديدة فى شرق آسيا ومن الصين. وقد جعل تقليل الحواجز التجارية المتعاقب فى أنحاء العالم فى الفترة ذاتها من الأيسر على الشركات المنفردة بحث ووضع إستراتيجية مؤسسية تتجاوز السوق القومية فى مسعى للحفاظ على وضعها التنافسى. كما أن السرعة التى جرى بها تطوير التكنولوجيا ونشرها ازدادت بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة، مما فرض المزيد من الضغوط على الشركات الكبرى حيثما وجدت.

وفى الوقت ذاته جعل تعقد تطوير التكنولوجيا الجديدة وتكلفته ومخاطره حتى أكبر الأسواق أصغر من أن تكون وحدات اقتصادية ذات أهمية[٦٣] ويتضح هذا بشكل خاص فى الأسواق المالية الكونية حيث وضعت الشركات المالية إستراتيجيات الشركات على المستوى الكونى. وهناك كذلك أدلة على هذا فى حالة الإنتاج ذى رأس المال المكثف

حيث تكون الحواجز التكنولوجية أمام الدخول مرتفعة نسبياً. وقد دفعت هذه العوامل مجتمعة عدداً كبيراً جداً من الشركات إلى الدخول فى مجموعة من الأنواع المختلفة من التحالفات متعددة الجنسيات ذات المنفعة المتبادلة مع بعضها البعض(٦٤).

كما جعلت تكنولوجيات المعلومات بالإمكان وجود أنواع مختلفة من الارتباط أوضحناها فى الجزء الأول من هذا الفصل. فالسهولة التى يمكن بها نقل رأس المال إلكترونياً، بالإضافة إلى الاتجاهات السياسية العامة نحو الانفتاح المالى، يسرت ظهور كيانات فاعلة مالية جديدة (المتعاملون فى السندات، والمتعاملون فى العملات، ومديرو أسواق المال، ومستثمرو المحافظ الكونيون). كما دمجت الأشكال المؤسسية الجديدة - مثل أسواق العملة الأوروبية - الأسواق المالية إلكترونياً. وتشجع الأدوات المالية الجديد مثل اليورو إعادة توجيه هذه الكيانات الفاعلة بعيداً عن المستويات المحلية والقومية إلى إمكانيات المستويات الإقليمية والكونية وتعزز ذلك. وكل من هذه التطورات التكنولوجية والمؤسسية تيسره التغيرات السياسية داخل الدول، مثل إلغاء القيود وتحرير التجارة والخصخصة، وهو ما يجعل من الأسهل على الشركات أن تفكر وتعمل على مستوى كونى.

أتاحت تكنولوجيا المعلومات الجديدة كذلك للمنظمات غير الحكومية والجمهور العام رؤية ما يجرى فى أماكن متفرقة، ومجتمعات "افتراضية" جديدة، وتعبئة الجماهير فى أنحاء العالم. لقد بدأت الخطوط العامة المجردة للمجتمع المدنى الكونى فى الظهور فى مجالات بعينها، وخاصة فى مجالات حقوق الإنسان والبيئة(٦٥) وفى الوقت نفسه تزداد الدول انسحاباً من عدد من التزامات الرعاية الاجتماعية، مما يوجد مساحة للمنظمات غير الحكومية كى توسع عملها على المستوى الكونى.

لقد مكَّن إضعاف مصادر التمويل غير المشروطة المؤسسات المالية الدولية خلال الثمانينيات، وزادت التحولات السياسية الناتجة عن ذلك نحو تحرير الأسواق فى معظم الدول عدد ومجال أدوات التأثير التى تحت تصرف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ومع انتهاء الحرب الباردة لم يعد بإمكان الدول المطالبة بإعفاءات من الاشتراطات بسبب دورها "المهم" فى جانب من جوانب صراع القوى العظمى، ولا يمكنها تأليب إحدى القوى العظمى على الأخرى لزيادة ما تحصل عليه من مساعدات خارجية. وقد

عرَّف صندوق النقد الدولى الهشاشة المالية على أنها المشكلة المالية الأولى التى تواجه القرن الحادى والعشرين (حتى قبل الأزمة المالية الآسيوية) وأوصى بإيجاد نسق قوى من الترتيبات المؤسسية الدولية لمعالجة هذه المشكلة.

والتلاقى السياسى حول تحرير التجارة والإصلاح الذى توجهه السوق داخل الدول المنفردة هو فى المقام الأول نتيجة لنضوب مصادر التمويل غير المشروطة فى الثمانينيات. والواقع أن توقيت الأزمات المالية القومية يوضح متى أجريت الإصلاحات الاقتصادية الجادة فى معظم الدول. فهناك أزمة الديون فى أمريكا اللاتينية فى مطلع الثمانينيات، وهبوط أسعار المواد الخام فى أفريقيا فى الفترة الزمنية نفسها، وانهيار أسعار النفط فى منتصف الثمانينيات بالنسبة لدول الأوبك، والأزمة المالية الهندية فى مطلع التسعينيات. وهذا التحول السياسى عززته فى التسعينيات هشاشة مصادر التمويل التى استجدت (إلى حد كبير استثمار المحافظ). وهى هشة لأنه من الممكن نقلها بسهولة وبتلك التبعات شديدة التدمير، الأمر الذى تعلمته المكسيك فى ديسمبر من عام ١٩٩٤، وتايلاند فى عام ١٩٩٧، وروسيا فى عام ١٩٩٨، والبرازيل فى عام ١٩٩٩ . وقد أبعد انتهاء الحرب الباردة منطق التنافس ثنائى الأقطاب وأوجد مكانًا للأسس المنطقية التى توجه المشاكل والخاصة بمنح المساعدات، وزاد من تكاليف العمل العسكرى الأحادى.

إن الكثير من مصادر العولمة توجد أصوله فى التغيرات التكنولوجية. فقد يسرت التغيرات التكنولوجية ظهور شبكات إنتاج جديدة، وعولمة الأسواق المالية، وقدرة المنظمات غير الحكومية على متابعة الكفاح من أجل توسيع مجال حماية حقوق الإنسان البيئة، وإدراك الحاجة إلى التدخل متعدد الأطراف، وقدرة المؤسسات الدولية على رصد الأنشطة داخل الدول. ومن الصعوبة بمكان بالنسبة للحكومات أن تمنع شعوبها من الوصول إلى التأثير التكنولوجى الخارجى. ذلك أن أطباق الأقمار الاصطناعية اللاقطة (الدش) المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر الشخصى ذات المودم، والإنترنت، وأجهزة الراديو ذات الموجات القصيرة تربك جهود الدولة المركزية للسيطرة على الاتصالات وتدفق المعلومات. وفى هذا الصدد حصل الأفراد والجماعات على مكسب ضخم من حيث القوة مقارنة بالدولة، حيث لا يلزمهم سوى المال والإبداع. وأدى التقدم التكنولوجى

الكونى إلى قدر أكبر من الشفافية ويسر نقل المعايير والقيم وساعد على تعزيز نقل السلطة إلى عدد متزايد من المواقع خارج الدولة الإقليمية التقليدية.

وبدأت الشبكات متعدية القوميات فى الحلول محل الدولة القومية فى تنظيم الإنتاج الكونى وتوزيع التمويل الكونى وتوفير الإغاثة والمساعدات الطارئة وحماية حقوق الأفراد والجماعات والدفاع عن البيئة الكونية. وهذا التطور الذى يسره التحول التكنولوجى الذى أوضحناه للتو أعاد تعريف سيادة الدولة (بالحد من عدد ما تدعيه الدولة من سلطات ومداه والاعتراف به) ومن المحتمل أن يستمر خلال القرن الحادى والعشرين.

خاتمة

فى التحليل النهائى قد تكون التجربة الأوروبية مع الدمج الدولى مثالاً توضيحيًا حين نبحث إمكانية نقض عملية العولمة. وهناك بعض الشك فى أن عملية الدمج فى أوروبا يجرى إيقافها فى جوانب مهمة (حيث عادة ما تلى المنجزات المؤسسية الكبرى نكسات كبرى فى الدعم السياسى للدمج المستمر)[٦٦] غير أن عملية الدمج الإقليمى بدأت بتركيز محدود على تحرير التجارة وازدادت اتساعًا وعمقًا - رغم الإعلانات المتكررة عن موتها - على امتداد حوالى أربعين سنة. وقد يكون أحد أسباب هذا التقدم المستمر هو أنه "ما إن يؤمَّن الوصول إلى السوق الحرة حتى يصبح من الأصعب والأكثر تكلفة بالنسبة للحكومات اتباع سياسات مشوهة أخرى، لأن التجارة الدولية يمكن أن تقضى عليها"[٦٧] وما دامت الواردات تنتقل بحرية إلى الأسواق المحلية، فسوف تمنع الشركات المهتمة بالحفاظ على وضعها التنافسى حكومتها من إعادة وضع تنظيم مبالغ فيه. وهذه الديناميكات ذاتها قد تكون فعالة إلى حد كبير فيما يخص العولمة.

وما من شك فى أن هناك قدرًا كبيرًا من المبالغة بشأن العولمة. وغالبًا ما تسود الادعاءات المبالغ فيها بشأن مجالها وآثارها فى الكثير جدًا من المناقشات التى تتناول هذا الموضوع. ومع ذلك فهناك بالمثل شىء مهم فيما يجرى. ويشيع بين بعض الباحثين رفض أدلة التغيرات وإعلان استمرار مركزية الدولة وتأكيد الطابع شديد القومية للقرارات الاستثمارية[٦٨] غير أن الأدلة تشير إلى أن الكيانات المؤسسية الفاعلة تغير كلاً من طريقة تفكيرها ونمط عملها.

الهوامش

1. Editor's Note, *The Wall Street Journal*, 26 September 1996, p. R2.
2. G. Laxer, 'Social Solidarity, Democracy and Global Capitalism', *Canadian Review of Sociology and Anthropology*, 32, 3 (August 1995) 287-8.
3. J.H. Mittelman, 'The Globalisation Challenge: Surviving at the Margins', *Third World Quarterly*, 15, 3 (September 1994) 427.
4. R.J. Barry Jones, *Globalization and Interdependence in the International Political Economy* (London and New York: Pinter Publishers, 1995).
5. M. Miller, 'Where is Globalization Taking Us? Why We Need a New 'Bretton Woods'', *Futures*, 27, 2 (March 1995) 131.
6. *IMF Survey*, 23 October 1995, pp. 343–4.
7. The implications of which are examined in Chapter 3.
8. J. Dunning, 'Globalization: The Challenge for National Economic Regimes' 24th Geary Lecture, Economic and Social Research Institute, Dublin, Ireland, 1993, p. 4.
9. S. Weber, 'Globalization and the International Political Economy', Paper presented at the Berkeley Roundtable on the International Economy Working Meeting on Globalization, Berkeley, California, March 1996, p. 2.
10. P. Dicken, *Global Shift: The Internationalization of Economic Activity*, 2nd edn, (London: Paul Chapman Publishing, 1992), pp. 16–17.
11. UN Research Institute for Social Development, *States of Disarray: The Social Effects of Globalization* (Geneva: UNRISD, 1995) p. 27.
12. D. Levy and J. Dunning, 'International Production and Sourcing: Trends and Issues', *STI Review*, 13 (December 1993) p. 15 and see Chapter 2 of this volume.
13. J. Maarten De Vet, 'Globalization and Local and Regional Competitiveness', *STI Review*, 13 (December 1993) p. 101.
14. Levy and Dunning, 'Industrial Production', p. 30.
15. H. Wendt, *Global Embrace: Corporate Challenges in a Transnational World*, (New York: Harper Business, 1993) pp. 31–2.
16. UNRISD, *States of Disarray*, p. 29.
17. H. M. Trebing and M. Estabrooks, 'The Globalization of Telecommunications: A Study in the Struggle to Control Markets and Technology', *Journal of Economic Issues*, 29, 2 (June 1995) 535.
18. UNRISD, *States of Disarray*, p. 29.
19. J. Levy, 'Globalization and National Systems', Paper presented at the

Berkeley Roundtable on the International Economy, Working Meeting on Globalization, Berkeley, California, 8 March 1996, p. 2.

20. P. Hirst and G. Thompson, 'The Problem of "Globalization": International Economic Relations, National Economic Management and the Formation of Trading Blocs', *Economy and Society*, 21, 4 (November 1992) 365.
21. Robert Wade, 'Globalization and its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated', in S. Berger and R. Dore (eds) *National Diversity and Global Capitalism* (Ithaca: Cornell University Press, 1996) p. 86.
22. R. Robertson, 'Mapping the Global Condition: Globalization as the Central Concept', *Theory, Culture and Society*, 7, 2–3 (June 1990) 18.
23. Not all firms in every sector need to be responding identically, for a significant change to be underway.
24. R. Reich, *The Work of Nations* (New York: Knopf, 1991).
25. Dicken, *Global Shift*, p. 225.
26. Ibid., p. 202.
27. The factors which impel such globalization have been examined in Chapter 2.
28. G. Gereffi, 'The Organization of Buyer-Driven Global Commodity Chains: How U.S. Retailers Shape Overseas Production Networks', in G. Gereffi and M. Korzeniewicz (eds), *Commodity Chains and Global Capitalism* (Westport CT: Greenwood Press, 1994) 95–122.
29. P. Knox and J. Agnew, *The Geography of the World Economy*, 2nd edn (London: Edward Arnold, 1994) p. 221.
30. Immediately after the Mexican peso crisis of December 1994, a number of small and medium-sized firms based in the state of Rhode Island had cash flow problems associated with the depreciation of the currency.
31. B.J. Cohen, 'Phoenix Risen: The Resurrection of Global Finance', *World Politics*, 48 (January 1996) 268–96 and see Chapter 4 of this volume.
32. S.J. Kobrin, 'Beyond Symmetry: State Sovereignty in a Networked Global Economy', in J. Dunning (ed.), *Governments, Globalization and International Business* (Oxford: Oxford University Press, 1997) p. 20.
33. S.J. Rosow, 'On the Political Theory of Political Economy: Conceptual Ambiguity and the Global Economy', *Review of International Political Economy*, 1 (Autumn 1994) 473–5.
34. J.G. Ruggie, 'Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations', *International Organization*, 47, 1 (Winter 1993) 171.
35. T. Luke, 'The Discipline of Security Studies and the Codes of Containment: Learning from Kuwait', *Alternatives*, 16 (1991) 315–44.
36. K. Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (New York: Free Press, 1995) pp. 79–82.
37. H. Trebing and M. Estabrooks, 'The Globalization of Telecommunications: A Study in the Struggle to Control Markets and Technology', *Journal of Economic Issues*, 29, 2 (June 1995) 539.

38. Kobrin, 'Beyond Symmetry', p. 8.
39. D. Mussington, *Arms Unbound: The Globalization of Defense Production*, (Washington, DC: Brassey's, 1994) p. 29.
40. P. Wapner, *Environmental Activism and World Civic Politics* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1996) p. 140.
41. L. Gordenker and T. Weiss, 'Pluralizing Global Governance: Analytical Approaches and Dimensions', in their edited book, *NGOs, the UN, and Global Governance* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996) p. 25. They argue that 25% of US assistance is channeled through NGOs and that while he was attending the Social Summit in Copenhagen, US Vice President Al Gore pledged to increase that amount to 50% by the end of the decade.
42. K. Sikkink, 'Human Rights, Principled Issue Networks, and Sovereignty in Latin America', *International Organization*, 47, 3 (Summer 1993) 411–41.
43. T.J. Biersteker, 'The "Triumph" of Liberal Economic Ideas in the Developing World', in Barbara Stallings (ed.), *Global Change, Regional Response* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995) 174–98.
44. T.J. Biersteker, 'Reducing the Role of the State in the Economy: A Conceptual Exploration of IMF and World Bank Prescriptions', *International Studies Quarterly*, 34, 4 (December 1990) 488.
45. J. Williamson, *The Progress of Policy Reform in Latin America* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1990) p. 59.
46. R. Wade and F. Veneroso, 'The Gathering World Slump and the Battle Over Capital Controls', *New Left Review*, 231, special issue devoted to 'The Crash of Neoliberalism', September/October 1998.
47. While there is a good deal of empirical evidence to suggest that globalization as a conceptual change in major institutional actors has advanced fairly significantly in some areas, the subject merits a great deal of further and more systematic empirical investigation.
48. R.J. Barnet and J. Cavanagh, *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order* (New York: Simon & Schuster, 1994) p. 18.
49. For a wide-ranging discussion see Andrew Hurrell and Ngaire Woods, *Inequality, Globalization and World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1999).
50. P.G. Cerny, 'The Dynamics of Financial Globalization: Technology, Market Structure, and Policy Response', *Policy Sciences*, 27, 4 (November 1994) 335.
51. P. Krugman and A. J. Venables, 'Globalization and the Inequality of Nations', *Quarterly Journal of Economics*, 110, 4 (November 1995) 857-80.
52. P. Sweezy, H. Magdoff and L. Huberman, 'Globalization – To What End?', *Monthly Review*, 43, 10 (March 1992) p. 18.
53. Mussington, *Arms Unbound*, p. 26.
54. Cerny, 'The Dynamics of Financial Globalization', p. 335.

55. Mittelman, 'The Globalisation Challenge', p. 439.
56. J. A. Winters, 'Power and the Control of Capital', *World Politics*, 46, 3 (April 1994) 450–1.
57. *IMF Survey*, 15 July 1996, p. 236.
58. T. J. Biersteker, *Dealing with Debt: International Financial Negotiations and Adjustment Bargaining* (Boulder, CO: Westview Press, 1993) p. 8.
59. Frances Stewart and Albert Berry, 'Globalization, Liberalization, and Inequality: Expectations and Experience', in Hurrell and Woods, *Inequality, Globalization and World Politics*, pp. 150–86.
60. P. Hirst and G. Thompson, 'Globalization and the Future of the Nation State', *Economy and Society*, 24, 3 (August 1995) p. 414.
61. As suggested in the introduction to this chapter, there are strong countervailing resistances to integration and pressures for local autonomy in many parts of the world today.
62. C. Oman, *Globalisation and Regionalisation: The Challenge for Developing Countries* (Paris: Development Centre of the Organization for Economic Cooperation and Development, 1994) p. 33.
63. Kobrin, 'Beyond Symmetry', p. 4.
64. Ibid.
65. Wapner, *Environmental Activism*, p. 164.
66. This may in part be the product of the historical pattern of decoupling the institutional commitment to further integration from the experience of the stresses of adjustment in Europe. See L. Alan Winters, 'What Can European Experience Teach Latin America about Integration?', Paper presented at the Seminar on The Hemispheric and Regional Integration in Perspective, Santafe de Bogota, 1–3 November 1995, organized by the Departamento Nacional de Planeacion, Republica de Columbia, p. 11.
67. Ibid., p. 15.
68. P. Hirst and G. Thompson, *Globalization in Question* (Cambridge: Polity Press, 1996). See also R. Wade, 'Globalization and Its Limits'.

الفصل السابع

المجتمع المدنى الكونى

جان آرت شولت

كما أوضحت فصول أخرى من هذا الكتاب باستفاضة، فقد أعادت العولمة رسم تضاريس الاقتصاد السياسى العالمى. ذلك أن الإنتاج والتجارة والاستثمار والتمويل اكتسبت جميعها ديناميكيات مختلفة، وكذلك كان حال الأطر التنظيمية التى ترتبها. فماذا حدث فى الوقت ذاته لما يسمونه "القطاع الثالث" الموجود إلى جانب الأسواق وترتيبات الحكم؟ هل "تعولم" المجتمع المدنى كذلك؟

الواقع أن هذا الفصل يشير إلى أننا شهدنا نمو المجتمع المدنى الكونى فى أواخر القرن العشرين وأنه قام بدور مهم فى إعادة تشكيل السياسة. ومع ذلك يجب ألا نبالغ فى هذا التوسع وما يرتبط به من تغيرات. كما لا ينبغى لنا أن نفترض دون تعمق فى الأمور، وبسذاجة دولية ليبرالية، أن هذه التطورات كانت كلها إيجابية. فمن المؤكد أن المجتمع المدنى الكونى يوفر احتمالاً كبيرًا لتحسين الأمن والعدل والديمقراطية فى الاقتصاد السياسى العالمى، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى قطع شوط طويل كى تتحقق تلك الفوائد تحققًا تامًا.

كى نزيد هذه المقولة تفصيلاً، يبحث القسم الأول من هذا الفصل ما تفرضه فكرة "المجتمع المدنى" بشكل أكثر دقة. ويحدد القسم الثانى تميز المجتمع المدنى "الكونى". أما القسم الثالث فيدرس القوى التى حرّكت نمو المجتمع المدنى الكونى فى أواخر القرن العشرين. بينما يقيّم الجزء الرابع آثار المجتمع المدنى الكونى على السياسة

المعاصرة، بما فى ذلك مسائل السيادة والهوية والمواطنة والديمقراطية. فى الوقت الذى يلقى فيه القسم الخامس الضوء على سبع ثمار وأربعة أخطار محتملة للترابط المدنى الكونى. وتقدم الخاتمة خمسة اقتراحات عامة تتعلق بالطرق التى يمكن بها لذلك المجتمع المدنى الكونى تحقيق وعوده بشكل أكثر اكتمالاً فى المستقبل.

ما هو المجتمـــع المدنـــى؟

تكثر فى قاموس السياسة فى الوقت الراهن مصطلحات مثل "المجتمع المدنى" و"الحركات المجتمعية" و"المنظمات غير الحكومية" NGOs و"الجمعيات التى لا تستهدف الربح" NPAs و"المنظمات التطوعية الخاصة" PVOs و"جماعات الدفاع المستقلة" IAGs و"شبكات القضايا ذات المبادئ" PINs و"الشبكات المتشعبة متعددة المراكز المدمجة أيديولوجيًا" SPINs وغيرها كثير. و"المجتمع المدنى" هو الأقدم بين هذه المفاهيم حيث يعود إلى الفكر السياسى الإنجليزى فى القرن السادس عشر[١] وقد يعكس الانتشار المعاصر للمصطلحات المرتبطة ببعضها ارتباطًا كبيرًا الشك والفوضى وعدم الاتفاق بشأن معنى الفكرة الأقدم.

فما هو المجتمع المدنى فى واقع الأمر؟ اختلف فهم هذا المفهوم اختلافًا كبيرًا فى مختلف العصور والأماكن والرؤى النظرية والمذاهب السياسية. فعلى سبيل المثال فإن "المجتمع المدنى" كما يراه هيجل Hegel باعتباره فيلسوفًا أكاديميًا فى بروسيا وبادن فى أوائل القرن التاسع عشر ليس هو "المجتمع المدنى" نفسه فى رأى مجموعة اقتصادية نسائية محلية فى الهند فى أواخر القرن العشرين. ولذلك فلسنا بحاجة إلى تعريف حاسم، وإنما إلى فكرة عن المجتمع المدنى الذى يشجع على الحكمة والسياسة الفعالة فى الاقتصاد السياسى العالمى المعاصر مع الاهتمام الواجب بالسياقات الثقافية والتاريخية.

قد نبدأ بالتأكيد على ما ليس المجتمع المدنى. فالمجتمع المدنى من ناحية ليس الدولة، إذ إنه غير رسمى وغير حكومى. وليست جماعات المجتمع المدنى من الناحية الرسمية جزءًا من جهاز الدولة، كما أنها لا تسعى للسيطرة على وظيفة الدولة. وبناء على هذا المعيار قد تستبعد الأحزاب السياسية من المجتمع المدنى، وإن كان بعض المحللين يدرجون المنظمات الحزبية (باعتبارها مختلفة عن أعضاء الأحزاب الأفراد

الذين قد يشغلون مناصب حكومية). وتنشأ بعض الدعاوى غير الواضحة فيما يتعلق بالكيانات الفاعلة غير الرسمية التى تنظمها الدولة أو تمولها. فما الحد الذى لا تصبح عنده هذه الكيانات "غير حكومية"؟ وكذلك فإن بعض الهيئات خارج الحكومة تساعد الدولة والمؤسسات متعددة الأطراف على وضع السياسات وتنفيذها ومراقبتها وتطبيقها. فإلى أى مدى يكون "المجتمع المدنى" مشاركًا فى الوظائف التنظيمية الرسمية؟ من الواضح أن الحدود الدقيقة للنشاط "غير الحكومى" موضع جدل. ومع ذلك فهناك اتفاق عام على أن المجتمع المدنى يقع خارج "القطاع العام" الخاص بالحكم الرسمى.

الأمر الثانى هو أن المجتمع المدنى ليس السوق، أى أنه مجال غير تجارى. وليست كيانات المجتمع المدنى هى الشركات أو أجزاء الشركات، كما أنها لا تسعى لتحقيق الربح. ولذلك فوسائل الإعلام الجماهيرية وصناعة الترفيه والجمعيات التعاونية، باعتبارها مشروعات تجارية، لا يمكن اعتبارها فى العادة جزءًا من المجتمع المدنى. ومن المؤكد أن التمييز بين السوق والمجتمع المدنى هو فى الواقع أبعد من أن يكون مطلقًا فى بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال غالبًا ما تنظم الشركات كيانات لا تسعى لتحقيق الربح وتمولها، بما فى ذلك مؤسسات مثل باكارد Packard وساساكاوا Sasakawa التى تحمل أسماء شركات. وفى الوقت نفسه فإن جماعات الضغط التجارية كالغرف التجارية واتحادات رجال البنوك تشجع مصالح السوق حتى وإن كانت هذه المؤسسات نفسها لا تنتج أو تبادل من أجل الربح. وتستأجر جماعات تطوعية كثيرة إحدى فرق العمل مدفوعة الأجر فى الأنشطة التجارية مثل بيع الكتالوجات من أجل تمويل عملياتها الخيرية. وتفكر جماعة الضغط البيئية "السلام الأخضر" فى الترخيص باستخدام اسمها كعلامة تجارية[٢] فإلى أى مدى يصبح وجود السوق قويًا بحيث لا يمكن وصف نشاط ما بأنه "مجتمع مدنى"؟ من المؤكد أن هناك حالات تحتمل الشك، إلا أن هناك اتفاقًا عامًا على أن المجتمع المدنى يقع خارج "القطاع الخاص" التابع لاقتصاد السوق.

إن بيان ما ليس مجتمعًا مدنيًا يبين بشكل جزئى وحسب ما هو مجتمع مدنى. وبناء على ذلك فقد عرفنا المجتمع المدنى بأنه "قطاع ثالث" يتميز عن الدولة والسوق، بينما يرتبط بها ارتباطًا وثيقًا فى بعض الأحيان. ولكن هل يعنى هذا أن أى نشاط غير حكومى وغير تجارى جزء من المجتمع المدنى؟ من المفترض أننا لا نصف، على سبيل المثال، الأعمال المنزلية اليومية أو الدردشة التى تجرى فى أحد المتنزهات بأنها "مجتمع

مدنى". والمصطلحات المنفية مثل "منظمة غير حكومية" و"جهة لا تستهدف الربح" ليست فى هذا الصدد شديدة التحديد أو العون. فما المضمون الإيجابى للمجتمع المدنى؟

من أجل المناقشة الحالية، تعتبر الأنشطة جزءًا من المجتمع المدنى حين تنطوى على محاولة متعمدة ـ من خارج الدولة والسوق، وبطريقة منظمة أخرى ـ لتشكيل السياسات والمعايير والبُنى الاجتماعية الأكثر عمقًا. باختصار، يكون المجتمع المدنى موجودًا حين يبذل الناس جهودًا منسقة من خلال الجمعيات التطوعية لوضع القواعد الخاصة بكل من الترتيبات الرسمية والقانونية والبُنى الاجتماعية غير الرسمية. إن "المجتمع المدنى" اسم جامع، بينما الجماعات والمنظمات والأشكال "المدنية" الأخرى عناصر مفردة داخل المجتمع المدنى.

ويشمل المجتمع المدنى تنوعًا ضخمًا. فهو يضم من ناحية العضوية والدوائر على سبيل المثال المعاهد الأكاديمية والاتحادات التجارية، والمنظمات المجتمعية، وهيئات حماية المستهلكين، والاتحادات الإجرامية، وجماعات التعاون التنموى، وحملات حماية البيئة، وجماعات الضغط العرقية، والمؤسسات التى لا تستهدف الربح، وجماعات المزارعين، وجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان، والنقابات العمالية، ومنظمات الإغاثة، والداعين إلى السلام، والهيئات المهنية، والمؤسسات الدينية، وشبكات المرأة، والحملات الشبابية وغيرها.

وفيا يتعلق بالأشكال التنظيمية، يشمل المجتمع المدنى الجماعات المشكلة تشكيلاً رسميًا والمسجلة تسجيلاً رسميًا وكذلك الجمعيات غير الرسمية التى لا تظهر فى أى دليل. والواقع أن الثقافات المختلفة قد تؤمن بأفكار شديدة الاختلاف بشأن ما يشكِّل التنظيم[٣] فبعض الهيئات المدنية كيانات مركزية منفردة مثل "مؤسسة فورد" Foundation Ford وكنيسة الروم الكاثوليك. أما الجمعيات المدنية الأخرى مثل "غرفة التجارة الدولية" International Chamber of Commerceأو "منظمة العفو الدولية" Amnesty International فجمعيات تتمتع فروعها بقدر كبير من الاستقلال عن الأمانة المركزية. والجماعات المدنية الأخرى مثل "الشبكة الآسيوية للعمال فى المنظمات المالية الدولية" Asian Labour Network on International Financial Institutions (التى تربط النقابات فى أربع دول للدفاع عن حقوق العمال وقضاياهم الاجتماعية) ائتلافات بلا مكتب يتولى التنسيق بينها[٤] وهناك كذلك كيانات مدنية أخرى عبارة عن شبكات فضفاضة بينها اتصالات محدودة

وغير منتظمة مثل "المنظمة الدولية لسكان العشوائيات" Slum Dwellers International (ترتب زيارات دورية متبادلة بين قيادات المجتمع فى المناطق الفقيرة داخل المدن الكبرى فى آسيا وأفريقيا)(٥).

أما فيما يتصل بمستويات القدرة، فيضم المجتمع المدنى بعض الكيانات ذات الموارد شديدة الوفرة وأخرى تكافح من أجل البقاء، دون أن تحرز نجاحًا فى كثير من الأحيان. وتنعم بعض الجمعيات المدنية بالكثير من الأعضاء والأموال والعاملين المدربين وسعة المكاتب وتكنولوجيا الاتصالات وبنوك المعلومات. وتتمتع بعض المنظمات المدنية برؤية واضحة، وتوجه قيمى وتحليل قوى، ودعاية منظمة تنظيمًا حكيمًا، ونسق من الرموز واللغة يمكنه تعبئة دائرة عريضة من الناس، وقيادة تتسم بالكفاءة. فى الوقت الذى تفتقر فيه جماعات أخرى إلى رأس المال البشرى والفكرى هذا. ويمكن لبعض الكيانات المدنية استغلال العلاقات الوثيقة مع دوائر النخبة، بينما تنفصل كيانات أخرى انفصالاً تامًا عن مراكز القوى الراسخة.

ومن ناحية التكتيكات، تستخدم الجمعيات المدنية مجموعة كبيرة من الوسائل فى سعيها لتحقيق أهدافها. فالكثير من الجماعات يسعى مباشرةً لكسب تأييد الهيئات الرسمية والكيانات الفاعلة فى السوق. بينما تركز جماعات أخرى على تعبئة الجمهور العام من خلال الندوات والاجتماعات الجماهيرية والمناشدات وحملات كتابة الرسائل والمقاطعة. وتستهدف بعض مناشدات المجتمع أول ما تستهدف القلب (بالصور والموسيقى والشعارات)، بينما تستهدف مناشدات أخرى العقل فى المقام الأول (بالمنشورات والإحصاءات والمناقشات). والقليل جداً من الجمعيات المدنية لديه خبرة متقدمة فى استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى (أو حتى استئجار مستشارى الاتصالات المحترفين لهذا الغرض)، بينما تعتمد جمعيات أخرى اعتماداً تامًا على الاتصالات المباشرة. وتستفيد بعض منظمات المجتمع المدنى استفادة كبيرة من الإنترنت (بما فى ذلك قوائم الخدمات والمواقع وكذلك رسائل البريد الإلكترونى فيما بين الأفراد)، بينما البعض الآخر ليست له أية صلة بالفضاء الإلكترونى. وفيما يتعلق بقضية تكتيكية أوسع، يسعى بعض الجمعيات المدنية إلى تحقيق أهدافها من خلال التعاون مع السلطات العامة أو الكيانات الفاعلة فى السوق، فى الوقت الذى تتبنى فيه غيرها موقفًا غير تقليدى وترفض كل ارتباط بمراكز السلطة الراسخة.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالأهداف، يشمل المجتمع المدنى الملتزمين والإصلاحيين والمتشددين. والتمييز العام مهم، وإن لم تتضح الخطوط الفاصلة فى الواقع. فالملتزمون هم تلك الجماعات المدنية التى تسعى إلى دعم المعايير القائمة وتعزيزها. وغالبًا (وليس دائمًا) ما تضم الفئة الملتزمة جماعات الضغط التجارية والجمعيات المهنية وجماعات الأبحاث والمؤسسات التى لا تسعى إلى الربح. أما الإصلاحيون فهم تلك الكيانات المدنية التى تأمل فى تصحيح ما ترى أنه عيوب فى الأنظمة القائمة، بينما تترك البُنى الاجتماعية على ما هى عليه. فعلى سبيل المثال، تتحدى الجماعات الديمقراطية الاجتماعية السياسات الاقتصادية الليبرالية ولكنها تقبل بنية الرأسمالية الأكثر عمقًا. ويروج الكثير من المؤسسات الأكاديمية وجمعيات المستهلكين وجماعات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة والنقابات أجندة تتسم بقدر كبير من الإصلاح. أما المتشددون فهم تلك الجمعيات المدنية التى تستهدف تغيير النظام الاجتماعى تغييراً شاملاً. وكثيراً ما تسمى هذه الأجزاء من المجتمع المدنى "الحركات الاجتماعية". وهى تشمل الفوضويين وأنصار البيئة والفاشيين والمدافعين عن حقوق المرأة وأنصار السلام وجماعات الإحياء الدينى، مع معارضة كل منهم الشديدة بالترتيب للدولة والنزعة الصناعية والقيم الليبرالية والسلطة الأبوية والنزعة العسكرية والعلمانية.

ولابد من التأكيد على الفرق بين الوسائل والغايات. فقد يكون من الخطأ افتراض أن كسب التأييد بهدوء، والبحث المضنى، والتعاون مع السلطات توحى جميعها بطبيعة الحال بوجود برنامج ملتزم. إذ على العكس من ذلك، غالبًا ما يتبنى الإصلاحيون والمتشددون هذه التكتيكات. وبالمثل قد يكون من الخطأ افتراض أن مظاهرات الشوارع وإعلانات التليفزيون المثيرة للعواطف ورفض التعامل مع الجهات الرسمية توحى جميعها بطبيعة الحال بالرؤية المتشددة. فقد تبنت أعمال تجارية كثيرة المقاطعات والإضرابات، ورفضت مبدأ العمل مع الجهات الحكومية. باختصار فإنه عند تقييم نشاط المجتمع المدنى يكون من المهم التمييز بين التكتيكات والأهداف. ذلك أن ارتفاع ما يسعون لبلوغه ليست له علاقة كبيرة بعمق التحول الذى يكافحون من أجل تحقيقه.

خلاصة القول : إن المجتمع المدنى يوجد حين يُحشد الناس من خلال الجمعيات التطوعية فى مبادرات لتشكيل النظام الاجتماعى. و الجماعات المدنية لديها مجموعة كبيرة من الدوائر والأشكال المؤسسية والإمكانيات والتكتيكات والأهداف. وبالإضافة

إلى هذا التعريف الواسع والاعتراف بأن المجتمع المدنى على قدر كبير من التنوع، يصعب التعميم بشأن الظاهرة.

ماهو المجتمع المدنى الكونى ؟

بينما تعود أفكار "المجتمع المدنى" إلى القرن السادس عشر، فإن الإشارة المحددة إلى "المجتمع المدنى الكونى" لم تظهر إلا فى التسعينيات[٦] وتحدث المعلقون بأسلوب يتصل بذلك عن "المنظمات غير الحكومية الدولية" و"شبكات الدفاع المتعدية للقوميات" و"الحركات الاجتماعية الكونية" و"تعددية الأطراف الجديدة" وهلم جرا[٧] وهذه المناقشات جزء من اهتمام أوسع بالكونية globality (حالة أن يكون الشىء كونيًا) والعولمة globalization (اتجاه الكونية المتزايدة). وبذلك لا ينفصل فهمنا للمجتمع المدنى الكونى عن فكرتنا الخاصة بـ "العالمية" globalness بصورة أكثر عمومية.

وكما تشير أية نظرة على أدبيات العولمة التى تنتشر انتشارًا سريعًا، فإن هناك القليل من الإجماع على طابع الكونية الدقيق. ذلك أن مفردات جديدة ظهرت بصورة قابلة للجدل كرد فعل للتغيرات التى شهدتها العلاقات الاجتماعية الثابتة. إلا أن المحللين يختلفون اختلافًا شديدًا فى كثير من الأحيان بشأن طبيعة تلك التغيرات ومداها وزمنها واتجاهها. وليس هذا الفصل موضع الدخول فى بحث كامل لطابع العولمة وتبعاتها،[٨] ولكن من الضرورى تحديد مفهوم العلاقات "الكونية" المستخدم هنا.

يمكن تمييز خمسة أنواع عريضة من الأفكار بشأن العولمة.

أولاً: يساوى كثيرون بين مصطلح "العولمة" و"التدويل"internationalization. من هذا المنظور يكون الوضع "الكونى" هو ذلك الذى يتميز بالتفاعل والاعتماد المتبادل المكثفين بين وحدات الدول.

ثانيًا: يفهم معلقون كثيرون كلمة "العولمة" على أنها تعنى "تحرير التجارة". وفى هذا الاستخدام تشير الكونية إلى عالم "مفتوح" تنتقل فيه الموارد إلى أى مكان لا تعوقها القيود التى تفرضها الدول من الحواجز التجارية وقيود رأس المال وتأشيرات السفر.

ثالثًا: يفهم محللون كثيرون "العولمة" على أنها تستلزم "التعميم" universalization. وفى هذه الحالة تكون الظاهرة "الكونية" ظاهرة موجودة فى أنحاء العالم كافة.

رابعًا: يستخدم بعض المراقبين مصطلح "العولمة" كمرادف لـ"الغربنة" Westernization أو "الأمركة" Amercanization. وفى هذا السياق تنطوى الكونية على فرض البُنى الحديثة، وخاصة بالشكل الاستهلاكى "الأمريكى".

خامسًا: يعرِّف بعض الباحثين "العولمة" على أنها "عدم الارتباط بالأرض" deterritorialization. وهنا ينظرون إلى العلاقات "الكونية" على أنها تشغل مساحة اجتماعية تتجاوز الجغرافية الإقليمية.

يستحوذ المفهوم الأخير وحده من بين هذه المفاهيم الخمسة على اتجاه مميَّز يفصل الاقتصاد السياسى العالمى فى أواخر القرن العشرين عن الفترات السابقة. أما الأفكار الأربعة الأخرى فتطبق وحسب كلمة جديدة على ظروف موجودة من قبل. فقد برز التدويل وتحرير التجارة والتعليم والغربنة جميعها بروزًا كبيرًا فى ظروف مختلفة قبل مائة سنة أو حتى ألف سنة وأكثر. ولم تكن هناك حاجة إلى مفردات "العولمة" فى تلك المناسبة السابقة، ويبدو غير ضرورى الآن اختراع كلمات جديدة لظاهرة قديمة. وفى المقابل فإن عدم الارتباط المعاصر بالأرض واسع المدى غير مسبوق، وتوفر "العولمة" المصطلحات الجديدة المناسبة لوصف هذه الظروف الجديدة.

إذن فالعلاقات "الكونية" فى المناقشة الحالية صلات اجتماعية ليس فيها للموقع الإقليمى والمسافة الإقليمية والحدود الإقليمية تأثير حاسم. ذلك أن "المكان" فى الفضاء الكونى ليس ثابتًا ثباتًا إقليميًا، والمسافة الإقليمية تقطع فى لمح البصر، والحدود الإقليمية لا تشكل عائقًا بعينه. وبذلك فإن العلاقات الكونية ذات طابع يمكن تسميته بأنه "متعدى الأقاليم" أو "عابر للحدود" أو "عابر للعالم". (وسوف تستخدم المصطلحات الثلاثة الأخيرة باعتبارها مرادفات لمصطلح "كونى" فيما تبقى من هذا الفصل).

تكثر نماذج الظواهر الكونية فى عالم اليوم. فعلى سبيل المثال تعد أجهزة الفاكس وسلسلة "ماكدونالدز" McDonald's كونية من حيث إنها تمتد إلى أى مكان على هذا الكوكب فى الوقت نفسه وتوجد بقاعًا فى أى مكان على ظهر الأرض فى غمضة عين. وتآكل طبقة الأوزون وبث "سى إن إن" وبطاقات "فيزا" Visa الائتمانية لا تحدها كثيرًا

الأماكن أو المسافات أو الحدود الإقليمية. وتظهر الظروف الكونية فى وقت واحد فى أى نقطة على الأرض مجهزة لاستضافتها (مثال ذلك أحد مصانع "توشيبا" أو وصلة إنترنت). وتتحرك الظواهر الكونية على الفور تقريبًا عبر أية مسافة على كوكب الأرض (وهو ما تدل عليه الاتصالات التليفونية أو التغيرات التى تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية).

ولا يعنى هذا بحال من الأحوال القول بأن الجغرافيا الإقليمية فقدت صلتها الوثيقة بالموضوع فى نهاية القرن العشرين. فنحن نعيش فى عالم يتعولم وليس فى عالم تعولم تمامًا. كما أن العلاقات الاجتماعية تعرضت لعدم ارتباط نسبى وليس كاملاً بالأرض. والواقع أن الأماكن والمسافات والحدود الإقليمية لا تزال تبرز بشكل مهم فى كثير من الأوضاع ونحن ندخل القرن الحادى والعشرين. ومن بين أشياء أخرى، لا تزال الإقليمية تمارس فى كثير من الأحيان تأثيرًا قويًا على الهجرة، وعلى إحساسنا بالهوية والمجتمع، وعلى الأسواق الخاصة بسلع بعينها. إلا أنه فى الوقت الذى ربما تظل فيه الإقليمية territoriality مهمة، فقد قضت العولمة على النزعة الإقليمية territorialism (وهو الظرف الذى يمكن فيه للفضاء الاجتماعى أن يتحول إلى مجرد إحداثيات إقليمية). وبالإضافة إلى خطوط الطول ودوائر العرض والارتفاع، أضافت العولمة إلى الجغرافيا الاجتماعية بعداً رابعًا متعديًا للأقاليم.

وإذا عرَّفنا الإقليمية على أنها تعدى الأقاليم، فما الذى ينطوى عليه المجتمع المدنى الكونى حينئذ؟ باختصار، يضم المجتمع المدنى الكونى النشاط المدنى الذى (أ) يعالج القضايا العابرة للعالم و(ب) يشمل الاتصالات العابرة للحدود و(ج) له تنظيم كونى و(د) يعمل طبقًا لفرضية التضامن المتعدى للأقاليم. وغالبًا ما تسير هذه الصفات الأربع جنبًا إلى جنب، إلا أن الجمعيات المدنية يمكن أن تكون ذات طابع كونى كذلك فى جانب واحد فقط أو أكثر من هذه الجوانب. فعلى سبيل المثال، قد تعتبر الجماعة المحلية التى تقوم بحملة من أجل إحدى المشاكل المتعدية للأقاليم مثل التغير المناخى جزءاً من المجتمع المدنى الكونى وإن نقص الرابطة التنظيم العابر للحدود، وربما كان اتصالها نادراً بالجماعات المدنية فى الأماكن الأخرى من العالم.[٩] وعلى العكس من ذلك فقد

تحشد الشبكات المدنية الكونية فيما يتعلق بتطور محلى مثل الإبادة الجماعية فى رواندا عام ١٩٩٤ .

ولكى نتوسع فى هذه النقاط الأربع بالتعاقب، فإن المجتمع المدنى يوجد بصورة من الصور حين تنشغل الجمعيات بالقضايا التى تتجاوز الجغرافيا الإقليمية. فعلى سبيل المثال، وإلى جانب معالجة التغير المناخى، نظمت جمعيات مدنية عديدة حملات بشأن مشاكل بيئية خاصة بتآكل طبقة الأوزون التى لها بالمثل صفة متعدية للأقاليم[١٠] كما أثارت الأمراض العابرة للعالم مثل الإيدز نشاطًا اجتماعيًا ملحوظًا[١١] وأثارت منظمات مدنية كثيرة مسائل تتعلق بالاقتصاد المتعولم المعاصر، فيما يتعلق بالإنتاج والتجارة والاستثمار والتمويل العابر للحدود[١٢] ووجه قدر كبير من النشاط المدنى إلى هيئات الحكم الكونى مثل الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز Bretton Woods، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية[١٣] وشجعت جماعات حقوق الإنسان المعايير التى يقصد بها أن تطبق على الناس فى كل مكان على الأرض بغض النظر عن الحدود التى قد تفصل بينهم[١٤] كما تناولت بعض هيئات المجتمع المدنى مسائل التسلح مثل حظر الأسلحة الكيماوية والألغام الأرضية باعتبارها قضايا كونية[١٥].

تكمن الطريقة الثانية التى يمكن أن تكون بها الجمعيات المدنية كونية فى استخدامها لأنماط اتصال متعدية للأقاليم. وتسمح الرحلات الجوية والاتصالات التليفونية وشبكات الكمبيوتر ووسائل الإعلام الجماهيرية الإلكترونية للجماعات المدنية بالحصول على المعلومات المتصلة بقضاياها ونشرها على الفور بصورة أو بأخرى بين أية مواقع على الأرض. ويمكن للطائرة النفاثة جمع ممثلى المجتمع المدنى من أنحاء كوكب الأرض فى مؤتمر كونى. وبهذه الطريقة، وعلى سبيل المثال، صاحب منتدى للمنظمات غير الحكومية العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة فى التسعينيات وكذلك الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى منذ عام ١٩٨٦ . ويسمح التليفون والفاكس والتلكس للجماعات المدنية بتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة عبر العالم بالكثافة نفسها التى يجرى بها هذا عبر أجزاء إحدى المدن الصغيرة. وكما أشرنا من قبل فإن جزءًا كبيرًا من النشاط المدنى أصبح كونيًا كذلك من خلال الإنترنت[١٦].

والمجتمع المدنى كونى من ناحية ثالثة حين تتبنى الحملات تنظيمًا متعديًا للحدود. وطبقًا لما ذكره "اتحاد الجمعيات الدولية" Union of International Associations، كان هناك

فى عام ١٩٩٨ حوالى ١٦٥٠٠ من الكيانات المدنية النشطة التى ينتشر أعضاؤها فى العديد من الدول[١٧] وكما أشرنا من قبل فإن نمط التنظيم قد يختلف. فبعض الكيانات المتعدية للأقاليم أحادية ومركزية. ومثال ذلك "المنتدى الاقتصادى الدولى" WEF الذى يضم حوالى ٩٠٠ شركة متعدية للحدود تحت شعار "تنظيم المشروعات من أجل المصلحة العامة الكونية". وبدلاً من ذلك، قد تأخذ الجمعية العابرة للعالم شكلاً فدرالياً، كما فى حالة "الكونفدرالية الدولية لاتحادات التجارة الحرة"ICFTU. وفى الوقت نفسه تتخذ بعض المنظمات العابرة للحدود شكل شبكات دون وجود أمانة منسقة. والحالات الدالة فى هذا الخصوص هى "الجمعية الأمريكية اللاتينية لمنظمات الدفاع" ALOP التى تربط بين ٥٠ مجموعة فى ٢٠ دولة، و"العمل الكونى للشعوب لمناهضة التجارة 'الحرة' ومنظمة التجارة العالمية" PGA التى تربطها فى المقام الأول شبكة من مواقع الإنترنت[١٨] والمنظمات الكونية الأخرى ائتلافات عابرة تسعى لشن حملات تتعلق بسياسة بعينها. فعلى سبيل المثال، وحدت الجماعات المحلية قواها فى مناسبات عديدة مع المنظمات غير الحكومية الخاصة بالتنمية أو الدفاع عن البيئة للحصول على دعم البنك الدولى لمشروع أو آخر من مشروعاتها[١٩].

وأخيراً يمكن أن يكون المجتمع المدنى كونياً مادامت الجمعيات التطوعية تحركها مشاعر التضامن العابر للعالم[٢٠] فعلى سبيل المثال قد تخلق الجماعات المدنية إحساساً بالهوية الجماعية والمصير الجماعى يتجاوز الإقليمية؛ فى مجالات العمر أو الطبقة أو النوع أو المهنة أو العرق أو العقيدة الدينية أو التوجه الجنسى. يضاف إلى ذلك أن بعض النشاط المدنى الكونى (على سبيل المثال ما يتعلق بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والتنمية) نما نمواً كبيراً انطلاقاً من المطمح الكوزموبوليتانى الخاص بتوفير الأمن والعدل والديمقراطية لكل الناس بغض النظر عن موقعهم الإقليمى على كوكب الأرض.

لكى نجمل هذه التجليات الأربعة لتعدى الأقاليم، نقول إن المجتمع المدنى اكتسب أبعاداً ضخمة فى أواخر القرن العشرين. ومن المؤكد أنه لم تكتسب كل جمعية مدنية طابعاً كونياً. كما أن الجانب الكونى للحملات المدنية لم يكن مميزاً ولا مستداماً فى كل الأحوال. ومع ذلك لم يعد النشاط الكونى يُفهم فى الوقت الراهن بالتصور الإقليمى للعلاقات بين الدولة والمجتمع، وذلك بسبب النمو المعاصر للقضايا الكونية والاتصالات الكونية والتنظيم الكونى والتضامن الكونى.

لماذا تطور المجتمع المدنى الكونى ؟

كشأن العولمة بصورة عامة، ليس المجتمع المدنى جديداً تماماً حتى أواخر القرن العشرين. فعلى سبيل المثال كان المؤيدون لإلغاء الرق يسعون لشن حملة عبر الأطلنطى (رغم عدم وجود اتصالات كونية) اعتباراً من القرن الثامن عشر. كما أن دعاة السلام، والفوضويين، والدولية الأولى والثانية للعمال(*)، ودعاة الوحدة الأفريقية، ودعاة منح المرأة الحق فى التصويت - والصهاينة كانوا جميعاً يعقدون اجتماعات كونية نموذجية أولية خلال القرن التاسع عشر. وفى مجال الإغاثة الإنسانية يعود تاريخ حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى عام ١٨٦٣ .

إلا أن المجتمع المدنى اكتسب الصفات المتعدية للأقاليم فى المقام الأول منذ الستينيات. ولا نورد سوى مؤشر واحد على أن الزيادة الأساسية حدثت مؤخراً، وهو أن أقل من ١٠ بالمائة فقط من الجمعيات النشطة العابرة للحدود فى عام ١٩٩٨ كان عمره يزيد على ٤٠ سنة[٢١] وفى ضوء ذلك يقول ليستر سالامون :Lester Salamon" قد يثبت أن 'ثورة الجمعيات' الكونية مهمة للنصف الأخير من القرن العشرين أهمية ظهور الدولة القومية فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر"[٢٢] وبينما يبدو أن الوقت لم يحن للوصول إلى هذه النتائج الضخمة، فإن سالامون محق فى تحديده زمن النمو الأساسى للمجتمع المدنى بتاريخ قريب.

فما الذى عجل بهذا التوسع السريع؟ بقدر ما كان انتشار المجتمع المدنى الكونى جزءاً من عملية عولمة أوسع، فإن بعض القوى التى وراء النشاط المدنى العابر للحدود هى نفسها التى حركت العولمة بصورة عامة. وقد قلت بإسهاب فى موضع آخر إن ظهور تعدى الأقاليم نتج فى المقام الأول عن دوافع التفكير الكونى المعزِّزة لبعضها، وتحولات بعينها فى التطور الرأسمالى، والمستحدثات التكنولوجية، والتنظيمات المكَّنة[٢٣].

(*) تنظيم اشتراكى ذو بُعد دولى شكله الاشتراكيون فى أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين لتنسيق محاولات تحقيق الاشتراكية والشيوعية . (المترجم)

كانت تلك الشروط الأربعة جميعها ضرورية للعولمة. فالتفكير الكونى مهم مادام من الضرورى أن يكون الناس قادرين على تخيل العالم على أنه مكان واحد من أجل إقامة علاقات كونية راسخة. وبدون النسق العقلى لا يمكن للناشطين المدنيين "رؤية" القضايا الكونية من النوع الذى سبق لنا ذكره. كما أن التطور الرأسمالى مهم ما دامت مساعى منسقى المشروعات تحث العولمة بصورة كبيرة على زيادة المبيعات وتقليل التكلفة. يضاف إلى ذلك أن الفضاءات الكونية أتاحت فرصًا جديدة لتراكم الفائض من خلال قطاعات مثل التمويل الإلكترونى والإنترنت. والتكنولوجيا مهمة ما دامت التطورات فى الاتصالات ومعالجة المعلومات توفر البنية التحتية للصلات الكونية. وأخيراً فإن التنظيم مهم مادامت إجراءات مثل توحيد المقاييس وتحرير التجارة توفر إطارًا قانونيًا يشجع العولمة.

وكان لاتجاه قانونى آخر صلة أوثق بالنمو المعاصر للمجتمع المدنى الكونى أو غيره، وهو أن حكومات كثيرة فى التسعينيات أعادت صياغة القوانين بطريقة تيسر التنظيم المدنى. وتعد الدول المتحولة من اشتراكية الدولة مثالاً واضحًا لذلك، وإن قام بعضها مثل رومانيا وروسيا بإصلاحات أبطأ وأكثر محدودية من غيره. وشجع الدستور الذى بدأ العمل به فى تايلاند فى عام ١٩٩٧ نمو المجتمع المدنى فى مجالات عديدة تشجيعًا واضحًا[٢٤] وفى اليابان استعاض المشرعون كذلك عن القانون شديد التقييد للجمعيات المدنية بنظام أكثر تقدمًا بكثير.

ونشأ محرك آخر للنشاط المدنى فى الثمانينيات والتسعينيات مع تخفيضات معينة فى توفير الدولة للضمان الاجتماعى. فقد ضغطت ميزانيات الكثير من برامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بالقطاع العام فى أواخر القرن العشرين. ومن بين أسباب هذه المصاعب أن الحكومات كانت تواجه ضغوطًا لخفض الضرائب وتكلفة العمل باسم تشجيع "القدرة التنافسية الكونية"[٢٥] فى تلك الظروف كثيرًا ما كانت الدول (وكذلك الهيئات متعددة الأطراف مثل البنك الدولى والمفوضية العامة لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة) تتعاقد مع جمعيات مدنية متعدية للحدود باعتبارها موردًا أقل كلفة للمساعدات الإنمائية والإغاثة الإنسانية على سبيل المثال. وفى حالات أخرى كانت المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية تتطوع بتقديم الهبات الخاصة والمساعدات التطوعية حين يصبح توفير القطاع العام للضمان الاجتماعى غير ملائم. ونشأ هذا السيناريو على سبيل المثال فى بعض الدول التى تمر ببرامج تعديل هيكلى ليبرالية جديدة.

وأخيراً فمن الممكن إرجاع التوسع المعاصر للمجتمع المدنى الكونى إلى وضع متغير أكثر عمومية للدولة فى مواجهة العولمة. ومن المؤكد أن ظهور تعدى الأقاليم لم يكن ينذر بحال من الأحوال بموت الدولة، بيد أن الجغرافية الجديدة قضت على احتكار الدولة الفعلى للحكم الذى نشأ فى ظل ظروف النزعة الإقليمية[٢٦] واستنتجت أعداد كبيرة من الناس أنه فى هذه الظروف المتغيرة (التى قد نسميها "ما بعد السيادة") أن الانتخابات المركزة على الدولة ليست فى حد ذاتها تعبيراً كافيًا عن المواطنة والديمقراطية. وعلى أية حال فإن التنظيم الضخم يحدث كذلك فى الوقت الراهن من خلال الهيئات متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية BIS حيث يكون للمشرعين المنتخبين القليل من التأثير المباشر. يضاف إلى ذلك أن جزءاً من سيطرة الأسواق الكونية يحدث من خلال ما تسمى الهيئات "ذاتية التنظيم" الخاصة بالقطاع الخاص مثل اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة International Accounting Standards Committee. بل إن هذه الهيئات يجرى إبعادها بشكل أكبر عن السياسات الحزبية. ولذلك نما المجتمع المدنى الكونى من ناحية حين حاول المواطنون أن تتاح لهم فرصة أكبر للتعبير عن الرأى فى حكم ما بعد السيادة عن طريق حشد تأييد مؤسسات الحكم الكونية على سبيل المثال.

خلاصة القول إذن أن المجتمع المدنى الكونى ظهر على السطح لأول مرة فى قرون سابقة واتسع اتساعًا كبيراً منذ الستينيات بفضل قوى عدة. وكانت بعض مسببات هذا النمو فى الوقت ذاته وراء انتشار تعدى الأقاليم بشكل أكثر عمومية. واتصلت مسببات أخرى بشكل أكثر تحديداً بالمجتمع المدنى. وقد خلقت هذه الدوافع مجتمعة قوة دفع على نطاق واسع خلف النشاط المدنى العابر للحدود. ويبدو من غير المرجح أن المجتمع المدنى الكونى سوف ينكمش فى المستقبل المنظور، والأمر الأكثر احتمالاً هو أنه سوف يزداد اتساعًا.

كيف أثَّر المجتمع المدنى الكونى على السياسة ؟

بعد تقييم المسببات، ما التبعات؟ كيف غيَّر نمو المجتمع المدنى الكونى أسلوب عمل السياسة، وإلى أى مدى كان التغيير؟ يمكن إبراز العديد من التداعيات، وهى الحكم

متعدد الطبقات، وبعض خصخصة الحكم، وإجراءات إعادة بناء الهويات الجماعية والمواطنة والديمقراطية. وأسهمت هذه التطورات الخمسة معًا فى القضاء على سيادة الدولة. وبذلك لا ينبغى المبالغة فى وصف هذه التغيرات. فعلى سبيل المثال لم يقض ظهور المجتمع المدنى الكونى بحال من الأحوال على الدولية الإقليمية والولاءات القومية والسياسة الحزبية. وتوضح الفقرات التالية هذه الأمور العديدة الواحد تلو الآخر.

فإذا ما بدأنا بالنقطة الأولى لوجدنا أن النشاط المدنى أسهم فى كثير من الأحيان فى الاتجاه المعاصر نحو الحكم متعدد الطبقات. فقبل العولمة المتسارعة - وعلى الأخص فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - كان التنظيم مركزًا بشكل يكاد يكون حصريًا على القوانين والمؤسسات الخاصة بالمستوى القومى. وواقع الأمر أن الحكم كان يعنى الحكومة، أى الدولة الإقليمية المركزية. إلا أن العقود الأخيرة جاءت بتراجع عام عن الحكم "ذى الصبغة القومية" مع اتجاهات مصاحبة من التنازل عن السلطة والأقلمة والعولمة. ونتيجة لذلك حصلت هيئات على المستويات التى دون الدولة والمتعدية للدولة على مبادرة وأثر أكبر حجمًا فى السياسة. وانتقل الحكم من أحادية البعد الخاصة بالدولة إلى تعددية الأبعاد الخاصة بطبقات التنظيم المحلية والقومية والإقليمية والكونية[٢٧].

ولم يكن نمو المجتمع المدنى الكونى القوة الوحيدة وراء هذا التطور بطبيعة الحال، بيد أن الجماعات المدنية كثيرًا ما شجعت على تزايد هذا الاتجاه. وقد وجهت الاتحادات التجارية الكونية والمنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية وغيرها ما تقوم به من حشد للتأييد نحو أية طبقة من طبقات الحكم تبدو ذات صلة بقضيتها. ولذلك كثيرًا ما ترتبط جماعات التعاون الإنمائى العابرة للحدود على سبيل المثال بالسلطات الإقليمية والمحلية فى الجنوب. فقد ارتبط العديد من منظمات المرأة على المستوى الإقليمى بهيئات الاتحاد الأوروبى. وارتبط العديد من اتحادات النقابات المهنية بالمؤسسات الاقتصادية العابرة للعالم مثل صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية. وقد أوجدت كل هيئات الحكم الإقليمية والكونية الكبرى تقريبًا فى الوقت الراهن آليات مؤسسية من أجل الاتصال بالمجتمع المدنى، فى مقارها الرئيسية وفى الدول الأعضاء بها[٢٨] والواقع أنه يمكن القول إن الجمعيات المدنية منحت من خلال هذا الارتباط مشروعية متزايدة للحكم المتعدى للدول، سواء أكان ذلك عمدًا أم بدون قصد.

وفيما يتعلق بالتبعة العامة الثانية، وهى الخاصة بالحكم المخصخص، كثيراً ما يصبح المجتمع المدنى مشاركًا بشكل مباشر فى وضع التنظيمات وتنفيذها. ولم يصبح الحكم المعاصر منتشراً فى أنحاء المستويات الجغرافية المختلفة وحسب، بل امتد كذلك إلى ما بعد القطاع العام. وبناء على ذلك اكتسب العديد من الهيئات غير الرسمية وظائف تنظيمية. وأدى هذا الاتجاه كذلك إلى الحد من مركزية الدولة فى السياسة(٢٩).

أسهم المجتمع المدنى الكونى فى هذا التطور من عدة نواح. فمن ناحية لجأت الهيئات الرسمية - كما أسلفنا فى القسم السابق - إلى الجمعيات المدنية للمساعدة لتنفيذ السياسات، وخاصة برامج الرعاية الاجتماعية. ومثال ذلك زيادة حصة المساعدات الإنمائية الرسمية من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى قدمت من خلال المنظمات غير الحكومية من ٤,٥ بالمائة فى عام ١٩٨٩ إلى ١٤ بالمائة فى عام ١٩٩٣(٣٠) وبالمثل فقد تدفق جزء كبير من الإغاثة الإنسانية من خلال المنظمات العابرة للحدود مثل "كير" CARE (التى بلغ دخلها ٥٨٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٥) و"أطباء بلا حدود" Medcins sans frontieres التى هى اسم على مسمى (بلغ دخلها ٢٥٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٦)(٣١).

كما دخلت جمعيات المجتمع المدنى فى عدد من المناسبات القنوات الرسمية الخاصة بوضع السياسات، مما أدى إلى المزيد من عدم وضوح الحد الفاصل بين الحكم العام والخاص. ومثال ذلك قبول بعض المنظمات المدنية دعوات من دول كأستراليا وهولندا لشغل أماكن فى وفود حكومية إلى مؤتمرات عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد احتلت منظمة "المؤتمر الوطنى الأفريقى" African National Congress و"الصليب الأحمر" و"منظمة التحرير الفلسطينية" مقاعد (بصفة مراقب) فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودعا العديد من المقترحات فى التسعينيات إلى إنشاء "مجلس الشعب" الخاص بممثلى المجتمع المدنى فى الأمم المتحدة إلى جانب الجمعية العامة التى تضم الدول. وتتمتع بعض جماعات الدفاع عن البيئة بوضع المراقب فى الهيئة المشرفة على تنفيذ بروتوكول مونتريال لسنة ١٩٨٧ بشأن المواد التى تؤدى إلى تآكل طبقة الأوزون. وقام "مجلس الاتحادات العلمية" International Council of Scientific Unions

بدور استشارى مهم فى تشكيل "اللجنة الحكوماتية للتغير البيئى" Intergovernmental Panel on Climate Change فى عام ١٩٨٨ . ويشعر بعض النقاد بالقلق من أن هذه المشاركة فى الحكم الرسمى قد تحد من قدرات المجتمع المدنى الانتقادية والخلاقة.

وفى مناسبات أخرى شجع المجتمع المدنى خصخصة واسعة المدى للحكم، يكون فيها للهيئات الرسمية قدر قليل من المشاركة أو لا تشارك بالمرة. مثال ذلك إصرار "مؤسسة فورد" Ford Foundation على عدم خضوع منحها للتمحيص والموافقة من قبل سلطات الدول. وفى التمويل الكونى، فإن "اتحاد البورصات" Federation of Stock Exchanges و"اتحاد الأسواق الأولية الدولية" International Primary Market Association و"الرابطة الدولية لأسواق الأوراق المالية" International Securities Market Association قد شغلت فيما بينها، وبشكل فضفاض، دور لجنة الأوراق المالية والبورصات. ووضعت "اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة" و"الاتحاد الدولى للمحاسبين" International Federation of Accountants معايير المحاسبة والمراجعة الدولية الأساسية المستخدمة حالياً. وقد بلغت هذه الأنشطة الحد الأقصى بما أسماه آخرون "الحكم بدون حكومة"[٣٢].

تتصل الطريقة العامة الثالثة التى غير بها نمو المجتمع المدنى الكونى تضاريس السياسة بالهويات الجماعية؛ أى الطرق التى يشكل بها الناس الانتماءات الجماعية والتضامن العام. وكانت فترة مركزية الدولة فى الحكم (التى بلغت ذروتها فى أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين) توازيها فترة من مركزية الأمة فى الهويات الجماعية. والواقع أن كلاً من الطرفين عزز الآخر بقوة. ومع أن العقود الأخيرة من العولمة واسعة النطاق لم تؤد إلى تصفية الدول القومية (أى تلك المجتمعات القومية المقابلة للدول الإقليمية)، نجد أن هذا الشكل من الهوية الجماعية فقد وضعه السابق من السيادة الكاسحة. وفى أواخر القرن العشرين نجد أن السياسة تشكلها بصورة كبيرة صور دون مستوى الدول من التضامن، كالأمم العرقية، وكذلك المجتمعات غير الإقليمية والعابرة للحدود القائمة على التوجه الطبقى والنوعى والعرقى والدينى والجنسى، وغيرها من جوانب الهوية[٣٣].

لقد أسهم النشاط المدنى الكونى إسهاماً واضحاً فى هذا الاتجاه نحو التعددية. ووحدت جمعيات كثيرة عابرة للحدود الناس على أساس من الهوية غير الإقليمية، كالعمال أو الملونين أو المسلمين أو الشواذ. وكمثال محدد واحد لسياسة الهوية المتغيرة

هذه، نجد أن ٣٠ ألف امرأة فى الجماعات المدنية حضرن "منتدى المنظمات غير الحكومية" NGO Forum و"مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة" United Nations Conference on Women الذى عقد فى بكين عام ١٩٩٥[٣٤] بينما نجد أن هيئات مثل "المنتدى الاقتصادى العالمى"World Economic Forum و"معهد التمويل الدولى" Institute of International Finance (الذى يربط ما يربو على ٣٠٠ جهة توفر الخدمات المالية توجد مقارها الرئيسية فى ٥٦ دولة) ساعدت فى تشكيل ما يمكن أن تكون الطبقة الإدارية الكونية.

وفى حالات عديدة شجعت الجمعيات العابرة للحدود كذلك نمو الهويات العرقية. فعلى سبيل المثال، أيد عدد من المنظمات غير الحكومية المدافعة عن البيئة حركات الشعوب المحلية فى أفريقيا والأمريكتين وشبه القارة الهندية. كما ساعدت الشبكات العابرة للحدود شتات الأرمن والأيرلنديين والأكراد والفلسطينيين والسيخ والتيموريين[*] فى الحصول على قوة سياسية. وبعد ذلك شجع المجتمع المدنى عبر الدول وداخلها التنوع فى الهويات الذى يحفز العمل السياسى ويشكله.

وارتبطت التغيرات التى طرأت على شكل الهويات الجماعية فى ظل تأثير العولمة ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات التى شهدها بناء المواطنة، وهو نسق الحقوق والواجبات التى تشكل الأشخاص باعتبارهم أفرادًا فى مجتمع سياسى اجتماعى[٣٥] وفى العالم الذى يتسم بالدول المركزية والنزعات القومية الذى ساد قبل الستينيات، كانت المواطنة مسألة خاصة بالجنسية والشرعية والعديد من الحقوق والالتزامات المرتبطة بذلك الوضع. ومع أن ذلك الإطار من مواطنة الدولة القومية لا يزال مهمًا، فقد بات غير كافٍ فى حد ذاته فى عالم على هذا القدر الكبير من العولمة. فعلى سبيل المثال، أسس نمو نظام حقوق الإنسان الكونى منذ الأربعينيات العديد من الحقوق المتعدية للأقاليم. وفى الوقت ذاته أدت الاتصالات الكونية والتغيرات الإيكولوجية الكونية إلى زيادة الإحساس بالواجبات العابرة للحدود الخاصة بـ"المواطنين العالميين"[٣٦] ولجأ ملايين الأشخاص - حين أمكنهم ذلك - إلى المواطنة القومية مزدوجة أو متعددة الجنسية لتكييف حياتهم ما بعد الإقليمية. وفى الوقت ذاته هاجم بعض المدافعين عن البيئة والمدافعين عن حقوق المرأة

(*)أهل جزر تيمور الشرقية التى انفصلت مؤخرًا عن إندونيسيا . (المترجم)

وغيرهم من المنتقدين المتشددين مؤسسة مواطنة الدولة القومية الإقليمية نفسها، حيث اعتبروها متناقضة مع السلامة الإيكولوجية أو المساواة النوعية أو غيرها من الهموم الحيوية غير الإقليمية.

كما برز المجتمع المدنى الكونى بروزًا كبيرًا فى إعادة ترتيب السياسة هذه. والواقع أن الكثيرين من النشطاء المتعدين للحدود يعتبرون أنفسهم مواطنين عالميين بالإضافة إلى(أو حتى أكثر من) كونهم مواطنين فى دول قومية. وعلى سبيل المثال ساعد هذا المفهوم الذاتى على تشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان فى ترويجهم للاتفاقيات الكونية الخاصة بحقوق الطفل والمرأة والعامل. ومنذ فترة قريبة قادت الجماعات المدنية حملة لإنشاء "المحكمة الجنائية الدولية" International Criminal Court[٢٧] وشجعت منظمات الإغاثة الإنسانية وجماعات التعاون الإنمائى والمدافعين عن البيئة والعديد غيرهم من جمعيات المجتمع المدنى ـ تصريحًا أو تلميحًا ـ فكرة أن على الناس واجبات مدنية كونية.

وتشير التطورات العديدة التى أوضحناها فيما سبق أسئلة بشأن مفاهيم الديمقراطية وممارساتها، وتشير إلى حدوث تغيرات فيها. وقبل العولمة المعاصرة واسعة النطاق، كان "الحكم بواسطة الشعب ومن أجله" يعنى حكم الدولة بواسطة الأمة ومن أجلها. إلا أن الحكم فى الوقت الراهن يشمل ما هو أكثر من الدولة، ويشمل المجتمع ما هو أكثر من الأمة، وتشمل المواطنة ما هو أكثر من الحقوق والواجبات القومية. ولذلك فإن قضايا الديمقراطية مثل المشاركة والتشاور والنقاش العلنى والتمثيل والشفافية والمحاسبة لا تعالج المعالجة الواجبة فيما يخص المؤسسات والمجتمعات الإقليمية وحدها.

لقد وسع المجتمع المدنى الكونى مجال الممارسة الديمقراطية. وخلقت الجمعيات المدنية العابرة للحدود قنوات إضافية للمشاركة الشعبية، وأنماطًا إضافية من التشاور الشعبى، ومنابر إضافية للنقاش الشعبى، ومواقع جديدة للتمثيل الشعبى بجوار المجالس المنتخبة والمجالس التشريعية، وضغوطًا شعبية جديدة من أجل وجود حكم منفتح ومسئول. وكانت تلك المستحدثات على قدر كبير من الأهمية فى جعلها المواطنين على اتصال أوثق بالهيئات التنظيمية الإقليمية والعابرة للعالم. وبذلك لم يواجه المجتمع المدنى الكونى بحال من الأحوال الكثير من العجز الديمقراطى القائم فى السياسة المعاصرة، وهو ما سوف يتناوله القسم التالى من هذا الفصل بالتفصيل.

خلاصة القول أن نمو المجتمع المدنى الكونى أبعد إطار السياسة عن مبدئه الجوهرى السابق الخاص بسيادة الدولة، إلى جانب انتشار تعدى الأقاليم بصورة أعم. ويتناقض الحكم متعدد الطبقات والمخصخص خصخصة جزئية، وسياسة الهوية التعددية، وأشكال المواطنة والديمقراطية الجديدة جميعها مع ممارسات السيادة التقليدية. فلا يمارس موقع واحد من مواقع السلطة الحكم الأعلى والشامل والمطلق والحصرى على منطقة نفوذ منفصلة. لقد فقدت الدولة الإقليمية صفة السيادة (كما جرى العرف على فهمها) ولا يبدو من المحتمل أن تتولى أية مؤسسة أخرى هذه المسئولية[٣٨] ومن ثم فقد برز اتساع المجتمع المدنى الكونى - وكذلك التطورات الموازية مثل نمو الاتصالات الكونية والأسواق الكونية وغير ذلك - بروزاً كبيراً فى التحول من حكم السيادة إلى حكم ما بعد السيادة.

ويجب بالطبع تمييز انتهاء السيادة عن انتهاء الدولة الإقليمية، ذلك أن وجود عالم يخلو من السيادة لا يوحى بأن هناك عالمًا خاليًا من الدول. فالواقع أن دولة ما بعد السيادة بصورة عامة على القدر نفسه من الصحة والقوة الذى كانت عليه سابقتها ذات السيادة. ولم يعد بمقدور الدول ممارسة سلطة وحيدة ومطلقة على منطقة محددة وسكان بعينهم، بيد أنها تحتفظ بالكثير من القدرات الأخرى واكتسبت بعض القدرات الجديدة من المراقبة باستخدام أجهزة الكمبيوتر[٣٩] ولا يزال معظم الناس ومعظم القوانين السائدة تعرِّف المواطنة فى المقام الأول من ناحية الولاء للدولة. وبذلك تظل الدول تمارس تأثيراً كبيراً على المجتمع المدنى، كونياً كان أم غير كونى. (بالطبع تتمتع بعض الحكومات - مثل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية - بقدر من النفوذ فى مواجهة المجتمع المدنى يزيد كثيراً على ما يتمتع به غيرها، كتلك التى فى جزء كبير من أفريقيا.) وكذلك فإن الدول تظل بسبب أهميتها المستمرة هدفاً أول للنشاط المدنى، على المستويين الإقليمى والكونى.

وبالمثل فإنه من ناحية الهويات الجماعية، لم يكن انتهاء مركزية الأمية فى مواجهة العولمة ينذر بحال من الأحوال بانتهاء الأمم. وعلى عكس ذلك لا تزال الدول القومية قائمة فى أنحاء العالم، وقد انضمت إليها عشرات الدول العرقية على مستوى دون الدولة والعديد من الأمم الإقليمية (العرب والأوروبيون وغيرهم) على مستوى متعدٍ للدولة. والواقع كما أسلفت أن الجمعيات المدنية الكونية كثيراً ما شجعت المشروعات

القومية الخاصة بالشعوب المحلية وجماعات الشتات. وبدقة أكثر، فإن الكثير من الشبكات العابرة للحدود حاكت مبدأ الجنسية بتنظيم نفسها تبعًا للفروع القومية.

وأخيرًا فلم تكن الأشكال الجديدة من الهوية الجماعية والمواطنة والديمقراطية، التى ساعد المجتمع المدنى الكونى على نموها، دليلاً على موت السياسة الحزبية بحال من الأحوال. والحقيقة أن هناك انخفاضًا فى عضوية الأحزاب والإقبال على التصويت فى الانتخابات فى السنوات الأخيرة فى معظم الديمقراطيات الليبرالية. وبعض الجمعيات المدنية الكونية لها من الأتباع والميزانيات ما يتضاءل بجانبه أتباع وميزانيات معظم الأحزاب السياسية. وقد اتضح أن مواطنين كثيرين اتجهوا إلى النشاط المدنى بشكل جزئى على الأقل نتيجة للتحرر من وهم السياسة الحزبية التقليدية. ومع ذلك لا تزال السيطرة على الدولة تمنح نفوذًا ضخمًا فى العالم المعاصر المتعولم، ومازال التنافس داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها أسلوبًا أساسيًا للحصول على المناصب الحكومية فى معظم الدول.

خلاصة القول أن النمو المعاصر للمجتمع المدنى الكونى شجع على العديد من التغيرات المهمة فى المؤسسات والعمليات السياسية، غير أنه لا يجب المبالغة فى مدى تلك التغيرات. وبشكل خاص يتضمن عالم ما بعد السيادة مساحة كبيرة للدول والأمم والأحزاب. فالمجتمع المدنى الكونى لم يحل محل قنوات السياسة القديمة بقدر ما فتح أبعادًا إضافية.

وعود المجتمع المدنى وأخطاره

بعد أن بحثنا تعريفات المجتمع المدنى الكونى ومسبباته وتبعاته، وضعنا قاعدة للأحكام المعيارية. باختصار، هل نمو المجتمع المدنى المتعدى للأقاليم أمر إيجابى أم سلبى؟ كما نتوقع، لا يفضى هذا السؤال المباشر إلى إجابة مباشرة.

ليس المجتمع المدنى على أى مستوى - كونى أو إقليمى أو قومى أو محلى - نافعًا أو ضارًا بالفطرة. وقد صور بعض المتحمسين "القطاع الثالث" على أنه حلبة الفضيلة التى تواجه الهيمنة فى الحكومة والاستغلال فى السوق[٤٠] إلا أن الجمعيات ذاتها يمكن

أن تكون بيروقراطيات تراتبية قمعية، ويمكن أن ينطوى النشاط المدنى على العنف (المتعمد وغير المقصود) تجاه أشخاص وجماعات فى موقف ضعف.

ومن ثم فإن لدينا مجتمعًا مدنيًا ومجتمعًا غير مدنى. ويمكن للجمعيات المدنية تحسين السياسة أو إلحاق الضرر بها. ويمكن أن تزيد حقوق الإنسان أو تحد من الأمن الإنسانى. ويمكن أن تشجع العدالة الاجتماعية أو تدمرها. ويمكن أن تعزز الديمقراطية أو تضرها. باختصار، لابد لنا من تقييم كل جمعية وحملة فى المجتمع المدنى الكونى بناء على طابعها وسلوكها.

ونحن بطبيعة الحال بحاجة إلى معايير نصدر بناءً عليها تلك الأحكام. والفقرات التالية تقترح أولاً سبع طرق يمكن بها للمجتمع المدنى الإسهام فى مسار العولمة الإيجابى. وبعد ذلك نلقى الضوء على أخطار المجتمع المدنى الكونى المحتملة.

وإحدى الطرق التى يمكن بها للمجتمع المدنى دعم المسار الإنسانى للعولمة هى ضمان الرفاهية المادية. وكما أشرنا آنفًا، يمكن للجمعيات التطوعية تقديم بديل للدولة والسوق فى إنتاج السلع والخدمات وتوصيلها. والواقع آليات المجتمع المدنى كانت توفر فى بعض الأحيان الرعاية الاجتماعية بشكل أكثر كفاءة وعدلاً من القطاعين العام والخاص. وتضع الكثير من هذه البرامج المدنية يدها على الدوائر الضعيفة الخاصة بشبكات السلامة المتصلة بالتعليم والصحة والإسكان وغيرها من الاحتياجات المادية. إلا أن مبادرات المجتمع المدنى الاقتصادية الخاصة بالمجتمع المدنى يمكن أن تمتد كذلك إلى ما وراء الغذاء المجانى. فعلى سبيل المثال وضع الكثير من الجمعيات المدنية فى أواخر القرن العشرين خططًا لما تسمى "القروض الصغيرة" التى تقدم لجماعات مثل النساء وفقراء الريفيين كثيراً ما يتجاهلها المقرضون التجاريون[٤١] يضاف إلى ذلك أن العديد من جماعات التعاون الإنمائى شجعت خطط التسويق البديلة التى تزود المنتجين (فى حال البن والمنسوجات على سبيل المثال) فى الجنوب بعائدات أعلى من التى يقدمها المتعاملون التجاريون.

ثانيًا: يمكن أن يكون المجتمع المدنى الكونى وسيلة مهمة من وسائل التعليم المدنى. ويمكن للجمعيات المدنية العابرة للحدود بصورة خاصة تحسين الفهم العام لجوانب

العولمة العديدة، وإعلام المواطنين بالظروف المتغيرة الخاصة بالجغرافيا والسياسة والاقتصاد والإيكولوجيا والثقافة فى العالم المعاصر. ويمكن للجماعات المدنية بهذه الطريقة إعداد كتيبات ومجموعات معلومات، وإنتاج عروض سمعية بصرية، وتنظيم ورش العمل، وتوزيع النشرات، وتزويد وسائل الإعلام الجماهيرية بالمعلومات، ووضع قوائم الخدمات والمواقع على الإنترنت، ووضع مواد خاصة بمناهج المدارس والجامعات. ويعود الفضل بصورة كبيرة إلى المجتمع المدنى المتعدى للأقاليم فى أن الجمهور العالمى بات أكثر وعياً (وإن لم يكن بالقدر الكافى بعد) بالقضايا الكونية. وبينما يكتسب الناس معرفة أكبر بالجغرافيا الجديدة وآثارها، يمكن تقليل فرص تدمير العولمة للأمن الإنسانى والعدالة الاجتماعية.

ثالثًا: يمكن أن يقدم المجتمع المدنى الكونى إسهامات إيجابية عن طريق منح فرصة للتعبير عن الرأى. بعبارة أخرى، يمكن أن توفر الجمعيات المدنية المتعدية للأقاليم القنوات التى يوصل بها المواطنون المعلومات والشهادات والتحليلات إلى بعضهم البعض وإلى الكيانات الفاعلة فى الأسواق وإلى الهيئات الحكومية. ويمكن للمجتمع المدنى الكونى بشكل خاص توفير وسائل التعبير عن الرأى لدوائر مثل الشعوب المحلية، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وفقراء المدن، والمرأة، وهى الدوائر التى لها صوت محدود لدى الشركات والهيئات الرسمية. وبذلك يمكن أن تكون للنشاط المدنى العابر للحدود قوة كبيرة فيما يتعلق بالعدالة والديمقراطية.

رابعًا: فى الوقت الذى تتيح فيه الجمعيات المدنية الكونية فرصة أكبر للتعبير عن الرأى، فيمكنها كذلك إثراء النقاش. فالمدخلات الآتية من المجتمع المدنى توفر الرؤى وطرق البحث والمقترحات البديلة بشأن جدول الأعمال. فعلى سبيل المثال، كان لعدد من الجماعات المدنية دور فعال فى طرح التشكيك فى النظرية الاقتصادية المتشددة بإثارة القضايا الإيكولوجية وتقديم التقديرات الكيفية للفقر، وتشجيع بعض المقترحات الخاصة بخفض ديون الجنوب. وبفضل هذه الإسهامات، تصبح مناقشات القضايا الاجتماعية أكثر نقداً وخلقًا. فالمناقشة المفتوحة الأوسع مجالاً ضرورية للديمقراطية الصحية، بل ويمكن فى كثير من الأحيان أن تسفر عن سياسة أكثر وضوحاً وفاعلية.

خامسًا: يمكن أن يحسِّن المجتمع المدنى السياسة فى العالم المتعولم المعاصر عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة. فقد بات الكثير من أساليب عمل الأسواق الكونية والتنظيم الكونى بعيداً عن التمحيص العام، مما يزيد أخطار إساءة الاستغلال. ويمكن أن تساعد المبادرات التى تقدمها الجمعيات المدنية على سبيل المثال فى كشف التعاملات المالية الكونية، وأنشطة الشركات العابرة للحدود، وعمليات هيئات الحكم المتعدية للدول مثل بنك التسويات الدولية وجهاز الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك يمكن للمواطنين تكوين أحكام تقوم على قدر أكبر من المعلومات بشأن الاقتصاد السياسى الدولى، ولابد أن يقوم الفاعلون الذين يتولون مناصب ذات سلطة ومسئولية ببذل جهد أكبر فى تبرير سلوكهم واختياراتهم السياسية. فعلى سبيل المثال، كشفت حملات المجتمع المدنى عدداً من أخطاء الشركات الكونية مثل تسويق تركيبة من حليب الأطفال للأمهات الفقيرات فى الجنوب اللائى لم يكن باستطاعتهن دفع ثمنها[٤٢] ويعود بعض من الفضل إلى الضغط من جانب مجموعة من المنظمات المدنية فى أن عمليات صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية صارت أكثر شفافية منذ منتصف التسعينيات[٤٣].

ويمكن أن يكون الأثر الإيجابى السادس للمجتمع المدنى هو تشجيع منح الشرعية، وخاصة فيما يتعلق بالحكم المتعدى للدول. فالمشروعية توجد حين يعترف الناس بأن للسلطة الحق فى أن تحكمهم وبأن من واجبهم طاعة أحكامها. ونتيجة لهذا الاتفاق غالبًا ما يكون الحكم الشرعى أقل عنفًا وأيسر تنفيذًا من السلطة غير الشرعية. كما أن المشروعية مطلوبة كذلك على أسس ديمقراطية. وعادة ما تقام الشرعية فى الدول الإقليمية فى المقام الأول من خلال الأحزاب والاقتراع الشعبى، إلا أن آليات من قبيل الاستفتاءات والانتخاب المباشر للنواب نادرًا ما تتاح فيما يتعلق بالحكم الإقليمى أو العابر للعالم. ويمكن أن يساعد المجتمع المدنى فى ملء هذه الفجوة الخاصة بالشرعية (وذلك مادامت الجماعات المدنية المعنية تحافظ على مصداقيتها الديمقراطية، وهى الصفة المهمة التى سوف نعود إليها لاحقًا). وعن طريق التشاور ومراقبة الأنشطة، يمكن للجمعيات المدنية التأثير على الاحترام الممنوح (أو الممنوع) لسياسات الهيئات التنظيمية المتعدية للدول والخاصة. وبالمثل يمكن أن تؤثر الجماعات المدنية الكونية على مستوى الموارد المخصصة لمؤسسات الحكم (أو المحجوبة عنها). باختصار، يمكن للمجتمع المدنى أن يكون بمثابة قيد مهم على الدكتاتورية.

سابعًا وأخيرًا: فيما يتعلق بالآثار المفيدة، يمكن للمجتمع المدنى من خلال العديد من التأثيرات الإيجابية التى سبق توضيحها تحسين التماسك الاجتماعى. ويمكن للإسهامات فى الرفاهية المادية، والتعليم المدنى، والمناقشة العلنية والحكم الذى يتسم بالشفافية والمشروعية والقابل للمساءلة أن تساعد جميعها فى مواجهة أشكال التفاوت والاستبعاد التعسفى فى المجتمع. ونتيجة لذلك يمكن الحد من الصراع وزيادة الاندماج الاجتماعى.

الخلاصة أن مجموعة من الاحتمالات الإيجابية الأساسية تجعل تطوير المجتمع المدنى الكونى مشروعًا جديرًا بالأهمية بالنسبة للقرن الحادى والعشرين. غير أن الكلمة التى كثر استعمالها فى المناقشة السابقة هى "يمكن". ذلك أن الجمعيات المدنية لا تحقق الفوائد التى سبق ذكرها بشكل آلى.

بدايةً، لكى يؤتى النشاط المدنى العابر للحدود ثماره لا بد أن تكون له قدرات كافية فيما يتعلق بالموارد البشرية والمادية والفكرية. وفى حالات كثيرة كانت هذه الوسائل شحيحة حتى الآن. ولأن المجتمع المدنى يأتى بعد مؤسسات الحكم والسوق، فقد حصل على الثلث القليل جدًا من الجهاز المساند والأموال والمعدات ورأس المال الرمزى. ولنقارن على سبيل المثال مستوى ما تتمتع به الأعلام القومية وشعارات الشركات من اعتراف بما تتمتع بها شعارات الجمعيات المدنية. وما دامت موارد المجتمع المدنى شحيحة فسوف تظل فوائده محتملة أكثر منها فعلية.

بل إن إقرارنا للمجتمع المدنى الكونى لابد أن يكون مؤهلاً بالاعتراف بأن هذا النشاط يمكن أن تكون له آثار سلبية فى ظل ظروف بعينها. وبذلك لا يقتصر الأمر على احتمال فشل الجمعيات المدنية فى فعل الخير بسبب نقص قدراتها. بل إن من المحتمل كذلك أن تُحْدِث أضرارًا فعلية. ومن المحتمل أن تنتقص من الأمن والعدل والديمقراطية فى العولمة المعاصرة.

ويمكن أن تكون عناصر "المجتمع غير المدنى" سيئة النية. فهذه الجمعيات تسعى سعيًا حثيثًا للقضاء على الرفاهية الإنسانية والعدالة الاجتماعية. ولذلك صارت الشبكات الإجرامية العابرة للحدود على سبيل المثال مرتكبًا أساسيًا للأذى فى العالم المعاصر[٤٤] وفى الوقت ذاته استخدمت جماعات عديدة من العنصريين وغلاة القوميين

والأصوليين الاتصالات الكونية للدعوة إلى عدم التسامح والعنف. باختصار، يجب ألا ننسى أن المجتمع المدنى ليس فاضلاً بطبعه.

ويمكن أن تكون للمبادرات الأخرى فى المجتمع المدنى الكونى أهداف معقولة ولكنها تعانى من عيب آخر وهو السياسة الخاطئة. وكشأن برامج العمل فى القطاعين العام والخاص، لا بد من تخطيط الحملات المدنية بدقة وتنفيذها بحكمة. والواقع أن جهد المجتمع المدنى المضلل الذى يساء توجيهه يمكن أن يؤدى - رغم طبيعته - بغير قصد إلى نتائج طيبة. وفى المقابل فإن أفضل الخطط الموضوعة يمكن أن تخطئ الهدف. إلا أنه عادة ما ينتج عن سوء وضع السياسات والتنفيذ احتمال أكبر لإحداث الضرر، بما فى ذلك الدوائر الاجتماعية المعرضة للخطر التى قد تستهدف الجمعيات المدنية حسنة النية مساعدتها. فعلى سبيل المثال، أضرت بعض جماعات الدفاع عن البيئة بقضيتها من خلال التعامل بإهمال مع الأدلة العلمية. وفى بعض الأحيان كانت حجج المدافعين عن حقوق الإنسان الكونية تعانى من الأمية الثقافية. وأساءت بعض منظمات الإغاثة حساب احتياجات العملاء. وأخطأت بعض الاتحادات التجارية فهم المشاعر العامة. ولم تتعد بعض جماعات الدفاع عن التنمية الاحتجاجات على المقترحات فيما يتعلق بأساليب عمل الاقتصاد العالمى الحر. ولم تتعد بعض معاهد الأبحاث النماذج النظرية إلى التطبيقات السياسية. باختصار، يمكن أن يفتقر المجتمع المدنى إلى القدرة - بل وتكون له آثار سلبية - حين تكون مُدْخَلاته رديئة النوعية.

يتصل العيب الثالث المحتمل فى النشاط المدنى العابر للحدود بالممارسة غير الديمقراطية. ولأسباب سبق ذكرها، غالبًا ما يدافع عن المجتمع المدنى باعتباره قوة للديمقراطية؛ فهو يتيح الفرصة للتعبير عن الرأى، ويحفز النقاش، ويمنح الشرعية، وهلم جرا. إلا أن الجماعات المدنية - حتى تلك التى تدعو بنشاط إلى "مقرطة" المؤسسات الرسمية وعمليات السوق - يمكن أن تفشل فى اتباع المعايير الديمقراطية فى أساليب العمل الداخلية الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، لا تمنح بعض الجمعيات المدنية أعضاءها فرصة المشاركة التى تتعدى دفع الاشتراكات. وبما لا يقل عن أية مصلحة حكومية أو شركة تجارية، يمكن أن تدار المنظمة المدنية بسلطوية إدارية "من أعلى

لأسفل". كما أن وضع السياسات فى الجمعيات المدنية الكونية يمكن أن يغمض إلى حد كبير على الغرباء عنها فيما يتعلق بمن الذى يتخذ القرارات، وما هى الوسائل المستخدمة فى اتخاذها، ومن بين أى الخيارات تتخذ، وما هى مبررات اتخاذها. ويمكن أن تكون الجماعات المدنية أكثر نقصاً من حيث الشفافية حين لا تنشر البيانات المالية أو حتى إعلان الأهداف، ناهيك عن التقارير الكاملة عن أنشطتها. بل إن قيادة الكثير من المنظمات المدنية تنتقى ذاتيًا مما يثير أسئلة مزعجة خاصة بالمساءلة وتضارب المصالح المحتمل. باختصار، ليست عمليات المجتمع المدنى أكثر ديمقراطية فى جوهرها من البرامج التى فى القطاع العام أو الخاص.

ويقال إن العيب المحتمل الرابع فى المجتمع المدنى - وهو التمثيل غير الملائم - هو النقص الأصعب من حيث معالجته ويبرر المناقشة الأكثر اتساعًا. فإذا كان لابد للمجتمع المدنى من أن يكون مناسباً لتوفير الرفاهية، وتعليم المواطنين، وإتاحة الفرصة للتعبير عن الرأى، وإثراء النقاش، وضمان الشفافية والمساءلة، وإقامة المشروعية، وتشجيع التماسك الاجتماعى، فحينئذ يجب أن يكون لكل المسهمين الحق فى الوصول إليه؛ ويفضل أن تكون لهم فرص متكافئة للمشاركة. والواقع أن الوصول المتحيز للمجتمع المدنى يمكن أن يولد التفاوت الهيكلى والميزات الجائرة المتصلة بالطبقة أو النوع أو القومية أو العرق أو الدين وغيرها أو حتى يضخمها. ومما يؤسف له أن المجتمع المدنى الكونى أظهر فى الواقع هذه المشكلات فى مرات كثيرة جداً، وبالتالى المزيد من تعريض صدقية تشجيعه الأمن والعدل والديمقراطية للشك.

لقد اتخذ التمثيل غير المتكافئ فى النشاط المدنى العابر للحدود، إن لم يكن الاستبعاد التام منه، العديد من الأشكال العامة. بداية، كان لسكان الشمال (دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) وجود فى المجتمع المدنى الكونى أكبر وأقوى من وجود أهل الجنوب (ما يسمى "العالم الثالث"). وفيما يخص المدخلات الحضارية، فقد أخذ النشاط المدنى المتعدى للأقاليم بصورة عامة من التقاليد المسيحية واليهودية الغربية أكثر مما أخذ من الثقافات الأفريقية والبوذية والكونفوشية والأرثوذكسية الشرقية والهندوسية والإسلامية وغيرها. وفيما يتصل بالنوع والعرق، فقد أعطت أجزاء من المجتمع المدنى الكونى بالفعل المرأة والملونين فرصة للتعبير عن الرأى تزيد عموماً

عما أمكنهم الحصول عليه من خلال الدولة والسوق والأحزاب السياسية. ومن ناحية أخرى فإن التفاوتات النوعية والعنصرية الشديدة غالباً ما تزال قائمة فى قطاعات من المجتمع المدنى مثل المعاهد الأكاديمية، والاتحادات التجارية، والهيئات المهنية، والنقابات. وأخيراً فقد أبدى المجتمع المدنى بذلك تحيزاً طبقياً واضحاً إلى حد كبير. وتعود المبادرة فى النشاط المدنى العابر للحدود بصورة كبيرة جداً إلى المهنيين ذوى القاعدة الحضرية الحاصلين على شهادات جامعية الذين يتحدثون الإنجليزية ويتقنون العمل على أجهزة الكمبيوتر ويحصلون على رواتب كبيرة (نسبياً). باختصار، كشفت المشاركة فى المجتمع المدنى الدولى الكثير من أنماط التفاوت نفسها التى ميزت الاقتصاد السياسى العالمى المتعولم بشكل أعم.

ولا يعنى هذا الإشارة إلى أن الذين يعيشون فى ظروف مميزة لا يمكنهم الاستفادة من النشاط المدنى الكونى لتحسين حال مواطنيهم المحرومين. فكما أشرنا من قبل، فقد فعل المجتمع المدنى الكونى الكثير لتعزيز الأمن والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك فكثيراً ما افتقرت الجماعات الدنيا إلى الفرص الكافية للتحدث عن نفسها من خلال المجتمع المدنى ، وكثيراً ما كان مديرو الحملات من دوائر النخبة مهملين حين يتصل الأمر بالتشاور الوثيق والمنظم مع دوائرهم المفترضة فى المناطق المعرضة للأخطار.

وفى اتجاه حظى بالترحيب، شهدت السنوات الأخيرة قدراً أكبر من الحساسية فى بعض المناطق تجاه قضايا التمثيل والمشاركة فى المجتمع المدنى الكونى. وأبرز خطاب التسعينيات الجديد "الحوار" و"الشراكة"، خاصة بين الجماعات المتركزة فى الجنوب وتلك التى فى الشمال. وإبرازاً لهذه الروح، أصدر مؤتمر كونى لدعاة التنمية فى يوليو ١٩٩٨ "إعلان هرارى للعلاقات الإنمائية" بهدف التغلب على نمط "الأب-الطفل" الخاص بالتفاعل بين النشطاء المدنيين الشماليين والجنوبيين. كما بادر الكثير من المنظمات المدنية بترقية الكثير من النساء والملونين إلى المناصب القيادية. ومن ناحية أخرى، ظهرت حتى الآن مبادرات قليلة نسبياً لمعالجة التفاوت الطبقى والحضارى فى المجتمع المدنى الكونى. ولا تزال جماعات من قبيل "الشبكة الدولية للبوذيين الملتزمين" Network of Engaged Buddists و "شبكة العمل من أجل موارد المشاركة"

Participation Resource Action Network (التى تربط بين الفقراء فى أنحاء أربع قارات) أمراً نادراً(٤٥) وفى هذا الصدد، فإن لدى النقاد المتشددين الأسس التى تجعلهم ينظرون إلى المجتمع المدنى الكونى فى ظرفه الحالى على أنه فى الأساس مشروع "غربى" أو "بورجوازى".

من الواضح إذن أنه ليس هناك من أسس القناعة فيما يتعلق بالنمو المعاصر للمجتمع المدنى الكونى. ومع أن هذا التطور يضم فى طياته احتمالاً كبيراً للخير، إلا أنه يحمل كذلك الكثير من الأخطار. والتحدى هو أن نسير بالنشاط المدنى قُدُمًا بالطرق التى تقلل من الأخطار المحتملة وتزيد الفوائد المحتملة.

خاتمة

مع أنه من الممكن المبالغة فى درجات المجتمع المدنى الكونى، فقد بات ملمحًا مهمًا من ملامح السياسة المعاصرة. وكما أوضحنا بإسهاب من قبل، فقد بدا الارتباط المدنى بالفضاءات المتعدية للأقاليم فى ظهور الحكم متعدد الطبقات، وفى بعض مناحى الخصخصة والتنظيم، وفى إعادة رسم خطوط الهويات الجماعية والمواطنة والديمقراطية. وأثناء ذلك كشفت الجمعيات المدنية عن احتمالات كبيرة لتعزيز الأمن والعدل فى الاقتصاد السياسى العالمى المتعولم وتدميرهما. وعلى افتراض (وقد يبدو معقولاً) أن من المحتمل أن يختفى النشاط المدنى العابر للحدود ومن المحتمل إلى حد كبير أن يتسع فى المستقبل، لابد لنا من بحث كيفية المحافظة على المزيد من تنميته فى المسار المحتمل الأكثر إيجابية. وفى هذا الصدد يمكن تقديم خمسة مقترحات.

أولاً: كما أشرنا آنفًا، لابد من منح قدر كبير من الاهتمام لبناء القدرات، وعلى الأخص فيما يتعلق بالجماعات المدنية الكونية التى تمثل الدوائر المحرومة. وهذه إلى حد ما مسألة خاصة بزيادة الاعتمادات من أجل تخفيف الوضع غير المستقر للكثير من الجمعيات المدنية الجديرة بالاحترام. إلا أن المال ليس كافيًا فى حد ذاته. فعلى أية حال، لم تمنع الميزانيات الصغيرة، مثلاً، جماعات المرأة من أن يكون لها أثر كبير على الأجندات الرسمية والمواقف العامة. ولابد من أن يكون بناء القدرات مستهدفًا، ضمن أشياء أخرى، عند تدريب العاملين فى تكتيكات الدعوة والحديث العام والاتصال عبر الثقافات ومهارات القيادة. يضاف إلى ذلك وجوب إيجاد الجمعيات المدنية لأنماط من التنظيم التى تقوم بإعلام وتعبئة دوائرها على أحسن وجه وتحقق فى الوقت ذاته أكبر نجاح فى تعزيز أهدافها السياسية فى مواجهة الحكم والكيانات الفاعلة فى السوق. وبينما تفتقر الجماعات المدنية فى الوقت الراهن إلى تكنولوجيات الاتصالات الكونية، ينبغى أن يكون امتلاك تلك الأدوات إحدى الأولويات المتقدمة.

ثانيًا: يمكن توجيه المزيد من الجهود إلى توسيع المشاركة فى المجتمع المدنى الكونى. فقد يحقق النشاط المدنى العابر للحدود العديد من الفوائد المحتملة التى سبق أن فصّلناها إذا أمكن للحملات اجتذاب عدد من الأتباع وتحقيق قدر من الوضوح يزيد عما تحقق حتى الآن لمعظم الجمعيات. وقد يساعد القدر الأكبر من الاهتمام بمبادرات تقديم الخدمات للجمهور العام بشكل خاص فى تعزيز وعد المجتمع المدنى الكونى فيما يتعلق بالتعليم المدنى وتنمية المواطنة المتعدية للأقاليم.

ثالثًا: ينبغى أن تركز التنمية المستقبلية للمجتمع المدنى الكونى على تعزيز التنوع. فكما أكدنا فى ختام الجزء الأخير، ليس النشاط المدنى العابر للحدود حتى الآن نموذجيًا بما يكفى. وينبغى أن تستمر الجهود الحالية لمد حق الوصول للمرأة والملونين، وينبغى إتباع ذلك بمحاولات أكبر لإشراك الدوائر الريفية والطبقات الدنيا والثقافات غير الغربية، وإلا فسوف يعانى المجتمع المدنى الكونى من احتمال أن يكون بمثابة أداة للتفاوت الاجتماعى.

رابعًا: يوحى القصور المحتمل فى الممارسة الديمقراطية الذى أشرنا إليه آنفًا بضرورة زيادة اليقظة فيما يتعلق بالمجتمع المدنى الكونى. ولا يعنى هذا دعم مراقبة الدولة البوليسية التدخلية الخاصة بالجماعات المدنية العابرة للحدود، مع أن مؤسسات الحكم الديمقراطية لها من الحقوق والواجبات فى مراقبة الجمعيات المدنية ما لتلك الجمعيات من حقوق وواجبات. كما أنه من الممكن حث العاملين فى المجتمع المدنى على رعاية موقف أكثر نقداً للذات من ممارساتهم، وبالتالى اكتشاف عيوبهم الديمقراطية وإصلاحها. وفى الوقت الراهن تفتقر معظم الجمعيات المدنية إلى برنامج للتقييم المنظم يمارس داخليًا أو يقوم به مقيِّمون من الخارج (غير المراجعين الماليين).

وأخيرًا، ولأسباب سياسية وكذلك فكرية، قد يعزز المزيد من البحث التنمية المستقبلية للمجتمع المدنى الكونى. ومن ناحية، لابد أن تدرس هذه الأبحاث الديناميكيات العامة للعولمة لكى تفهم الجماعات المدنية العابرة للحدود (وغيرها) السياق الذى تعمل فيه فهمًا أفضل. كما أن هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث بشأن المجتمع المدنى الكونى ذاته، وخاصة الدراسات الإمبريقية التى تقيِّم تجارب الجمعيات والحملات

الملموسة. ويمكن إعطاء اهتمام خاص فى هذا الخصوص لتزويد دوائر المجتمع المدنى الأكثر تهميشاً بالموارد كى تقوم بالأبحاث التى تتناول أجنداتها أو تكلف من يقوم بها.

تعزز هذه المقترحات الخمسة الفكرة التى عبرنا عنها خلال المناقشة ومؤداها أن المجتمع المدنى يمكن أن يكون قوة للأمن والعدل فى العالم المعاصر إذا جرى تشكيله بعناية بحيث يخدم تلك الغايات. وهناك احتمال كبير لأن تساعد الجمعيات المدنية العابرة للحدود فى توجيه العولمة ناحية الكفاءة والعدالة والديمقراطية والاستدامة الإيكولوجية. إلا أن الشعور بالرضا عن تلك الأنشطة قد يؤدى بها إلى تشجيع النتائج العكسية.

الهوامش

1. E. M. Wood, 'The Uses and Abuses of "Civil Society"', in R. Miliband *et al.* (eds), *Socialist Register 1990* (London: Merlin, 1990) p. 61. For more on the concept of 'civil society', see J. L. Cohen and A. Arato, *Civil Society and Political Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992); K. Kumar, 'Civil Society: An Inquiry into the Usefulness of an Historical Term', *British Journal of Sociology*, 44 (1993) 375–95.
2. The Limits to Growth?', *The Economist* 348 (1 August 1998) p. 79.
3. On these issues more generally, see C. Hann and E. Dunn (eds), *Civil Society: Challenging Western Models* (London: Routledge, 1996).
4. Information provided by Philip Robertson, American Center for International Labor Solidarity, Bangkok, April 1999.
5. J. Bolnick *et al.*, 'Community Exchanges for Urban Transformation', paper for the NGOs in a Global Future Conference, University of Birmingham, January 1999.
6. Cf. R. A. Falk, 'The Infancy of Global Civil Society', in G. Lundestad and O. A. Westad (eds), *Beyond the Cold War: New Dimensions in International Relations* (Oslo: Scandinavian University Press, 1992) 219–39; R.D. Lipschutz, 'Reconstructing World Politics: The Emergence of Global Civil Society', *Millennium*, 21 (1992) 389–420; *Citizens Strengthening Global Civil Society* (Washington: CIVICUS World Alliance for Citizen Participation, 1994); M. Shaw, 'Civil Society and Global Politics: Beyond a Social Movements Approach', *Millennium*, 23 (1994) 647–67; A. C. Drainville, 'The Fetishism of Global Civil Society', in M. P. Smith and L. E. Guarnizo (eds), *Transnationalism from Below* (London: Transaction, 1998).
7. P. Ghils, 'International Civil Society: International Non-Governmental Organizations in the International System', *International Social Science Journal*, 133 (1992) 417–31; J. Smith *et al.* (eds), *Transnational Social Movements and Global Politics: Solidarity beyond the State* (Syracuse: Syracuse University Press, 1997); M. E. Keck and K. Sikkink, *Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics* (Ithaca: Cornell University Press, 1998); M. G. Schechter (ed.), *Sources of Innovation in Multilateralism* (Basingstoke: Macmillan, 1998).
8. I undertake such an exploration in *Globalization: A Critical Introduction* (Basingstoke: Macmillan, forthcoming).

9. P. Ekins, *A New World Order: Grassroots Movements for Global Change* (London: Routledge, 1992).
10. J. McCormick, *Reclaiming Paradise: The Global Environmental Movement* (Bloomington: Indiana University Press, 1989); T. Princen and M. Finger (eds), *Environmental NGOs in World Politics: Linking the Global and the Local* (London: Routledge, 1994); P. Wapner, *Environmental Activism and World Civic Politics* (New York: State University of New York Press, 1996).
11. P. Söderholm, *Global Governance of AIDS: Partnerships with Civil Society* (Lund: Lund University Press, 1997).
12. J. Brecher and T. Costello, *Global Village or Global Pillage: Economic Reconstruction from the Bottom Up* (Boston, MA: South End, 1994).
13. T.G. Weiss and L. Gordenker (eds), *NGOs, the UN, and Global Governance* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1996); P. Willetts (ed.), *'Conscience of the World': The Influence of Non-Governmental Organizations in the UN System* (London: Hurst, 1996); R. O'Brien *et al.*, *Challenging Global Governance: Social Movements and Multilateral Economic Institutions* (Cambridge: Cambridge University Press, forthcoming).
14. H.J. Steiner, *Diverse Partners: Non-Governmental Organizations in the Human Rights Movement* (Cambridge, MA: Harvard Law School, 1991).
15. R. Price, 'Transnational Civil Society Targets Land Mines', *International Organization*, 52 (1998) 613–44.
16. Cf. H. Frederick, 'Computer Networks and the Emergence of Global Civil Society', in L. Harasim (ed.), *Global Networks: Computers and International Communication* (Cambridge, MA: MIT Press, 1993) 283–95; E. Lee, *The Labour Movement and the Internet: The New Internationalism* (London: Pluto, 1996); W. Harcourt (ed.), *Women @ Internet: Creating New Cultures in Cyberspace* (London: Zed, 1999).
17. Union of International Associations, *Yearbook of International Organizations 1998/99, Vol. I* (Munich: Saur, 1998), p. 1764.
18. http://www.agp.org.
19. See J. A. Fox and L. D. Brown (eds), *The Struggle for Accountability: The World Bank, NGOs, and Grassroots Movements* (Cambridge, MA: MIT Press, 1998).
20. For more on these issues, see P. Waterman, *Globalization, Social Movements and the New Internationalisms* (London: Mansell, 1998).
21. *Yearbook of International Organizations 1998/99*, p. 1764.
22. L. M. Salamon, 'The Rise of the Nonprofit Sector', *Foreign Affairs*, 73 (1994) p. 109. See also Salamon *et al.*, *The Emerging Sector Revisited: A Summary* (Baltimore: Institute for Policy Studies, Johns Hopkins University, 1998).
23. See further *Globalisation: A Critical Introduction*, ch. 5.
24. J. R. Klein, *The Constitution of the Kingdom of Thailand, 1997: A Blueprint for Participatory Democracy* (San Francisco: The Asia Foundation Working Paper No. 8, March 1998).
25. Cf. G. Esping-Andersen (ed.), *Welfare States in Transition: National Adaptations in Global Economies* (London: Sage, 1996).

26. I elaborate these points in the next section of this chapter and in 'Global Capitalism and the State', *International Affairs*, 73 (1997) 427–52; 'Globalisation and Governance', in P. Hanafin and M. S. Williams (eds), *Identity, Rights and Constitutional Transformation* (Aldershot: Ashgate, 1999) 132–53.
27. I have elaborated this point in 'The Globalization of World Politics', in J. Baylis and S. Smith (eds), *The Globalization of World Politics: An Introduction to World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1997) p. 13.
28. P. Spiro, 'New Global Communities: Nongovernmental Organizations in International Decision-Making Institutions', *Washington Quarterly*, 18 (1994) 45–56; Weiss and Gordenker, *NGOs*; Willetts, *Conscience of the World*; P. J. Simmons, 'Learning to Live with NGOs', *Foreign Policy*, 111 (Fall 1998) 82–96.
29. A. C. Cutler *et al.* (eds), *Private Authority in International Affairs* (Albany: State University of New York Press, 1999).
30. Ghils, 'International Civil Society', p. 422; G. Windsperger, 'NGOs and the IMF: Shared Goals – Different Approaches', *IMF Staff News* (March 1997) p. 7. See also M. Edwards and D. Hulme (eds), *Too Close for Comfort? Donors, NGOs and States* (London: Macmillan, 1996); A. Van Rooy (ed.), *Civil Society and the Aid Industry* (London: Earthscan, 1998); I. Smillie and H. Helmich (eds), *Stakeholders: Government–NGO Partnerships for International Development* (London: Earthscan, 1999).
31. I. Smillie, 'At Sea in a Sieve? Trends and Issues in the Relationship between Northern NGOs and Northern Governments', in Smillie and Helmich, *Stakeholders*, pp. 17–18.
32. J. N. Rosenau and E.-O. Czempiel (eds), *Governance without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).
33. I have elaborated these points in 'The Geography of Collective Identities in a Globalizing World', *Review of International Political Economy*, 3 (1996) 565–607.
34. A. Mawle, 'Women, Environment and the United Nations', in F. Dodds (ed.), *The Way Forward: Beyond Agenda 21* (London: Earthscan, 1997) p. 155.
35. B. S. Turner and P. Hamilton (eds), *Citizenship: Critical Concepts* (London: Routledge, 1994) preface.
36. Cf. R. Bauböck, *Transnational Citizenship: Membership and Rights in International Migration* (Aldershot: Edward Elgar, 1994).
37. See the website of the NGO Coalition for an International Criminal Court, http://www.igc.apc.org/icc.
38. Some authors speak of new practices of 'pooled sovereignty', 'joint sovereignty', etc.; however, such notions fundamentally contradict the ideas of supremacy and exclusivity that have marked every previous conception of sovereignty.
39. See sources cited in note 27; and L. Weiss, *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era* (Oxford: Polity, 1998).

40. E.g. D. C. Korten, *Getting to the 21st Century: Voluntary Action and the Global Agenda* (West Hartford, CT: Kumarian, 1990).
41. Cf. S. Johnson and B. Rogaly, *Microfinance and Poverty Reduction* (Oxford: Oxfam/ACTIONAID, 1997).
42. A. Chetley, *The Politics of Baby Foods: Successful Challenges to an International Marketing Strategy* (London: Pinter, 1986).
43. J. A. Scholte, '"In the Foothills": Relations between the IMF and Civil Society', in R. Higgott and A. Bieler (eds), *Non-State Actors and Authority in the Global System* (London: Routledge, 1999); Scholte with R. O'Brien and M. Williams, 'The WTO and Civil Society', *Journal of World Trade*, 33 (1999) 107–24.
44. Cf. P. Williams, 'Transnational Criminal Organizations and International Security', *Survival*, 36 (1994) 96–113; J. H. Mittelman and R. Johnston, 'The Globalization of Organized Crime, the Courtesan State, and the Corruption of Civil Society', *Global Governance*, 5 (1999), 103–26.
45. Cf. Sulak Sivaraksa, *Global Healing: Essays and Interviews on Structural Violence, Social Development and Spiritual Transformation* (Bangkok: Thai Inter-Religious Commission for Development and Sathirakoses-Nagapradipa Foundation, 1999); J. Gaventa, 'Learning across Boundaries: Strengthening Participation in North and South', paper for the NGOs in a Global Future Conference, University of Birmingham, January 1999.

الفصل الثامن

التحدى الذى تواجهه المؤسسات الدولية

نجير وودز

تصور العولمة، كما عرَّفناها فى هذا الكتاب، التغيرات الضخمة فى التعاملات والتفاعلات التى تحدث بين الدول والشركات والشعوب فى العالم. وهى لا تمثل زيادة فى تدفق السلع والخدمات والصور والأفكار والبشر وحسب، بل كذلك تغيراً فى طريقة تحديد ومباشرة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وغير ذلك من أنشطة. ولم تعد حدود الدول تضم الهويات والمنتجات وإمكانيات الكيانات الفاعلة وتحددها. صحيح أن الحدود لا تزال مهمة، ولكن الفرص المتعدية للقوميات مهمة كذلك لكل من السياسة والتجارة. ونتيجة ذلك زيادة عدد الأنشطة التى تتطلب شكلاً ما من أشكال الإدارة والتنظيم على المستوى الدولى. ولهذا السبب تنشئ الدول المؤسسات الدولية.

ويبحث هذا الفصل التحديات التى تفرضها العولمة على الدول والمؤسسات الدولية التى تنشئها، مع التركيز بشكل خاص على الأزمات الأخيرة وآثارها على المنظمات القائمة. ويعرض القسم الأول العديد من المؤسسات التى ظهرت فى العقدين الماضيين. ويعد ذلك أقدم الخطوط العامة للتحديات الجديدة والصعبة التى تواجهها هذه المؤسسات الدولية، مستعيناً فى توضيح ذلك بحالة العولمة فى التمويل. وفى أعقاب هذا أعرض بالتفصيل المشاكل التى يفرضها هذا على الحكومات، ليس فقط بشأن كيفية إصلاح النظام، بل كذلك بخصوص الطريقة التى ينبغى إصلاح النظام بها. وبعد بحث العقبات التى تواجه الإصلاح الضرورى، أوضح الخطوط العامة للمهام الجديدة التى

لابد للحكومات من القيام بها فى عالم متعولم من خلال المؤسسات الدولية. ويبحث الجزء الأخير من الفصل العوامل التى تحدد إذا ما كان من المحتمل تحقيق تلك المهام أم لا. وتشير الخاتمة إلى أنه رغم اقتضاء العولمة إصلاح المؤسسات الدولية، فإن الإصلاحات الضرورية تقيدها بشدة مصالح سياسية بعينها لا تخص الدول وحدها، بل كذلك الكيانات الفاعلة المتعدية للقوميات والخاصة داخل الدول.

العولمة وإنشاء المؤسسات

على مدار القرن العشرين، أدت توليفة من التقدم التكنولوجى والسياسات الحكومية إلى حدوث زيادة ضخمة فى الترابط بين الحكومات والمجتمعات والكيانات الفاعلة الخاصة فى السياسة الدولية. وبما أن إمكانيات السفر والاتصالات أتيحت لعدد أكبر من الناس وإلى عدد أكبر من الأماكن، فقد ظهرت مشاكل جديدة لا يمكن لمعظم الدول القومية التعامل معها دون التنسيق والتعاون مع الحكومات الأخرى. فعلى سبيل المثال يمكن فى الوقت الراهن للمخدرات وغيرها من الأنشطة الإجرامية التحرك بسهولة أكبر عبر الحدود، وكذلك الحال بالنسبة للأمراض المعدية والعديد من أنواع المشاكل البيئية مثل المطر الحمضى أو التلوث النووى. وفى الوقت ذاته ظهرت أنواع جديدة من الاعتماد المتبادل التى تتطلب كذلك من الحكومات أن تعمل معاً. وعلى سبيل المثال تعنى عولمة أسواق رأس المال أن الحكومات لا تزال أكثر عرضة لآثار الأزمات المالية فى أنحاء العالم الأخرى. وقد اتضح ذلك عام ١٩٩٧ حين ناقش واضعو السياسات كيفية الوقاية من "العدوى" عبر الاقتصاد العالمى حين كان شرق آسيا يعانى من أزمة اقتصادية. وبالمثل ينطبق خطاب "العدوى" على الأزمات الأمنية أو العنف العرقى أو القبلى الذى أبدى ميلاً مماثلاً للانتشار فى التسعينيات؛ سواء أكان ذلك فى البلقان أو حول البحيرات العظمى فى أفريقيا.

وإحدى الطرق التى سعت بها الحكومات لإدارة وتنظيم المشاكل الناشئة عن الأنشطة المتعدية للقوميات هى من خلال المنظمات الدولية، أو بالأحرى "الحكوماتية". وقد أدى هذا إلى زيادة مطردة فى عدد المنظمات الدولية. وفى نهاية التسعينيات كان

هناك ما يربو على ٢٥٠ منظمة دولية موجودة فى عالم يضم ما يزيد على ١٨٠ دولة. وهذا مقابل حوالى ٣٠ منظمة دولية كانت موجودة فى مطلع القرن فى عالم كان يضم أقل من ٥٠ دولة(١) وبشكل أوسع، أصبحت العلاقات الدولية تتميز بأعداد متزايدة من المعاهدات والأنظمة والترتيبات التعاونية الأخرى فيما بين الدول(٢) وتشمل هذه الترتيبات مجتمعة سياسة عالمية على قدر كبير من التأسيس.

وبصورة جذرية أكبر، فقد أتاح التأسيس ظهور حلبة من السياسة يمكن فيها للهيئات الأخرى القيام بدور أكبر. ويصف البعض هذا على أنه ظهور "السياسة الكونية" الجديدة(٣) وتسمح عولمة السياسة للكيانات الفاعلة من غير الدول القيام بدور فى تشكيل الأولويات واتخاذ القرارات والتأثير على النتائج على المستوى الدولى. ومن بين تلك الكيانات الفاعلة الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية. وقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية من حوالى مائة فى مطلع القرن إلى ما يربو على ٥ آلاف فى نهاية التسعينيات(٤) وكان ذلك يمثل تحديات ضخمة للمؤسسات الدولية، حيث طالب الكثير من المنظمات غير الحكومية بالاعتراف بها فى المؤسسات الدولية. وقد خطَّت هذه المنظمات غير الحكومية ، التى تزعم أن لها مؤيدين متعدين للقوميات أو دون القوميات(٥) دورًا لنفسها فى العديد من المنظمات،(٦) ناهيك عن مبادرتها بتحريك المنظمات الدولية بشأن بعض القضايا المحددة مثل البيئة(٧) والحالة الآن هى أن بإمكان المنظمات غير الحكومية المشاركة فى إطار بعض المنتديات الدولية مثل جلسات الاستماع الخاصة بالقضايا البيئية التى تنظمها لجنة التفتيش بالبنك الدولى(٨) وكما أوضح جان آرت شولت Jan Art Scholte بالتفصيل فى الفصل السابع، فمن المحتمل أن تؤدى هذه التطورات إما إلى نتائج إيجابية أو نتائج سلبية(٩).

والمشكلة بالنسبة للدول هى كيفية تنسيق ردودها وسياساتها فى مواجهة العولمة بشكل أكثر فاعلية يضمن النمو الاقتصادى والأمن والاستقرار داخل حدودها . و فى الوقت الراهن تواجه المؤسسات التى أنشأتها للقيام بهذه المهمة أعباء وتحديات متزايدة، حيث يزداد حجم التدفقات المتعدية للقوميات التى تحاول تنظيمها أو تيسيرها أو تخفيف آثارها تزداد حجمًا وتزداد السيطرة عليها صعوبة. ويضاف إلى مشاكل الإدارة حقيقة أن العولمة تؤثر على أنحاء مختلفة من العالم بطرق على قدر كبير من

التفاوت. ففى بعض أنحاء العالم تأتى العولمة بوعد بالإدماج فى الاقتصاد والمجتمع العالميين المزدهرين، وفى أنحاء أخرى تزيد العولمة التفاوت وتوقعات الفوضى والاضطراب والفقر(١٠) ولا ترغب كل الدول فى المشاركة فى المنظمات الدولية، وحين تشارك الدول فيها يكون هناك سؤال صعب يتعلق بمقدار ما تتمتع به أية دولة من تأثير. ويشير أحد الآراء إلى أنه ينبغى بناء المنظمات الدولية بطرق تعكس التراتب الكونى للقوة بين الدول. وفى المقابل يقول المنتقدون إن المؤسسات التى تبنى على هذا النحو لن تصبح ذات فاعلية فى العالم المتعولم حيث إن المهام التى تواجهها تتطلب شكلاً مختلفًا من القوة؛ إنها قوة الإقناع اللينة فى مقابل قوة القمع الصلبة(١١) ويعود هذا الفصل إلى هذه القضية فيما بعد. أما فى البداية فسوف تفصل التحديات الجديدة التى تواجهها المؤسسات الدولية باستخدام نموذج العولمة فى النظام المالى الدولى.

التحديات التى تواجه المؤسسات الدولية:

حالة التمويل المعولم

للعولمة فى التمويل الدولى آثار قوية على الحكومات وعلى المؤسسات الدولية التى أقامتها. فالأسواق المالية العالمية المعولمة أكثر انفتاحًا، وأكثر سيولة، وأكثر اندماجًا على المستوى الدولى مما كانت عليه من قبل. وعلى نفس القدر من الأهمية، تصور العولمة تغيراً لمفاهيم الحكومات عن تلك الأسواق باعتبارها أكثر قوة وأشد تقييداً لاستقلال الحكومات من أى عصر سبق. ولهذا السبب حولت العولمة انتباه الحكومات إلى دور وطبيعة المؤسسات المالية الدولية؛ وهى ليست المرة الأولى فى هذا القرن.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية أنشئ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية (الذى تحول إلى البنك الدولى) لضمان النمو المستقر والعادل فى الاقتصاد العالمى. وكان الغرض من صندوق النقد الدولى ضمان استقرار أسعار الصرف والتعديلات التى تقوم بها الدول التى تعانى من مشاكل تتعلق بالسيولة النقدية. أما البنك الدولى فكان الغرض منه (فى المقام الأول) هو إيصال أموال القطاع الخاص

إلى المشروعات الاستثمارية التى تضمن النمو والتنمية. إلا أنه منذ السبعينيات نُحيت المؤسسات الخاصة بما يسمى نظام "بريتون وودز" جانبًا، وتلاقى إلغاء القيود المالية فى الدول الصناعية مع التحرر الاقتصادى فى الدول النامية كى ينتجا المزيد من أسواق رأس المال الكونية.

وجدير بالذكر أن أنواعًا عديدة من السياسة الحكومية زادت من العولمة. ففى الستينيات أدى إلغاء القيود فى الدول الصناعية إلى ظهور سوق "العملة الأوروبية" التى كان يمكن بمقتضاها للمقترضين إصدار سندات بعملات غير عملتهم القومية (مما أدى إلى التنافس بين العملات الذى عرضه بالتفصيل بنجامين كوين فى الفصل الرابع). وفى عام ١٩٧١ خرجت الولايات المتحدة من قاعدة الذهب، مما أدى إلى انهيار نظام سعر صرف بريتون وودز. وفى عام ١٩٧٢ أنشئت بورصة شيكاغو للبيع الآجل، وهى الخطوة الأولى فى اتجاه النمو الضخم للتعامل فى المشتقات فى الثمانينيات. وأخيراً فإنه فى الوقت الذى عولمت فيه البنوك التجارية الأمريكية والأوروبية عملاءها، فقد أتاحت مصادر جديدة للتمويل بالنسبة للحكومات فى أنحاء العالم النامى؛ مما بذر بذور أزمة الدين فى الثمانينيات. باختصار، أطلقت توليفة من التكنولوجيا الجديدة والسياسات الأمريكية (وسياسات الدول الصناعية الأخرى) العنان لعولمة الأسواق المالية والعملات التى انتعشت فيها كيانات فاعلة جديدة وتعاملات جديدة[١٢].

تنوعت الطرق التى ردت بها الحكومات على تحديات النظام الجديد وتهديداته. فقد ناقشت الدول الصناعية الكبرى التى كانت تتوق إلى استقرار نظام سعر الصرف القديم تنسيق السياسات. وبشكل أكثر فاعلية، لجأت الحكومات إلى مجموعة من المؤسسات الدولية سعيًا وراء الحلول والاستقرار. ومن بين تلك المؤسسات بنك التسويات الدولية،[١٣] وصندوق النقد الدولى،[١٤] ومجموعة العشرG-10،[١٥] ومجموعة السبع[١٦] G-7، والبنك الدولى[١٧]، والمؤسسات الأوروبية وعدد كبير من المنتديات الأقل رسمية من أجل مناقشة التنظيم فى الاقتصاد العالمى. وخلال الثمانينيات كانت تلك المؤسسات تعمل بالتنسيق مع وزارة الخزانة الأمريكية وبنك الاحتياط الفدرالى للقضاء على التهديدات التى يتعرض لها النمو المصرفى والاقتصادى فى العالم الصناعى، حيث كانت تدير على سبيل المثال أزمات الدين فى أمريكا اللاتينية ودول شرق أوروبا التى كانت تهدد البنوك التجارية الدولية الكبرى.

وفى التسعينيات جعلت موجة من الأزمات المالية الجديدة واضعى السياسات الاقتصادية العالمية يفكرون فى كيفية التعامل مع خطوط الصدع الجديدة فى الاقتصاد العالمى. وفى نهاية عام ١٩٩٤ هبطت قيمة البيزو المكسيكى هبوطًا شديداً (بلغ ٥٠ بالمائة فى أسبوع واحد) الأمر الذى كانت له أصداء فى واشنطن العاصمة ونيويورك، وكذلك فى دول أمريكا الوسطى والجنوبية الأخرى التى كان يقلقها أثر "التيكيلا"؛ أى فقدان الثقة الذى ينتقل بالعدوى عبر الإقليم الذى يؤدى إلى انتشار الأزمة[١٨] وفى نموذج المكسيك، تمكنت وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولى من أن يقدما معًا على عجل مساعدة كبيرة لدعم الثقة فى الاقتصاد المكسيكى؛ وهو رد فعل يسّره حجم المصالح الأمريكية فى المكسيك[١٩] إلا أن النموذج المكسيكى أثار على الفور المخاوف بشأن ما إذا كان لدى صندوق النقد الدولى الموارد الكافية لتعزيز الثقة فى المكسيك وماذا يمكن أن يحدث إذا كانت دول أخرى تعانى من أزمات نقدية. من الذى ينقذها من ورطتها؟ وهل يجب إعطاء صندوق النقد الدولى دوراً جديداً فى إدارة الأزمة؟ وإذا حدث ذلك، من أين تأتى الموارد اللازمة؟

ثبت أن مخاوف واضعى السياسات بشأن الاستقرار المالى لها ما يبررها. ففى عام ١٩٩٧ امتدت الأزمة المالية التى أشعلها خفض قيمة البات التايلاندى إلى أنحاء شرق آسيا. وسرعان ما أعقب ذلك أزمة فى الروبل الروسى فى عام ١٩٩٨ . وكما أوضح بنجامين كوين، جعلت تلك الأزمات دولاً كثيرة تفكر فى ترتيبات بديلة لسعر الصرف، تراوحت بين تعويم العملة ومجالس العملات والدولرة. وركزت كارثة مالية أخرى داخل الولايات المتحدة - وهى انهيار المجموعة الاستثمارية التى تسمى "إدارة رأس المال طويلة المدى" LTCM -الاهتمام بشكل أكبر على ضرورة إصلاح "الهيكل المالى الكونى".

أبرزت كل أزمات التسعينيات ضعف الأنظمة المالية القومية وضرورة مشاركة الدول فى النظام المالى الكونى كى تكون هناك معايير قوية للمحاسبة والتنظيم الحكيم والمكاشفة وتبادل المعلومات وهلم جرًا. وكذلك أظهرت الأزمات قدرة الكيانات الفاعلة فى القطاع الخاص، ومنها البنوك وبيوت الاستثمار وشركات سمسرة الأوراق المالية وصناديق التغطية ومديرو الأصول، على خلق الاضطراب والفوضى. ولأن هؤلاء

الفاعلين موجودون فى مراكز الربح من العملات والمشتقات وأقسام التعامل فى أسهم الأسواق الناشئة، ويحتلون مواقع كبيرة فى الأدوات المتنفذة بشأن الحسابات الخاصة، فإن أنشطتهم التجارية المسعورة تخلق ما وصفه أحد المحللين بأنه "دوامة كونية"[٢٠] وقد بدا عجز الحكومات عن تهدئة بعض من "التدويم" فى المكسيك وشرق آسيا وروسيا. وأدى هذا إلى إعادة تقييم جاد للتنظيم الدولى والمؤسسات الدولية.

التحديات التى تواجهها الحكومات:

من الذى ينبغى له التنظيم، وكيف ينظم؟

فى أواخر التسعينيات ركزت مجموعة من المقترحات بشأن الإصلاح المالى الكونى الاهتمام على قضيتين، كانت أولاهما: من الذى ينبغى أن يتولى مسئولية إصلاح النظام؟ وكانت الثانية: ما الشكل الذى ينبغى أن يكون عليه النظام الجديد؛ هل ينبغى أن يكون صندوق نقد دوليًا أكبر وأشد قوة، أم منظَّمًا مصرفيًا كونيًا جديداً؟ وأدت هذه الأسئلة إلى جدل مشابه فى مجالات أخرى من مجالات العلاقات الدولية حيث يجرى التدخل. فعلى سبيل المثال كان هناك جدل كثير فى أعقاب الأزمات التى حدثت فى الصومال ورواندا والبوسنة بشأن من الذى ينبغى أن يجلس فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،[٢١] وكذلك بشأن الشكل الذى ينبغى أن يكون عليه النظام الأمنى؛ هل ينبغى إحياء لجنة أركان الحرب وإنشاء قوة دائمة،[٢٢] وهل ينبغى إعادة تعريف الأمن ليشمل الهموم البيئية والديموجرافية؟[٢٣]

فى النظام المالى الدولى، نجد أن السؤال الخاص بمن الذى ينبغى أن يؤثر على الإصلاح فى أعقاب أزمات التسعينيات طرحته وزارة المالية الأمريكية التى هبت مسرعة بدعوة ٢٢ دولة للمشاركة فى مناقشة خاصة بالإصلاح (ما تسمى مجموعة الاثنتين والعشرين G-22) إلا أنه سرعان ما اشتكت حكومات أخرى من أن المبادرة كانت تسيطر عليها الولايات المتحدة إلى حد كبير. وقال وزير المالية الفرنسى إنه لابد من إجراء المناقشات فى اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولى التى تمثل على الأقل

كل أعضاء صندوق النقد الدولي[٢٤] وفي اقتراح منفصل، عرض وزير المالية البريطاني جوردون براون Gordon Brown أسباب إنشاء "اللجنة الدائمة للتنظيم المالي الكوني" الشاملة التي تجمع بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشر وغيرها من المؤسسات التنظيمية القومية والدولية[٢٥] وفي النهاية أنشأت مجموعة السبع "منتدى الاستقرار المالي" FSF في شهر فبراير من عام ١٩٩٩، وكان يشمل دول المجموعة وممثلين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بازل للإشراف المصرفي والمنظمات الدولية للجان الأوراق المالية والاتحاد الدولي لمراقبة التأمين وبنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة أنظمة المدفوعات والتسويات، ولجنة النظام المالي الكوني (وكانت تعرف سابقًا باسم اللجنة الدائمة للعملة الأوروبية)[٢٦].

وتبرز عضوية المنتدى أمرين، أولهما أن الأعضاء يعكسون التنوع الكبير في المؤسسات التي ظهرت في النظام المالي الدولي، بما في ذلك شبكات المنظمين والمشرفين. أما الأمر الثاني فهو أن عضوية منتدى الاستقرار المالي تعكس مدى إدارة الدول الصناعية الكبرى للنظام. وفي يونيو ١٩٩٩ وسعت مجموعة السبع التمثيل في المنتدى بدعوة ممثلين كبار من هونج كونج وسنغافورة وأستراليا وهولندا للمشاركة. إلا أنه كان واضحًا منذ البداية أن العضوية العالمية أمر غير وارد. وكانت المسألة الأكثر أهمية بالنسبة للمفاوضات بشأن تركيبة لجنة مناقشة الإصلاحات هي كيفية مشاركة الولايات المتحدة وأوروبا للسلطة. وقد برز التنافس بين الاثنتين في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ربيع ١٩٩٩ حين اقترح وزير الخزانة الأمريكي روبرت روبين Robert Rubin الدوائر التي تتجمع داخلها الدول في صندوق النقد الدولي، وهو الاقتراح الذي رفضه وزير المالية الألماني الذي اعترف بأنه لن يؤدي إلا إلى إضعاف مواقف الدول الأوروبية[٢٧] وبذلك فإن مناقشة الإصلاح سوف تمضي في منتدى تسيطر عليه الدول الصناعية الكبرى، رغم حقيقة أن العولمة وسعت من الناحية الجغرافية المناطق المتأثرة بتدفق رءوس الأموال، وكذلك طبيعة وعمق القضايا والإصلاحات التي لابد من أن تتعامل معها أية مؤسسات دولية.

ولا يزال من الواجب تحديد طبيعة وشكل النظام الذى جرى إصلاحه. وقد كثرت الأفكار الخاصة بالمنظم المالى الكونى ومحكمة الإفلاس الكونية والنقد الكونى والبنك المركزى الكونى، حيث اعتُرِف بعمق تحدى العولمة. إلا أنها كما أشار بارى إيكينجرين Barry Eichengreen ، غير واقعية حيث إن طول الوقت والجهد اللازمين لإيجاد عملة موحدة وبنك مركزى فى أوروبا يبينان أنه "من الخيال الظن بأن هذه العملية يمكن تكرارها على نطاق كونى فى بضع سنوات"[٢٨] بل إنه مع تكرار الأزمات (سواء فى التمويل الدولى أو الأمن الدولى) يتكرر كذلك الحماس الذى يعلن به واضعو السياسات عن أفكار من أجل الإصلاح. كما أنهم باتوا يعترفون بالمصالح الثابتة التى سيضطرون للدخول معها فى صراع من أجل اتخاذ ولو خطوات متواضعة فى الاتجاه الجديد. وفى التمويل الدولى، تبين طبيعة المصالح المتضاربة مدى صعوبة إنشاء أو إصلاح ترتيبات أو منظمات حكوماتية.

المصالح المكتسبة والمؤسسات الدولية:

العوائق التى تحول دون التنظيم والإصلاح

شملت الأزمات المالية الدولية فى التسعينيات دائنى القطاع الخاص الذين أصبحت ديونهم ـ سواء لدى الحكومات أو القطاع الخاص فى الدول المقترضة ـ معدومة حيث تبخرت الثقة فى الحكومة أو العملة (كما فى المكسيك وتايلاند وكوريا وروسيا وغيرها). بل كانت الاستثمارات فى الغالب عبارة عن محافظ قصيرة الأجل، مما جعل آثار فقدان الثقة أكثر مباشرة وضرراً. وقبل أولى تلك الأزمات (المكسيك فى عام ١٩٩٤)، كان واضعو السياسات يشعرون بالرضا بشأن القروض (سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل) المقدمة للقطاع الخاص، على فرض أنه بما أنها لا تضم حكومات فهى لا تمثل خطراً على الاستقرار المالى. وكانوا مخطئين فى ذلك. فقد أظهرت أزمات التسعينيات أن تدفق رءوس الأموال قصيرة الأجل، سواء أكان المقترضون من القطاع الخاص أم العام، يمكن أن يعرض الاستقرار المالى الدولى للخطر. ولهذا السبب كان

التدخل مطلوباً فى كل حالة من الحالات؛ حيث استخدمت أموال دافعى الضرائب لإنقاذ دائنى القطاع الخاص من ورطتهم.

لقد خلق التدخل العام فى التسعينيات حركة ارتجاعية سياسية قوية ضغطت على وزراء المالية ورجال البنوك المركزية ضغطاً شديداً كى يعيدوا تقييم خيارات هذا التدخل. وفى عام ١٩٩٦ أصدرت مجموعة العشر تقريراً عن حل أزمات السيولة السيادية يدعو إلى سلسلة من الإجراءات التى تحسن قدرة المدينين على التعديل والتعامل مع أزمة السيولة السيادية، أى تعديل القواعد التى تتدخل فى إطارها المؤسسات الدولية وإعادة توزيع بعض تكاليف وأعباء التعديل على الدائنين من القطاع الخاص[٢٩] وكان رد القطاع الخاص سريعاً. فقد صدر تقرير مضاد أعده ويليام كلاين William Cline ونشره معهد التمويل الدولى IIF (إحدى جماعات الضغط ومنظمة بحثية لرجال البنوك والمستثمرين الدوليين مقرها واشنطن العاصمة). رفض تقرير معهد التمويل الدولى معظم مقترحات مجموعة العشر مشيراً إلى أن الأزمات يمكن التغلب عليها بمزيد من الشفافية وتدفق المعلومات من المقترضين وقدر معقول من التنظيم الذاتى من جانب القطاع الخاص. إلا أن الأزمات اللاحقة زادت من الضغوط السياسية من أجل اتخاذ موقف أكثر تشدداً فى مواجهة الدائنين.

وفى قمة مجموعة السبع فى فرانكفورت عام ١٩٩٩، اتفق الوزراء على المبادئ التى تحكم إشراك دائنى القطاع الخاص مستقبلاً فى حل الأزمات المالية، بما فى ذلك الدعوة إلى أن يقدم صندوق النقد الدولى الدعم الأخلاقى والمالى للدول التى تفرض قيود رأس المال أو تعلق تسديد الديون. كما أيدوا مقترحات مجموعة السبع الخاصة لتصويت الأغلبية وبنود المشاركة التى تمنع الدائنين الأفراد من اللجوء إلى رفع الدعاوى القضائية أو غيرها من الوسائل التى تعوق التسويات؛ ومن ثم تخلق جوا يؤدى إلى مفاوضات إعادة الهيكلة. وسوف تفرض كل هذه الإجراءات فى حال تنفيذها تكلفة أكبر على الدائنين الذين يقرضون الدولة التى تضطر لاحقاً إلى إعادة جدولة ديونها.

وكان للضغوط التى مورست على مستثمرى القطاع الخاص لتحمل بعض المسئولية الخاصة بإدارة الأزمة بعض الأثر بالفعل. وفى حالة البرازيل الأخيرة على

سبيل المثال، تفاوض صندوق النقد الدولي من أجل حزمة مساعدات شملت دائني القطاع الخاص وكذلك الحكومات. وكانت مشكلة واضعي السياسات هي الحل العاجل للأزمة في القطاع الخاص (لأنها كانت تهدد الاستقرار المالي الأكثر اتساعًا) الذي كان يضم عددًا كبيرًا جدًا (ومتزايدًا) من المقرضين. وكان لكل دائن من دائني القطاع الخاص مصلحة في مبدأ "خد الفلوس واجري". إلا أنه إذا بقي كل الدائنين حتى النهاية لأمكن التغلب على الأزمة أو على الأقل إدارتها بقدر أقل من التكلفة بالنسبة للجميع. وفي البداية هددت حكومات الدول الصناعية بإجبار البنوك الأجنبية على المشاركة في حزمة المساعدات. إلا أن مقرضي القطاع الخاص قالوا إن المشاركة الإجبارية سوف تجعل الكثير منهم يتحرك على الفور للحد من المكاشفة، وبذلك تتفاقم المشكلة. وكانت النتيجة النهائية اتفاقًا وسطًا مع المشاركة الطوعية من جانب القطاع الخاص. وأجبرت الصعوبات الكامنة في إدارة هذه الأزمات واضعي السياسات على البحث عن الطرق التي تحول دون وقوع الأزمات بحثًا أكثر جدة.

وفي مسعى لمنع الأزمات عزز واضعو السياسات قدرة صندوق النقد الدولي. فقد زادوا موارد الصندوق عن طريق مطالبة الدول الأعضاء بالإسهام بشكل أكبر من خلال آليتين، هما "ترتيبات الاقتراض الجديدة" التي طرحت في نوفمبر ١٩٩٨ التي يزيد بمقتضاها عدد الدول المسهمة في هذه الميزانية الخاصة عن أعضاء مجموعة العشر، وعن طريق زيادة الحصة التي اتفق عليها في يناير من عام ١٩٩٩ . بل إن الحكومات زادت من قدرة صندوق النقد الدولي على العمل بتمكينه من توسيع حدود التسهيلات الائتمانية المحتملة لتزويد الدول التي تتبع السياسات الاقتصادية القوية بالتمويل قصير المدى ليكون بمثابة إجراء احترازي لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات التي قد تنشأ عن أزمة ما في دولة أخرى (ما يسمى "العدوى المالية الدولية"). وقد أقر مجلس صندوق النقد الدولي حدود التسهيلات الائتمانية المحتملة تلك في أبريل من عام ١٩٩٩ .

وتتعلق الإصلاحات الرئيسية الأخرى التي أعلنها واضعو السياسات بالمعلومات والإشراف والتنظيم. وعند نشر المعلومات، أخذ صندوق النقد الدولي زمام المبادرة، رغم محدودية قدرته وخبرته فيما يتعلق بأمور الإشراف والتنظيم، ومن ثم استعان بمؤسسات دولية أخرى. وبناء على توجيهات مجموعة العشر على سبيل المثال، أعدت

"لجنة بازل للإشراف المصرفى" (التى تكونت عام ١٩٧٥ وتضم محافظى البنوك المركزية للدول الأعضاء فى مجموعة العشر إضافة إلى لوكسمبورج) مقترحات جديدة تهدف إلى مطالبة البنوك بتخصيص المزيد من الموارد لتغطية مخاطرها. وفى عام ١٩٩٩ تضمنت المقترحات معايير لرأس المال لا تتعلق بقروض البنوك فحسب، بل كذلك بمخاطرها التشغيلية (حيث تغطى كل شىء؛ من الإعصار الذى يضرب أنظمة الكمبيوتر إلى تلاعب العاملين). ولا حاجة إلى القول بأن البنوك رفضت تلك المقترحات بشدة(٣٠).

إلا أنه حتى إذا كانت مقترحات لجنة بازل فعالة، فإنها تشمل البنوك الدولية وحسب، تاركة أعداداً متزايدة من الدائنين الآخرين غير منظمين نسبياً. ولهذا السبب أخذ واضعو السياسات يبحثون عن طرق للحد من القدرة على زعزعة الاستقرار التى لدى مراكز "الأوفشور" المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية والتعاملات التى تشمل مؤسسات على قدر كبير من النفوذ (أو ما تسمى "صناديق التغطية"). وقد وسعت البيانات التى تنقل إلى بنك التسويات الدولية ووضعت الأسس الإرشادية فيما يتعلق بتعاملات البنوك مع المؤسسات التى على قدر كبير من النفوذ وأنشطة التجارة العامة الخاصة بالبنوك وشركات الأوراق المالية(٣١) ويجرى حالياً بحث أشكال أخرى من التنظيم(٣٢).

ويجرى فى الوقت الراهن كذلك تمحيص السياسات الحكومية. ويقول صندوق النقد الدولى إن على الحكومات وضع وتبنى معايير أو قواعد خاصة بالممارسة الجيدة للأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية تكون مقبولة دولياً. وكانت الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه هى وضع معيار نشر البيانات الخاصة فى صندوق النقد الدولى عام ١٩٩٦ . وهذا نسق من الأسس الإرشادية بشأن نشر البيانات الاقتصادية والمالية من أجل الدول التى تسعى للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. وفى عام ١٩٩٩ وافق مجلس الصندوق على ضرورة تقوية المعيار وعلى ضرورة قيام الصندوق بمراقبته. كما يعلن الصندوق "قاعدة الممارسات الجيدة للشفافية المالية" وقاعدة الممارسات الجيدة بخصوص "الشفافية فى السياسة النقدية والمالية". وتعكس هذه القواعد "أفضل الممارسات" والأسس الإرشادية الخاصة بـ"المبادئ الجوهرية" التى كتبتها لجنة بازل بشأن الإشراف المصرفى الخاص بالمؤسسات المصرفية(٣٣).

وترى الحكومات أن القواعد الجديدة المتصلة بالسياسة الاقتصادية تعكس نفوذاً جديداً للمؤسسات يتسم بقدر أكبر من التدخل فى شئونها. فالمطلوب من الحكومات الآن ليس مجرد تبرير مؤشرات أو نتائج اقتصادية كلية بعينها وحسب، بل تشكيل سياساتها المحلية بالصورة التى تتفق مع المعايير الدولية. وفى القسم التالى يناقش هذا التوسيع لنفوذ المؤسسات الدولية بشكل أكبر.

والقضية الأخيرة التى أثارتها الأزمات المالية فى التسعينيات هى قيود رأس المال؛ أو مقدار ما يمكن أو ينبغى أن يكون من سيطرة للحكومات على الاستثمارات قصيرة الأجل من الخارج وإليه. وهناك الآن دعم كبير لفكرة أنه يمكن للحكومات أن تحاول بطريقة أو بأخرى وضع حاجز أمام تدفق التمويل قصير الأجل وبالتالى تخفيف المشاكل التى تحدثها العولمة. وحظيت بالاهتمام تجربة شيلى مع الضرائب للحد من الاقتراض الخارجى قصير الأجل من جانب كل الكيانات المحلية. وفى أعقاب الأزمات الأخيرة خفف صندوق النقد الدولى من عدائه السابق لهذه الإجراءات. وفى عام ١٩٩٩ راجع الصندوق الطريقة التى ينبغى بها "إدارة" الدمج المالى والدور الذى قد تقوم به قيود رأس المال. ويظل دائنو القطاع الخاص على معارضتهم الشديدة لتلك الإجراءات.

لقد كانت النتيجة العملية للعولمة فى أسواق رأس المال هى إبراز قدرة المؤسسات الدولية وأدوارها الفعلية، كما أبرزت صراع المصالح بين القطاع الخاص والحكومات فى الدول الصناعية. وقبل ذلك كان القطاعان العام والخاص الماليان تجمعهما علاقة ودية إلى حد ما، وإن اتسمت بالتوتر من حين لآخر. ففى منتصف التسعينيات على سبيل المثال، وأثناء معالجة مشكلة الديون فى أمريكا اللاتينية، استطاعت وزارة المالية الأمريكية وصندوق النقد الدولى تنسيق عدد صغير إلى حد ما من البنوك فى استراتيجية لإدارة الأزمة ("خطة بيكر" Baker Plan) إلا أنه فى التسعينيات ازداد عدد الكيانات الفاعلة من القطاع الخاص بصورة ضخمة حيث دخلت أنواع جديدة من المستثمرين وصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات وما شابه سوق التمويل الكونية. ولم يعد هناك تأثير للتفاهمات الضمنية القديمة والثقافة المشتركة التى كانت تيسر التعاون بين القطاعين العام والخاص (كما كان الحال فى وول ستريت بالولايات المتحدة وفى حى السيتى بلندن فى المملكة المتحدة).

ويجبر ما استجد من هشاشة مرتبطة بأسواق رأس المال الكونية الحكومات والمؤسسات الدولية على أن تخط لنفسها دوراً. وفى التمويل الدولى يقتضى أى دور جديد من الحكومات والمؤسسات الحكومية ممارسة السلطة على القطاع الخاص، وعلى التنظيم المحلى داخل الدول الأخرى. إلا أنه من المهم أن السلطة التى اعتادت الحكومات (والمؤسسات الحكومية) على التمتع بها لم يعد لها تأثير فى تحقيق هذه المهام الجديدة.

النفوذ التدخلى الجديد للمؤسسات الدولية

تزداد فى العالم المتعولم مطالبة الحكومات القوية المؤسسات الدولية ببذل الجهد فى بحث التفاصيل المحلية الخاصة بالسياسة والمعايير والقيم والتنظيم داخل الدول. وفى التسعينيات لم تكن هذه الظاهرة ملحوظة فى التمويل الدولى وحسب، بل كذلك فى مجالات مختلفة مثل التجارة والأمن.

ففى التجارة الدولية، كما أوضحنا فى الفصل الثالث، لم تؤد شروط النظام التجارى الأكثر كونية إلى إنشاء منظمة دولية أقوى (منظمة التجارة العالمية) وحسب، بل كذلك إلى التفاوض بشأن قواعد ومعايير فى أمور كانت تعتبر فيما مضى وبشكل واضح "محلية" وليست دولية. وبينما كانت المفاوضات فى يوم من الأيام تعمل على تقليل التعريفة الجمركية والحد من الحواجز الحمائية، نجدها الآن تهتم بمجموعة كبيرة من السياسات والممارسات الاقتصادية التى لا يزال معظمها يعتبر على نطاق واسع حكراً على الحكومات القومية.

أما فى مجال الأمن القومى، فقد أصبحت المؤسسات القومية كذلك أكثر اهتماماً بما يحدث داخل الدول، مقابل معالجة ما يجرى بين الدول. وحدث التغير لأن الحكومات تواجه فى الوقت الراهن تهديداً من الصراعات التى تتعدى الحدود وتعم الدول وحتى الأقاليم المجاورة. وجاء خطر نشر الصراع إلى حد ما نتيجة لانتهاء الحرب الباردة التى كانت تضم أطرافاً متحاربة داخل ميزان القوى الأساسى. إلا أن الخطر الجديد

يعود بقدر مماثل إلى السهولة التى يمكن بها للمحاربين والأسلحة واللاجئين وهيئات المساعدات والدعاية ونقل الأخبار عبور الحدود والأقاليم. ويسمح توسيع وتعميق الاتصالات الدولية والسفر والأنشطة العابرة للحدود للعنف وعدم الاستقرار بالانتشار السريع. ويتطلب هذا من حماة الأمن فى أية دولة من الدول الاهتمام الشديد بما يحدث داخل حدود الدول الأخرى. ومنذ فترة قريبة جداً حفز الخوف من انتشار الصراع التدخلات الدولية فى كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة والصومال ورواندا وهاييتى. وكما أشار محللو الأمم المتحدة، فإن هذه التدخلات تعكس "الرغبة المتزايدة فى معالجة المشاكل الأساسية داخل حدود الدول التى مزقتها الحروب وليس تجاهلها"[٣٤] وفى أوائل التسعينيات كان هناك كلام كثير عن "النزعة التدخلية الجديدة" التى تشرك مؤسسات الأمن فى القضايا الداخلية الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم[٣٥].

وبطريقة مشابهة، فإننا نجد فى التمويل الدولى أن احتمال امتداد المشكلة التى فى دولة ما إلى غيرها من الدول خلق شبح عدم الاستقرار الكونى الذى تتسبب فيه الأحداث فى دولة ما (ليست بالضرورة دولة كبيرة). وقد دفع هذا الشبح واضعى السياسات إلى تركيز اهتمامهم على السياسات الداخلية للدول المدمجة فى النظام المالى الكونى. وكما ينظر إلى الحكم الجيد والديمقراطى على أنهما واقيان فى مجال الأمن، فكذلك ينظر إلى السياسة الاقتصادية الجيدة على أن لها تأثيراً مخفِّفًا لحدة المشاكل فى النظام المالى الدولى. وأدى هذا إلى المقترحات التى نوقشت آنفًا بالنسبة للمعايير الدولية فى مجالات مثل التنظيم والإشراف المصرفى، والمراجعة والمحاسبة، والسيطرة على الشركات، وقوانين الإفلاس. وأثر ذلك أن العولمة تقتضى من المنظمات الدولية فرض مستوى أكثر عمقًا من دمج السياسات أو تقاربها، مما يدفع المؤسسات الدولية بصورة أشد عمقًا من أى وقت مضى إلى ما هو حكر على وضع السياسات الخاص بالحكومات القومية.

المشكلة المشتركة التى تواجهها المنظمات الدولية فى العالم المتعولم مشكلة حكم، وهى هل يمكن أن تؤثر المنظمات التى تشارك فيها الدول، وعادة ما يسيطر عليها عدد صغير من الدول، تأثيراً فعالاً على المعايير الدولية عبر عدد كبير من الدول وداخله وتنفذها؟

فاعلية المؤسسات الدولية في العالم المتعولم

جرت العادة على تفسير فاعلية المؤسسات الدولية التى تنشئها الدول إما من ناحية المعاملة بالمثل والمصالح المتبادلة التى تأمل الدول فى الحصول عليها من المؤسسة، أو من ناحية القمع الذى تمارسه الدولة أو الدول المهيمنة فى المؤسسة. وتقترح الرؤية الواقعية للنظام الدولى التراتب باعتباره عنصر ترتيب إيجابى فى النظام الدولى. أما احتمال قيام المؤسسات الدولية بدور مستقل فيوضع جانبًا[٣٦] وتوصف المؤسسات بأنها طريقة تقلل بها الدول القوية تكاليف الحفاظ على نظام بعينه أو تجد من يشاركها فيها. ومن ثم سوف تعتمد فاعلية المنظمات متعددة الأطراف فى المقام الأول على النفوذ والالتزام النسبى لأقوى أعضائها[٣٧].

ومقابل هذا الرأى، يقول آخرون إن المنظمات الدولية تعكس الأغراض والمصالح المشتركة، ليست تلك الخاصة بالدول وحسب، بل كذلك أغراض ومصالح الشعوب وجماعات المصلحة داخل الدول[٣٨] إحدى هذه الحالات هى "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" European Economic Community كما ظهرت فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية[٣٩] بل إنه ما إن تنشئ الدول القوية المؤسسات فإنها قد تظل تعمل بشكل جيد حتى وإن تراجع وضع الدولة القوية، كما كان الحال بالرغم من تراجع الهيمنة الأمريكية فى السبعينيات[٤٠] وطبقًا لهذا الرأى فإن المؤسسات متعددة الأطراف موجودة لنشر القواعد التى تعكس الأهداف المشتركة ولضمان تطبيق القواعد من خلال المشاركة والاعتراف المتبادل بمصالح كل الأطراف. ونتيجة لذلك تتمتع المنظمات التى تشارك فيها الدول بقدر معقول من الاستقلال. إلا أن فاعليتها تعتمد على الالتزام المستمر من جانب الأعضاء كافة بأهداف المؤسسات واستعدادهم للمشاركة فى تطبيقها.

للتحدى فى عالم يتزايد عولمة نظام مختلف. فبينما كانت القواعد الدولية تغطى فيما مضى مجموعة محدودة من القضايا (مثل السياسة الخارجية والدفاع وبعض أمور التجارة)، وسعت العولمة الأجندة الدولية وعمقتها بحيث زحفت على مجالات تحميها الحكومات والناخبون بغيرة باعتبارها تخصهم. ويزداد مدى القضايا السياسية التى تتأثر بالاتفاقيات الدولية أو الأنظمة التعاونية اتساعًا، مما يشكل تحديًا خطيرًا

لاستقلال قيادات الدول. ويبرز التحدى بشكل خاص فى الدول التى لا تتمتع بوضع مسيطر داخل المنظمات الدولية. فهى معرضة لأن تصبح أكثر ضعفًا فى مواجهة المعايير التى يضعها عدد صغير من الدول القوية. وبالنسبة للمنظمات الدولية التى تتسع مناطق نفوذها، يشكل هذا سؤالاً عميقًا خاصًا بالمشروعية، وهو على أى أساس يمكنها بصورة مشروعة وضع السياسات للمجتمعات البعيدة؟

أثيرت مسألة الشرعية بصورة حادة فى التسعينيات فى مجالات الأمن والتجارة والمال التى سبق ذكرها. فعلى سبيل المثال حاول صندوق النقد الدولى مطالبة الدول بإجراء "إصلاحات قوية وواسعة المجال" من أجل تصحيح نقاط الضعف فى الأنظمة المالية المحلية و"إزالة ملامح الاقتصاد التى باتت عوائق فى سبيل النمو (كالاحتكارات والحواجز التجارية وممارسات الشركات التى تفتقر إلى الشفافية)"[٤١] وتتعدى هذه الشروط أنواع الأهداف الاقتصادية الكلية التى سبق أن طالب بها صندوق النقد الدولى. فهى تدخل بعمق فى سياسة الدولة الاقتصادية المحلية. ومن الناحية السياسية، جعل ذلك المعلقين يشكون فى مشروعية هذه المقاربة. فعلى سبيل المثال، كتب مارتى فيلدستاين Marty Feldstein فى دراسته لرد فعل صندوق النقد الدولى تجاه أزمة شرق آسيا المنشور فى مجلة "الشئون الخارجية"Foreign Affairs: "ينبغى أن تقرر مؤسسات الدولة السياسية الشرعية الهيكل الاقتصادى للبلاد وطبيعة مؤسساته. ولا تعطى حاجة البلاد الماسة إلى المساعدات المالية قصيرة الأجل صندوق النقد الدولى الحق الأخلاقى فى أن يحل محل أحكامها الفنية الخاصة بنتائج العملية السياسية للدولة"[٤٢].

تتسم هذه القضية بالصعوبة. فصندوق النقد الدولى منوط به القيام بدور حماية استقرار النظام النقدى الدولى. إلا أنه فى عالم متعولم يصعب إلى حد كبير القيام بذلك دون التعدى على السياسات الداخلية للدول. وبالمثل فإنه كما قيل فى القسم السابق يصعب فى التجارة والأمن الدولى إدارة المشاكل التى تنشأ على المستوى الإقليمى أو الدولى عن طريق التدفق المتزايد من السلع والبشر والجريمة والعنف (وما يرتبط بذلك من تغيرات فى المفاهيم والسياسات)، دون معالجة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المحلية. والمشكلة هنا هى أن ما قد نسميه السياسات والنتائج

"شديدة المحلية" لا يمكن قصر تغييرها على الضغط الخارجى أو الأوامر الآتية من الخارج. فالجهة الوحيدة القادرة على ضمان احترام حقوق الإنسان أو المعايير البيئية أو الأسس الإرشادية المصرفية بشكل منتظم داخل أى بلد هى دولة ذلك البلد وحكومته.

ونجد فى الوقت الراهن أن المؤسسات الدولية مطالبة من أعضائها المهيمنين بالبحث عن طرق لتعميق التزامات الدول الأعضاء فيها كافة بالمعايير الدولية لكى تصبح القواعد الدولية مطبقة تطبيقًا قويًا داخل حدود الدول كافة. وهذا صعب بالنسبة للهيئات القائمة بالفعل المنظمة تنظيمًا تراتبيًا، حيث تقوم مجموعة صغيرة من الدول القوية بوضع القواعد وتضمن الالتزام بتلك القواعد. وفى الماضى كانت تلك هى الوسيلة التى يمكن بها للدول القوية تطبيق المعايير والقواعد بين الدول. إلا أن العولمة تقتضى من المؤسسات تطبيق القواعد داخل الدول. والمهمة الجديدة للمنظمات متعددة الأطراف هى تجميع الحكومات لإقناعها بالسياسات المتفق عليها دوليًا وتنسيق هذه السياسات. وإذا لم تفعل ذلك فسوف تغير الحكومات سلوكها وحسب بالنسبة للحوافز قصيرة الأجل وترتد إلى سياساتها القومية بمجرد انتهاء تلك الحوافز.

فكيف يمكن إذن للمؤسسات الدولية أن تكون أكثر فاعلية فى تطبيق المعايير الدولية؟ إن الحل هو الشرعية. ففى الوقت الذى تزحف فيه المنظمات الدولية أكثر وأكثر على سياسات الحكومات المنتخبة سيكون من الواجب رؤيتها تحترم مبادئ الديمقراطية الأساسية. وسيتعين على الحكومات التى تشجعها أن تكون قادرة على أن توضح لناخبيها السبب فى أن قواعد المنظمات الدولية تمثل مصالحهم وينبغى تطبيقها بصورة مشروعة. بعبارة أخرى، سيكون على المؤسسات الدولية الدلالة على ما هو أكثر من سلطة أعضائها المهيمنين كحجة للطاعة من جانب سائر الدول. وسيكون على المنظمات الحكومية فى المقام الأول إعطاء قدر أكبر من الاهتمام لتمثيل الدول كافة وضمان مشاركتها فى وضع المعايير الجديدة[٤٣] وعلاوة على ذلك، وكما جاء فى الفصل السابع، سيتعين على المؤسسات بحث الدور الذى قد تقوم به الكيانات الفاعلة من غير الدول والجماعات المتعدية للقوميات.

ويشير ما حدث إلى أن المنظمات التى تشارك فيها الحكومات المذكورة فى هذا الفصل تدرك ضرورة توسيع عضويتها وتغيير أسلوب عملها. إلا أنه من الواضح كذلك ترددها فى قطع شوط بعيد فى تغيير هياكلها. فقد فتح بنك التسويات الدولية أبوابه فى عام ١٩٩٦ للبرازيل وهونج كونج والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وكوريا الجنوبية. غير أنه جدير بالذكر أن هذا التغيير فى العضوية لم يواكبه تغيير فى النفوذ. فلا يزال عمل بنك التسويات الدولية الفعلى يقوم به مجلس يضم محافظى البنوك المركزية لمجموعة العشر. وفى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أجريت تغييرات على قدر كبير من التواضع فى الإجراءات فى التسعينيات،[٤٤] وقبل الكثير من الأعضاء ضرورة تغيير عضوية المجلس، على الأقل لتشمل ألمانيا واليابان باعتبارهما عضوين دائمين إلى جانب ممثلين للدول النامية[٤٥] إلا أن المجلس لا يزال تسيطر عليه الدول الخمس دائمة العضوية (الصين وروسيا والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة) التى ليس لها مقاعد دائمة وحسب، بل تتمتع كذلك بحق النقض (الفيتو) لقرارات مجلس الأمن[٤٦] ويعود تعطيل الإصلاح فى المقام الأول إلى عدم رغبة الأعضاء الدائمين الحاليين، وخاصة الولايات المتحدة، فى السماح بأى انتقاص من حقوقها[٤٧] لقد أنشئت منظمة التجارة العالمية بتمثيل متكافئ لكل الدول، ولكن واقع الأمر أن "الرباعى" الذى كان يسيطر على الجات ما زال يسيطر على المنظمة (انظر الفصل الثالث). وقد طرح صندوق النقد الدولى عمله وإجراءاته لقدر أكبر بكثير من التمحيص العام، كما بدأ للتو مراجعة هيكل التصويت الخاص به الذى يميل ميلاً شديداً نحو الدول الصناعية الكبيرة[٤٨].

إن السبب وراء هذا التغيير المتواضع واضح. فالدول القوية مطلوب منها حاليًا الموازنة بين الفاعلية السابقة الثابتة (من خلال التراتب الذى وفر لها السيطرة) والفاعلية المستقبلية المحتملة (من خلال المشاركة الأوسع). وهى لن تفكر فى التغيير إلا حين تكون المؤسسات التى تفرض عليها إرادتها غير فعالة بشكل واضح. إلا أنه ما دامت المؤسسات المنظمة تنظيماً تراتبياً تتمتع ولو بأثر محدود فمن غير المحتمل أن يتخلى الأعضاء الأقوياء عن أى سيطرة أو ميزة. ولكن قد يحدث تغيير آخر على مستويات أخرى من الحكم الدولى.

ويتعلق أحد مستويات التغيير التى تحدث فى الحلبة الدولية بإقامة شبكة من الكيانات الفاعلة دون الدول مثل المنظمين والمشرفين والجهات الخاصة والاعتماد المتزايد للمنظمات غير الحكومية القائمة على تلك الشبكات. ومن الملاحظ على سبيل المثال أن "منتدى الاستقرار المالى" Financial Stability Forum (سبق الحديث عنه)، الذى أنشأته الدول الصناعية الكبرى لمناقشة إصلاح النظام المالى، يشمل "مشرفى الاتحاد الدولى للتأمين" IAIS (الذى أُسس فى عام ١٩٩٤ ليجمع بين المنظمين من مجموعة كبيرة من الدول) و"المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية" IOSCO. وتضم المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية لجان الأوراق المالية القومية وتهيمن عليها لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية. وقد مُنحت الجهات المنظمة ذاتيًا وضع العضو المشارك فى المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية[٤٩] ويقترح علينا المحامون الدوليون أن تمثل هذه المنظمات نوعًا جديداً من التنظيم والتطبيق الدوليين أو حتى أن تكون، كما يقول أحد الباحثين، "رؤية جديدة للحكم الكونى تتسم بالأفقية وليس بالرأسية، وباللامركزية وليس المركزية"[٥٠] ووصف باحثون آخرون هذا بأنه انتقال خطير للسلطة من فاعلى القطاع العام إلى فاعلى القطاع الخاص[٥١] إلا أن تلك الشبكات لم تثبت فاعليتها بعد. فالواقع أن المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية أخفقت فى محاولتها فى وضع شروط كفاية رأس المال لأعضائها. بل إنه قد يكون من الخطأ التغاضى عن حقيقة أن هذه الشبكات الجديدة لا تتفادى تراتب النفوذ الموجود فى المنظمات التى تضم الدول؛ والواقع أن مشاركين كثيرين يقولون إنها تعكس هذا التراتب.

وليست الشبكات دون الدول هى الشكل الإضافى الوحيد للحكم فى النظام المالى الدولى. ففى نهاية التسعينيات تبدى دول كثيرة اهتمامًا متزايدًا بالمؤسسات الإقليمية. إلا أن المؤسسات المالية الدولية (أو بالأحرى أعضاءها الأشد قوة) أبدت القليل من التحمس لهذه التطورات. فعلى سبيل المثال، ناقشت دول شرق آسيا ما إذا كانت أية منظمة إقليمية أفضل قدرة على منع أو احتواء أزمات أسواق العملة أو رءوس الأموال فى الدول المعرضة للخطر، أو على فصل الإقليم بكامله عن الآثار السلبية الناجمة عن أزمات أمريكا اللاتينية أو روسيا. والواقع أنها قدمت العديد من المقترحات الخاصة

بإنشاء "صندوق النقد الآسيوى" أو ما شابه. ولاقت هذه المقترحات معارضة قوية من جانب وزارة الخزانة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية التى تعترف مباشرة بأن أية مؤسسات إقليمية قد تحد من سيطرتها ونفوذها على الشئون النقدية والمالية فى المنطقة. إلا أنه لا يمكن فى الوقت ذاته للمؤسسات الحالية تجاهل حقيقة أن مطالب الجهات الإقليمية يدعمها مدى استبعاد المؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية للدول والاقتصادات الأصغر حجمًا والأقل قوة من المشاركة الفعلية فى وضع السياسات واتخاذ القرارات(٥٢).

باختصار، رغم ظهور بُنى الحكم المكملة لبعضها والمتنافسة، فهى لا تمثل حلاً لمشكلة الفاعلية التى تواجهها المنظمات الدولية فى العالم الذى يزداد تعولمًا.

خاتمة

أوضح هذا الفصل أن العولمة يصاحبها عدد متزايد من المؤسسات الدولية يمثل الكثير منها محاولات من جانب الدول للتعاون وتنظيم القضايا الكونية بصورة متعددة الأطراف. إلا أن هذه المنظمات الرسمية وغير الرسمية الجديدة لم تنجح فى العثور على طرق لإدارة التحديات والأخطار التى تنشأ عند تأثير العولمة على المال والتجارة والأمن. والتغيير المؤسسى يعوقه التنافس بين الدول على السلطة والنفوذ، وعلى الأخص عدم رغبة الدول المهيمنة فى قبول نظام ينطوى على قدر أكبر من المشاركة. كما تقف فى وجه التغيير كذلك الكيانات الفاعلة غير الحكومية القومية والمتعدية للقوميات ذات المصالح المكتسبة فى النظام الحالى، وبالتالى فهى تقاوم أية محاولة لإصلاحه. فماذا يعنى ذلك بالنسبة لفاعلية المؤسسات الدولية؟

تستخدم المؤسسات فى الوقت الراهن لإيجاد مستوى أكثر تدخلاً للتنظيم وتنسيق السياسات. ويتطلب هذا الإذعان ليس فقط من جانب الحكومات المستعدة لتوقيع الاتفاقيات، بل كذلك من جانب مواطنيها. ولهذا السبب لن تكون المؤسسات فعالة وهى تعتمد على الحوافز قصيرة الأجل وعلى ما يمارسه أقوى أعضائها من قمع من أجل الحفاظ على المعايير والقوانين الكونية. وبدلاً من ذلك سيكون على المنظمات الدولية أن تقدم لعدد أكبر من الحكومات فرصة المشاركة الحقيقية وتقدم لمواطنى هذه الدول مبرراً منطقياً أفضل لتطبيق المعايير المتفق عليها دوليًا. وقد اعترف الكثير من الدول القوية بهذه القاعدة. غير أنه مع المزيد من زحف التنظيم والإصلاح الكونيين أكثر وأكثر على المصالح المكتسبة الخاصة بجماعات معينة داخل الدول (وخاصة فى الدول التى تهيمن على المؤسسات الحالية)، سوف تواجه الحكومات مقاومة متزايدة للتغيير من جانب الكيانات الفاعلة القومية والمتعدية للقوميات التى تدرك أن أى انتقاص من نفوذ حكومتها فى المؤسسات الدولية قد يحد من تأثيرها على التنظيم الكونى أو المعايير الكونية.

الهوامش

1. Union of International Associations, *Yearbook of International Organizations 1996* (Munich: Saur, 1996).
2. David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt and Jonathan Perraton, *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Cambridge: Polity Press, 1999).
3. A. G. McGrew (ed.), *Global Politics* (Milton Keynes: Open University Press, 1988); Held *et al.*, *Global Transformations.*
4. Held *et al*, *Global Transformations*, p. 54.
5. L. MacDonald, 'Globalizing Civil Society: Interpreting international NGOs in Central America', *Millenium*, 23 (2) (1994) 267–85; Thomas Princen, *Environmental NGOs in World Politics: Linking the Local and the Global* (Routledge, 1994).
6. Thomas G. Weiss and Leon Gordenker, *NGOs, the UN and Global Governance* (Boulder: Lynne Rienner, 1996). Nick Wheeler, 'Guardian Angel or Global Gangster: A Review of the Ethical Claims of International Society', *Political Studies*, 44, 123–35.
7. John Meyer, David Frank, Ann Hironaka, Evan Schoefer and Nancy Tuma, 'The Structuring of a World Environmental Regime 1870–1990', *International Organization*, 51 (1997) 623–52.
8. R. Bisell, 'Recent Practice of the Inspection Panel of the World Bank', *American Journal of International Law* (1997) 91: 741–4; Ibrahim Shihata, *The World Bank Inspection Panel* (Oxford: Oxford University Press, 1994).
9. See also M. Edwards and D. Hulme, 'Too Close for Comfort: the Impact of Official Aid on Non-governmental Organizations', *World Development*, 24 (1996) 961–73; and Katherine Bain, 'Building or Burning Bridges: The Accountability of Trans-national NGO Networks in Policy Alliances with the World Bank', Paper prepared for the Conference of NGOs in a Global Future (Washington, DC: World Bank, 1999).
10. Andrew Hurrell and Ngaire Woods, *Inequality, Globalization and World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1999).
11. Robert Keohane and Joseph Nye, 'Power and Interdependence in the Information Age', *Foreign Affairs*, 77 (1998) 81ff.
12. Eric Helleiner, *States and The Reemergence of Global Finance: from Bretton Woods to the 1990s* (Ithaca: Cornell University Press, 1994).

13. Created in the interwar period to promote the cooperation among central banks and provide additional facilities for international financial operations see *The Bank for International Settlements: A Profile of an International Institution* (BIA/Profile Basle, Switzerland) June 1991.
14. Created in 1944, see Harold James, *International Monetary Cooperation since Bretton Woods* (Oxford: Oxford University Press, 1996).
15. The G-10 comprises the United States, the United Kingdom, Germany, France, Belgium, the Netherlands, Italy, Sweden, Canada, Japan and Switzerland – the countries which signed the General Agreement to Borrow (GAB) in 1962 which increased the resources available to the IMF.
16. Created in 1944 as the International Bank for Reconstruction and Development: see Devesh Kapur, John P. Lewis and Richard Webb, *The World Bank: Its First Half Century Volumes 1 & 2* (Washington, DC: Brookings Institution, 1997).
17. Comprising the United States, Japan, Germany, the United Kingdom, France, Italy and Canada, who first met as the 'Group of Seven', in 1975. Since the 1986 Tokyo Economic Summit, finance ministers and central bankers from these countries have met (along with the managing director of the IMF) more specifically as an economic forum.
18. Ricardo Ffrench-Davis, 'The Tequila Effect: Its Origins and its Widespread Impact', *Desarrollo Económico: Revista de Ciencias Sociales*, 37 (1997) 195–214.
19. Ngaire Woods, 'International Financial Institutions and the Mexican Crisis, in Carol Wise (ed.), *The Post-NAFTA Political Economy: Mexico and the Western Hemisphere* (Pennsylvania University Press, 1998) 148–70.
20. Percy Mistry, 'The Challenges of Financial Globalisation', in Jan Joost Teunissen, *The Policy Challenges of Global Financial Integration* (The Hague: Forum on Debt and Development, 1998) 83–119.
21. Thomas G. Weiss (ed.), *Collective Security in a Changing World* (Boulder CO: Lynne Rienner, 1993).
22. Boutros Boutros-Ghali, *An Agenda for Peace 1995* (New York: United Nations, 1995); Thomas G. Weiss, 'New Problems for Future UN Military Operations: Implementing an Agenda for Peace', *Washington Quarterly* 15, 1 (1993) 58–66; Benjamin Rivlin, *The Rediscovery of the UN Military Staff Committee* (New York: Ralph Bunche Institute, Occasional Papers Series No. 4, 1991).
23. Jessica Tuchman Mathews, 'Redefining Security'. *Foreign Affairs* 68, 2 (1989) 162–77.
24. Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie (Dominique Strauss-Kahn), 'Réforme des institutions financières internationales', presented at Interim Committee Meeting of IMF, Hong Kong, 21 September 1997.
25. Gordon Brown, 'New Global Structures for the New Global Age', Speech delivered at the Commonwealth Finance Ministers Meeting in Ottawa, 30 September 1998, and also delivered at the Annual Meeting of the Governors of the World Bank and IMF, 4 October 1998. See also Gordon Brown,

'Rediscovering Public Purpose in the Global Economy', Speech delivered at the Kennedy School, 15 December 1998: a brief report of this speech is in David Wighton, 'Companies warned on obligations', *Financial Times*, 15 December 1998.

26. This FSF has been described as a logical step in the evolution of a financial regulation regime: Tony Porter, 'Representation, Legitimacy, and the Changing Regime for Global Financial Regulation', Prepared for Annual Meeting of the American Political Science Association, Atlanta, September 1999.
27. Robert Chote, 'Rubin Seeks to Limit Europe's Influence', *Financial Times*, 28 April 1999, p. 4.
28. Barry Eichengreen, *Toward a New International Financial Architecture: A Practical Post-Asia Agenda* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1999), p. 93.
29. Group of Ten' 'The Resolution of Sovereign Liquidity Crises', *Report to the Ministers and Governors Prepared under the Auspices of the Deputies* (1996) (www.bis.org/publ).
30. See Basle Committee on Banking Supervision, *Principles for the Management of Credit Risk* (Basle: Bank for International Settlements, 1999); George Graham, 'Banks Unhappy at Basle Risk Proposals', *Financial Times*, 5 March 1999, p. 3; Richard Lapper and Stephen Fidler, 'Investors say no to Crisis "Bail-ins"', *Financial Times*, 17 March 1999, p. 6.
31. Basle Committee: http://www.bis.org/wnew.htm.
32. The 'Financial Stability Forum' mentioned above has created three working groups to look into this. See Press Release, BIS, Ref No. 19/1999E, 11 May 1999.
33. See, for example, the Basle Committee on Banking Supervision publications: *Best Practices for Credit Risk Disclosure*, *Sound Practices for Loan Accounting and Disclosure*, *Principles for the Management of Credit Risk* (Basle: Bank for International Settlements, 1999).
34. Thomas G. Weiss, David P. Forsythe, and Roger A. Coate, *The United Nations and Changing World Politics* 2nd edn (Boulder, CO: Westview, 1997) p. 90.
35. James Mayall (ed.), *The New Interventionism: United Nations Experience in Cambodia, Former Yugoslavia, and Somalia* (New York: Cambridge University Press, 1996); Stephen John Stedman, 'The New Interventionists', *Foreign Affairs*, 72, 1 (1993) 1–16.
36. Robert Tucker, *The Inequality of Nations* (London: Martin Robertson, 1977); Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (New York: McGraw-Hill, 1979); John Mearsheimer, 'The False Promise of International Institutions', *International Security*, 19 (1995) 5–49.
37. Mearsheimer, 'The False Promise'; Charles Glaser, 'Realists as optimists: cooperation as self-help', *International Security*, 19 (1995) 50–93.
38. Robert Keohane, *International Institutions and State Power* (Boulder: Westview Press, 1989); Kenneth Oye (ed.), *Cooperation under Anarchy* (Princeton:

Princeton University Press, 1986); Volcker Rittberger (ed.), *Regime Theory and International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 1993).

39. Early postwar writings include: Ernst Haas, *Beyond the Nation-state: Functionalism and International Organization* (Stanford: Standford University Press, 1964); David Mitrany, *The Functional Theory of Politics* (London: M. Robertson, 1975).
40. Robert Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984). Of course, the claim that hegemony had declined became hotly contested: Joseph Nye, *Bound to Lead: the Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990). Cf. the realist view: Hans Morgenthau, *Politics Among Nations: the Struggle for Power and Peace* (New York: McGraw-Hill, 1967) and Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton: Princeton University Press, 1987).
41. IMF, *The IMF's Response to the Asian Crisis* (Washington, DC: IMF, 1998).
42. Marty Feldstein, 'Refocusing the IMF', *Foreign Affairs*, 77 (1998), p. 24.
43. Ngaire Woods, 'Good Governance in International Organizations', *Global Governance*, 5 (1999) 39–61.
44. Michael Wood, 'Security Council: Procedural Developments', *International and Comparative Law Quarterly*, (1996) 45 150–61.
45. Bruce Russett, Barry O'Neill and James Sutterlin, 'Breaking the Security Council Restructuring Logjam', *Global Governance* (1996) 2 65–80. Note that among the developing countries' regions, there are competing contenders for a permanent seat: India versus Pakistan or Indonesia; Brazil versus Mexico or Argentina; Nigeria versus South Africa or Egypt.
46. When the UN was created many members were opposed to giving the 'Permanent Members' special rights, but ultimately they agreed to give what amounts to a veto in order to secure the major powers' participation. Whilst on procedural matters, the P5 do not have a veto, they can veto the prior question as to whether an issue is procedural or substantive: giving rise to what some call a 'double veto'.
47. Benjamin Rivlin, 'UN Reform from the Standpoint of the United States', *UN University Lectures: 11* (Tokyo: UN University, 1996); Newt Gingrich, Bob Schellhas, Ed Gillespie and Rich Armey, *Contract with America: The Bold Plan by Rep. Newt Gingrich, Rep. Dick Armey and the House Republications to Change the Nation* (New York: Random House, 1994); Ruggie, *Winning the Peace*, p. 172.
48. See IMF, *A Guide to Progress in Strengthening the Architecture of the International Financial System* (Washington, DC: IMF, 28 April 1999). Also published at the website: www.omf.org/external/np/exr/facts/arch.htm.
49. See website at http://www.iosco.org.
50. Anne-Marie Slaughter, 'Governing the Global Economy through Government Networks' (Manuscript, Harvard). See also David Zaring, 'International Law by Other Means: the Twilight Existence of International

Financial Regulatory Organizations', *Texas International Law Journal*, (1998) 33: 281.

51. William Coleman and Tony Porter, 'International Institutions, Globalization, and Democracy: Assessing the Challenges', Prepared for 11th Annual Meeting on Socio-Economics, Madison, Wisconsin, USA, 8–11 July 1999.
52. Mistry, 'The Challenges', p. 86.

المحررة فى سطور

– نجير وودز

– محاضرة فى السياسة والعلاقات الدولية وعضو بإدارة يونيفيرستى كوليدج بجامعة أكسفورد .

– صدرت لها مؤخراً الكتب التالية :

- Inequality
- Globalization and World Politics (مشاركة مع أندرو هاريل)
- Explaining International Relations Since 1945

– كما كتبت العديد من المقالات عن المؤسسات الدولية والعولمة والحكم الاقتصادى الكونى .

المترجم فى سطور

- أحمد محمود

- حاصل على ليسسانس الآداب - قسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة عام ١٩٧٣ ودبلوم الدراسات العليا عام ١٩٨٧ ، وهو حاليًا عضو اتحاد الكُتَّاب وعضو نقابة الصحفيين. حصل على جائزة محمد بدران عن ترجمة كتاب "طريق الحرير" .

- نشرت له ترجمات عديدة ، من أهمها :

١ - الناس فى صعيد مصر ، وينيفريد بلاكمان ، دار عين ، القاهرة ١٩٩٥

٢ - طريق الحرير ، إيرين فرانك وديفيد براونستون ،المشروع القومى للترجمة ، القاهرة ١٩٩٧

٣ - عالم ماك ، بنجامين باربر ، المشروع القومى للترجمة ، القاهرة ١٩٩٨

٤ - صناعة الخبر - فى كواليس الصحف الأمريكية ، جون هاملتون وجورج كريمسكى ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٠

٥ - التحالف الأسود - وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات والصحافة ، المشروع القومى للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٢ (ط ١) ٢٠٠٣ (ط٢)

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التـوازن بين المعارف الإنسـانيـة فى المجـالات العلمـيـة والفنيـة والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

العنوان	المؤلف	المترجم
١ - اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ - الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣ - التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤ - كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥ - ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ - اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ - العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ - مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ - التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ - خطاب الحكاية	چيرار چينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١ - مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ - طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ - ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ - التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ - الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ - أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عتمان
١٧ - مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ - الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ - الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ - قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ - خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ - مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ - تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ - ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ - مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦ - دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ - التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ - رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ - الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ - الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١ - مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ - الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ - التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤ - الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥ - الأسطورة والحداثة	پول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

العنوان	المؤلف	المترجم
٣٦ – نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧ – واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨ – نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩ – الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠ – قصائد حب	آن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١ – ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢ – عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣ – اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
٤٤ – بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥ – التراث المغدور	روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦ – عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ١	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ – حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩ – الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠ – ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١ – مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢ – العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣ – الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤ – المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥ – ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦ – الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧ – الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ – مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩ – المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠ – التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١ – موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢ – لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٢	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ – برتراند راسل (سيرة حياة)	ألان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥ – فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦ – خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ – مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨ – نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩ – العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠ – ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجت	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١ – السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود

٧٢ - السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
٧٣ - نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤ - صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت : حسن بيومى
٧٥ - فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦ - چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ - تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ - العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ - شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠ - بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١ - الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢ - مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣ - مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤ - موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥ - منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦ - طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧ - نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨ - الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩ - الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠ - وسم السيف (قصص)	نخبة من كُتاب أمريكا اللاتينية	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١ - المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ - أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	ت : نادية جمال الدين
٩٣ - محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤ - الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥ - مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ - ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧ - هوية فرنسا (المجلد الأول)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨ - الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩ - تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ - مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١ - النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ - السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ - قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ - أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥ - مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦ - الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : أشرف على دعدور
١٠٧ - صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبـة	ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨ - ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩ - حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ - النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١ - المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ - الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣ - راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤ - مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥ - غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦ - امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ - المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ - النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩ - النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ - الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١ - الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال
١٢٢ - نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣ - الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نينل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤ - الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥ - التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديڤى	ت : سمحه الخولى
١٢٦ - فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ - إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨ - الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ - الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ - الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١ - مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢ - ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ - الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤ - تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥ - المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ - فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧ - مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	جوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨ - عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ - پارسيڤال	ريشارد ڤاچنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠ - حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١ - اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢ - الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣ - قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤ - صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت : سلامة محمد سليمان

العنوان	المؤلف	المترجم
١٤٥ – موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦ – الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبد الرؤوف البمبى
١٤٧ – خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبد الغفار مكاوى
١٤٨ – القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩ – النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠ – التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت: منيرة كروان
١٥١ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢ – عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكُتاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣ – غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبد الله محمود
١٥٤ – مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥ – الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦ – المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧ – خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبد العزيز بقوش
١٥٨ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٩ – الإيديولوجية	ديڤيد هوكس	ت : إبراهيم فتحى
١٦٠ – آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت : حسين بيومى
١٦١ – من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت : زيدان عبد الحليم زيدان
١٦٢ – تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	ت : صلاح عبد العزيز محجوب
١٦٣ – موسوعة علم الاجتماع ج ١	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
١٦٤ – شامپوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	ت : نبيل سعد
١٦٥ – حكايات الثعلب	أ . ن أفانا سيفا	ت : سهير المصادفة
١٦٦ – العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	ت : محمد محمود أبو غدير
١٦٧ – فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت : شكرى محمد عياد
١٦٨ – دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت : شكرى محمد عياد
١٦٩ – إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت : شكرى محمد عياد
١٧٠ – الطريق	ميغيل دليبيس	ت : بسام ياسين رشيد
١٧١ – وضع حد	فرانك بيجو	ت : هدى حسين
١٧٢ – حجر الشمس	مختارات	ت : محمد محمد الخطابى
١٧٣ – معنى الجمال	ولتر ت . ستيس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ – صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت : أحمد محمود
١٧٥ – التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ – نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
١٧٧ – أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	ت : حصة إبراهيم منيف
١٧٨ – مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت : محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ – حكايات أيسوب	أيسوب	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ – قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت : سليم عبدالأمير حمدان
١٨١ – النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت . ب . ليتش	ت : محمد يحيى

العنوان	المؤلف	المترجم
١٨٢ – العنف والنبوءة	و . ب . ييتس	ت : ياسين طه حافظ
١٨٣ – جان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	ت : فتحى العشرى
١٨٤ – القاهرة .. حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	ت : دسوقى سعيد
١٨٥ – أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت : عبد الوهاب علوب
١٨٦ – معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل أنوود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧ – الأرضة	بُزُرْج علوى	ت : علاء منصور
١٨٨ – موت الأدب	الفين كرنان	ت : بدر الديب
١٨٩ – العمى والبصيرة	بول دى مان	ت : سعيد الغانمى
١٩٠ – محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت : محسن سيد فرجانى
١٩١ – الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت : مصطفى حجازى السيد
١٩٢ – سياحت نامه إبراهيم بك جـ١	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
١٩٣ – عامل المنجم	بيتر أبراهامز	ت : محمد عبد الواحد محمد
١٩٤ – مختارات من النقد الأنجلو – أمريكى	مجموعة من النقاد	ت : ماهر شفيق فريد
١٩٥ – شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
١٩٦ – المهلة الأخيرة	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
١٩٧ – الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
١٩٨ – الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩ – تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠ – ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	ت : فخرى لبيب
٢٠١ – الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٠٢ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣ – الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤ – تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت : أحمد محمود هويدى
٢٠٥ – الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى – سفورزا	ت : أحمد مستجير
٢٠٦ – الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	ت : على يوسف على
٢٠٧ – ليل إفريقى	رامون خوتاسندير	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨ – شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	ت : محمد أحمد صالح
٢٠٩ – السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٠ – مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١ – فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	ت : محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢ – قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١٣ – مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر	ريمون فلاور	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢١٤ – قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	ت : محمد محمود محى الدين
٢١٥ – سياحت نامه إبراهيم بك جـ٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢١٦ – جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٧ – مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت	ت : نادية البنهاوى
٢١٨ – رايولا	خوليو كورتازان	ت : على إبراهيم على منوفى

٢١٩ - بقايا اليوم — كازو ايشجورو — ت : طلعت الشايب

٢٢٠ - الهيولية في الكون — بارى باركر — ت : على يوسف على

٢٢١ - شعرية كفافى — جريجورى جوزدانيس — ت : رفعت سلام

٢٢٢ - فرانز كافكا — رونالد جراى — ت : نسيم مجلى

٢٢٣ - العلم فى مجتمع حر — بول فيرابنر — ت : السيد محمد نفادى

٢٢٤ - دمار يوغسلافيا — برانكا ماجاس — ت : منى عبد الظاهر إبراهيم السيد

٢٢٥ - حكاية غريق — جابرييل جارثيا ماركث — ت : السيد عبد الظاهر عبد الله

٢٢٦ - أرض المساء وقصائد أخرى — ديفيد هربت لورانس — ت : طاهر محمد على البربرى

٢٢٧ - المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر — موسى مارديا ديف بوركى — ت : السيد عبد الظاهر عبد الله

٢٢٨ - علم الجمالية وعلم اجتماع الفن — جانيت وولف — ت : مارى تيريز عبد المسيح وخالد حسن

٢٢٩ - مأزق البطل الوحيد — نورمان كيمان — ت : أمير إبراهيم العمرى

٢٣٠ - عن الذباب والفئران والبشر — فرانسواز جاكوب — ت : مصطفى إبراهيم فهمى

٢٣١ - الدرافيل — خايمى سالوم بيدال — ت : جمال أحمد عبد الرحمن

٢٣٢ - مابعد المعلومات — توم ستينر — ت : مصطفى إبراهيم فهمى

٢٣٣ - فكرة الاضمحلال — أرثر هيرمان — ت : طلعت الشايب

٢٣٤ - الإسلام فى السودان — ج. سبنسر تريمنجهام — ت : فؤاد محمد عكود

٢٣٥ - ديوان شمس تبريزى ج١ — جلال الدين الرومى — ت : إبراهيم الدسوقى شتا

٢٣٦ - الولاية — ميشيل تود — ت : أحمد الطيب

٢٣٧ - مصر أرض الوادى — روبين فيدين — ت : عنايات حسين طلعت

٢٣٨ - العولمة والتحرير — الانكتاد — ت : ياسر محمد جاد الله وعربى مدبولى أحمد

٢٣٩ - العربى فى الأدب الإسرائيلى — جيلارافر - رايوخ — ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق

٢٤٠ - الإسلام والغرب وإمكانية الحوار — كامى حافظ — ت : صلاح عبد العزيز محمود

٢٤١ - فى انتظار البرابرة — ك. م كويتز — ت : ابتسام عبد الله سعيد

٢٤٢ - سبعة أنماط من الغموض — وليام إمبسون — ت : صبرى محمد حسن عبد النبى

٢٤٣ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ١) — ليفى بروفنسال — ت : مجموعة من المترجمين

٢٤٤ - الغليان — لاورا إسكيبيل — ت : نادية جمال الدين محمد

٢٤٥ - نساء مقاتلات — إليزابيتا أديس — ت : توفيق على منصور

٢٤٦ - قصص مختارة — جابرييل جرثيا ماركث — ت : على إبراهيم على منوفى

٢٤٧ - الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر — وولتر أرمبرست — ت : محمد الشرقاوى

٢٤٨ - حقول عدن الخضراء — أنطونيو جالا — ت : عبد اللطيف عبد الحليم

٢٤٩ - لغة التمزق — دراجو شتامبوك — ت : رفعت سلام

٢٥٠ - علم اجتماع العلوم — دومنيك فينك — ت : ماجدة أباظة

٢٥١ - موسوعة علم الاجتماع ج ٢ — جوردون مارشال — ت بإشراف : محمد الجوهرى

٢٥٢ - رائدات الحركة النسوية المصرية — مارجو بدران — ت : على بدران

٢٥٣ - تاريخ مصر الفاطمية — ل. أ. سيمينوفا — ت : حسن بيومى

٢٥٤ - الفلسفة — ديف روبنسون وجودى جروفز — ت : إمام عبد الفتاح إمام

٢٥٥ - أفلاطون — ديف روبنسون وجودى جروفز — ت : إمام عبد الفتاح إمام

٢٥٦ - ديكارت	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧ - تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	ت : محمود سيد أحمد
٢٥٨ - الغجر	سير أنجوس فريزر	ت : عُبادة كُحيلة
٢٥٩ - مختارات من الشعر الأرمنى	نخبة	ت : ڤاروچان كازانچيان
٢٦٠ - موسوعة علم الاجتماع ج٣	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٦١ - رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢ - مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٦٣ - الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	ت : على يوسف على
٢٦٤ - إبداعات شعرية مترجمة	هوراس / شلى	ت : لويس عوض
٢٦٥ - روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	ت : لويس عوض
٢٦٦ - مدير المدرسة	جلال آل أحمد	ت : عادل عبد المنعم سويلم
٢٦٧ - فن الرواية	ميلان كونديرا	ت : بدر الدين عرودكى
٢٦٨ - ديوان شمس تبريزى ج٢	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩ - وسط الجزيرة العربية وشرقها ج١	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧٠ - وسط الجزيرة العربية وشرقها ج٢	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧١ - الحضارة الغربية	توماس سى . باترسون	ت : شوقى جلال
٢٧٢ - الأديرة الأثرية فى مصر	س. س. والترز	ت : إبراهيم سلامة
٢٧٣ - الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان آر. لوك	ت : عنان الشهاوى
٢٧٤ - السيدة بربارا	رومولو جلاجوس	ت : محمود على مكى
٢٧٥ - ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	أقلام مختلفة	ت : ماهر شفيق فريد
٢٧٦ - فنون السينما	فرانك جوتيران	ت : عبد القادر التلمسانى
٢٧٧ - الچينات : الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	ت : أحمد فوزى
٢٧٨ - البدايات	إسحق عظيموف	ت : ظريف عبد الله
٢٧٩ - الحرب الباردة الثقافية	فرانسيس ستونر سوندرز	ت : طلعت الشايب
٢٨٠ - من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	ت : سمير عبد الحميد
٢٨١ - الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	ت : جلال الحفناوى
٢٨٢ - طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	ت : سمير حنا صادق
٢٨٣ - السهل يحترق	خوان رولفو	ت : على البمبى
٢٨٤ - هرقل مجنوناً	يوريبيدس	ت : أحمد عتمان
٢٨٥ - رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	ت : سمير عبد الحميد
٢٨٦ - سياحت نامه إبراهيم بك ج٣	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢٨٧ - الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كينج	ت : محمد يحيى وآخرون
٢٨٨ - الفن الروائى	ديفيد لودج	ت : ماهر البطوطى
٢٨٩ - ديوان منجوهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	ت : محمد نور الدين
٢٩٠ - علم اللغة والترجمة	جورج مونان	ت : أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١ - المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج١	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر
٢٩٢ - المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج٢	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر

٢٩٣ – مقدمة للأدب العربى	روجر ألان	ت : نخبة من المترجمين
٢٩٤ – فن الشعر	بوالو	ت : رجاء ياقوت صالح
٢٩٥ – سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	ت : بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦ – مكبث	وليم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوى
٢٩٧ – فن النحو بين اليونانية والسوريانية	ديونيسيوس ثراكس – يوسف الأهوانى	ت : ماجدة محمد أنور
٢٩٨ – مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	ت : مصطفى حجازى السيد
٢٩٩ – ثورة التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	ت : هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠ – أسطورة برومثيوس مج١	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى وبهاء چاهين
٣٠١ – أسطورة برومثيوس مج٢	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى ومحمد الجندى
٣٠٢ – فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣ – بـوذا	جين هوب وبورن فان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤ – ماركس	ريـوس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥ – الجلد	كروزيو مالابارته	ت : صلاح عبد الصبور
٣٠٦ – الحماسة – النقد الكانطى للتاريخ	چان – فرانسوا ليوتار	ت : نبيل سعد
٣٠٧ – الشعور	ديفيد بابينو	ت : محمود محمد أحمد
٣٠٨ – علم الوراثة	ستيف جونز	ت : ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩ – الذهن والمخ	انجوس چيلاتى	ت : جمال الجزيرى
٣١٠ – يونج	ناجى هيد	ت : محيى الدين محمد حسن
٣١١ – مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	ت : فاطمة إسماعيل
٣١٢ – روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	ت : أسعد حليم
٣١٣ – أمثال فلسطينية	خابير بيان	ت : عبد الله الجعيدى
٣١٤ – الفن كعدم	جينس مينيك	ت : هويدا السباعى
٣١٥ – جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو	ت :كاميليا صبحى
٣١٦ – محاكمة سقراط	أ. ف. ستون	ت : نسيم مجلى
٣١٧ – بلا غد	شير لايموفا – زنيكين	ت : أشرف الصباغ
٣١٨ – الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	ت : أشرف الصباغ
٣١٩ – صور دريدا	جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس	ت : حسام نايل
٣٢٠ – لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٢١ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج١)	ليفى برو فنسال	ت : نخبة من المترجمين
٣٢٢ – وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو. إيوجين كلينباور	ت : خالد مفلح حمزة
٣٢٣ – فن الساتورا	تراث يونانى قديم	ت : هانم سليمان
٣٢٤ – اللعب بالنار	أشرف أسدى	ت : محمود سلامة علاوى
٣٢٥ – عالم الآثار	فيليب بوسان	ت : كرستين يوسف
٣٢٦ – المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	ت : حسن صقر
٣٢٧ – مختارات شعرية مترجمة	نخبة	ت : توفيق على منصور
٣٢٨ – يوسف وزليخة	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٢٩ – رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	ت : محمد عيد إبراهيم

٣٦١ – القلم الجرىء	نخبة	ت : البرّاق عبد الهادى رضا
٣٦٨ – المصطلح السردى	جيرالد برنس	ت : عابد خزندار
٣٦٩ – المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	ت : فوزية العشماوى
٣٧٠ – الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	ت : فاطمة عبد الله محمود
٣٧١ – المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ٢	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٧٢ – عاش الشباب	وانغ مينغ	ت : وحيد السعيد عبد الحميد
٣٧٣ – كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٧٤ – اليوم السادس	أندريه شديد	ت : حمادة إبراهيم
٣٧٥ – الخلود	ميلان كونديرا	ت : خالد أبو اليزيد
٣٧٦ – الغضب وأحلام السنين	نخبة	ت : إدوار الخراط
٣٧٧ – تاريخ الأدب فى إيران جـ٤	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٧٨ – المسافر	محمد إقبال	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٧٩ – ملك فى الحديقة	سنيل باث	ت : جمال عبد الرحمن
٣٨٠ – حديث عن الخسارة	جونتر جراس	ت : شيرين عبد السلام
٣٨١ – أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	ت : رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢ – تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	ت : أحمد محمد نادى
٣٨٣ – هدية الحجاز	محمد إقبال	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٨٤ – القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	ت : إيزابيل كمال
٣٨٥ – مشترى العشق	محمد على بهزادراد	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٨٦ – دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ت : ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧ – أغنيات وسوناتات	چون دن	ت : بهاء چاهين
٣٨٨ – مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٨٩ – من الأدب الباكستانى المعاصر	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٩٠ – الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	ت : عثمان مصطفى عثمان
٣٩١ – الحافلة الليلكية	مايف بينشى	ت : منى الدروبى
٣٩٢ – مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانخا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٣٩٣ – فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	ت : زينب محمود الخضيرى
٣٩٤ – القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	ت : هاشم أحمد محمد
٣٩٥ – آلام سياوش	إسماعيل فصيح	ت : سليم حمدان
٣٩٦ – السافاك	تقى نجارى راد	ت :محمود سلامة علاوى
٣٩٧ – نيتشه	لورانس جين	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٨ – سارتر	فيليب تودى	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٩ – كامى	ديفيد ميروفتس	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٤٠٠ – مومو	مشيائيل إنده	ت : باهر الجوهرى
٤٠١ – الرياضيات	زيادون ساردر	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٢ – هوكنج	ج . ب . ماك ايفوى	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٣ – ربة المطر والملابس تصنع الناس	تودور شتورم	ت : عماد حسن بكر
٤٠٤ – تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ت : ظبية خميس
٤٠٥ – إيزابيل	أندريه جيد	ت : حمادة إبراهيم
٤٠٦ – المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٤٠٧ – الأدب الإسبانى المعاصر بقلام كتابه	أقلام مختلفة	ت : طلعت شاهين
٤٠٨ – معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	ت : عنان الشهاوى

٤٠٩ – انتصار السعادة — برتراند راسل — ت : إلهامى عمارة

٤١٠– خلاصة القرن — كارل بوبر — ت : الزواوى بغورة

٤١١ – همس من الماضى — جينيفر آكرمان — ت : أحمد مستجير

٤١٢ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج٢) — ليفى بروفنسال — ت : نخبة

٤١٣ – أغنيات المنفى — ناظم حكمت — ت : محمد البخارى

٤١٤ – الجمهورية العالمية للآداب — باسكال كازانوفا — ت : أمل الصبان

٤١٥ – صورة كوكب — فريدريش دورنيمات — ت : أحمد كامل عبد الرحيم

٤١٦ – مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر — أ. أ. رتشاردز — ت : مصطفى بدوى

٤١٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج٥ — رينيه ويليك — ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد

٤١٨ – سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية — جين هاثواى — ت : عبد الرحمن الشيخ

٤١٩ – العصر الذهبى للإسكندرية — جون ماريو — ت : نسيم مجلى

٤٢٠ – مكرو ميجاس — فولتير — ت : الطيب بن رجب

٤٢١ – الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى — روى متحدة — ت : أشرف محمد كيلانى

٤٢٢ – رحلة لاستكشاف أفريقيا جـ١ — نخبة — ت : عبد الله عبد الرازق إبراهيم

٤٢٣ – إسراءات الرجل الطيف — نخبة — ت : وحيد النقاش

٤٢٤ – لوائح الحق ولوامع العشق — نور الدين عبد الرحمن الجامى — ت : محمد علاء الدين منصور

٤٢٥ – من طاووس حتى فرح — محمود طلوعى — ت : محمود سلامة علاوى

٤٢٦ – الخفافيش وقصص أخرى من أفغانستان — نخبة — ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب

٤٢٧ – بانديراس الطاغية — باى إنكلان — ت : ثريا شلبى

٤٢٨ – الخزانة الخفية — محمد هوتك — ت : محمد أمان صافى

٤٢٩ – هيجل — ليود سبنسر وأندرزجى كروز — ت : إمام عبد الفتاح إمام

٤٣٠ – كانط — كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى — ت : إمام عبد الفتاح إمام

٤٣١ – فوكو — كريس هيروكس وزوران جفتيك — ت : إمام عبد الفتاح إمام

٤٣٢ – ماكياڤلى — باتريك كيرى وأوسكار زاريت — ت : إمام عبد الفتاح إمام

٤٣٣ – جويس — ديفيد نوريس وكارل فلنت — ت : حمدى الجابرى

٤٣٤ – الرومانسية — دونكان هيث وجودن بورهام — ت : عصام حجازى

٤٣٥ – توجهات ما بعد الحداثة — نيكولاس زربرج — ت : ناجى رشوان

٤٣٦ – تاريخ الفلسفة (مج١) — فردريك كوبلستون — ت : إمام عبد الفتاح إمام

٤٣٧ – رحالة هندى فى بلاد الشرق — شبلى النعمانى — ت : جلال السعيد الحفناوى

٤٣٨ – بطلات وضحايا — إيمان ضياء الدين بيبرس — ت : عايدة سيف الدولة

٤٣٩ – موت المرابى — صدر الدين عينى — ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب

٤٤٠ – قواعد اللهجات العربية — كرستن بروستاد — ت : محمد الشرقاوى

٤٤١ – رب الأشياء الصغيرة — أروندهاتى روى — ت : فخرى لبيب

٤٤٢ – حتشبسوت (المرأة الفرعونية) — فوزية أسعد — ت : ماهر جويجاتى

٤٤٣ – اللغة العربية — كيس نرستيغ — ت : محمد الشرقاوى

٤٤٤ – أمريكا اللاتينية : الثقافات القديمة — لاوريت سيجورنه — ت : صالح علمانى

٤٤٥ – حول وزن الشعر — پرويز ناتل خانلرى — ت : محمد محمد يونس

٤٤٦ – التحالف الأسود	ألكسندر كوكيرن وجيفرى سانت كلير	ت : أحمد محمود
٤٤٧ – نظرية الكم	ج. ب. ماك ايفوى	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٤٨ – علم نفس التطور	ديلان ايڤانز – أوسكار زاريت	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٤٩ – الحركة النسائية	مجموعة	ت : جمال الجزيرى
٤٥٠ – ما بعد الحركة النسائية	صوفيا فوكا – ريبيكا رايت	ت : جمال الجزيرى
٤٥١ – الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن / بورن ڤان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢ – لينين والثورة الروسية	ريتشارد إبجانزى / أوسكار زاريت	ت : محى الدين مزيد
٤٥٣ – القاهرة : إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	ت : حليوم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤ – خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	ت : سوزان خليل
٤٥٥ – تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)	فردريك كوبلستون	ت : محمود سيد أحمد
٤٥٦ – لا تنسنى	مريم جعفرى	ت : هويدا عزت محمد
٤٥٧ – النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر اوكين	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٨ – الموريسكيون الأندلسيون	خوليو كارو باروخا	ت : جمال عبد الرحمن
٤٥٩ – نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
٤٦٠ – الفاشية والنازية	ستوارت هود – ليتزا جانستز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٦١ – لكان	داريان ليدر – جودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٦٢ – طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبد الرشيد الصادق محمودى	ت : عبد الرشيد الصادق محمودى
٤٦٣ – الدولة المارقة	ويليام بلوم	ت : كمال السيد
٤٦٤ – ديمقراطية القلة	ميكائيل بارنتى	ت : حصة منيف
٤٦٥ – قصص اليهود	لويس جنزبرج	ت : جمال الرفاعى
٤٦٦ – حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	ت : فاطمة محمود
٤٦٧ – التفكير السياسى	ستيفين ديلو	ت : ربيع وهبة
٤٦٨ – روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٤٦٩ – جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	ت : مجدى عبد الرازق
٤٧٠ – الأراضى والجودة البيئية	نخبة	ت : محمد السيد النتة
٤٧١ – رحلة لاستكشاف أفريقيا ج٢	نخبة	ت : عبد الله الرازق إبراهيم
٤٧٢ – دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	ت : سليمان العطار
٤٧٣ – دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	ت : سليمان العطار
٤٧٤ – الأدب والنسوية	بام موريس	ت : سهام عبد السلام
٤٧٥ – صوت مصر : أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	ت : عادل هلال عنانى
٤٧٦ – أرض الحبايب بعيدة : بيرم التونسى	ماريلين بوث	ت : سحر توفيق
٤٧٧ – تاريخ الصين	هيلدا هوخام	ت : أشرف كيلانى
٤٧٨ –الصين والولايات المتحدة	ليو شيه تشنج ولى شى دونج	ت : عبد العزيز حمدى
٤٧٩ – المقهى (مسرحية صينية)	لاوشه	ت : عبد العزيز حمدى
٤٨٠ – تساى ون جى (مسرحية صينية)	كو مو روا	ت : عبد العزيز حمدى
٤٨١ – عباءة النبى	روى متحدة	ت : رضوان السيد
٤٨٢ – موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	ت : فاطمة محمود
٤٨٣ – النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	ت : أحمد الشامى

٤٨٤ – جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	ت : رشيد بنحدو
٤٨٥ – التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٦ – الذاكرة الحضارية	يان أسمن	ت : عبد الحليم عبد الغنى رجب
٤٨٧ – الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٨ – الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٩ – هُسِّرل : الفلسفة علمًا دقيقًا	هُسِّرل	ت : محمود رجب
٤٩٠ – أسمار الببغاء	محمد قدرى	ت : عبد الوهاب علوب
٤٩١ – نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	ت : سمير عبد ربه
٤٩٢ – محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	ت : محمد رفعت عواد
٤٩٣ – خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	ت : محمد صالح الضالع
٤٩٤ – كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	ت : شريف الصيفى
٤٩٥ – اللوبى	إدوارد تيفان	ت : حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦ – الحكم والسياسة فى أفريقيا	إكوادو بانولى	ت : مجموعة من المترجمين
٤٩٧ – العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلىّ	ت : مصطفى رياض
٤٩٨ – النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	ت : أحمد على بدوى
٤٩٩ – تقاطعات : والأمة والمجتمع والجنس	نخبة	ت : فيصل بن خضراء
٥٠٠ – فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية)	تيتز رووكى	ت : طلعت الشايب
٥٠١ – تاريخ النساء فى الغرب	أرثر جولد هامر	ت : سحر فراج
٥٠٢ – أصوات بديلة	هدى الصدّة	ت : هالة كمال
٥٠٣ – مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة	ت : محمد نور الدين عبد المنعم
٥٠٤ – كتابات أساسية ج١	مارتن هايدجر	ت : إسماعيل المصدق
٥٠٥ – كتابات أساسية ج٢	مارتن هايدجر	ت : إسماعيل المصدق
٥٠٦ – ربما كان قديسًا	آن تيلر	ت : عبد الحميد فهمى الجمال
٥٠٧ – سيدة الماضى الجميل	بيتر شيفر	ت : شوقى فهيم
٥٠٨ – المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبد الباقى جلبنارلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٥٠٩ – الفقر والإحسان فى عهد سلاطين المماليك	آدم صبرة	ت : قاسم عبده قاسم
٥١٠ – الأرملة الماكرة	كارلو جولدونى	ت : عبد الرازق عيد
٥١١ – كوكب مرقّع	آن تيلر	ت : عبد الحميد فهمى الجمال
٥١٢ – كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	ت جمال عبد الناصر
٥١٣ – العلم الجسور	تيد أنتون	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤ – مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	ت : مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥ – من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	ت : فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦ – إرادة الإنسان فى شفاء الإدمان	أرنولد واشنطون – ودونا باوندى	ت : صبرى محمد حسن
٥١٧ – نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨ – استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	ت : هاشم أحمد محمد
٥١٩ – محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٥٢٠ – الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	ت : أمل الصبان

٥٢١ – قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميث	ت : عبد الوهاب بكر
٥٢٢ – إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	ت : على إبراهيم منوفى
٥٢٣ – الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	ت : على إبراهيم منوفى
٥٢٤ – الملك لير	وليم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوى
٥٢٥ – موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون رزيفز	ت : نادية رفعت
٥٢٦ – علم السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	ت : محيى الدين مزيد
٥٢٧ – كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	ت : جمال الجزيرى
٥٢٨ – تروتسكى والماركسية	طارق على وفِلْ إيفانز	ت : جمال الجزيرى
٥٢٩ – بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	ت : حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠ – مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	ت : عمر الفاروق عمر
٥٣١ – ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	چاك دريدا	ت : صفاء فتحى
٥٣٢ – المغامرُ والمستشرق	هنرى لورنس	ت : بشير السباعى
٥٣٣ – تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	ت : محمد الشرقاوى
٥٣٤ – الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	ت : حمادة إبراهيم
٥٣٥ – مخزن الأسرار	نظامى الكنجوى	ت : عبد العزيز بقوش
٥٣٦ – الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون	ت : شوقى جلال
٥٣٧ – للحب والحرية	نخبة	ت : عبد الغفار مكاوى
٥٣٨ – النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	ت : محمد الحديدى
٥٣٩ – خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	ت : محسن مصيلحى
٥٤٠ – توجهات بريطانية – شرقية	السير رونالد ستورس	ت : رؤوف عباس
٥٤١ – هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	ت : مروة رزق
٥٤٢ – قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	ت : نعيم عطية
٥٤٣ – السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	ت : وفاء عبد القادر
٥٤٤ – ميلانى كلاين	نخبة	ت : حمدى الجابرى
٥٤٥ – ياله من سباق محموم	فرانسيس كريك	ت : عزت عامر
٥٤٦ – ريموس	ت.ب. وايزمان	ت : توفيق على منصور
٥٤٧ – بارت	فيليب ثودى وآن كورس	ت : جمال الجزيرى
٥٤٨ – علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	ت : حمدى الجابرى
٥٤٩ – علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	ت : جمال الجزيرى
٥٥٠ – شكسبير	نيك جروم وبيرو	ت : حمدى الجابرى
٥٥١ – الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	ت : سمحه الخولى
٥٥٢ – قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	ت : على عبد الرءوف البمبى
٥٥٣ – مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	ت : رجاء ياقوت
٥٥٤ – مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	ت : عبد السميع عمر زين الدين
٥٥٥ – الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	ت : أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالى
٥٥٦ – چان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	ت : حمدى الجابرى
٥٥٧ – الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٥٥٨ – الدراسات الثقافية	زيودين ساردار وبورين ڤان لون	ت : وفاء عبد القادر

٥٥٩ – الماس الزائف	تشا تشاجى	ت : عبد الحى أحمد سالم
٥٦٠ – صلصلة الجرس	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٥٦١ – جناح جبريل	محمد إقبال	ت : جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢ – بلايين وبلايين	كارل ساجان	ت : عزت عامر
٥٦٣ – ورود الخريف	خاثينتو بينابينتى	ت : صبرى محمدى التهامى
٥٦٤ – عُش الغريب	خاثينتو بينابينتى	ت : صبرى محمدى التهامى
٥٦٥ – الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا . ج. جيرنر	ت : أحمد عبد الحميد أحمد
٥٦٦ – تاريخ أوربا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	ت : على السيد على
٥٦٧ – الوطن المغتصب	مايكل رايس	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨ – الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	ت : عبد السلام حيدر
٥٦٨ – موقع الثقافة	هومى . ك . بابا	ت : ثائر ديب
٥٧٠ – دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	ت : يوسف الشارونى
٥٧١ – تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	ت : السيد عبد الظاهر
٥٧٢ – الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	ت : كمال السيد
٥٧٣ – فرويد	ريتشارد ابيحنانس وأسكار زارتى	ت : جمال الجزيرى
٥٧٤ – مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	ت : علاء الدين عبد العزيز السباعى
٥٧٥ – الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	ت : أحمد محمود

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٤٨٩١ / ٢٠٠٣

The Political Economy of Globalization

edited by
Ngaire Woods



تقدم فصول هذا الكتاب فى مجملها ارتيابًا محسوبًا يقوم على النظرية والأدلة بشأن الروايات المتفائلة أو المتشائمة البسيطة الخاصة بالعولمة. وليست العولمة مجرد طغيان الأسواق على سيادة الدول. فالدول والأسواق وغيرها من العوامل تدخل في عملية تشكل طبيعة العولمة وسرعتها. وبينما تُنتقص بعض أشكال سيادة الدولة (مثل ما يتعلق بالسياسة النقدية الرسمية) فإن حلبات جديدة للقوة والمنافسة تنفتح. وتشمل هذه الحلبات المنظمات الإقليمية والهيئات الدولية والتنافس بين العملات. وفى الوقت ذاته لا تغير العولمة ما تفعله الدول والشركات والبشر وحسب، بل تغير كذلك الطريقة التي يرون بها أنفسهم وما يريدونه. وهى لا تؤدى إلى تقارب كونى؛ ففى حالة الشركات متعددة الجنسيات تقوم الشركات بعمل حسابات معقدة متعددة الظلال بشأن كيفية التنظيم ومكان الإنتاج. وفى حالة الشعوب، تندمج بعض الجماعات والمجتمعات بشكل أوثق في العالم الذى يحدده الغرب، بينما تحدد جماعات ومجتمعات غيرها هويات وقيم بديلة وتدعو لها. وفى المجال السياسى، بينما تفقد الدول والشركات وغيرها من الكيانات الفاعلة الاستقلال في بعض المجالات، فهى تكسب نفوذًا فى غيرها. إلا أن المكاسب والخسائر ليست مقسمة بالتساوى بين الدول القوية والضعيفة. وعلى المستوى الدولى قد تزيد العولمة إلى حد كبير من تمكين تلك الـ[illegible] العولمة فى المقام الأول؛ حيث تعزز قدرتها على تنظيم أثرها الحـ[illegible]

